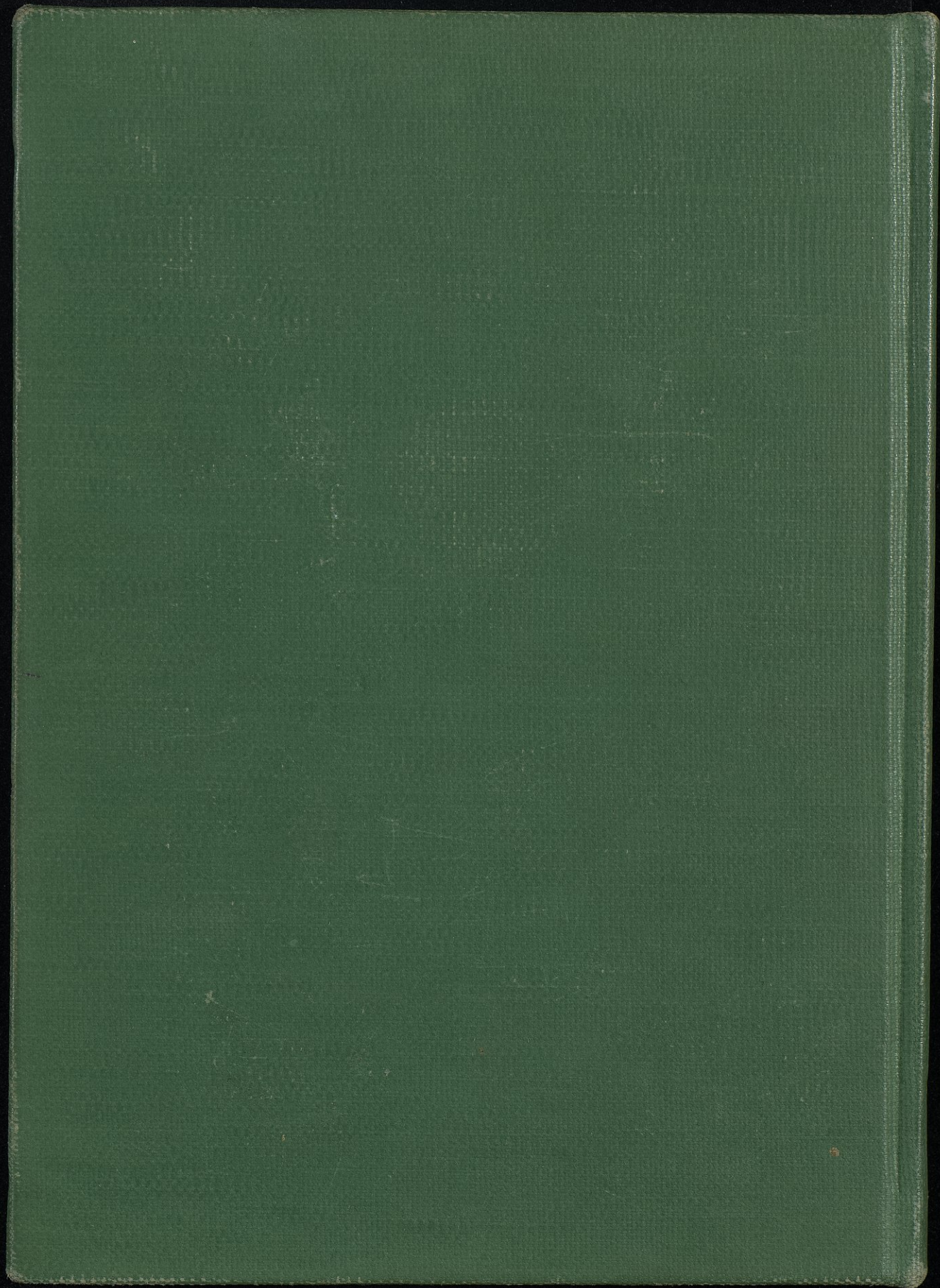
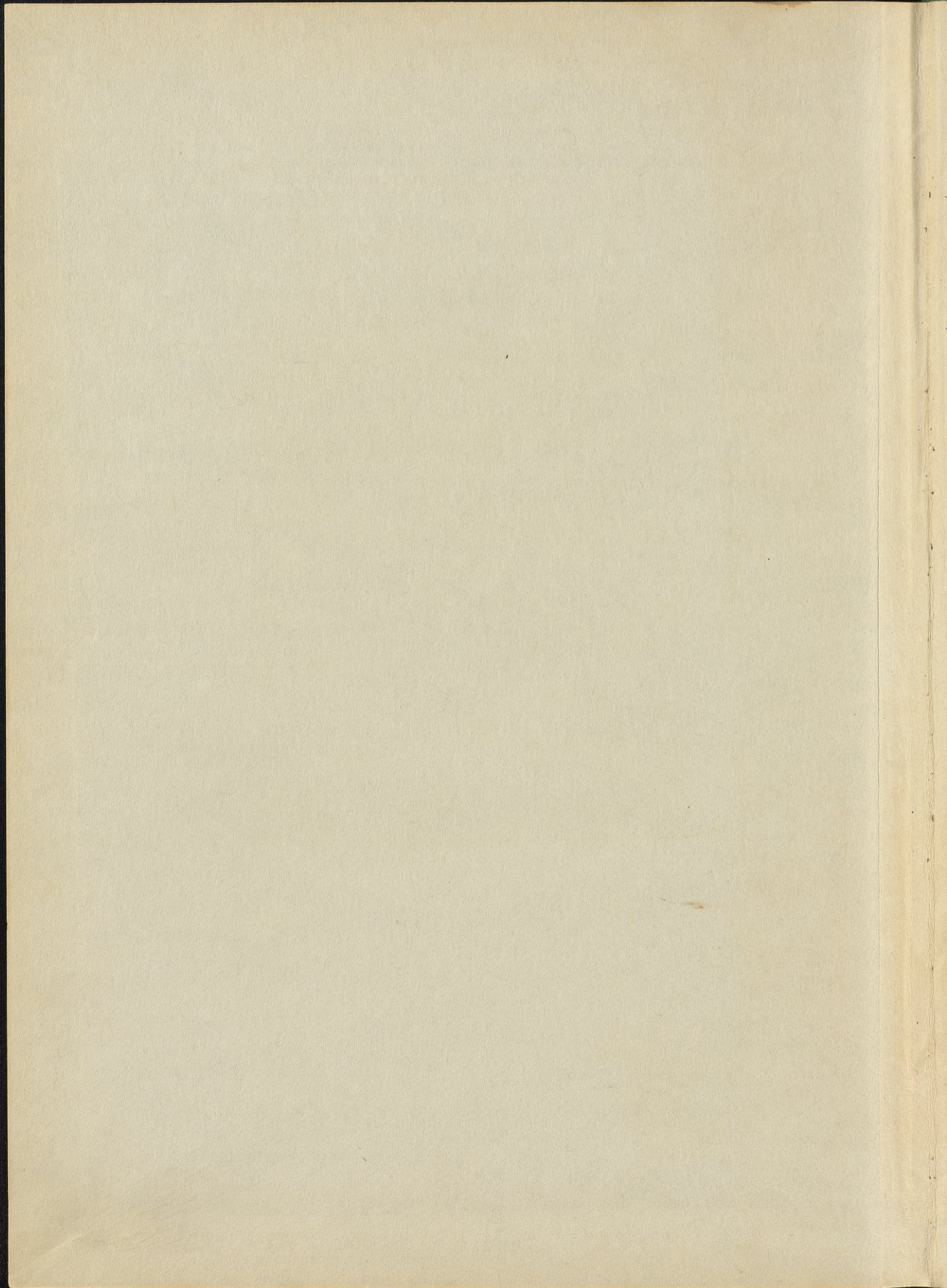


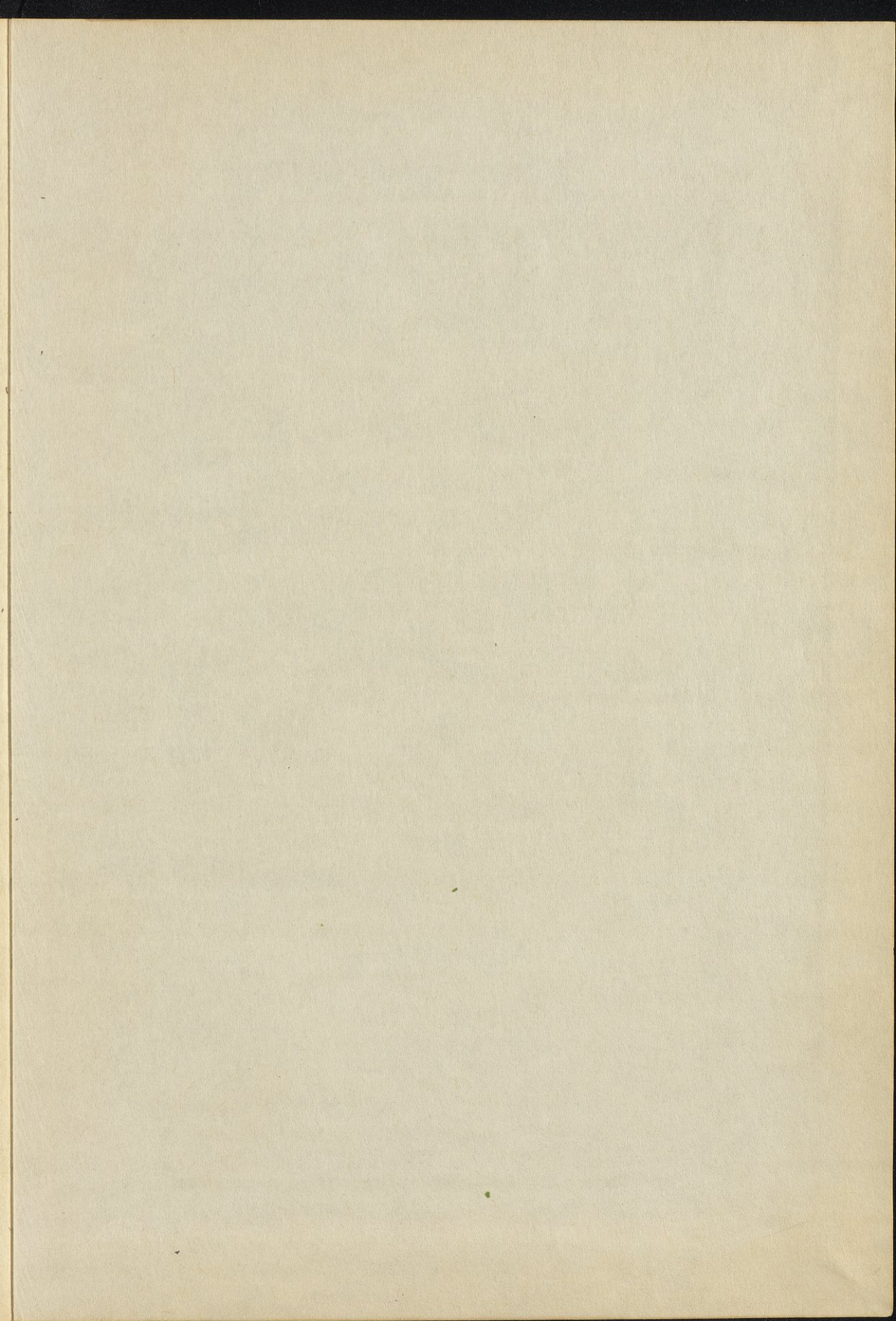


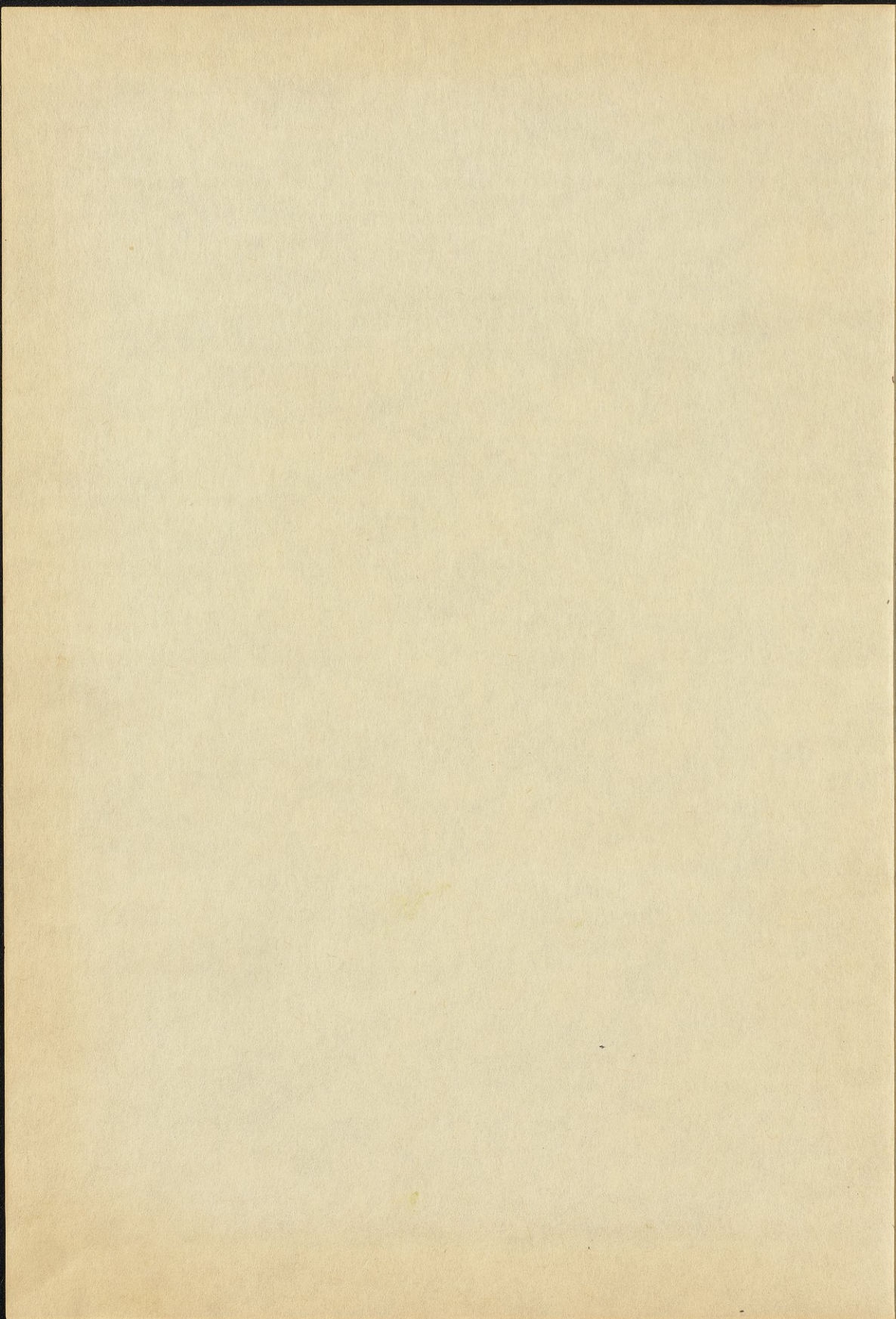
Columbia University
in the City of New York

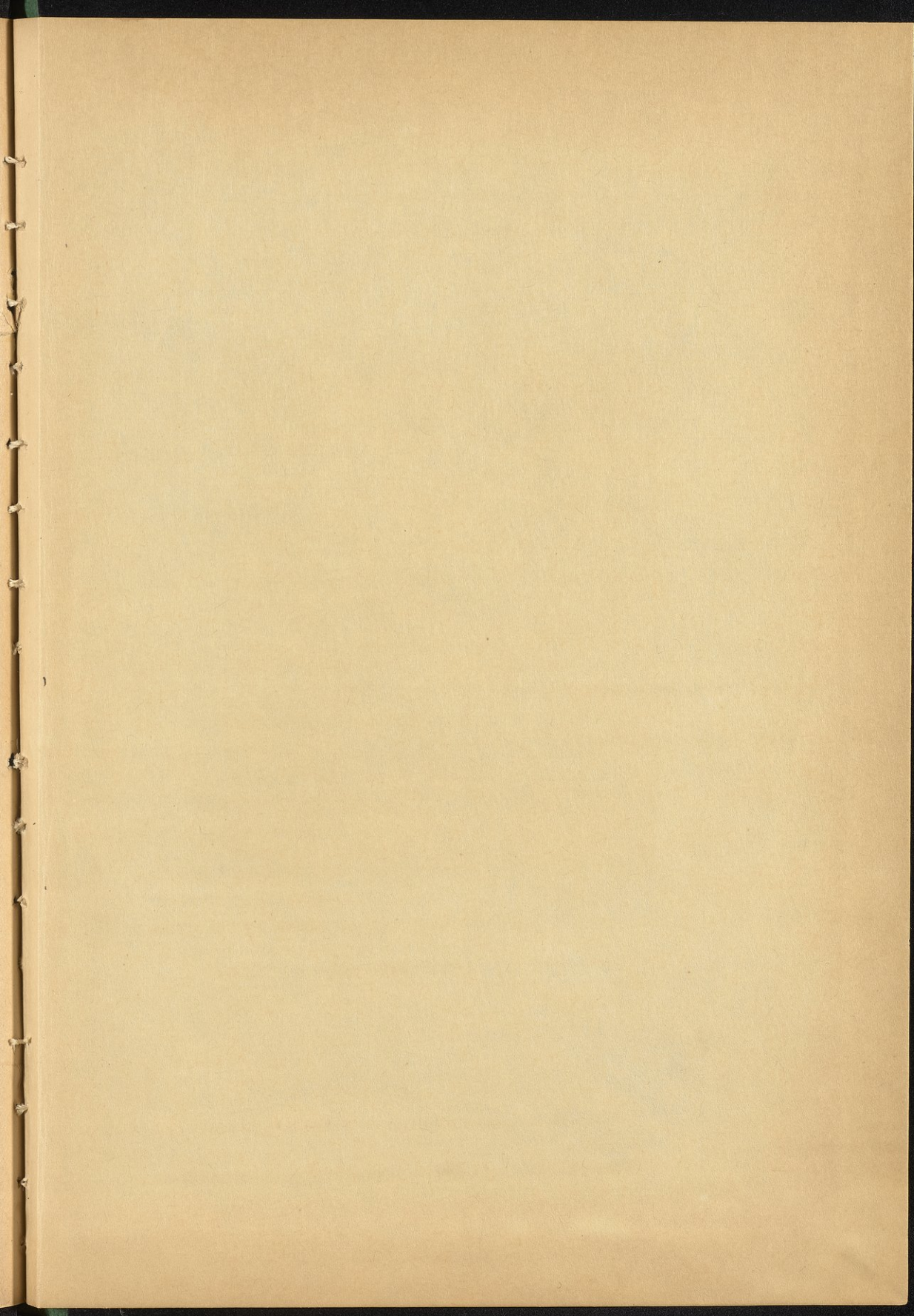
THE LIBRARIES











تَلِيح الوزارات العراقية

أوسع كتاب صدر في اللغة العربية حتى الآن عن «تاريخ العراق السياسي الحديث»
يبحث في نشوء الدولة العراقية وكيفية رسوخ ما رسخ من أوضاعها
ويثبت نصوص المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها
ويشرح الحوادث التي مرت بالدولة
شرحا مؤيداً بالوثائق والمستندات

الجزء الخامس

✽ طبع بنفقة صاحب العرفان بصيدا ✽

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

ثمن النسخة
٦٥٠ فلساً للورق الأبيض
٥٠٠ فلس للورق الأسمر

١٣٧٢-١٩٥٣ م

آثار المؤلف المطبوعة

أولاً في التاريخ السياسي

- ١- تاريخ الوزارات العراقية : صدرت منه ستة مجلدات وثمنها ثلاثة دنانير
- ٢- تاريخ العراق السياسي الحديث : تم في ثلاثة مجلدات وثمنها ١٥٠٠ فلساً
- ٣- العراق في دوري الاحتلال والانتداب : تم في مجلدين وثمنها ٧٥٠ فلساً
- ٤- العراق في ظل المعاهدات ثمنه ٥٠٠ فلساً
- ٥- الثورة العراقية الكبرى ثمنه ٥٠٠ فلساً
- ٦- أضرار الانقلاب د صدرته الحكومة العراقية ، ثمنه ١٢٥٠ فلساً

ثانياً = في العقائد والأديان

- ٧- اليزيديون في حاضرهم وماضيهم ثمنه ٢٥٠ فلساً
- ٨- تعريف الشيعة ، ٧٥ فلساً
- ٩- البابيون في التاريخ ، ٥٠ فلساً
- ١٠- الحوار في الإسلام ، ٥٠ فلساً
- ١١- عبدة الشيطان في العراق ، ٥٠ فلساً
- ١٢- الصابئة قديماً وحديثاً ، ٧٥ فلساً

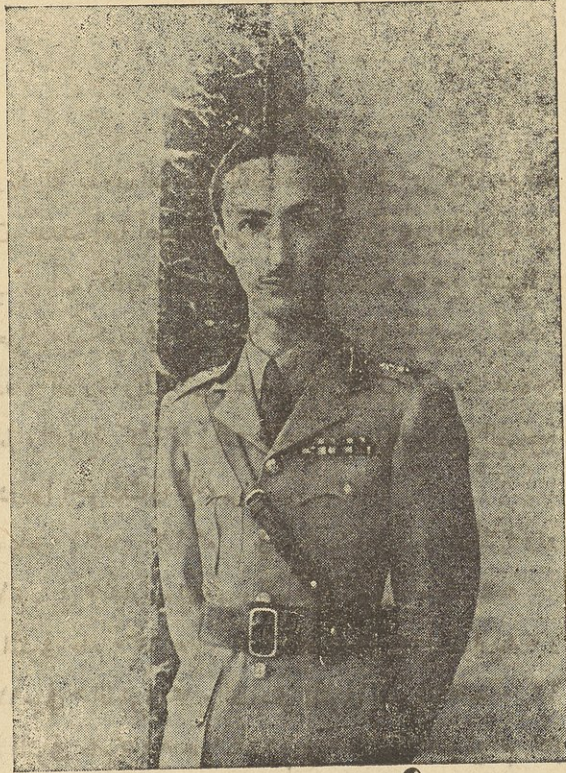
ثالثاً = في التاريخ وغيره

- ١٣- تاريخ البلدان العراقية ثمنه ٢٥٠ فلساً
- ١٤- تاريخ الصحافة العراقية ، ١٥٠ فلساً
- ١٥- الأغاني الشعبية ، ١٧٥ فلساً
- ١٦- المعلومات المدنية ، ١٥٠ فلساً
- ١٧- رحلة في العراق ، ٥٠٠ فلساً
- ١٨- العراق قديماً وحديثاً ، ٥٠٠ فلساً
- ١٩- تحت ظل المشانق ، ١٥٠ فلساً

رابعاً = تحت الدرس والتمحيص

- ٢٠- المراقد المقدسة في العراق يتم في ثلاثة مجلدات
- ٢١- في سباح الفار وأهوار الهامة د يتناول الحركة التحررية العراقية في عام ١٩٤١ ،

جميع هذه المطبوعات تطلب من مكتبة العرفان في بيروت لصاحبها : الحاج ابراهيم زين عاصي



✽ سمو الوصي على عرش العراق الامير عبد الله ✽

فاتحة الجزء الخامس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

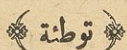
لاشك في أن التاريخ إنما يدون للأجيال القادمة لا الغابرة ، وكثيراً ما نرى من تواريخ الامم التي كتبت قبل قرون عديدة أنها أصبحت مراجع كثير ممن يود الاطلاع على أحوال من سبقهم ، ويعتبر بهم ، ولا ريب في أن كتابة التاريخ ليست خالية من مزهه من الشوائب . إلا أن التاريخ الذي يكتب في أيام حوادثه يكون في الغالب الأعم أقرب إلى الصحة . ذلك أن مؤلفه لم يستخرج رواياته من بطون الدفاتر العابرة والكتب القديمة ، بل دونها عن مشاهدة ومعاينة . فقد كتب كثيرون ممن ذوي العلم والدراية كتباً ما زالت مرجعاً عامراً بالروايات الصحيحة والأخبار المفيدة ، وما ذلك إلا لأنهم دونوا الحوادث في أيامهم

فالطبري المتوفى عام ٥٣١٠هـ - ٩٢٢م . في « تاريخ الامم والملوك » وابن مسكويه المتوفى عام ٥٤٢١هـ - ١٠٣٠م . في « تجارب الامم والتهالي المتوفى عام ٥٤٢٩هـ - ١٠٣٧م في « يتيمة الدهر » وابن الاثير المتوفى عام ٦٣٠هـ - ١٢٣٢م في « كامل التواريخ » وابن الطقطقي المتوفى عام ٧٠٩هـ - ١٣٠٩م في « الفخري » والصفدي المتوفى عام ٧٦٤هـ - ١٣٦٢م في « الوافي بالوفيات » والمقرئ المتوفى عام ٨٤٥هـ - ١٤٤١م في « السلوك » وغيرهم كثيرون إنما كتبوا عن معاصريهم ، ودونوا حوادث وأموراً شاهدوها بأب أعينهم فكانت كتبهم مراجع تفيض بالمعرفة والاحاطة .

وإني حين أكتب تاريخ أبناء عصري ، ولا سيما وزراء العراق منهم ، وما يتعلق بأعمال وزاراتهم إنما أتحرى ذكر الوقائع وصحتها فأدون عن كتب ما أطلع عليه أو يروي لي تقات الرواة ، وأمل أن أكون قد أفدت في كتابة هذا التاريخ بعض الفائدة إن لم يكن كلها ، وإن كانت الكتابة عن المعاصرين ، ولا سيما السياسيين منهم ، تعرض صاحبها إلى مخاطر ومزالق هو في غنى عنها لو اختار لنفسه تاريخاً قديماً أو موضوعاً لا يمت إلى الأحياء بسبب أو نسب

الكرادة الشرقية - غرة شهر ذي الحجة ١٣٧٢
السيد عبد الرزاق الحسيني

الوزارة المرفعية الرابعة



كان السيد جميل المدفعي قد غادر العراق إلى سورية في أول تموز ١٩٣٧ م ، بعد انتهاء دورة « الاجتماع غير الاعتيادي لمجلس الامة » في ٢٧ حزيران ١٩٣٧ م ، وبعد التصريحات المدوية التي أدلى بها في « مجلس الأعيان » والتي شجب فيها تدخل الجيش في السياسة ، فلما قتل بكر صديقي في يوم ١١ آب من هذه السنة ، أبرق اليه رئيس الوزراء ، حكمة سليمان ، برقية يطلب فيها دخوله في وزارته كوزير للدفاع ، خلفاً للوزير عبد اللطيف نوري ، الذي عهدت اليه رئاسة أركان الجيش بعد مقتل بكر صديقي . وقد أكد لنا السيد حكمة أن السيد المدفعي قبل التكليف ، وعاد إلى العراق على هذا الأساس ، غير أن عصيان « حامية الموصل » وقطع كل علاقة لها بالحكومة القائمة في بغداد ، وقرود « معسكر الوشاش » في بغداد على أوامر الوزارة القائمة ، زعزعا هذه الوزارة ، وأوجبا التفكير في تكوين وزارة جديدة .

حدثني الدكتور سامي شوكت أنه : لما ظهرت بوادر العصيان في الموصل وفي بغداد ، وشعر السيد حكمة سليمان أن وزارته ذاهبة إلى غير رجعة ، اتصل بالملك غازي ، وحذره من تكوين أية وزارة جديدة برئاسة السيد نوري السعيد لئلا تتناول سياسة الانتقام شخصية الملك بالذات ، بزعم أن جلالتهم يعد شريكاً في حركة ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ م^(١) وهي الحركة التي قتل فيها جعفر العسكري ، صهر نوري السعيد ، وأنه خير للبلاد وللبلاد معاً أن يكون الوزارة رجل حيادي ، مثل السيد جميل المدفعي ، على أن يؤخذ عليه عهد باتباع سياسة خاصة هي « سياسة إسدال الستار على الماضي بحسناته وسيئاته »^(٢) وعلى هذا فإن السيد محمد الصدر ، رئيس مجلس الأعيان سابقاً ، كاف الدكتور سامي أن يكون في عداد المستقبلين للسيد المدفعي ، ليطلب اليه الاجتماع

(١) « الملك مصون غير مسؤول » اهـ [هكذا نصت المادة ٢٥ من القانون الأساسي العراقي]
 (٢) اوضح وزير المالية ، ابراهيم كمال ، « سياسة إسدال الستار » في الجلسة النيابية لمجلس النواب المنعقدة في يوم ٢٩ كانون الأول ١٩٣٧ م ، أثناء الكلام على خطاب العرش فقال :
 « نعم سادتي ! نحن لا نريد ان نفتح ابواباً تعيد الذكرى مرارة الماضي الذي يعلمه الجميع ، انما نريد من ممثلي الامة ان يتحدوا ، وينظافروا ، مع الحكومة ، للوصول إلى غاياتها ، وهي تبر الماضي ، وفتح صفحة جديدة للاخاء ، والمناقشة ، والمذاكرة ، في شؤون الدولة بروح نزهة بريئة »

[من ١٠ من محضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٧]
 ووضح رئيس الوزراء ، جميل المدفعي ، هذه السياسة في جلسة مجلس النواب المنعقدة في يوم ٦ شباط ١٩٣٨ م أثناء بحث قانون إعفاء قتلة بكر صديقي من التبعة القانونية فقال :

بـ «الصدر» قبل ان يذهب إلى «البلاط الملكي» ويرتبط بالعهد الذي يراد تكليفه به .
ويضيف سامي شوكت إلى ما تقدم أنه خرج إلى المطار، فوجد عدد المستقبلين المدفعي يفوق
حد التصور ، بحيث لم يتسن له التحدث اليه با كلفه الصدر به ، فطلب إلى الحاج ياسين الحضيوي
أن ينقل رغبة الصدر إلى القادم ، ففعل ذلك ، ولكن المدفعي ذهب إلى البلاط توأ ، وبعد أن
حظي بمقابلة الملك غازي ، قصد «وزارة الداخلية» واجتمع بوزير الداخلية ، السيد مصطفى العمري
الذي يمت بصلة القرابة إلى محمد أمين العمري ، أمر حامية الموصل « لدرس الحالة العامة في الموصل
وفي معسكر الوشاش ، وما لبث أن انتقل إلى هذا المعسكر ، بوصفه وزير الدفاع المنتظر ، واتصل
فيه بالضباط القائمين بحركة العصيان ضد أوامر «الوزارة السليمانية» وبعد أن وثق من مؤازرة الجيش
له ، فيما إذا كاف بتكوين وزارة جديدة ، واجتمع بالملك مرة ثانية فتلقي كتاب التوجيه الآتي :

وزير الافخم جميل المدفعي

بناء على استقالة فخامة حكمة سليمان من منصب رئاسة الوزارة ، ونظراً إلى اعتمادنا على
درايتكم وإخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملائكم
وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم العاشر من شهر جمادى الآخرة سنة الف وثلثمائة وست
 وخمسين الهجرية الموافق لليوم السابع عشر من شهر آب سنة الف وتسعمائة وسبع وثلثين الميلادية .

غازي

❖ هيئة الوزارة الجديدة ❖

كان جماعة من القوميين يرون ضرورة إشراك نوري باشا السعيد « المفجوع بقتل صهره جعفر
باشا العسكري » وطه باشا الهاشمي « المفجوع بأخيه ياسين باشا الهاشمي » في الوزارة التي تقرر
إسناد رئاستها إلى جميل بك المدفعي ليأمن الرئيس الجديد انتفاضات الجيش ضد وزارته ، ولكن
خطة تكوين «الوزارة الجديدة» وكيفية انتقاء أعضائها وتوزيع المناصب الوزارية بين المشتركين
فيها ، كانت قد تقرر من قبل ، ووافق المدفعي التئيل على اتباع سياسة إسدال الستار ، فاستصدر
الإرادة الملكية التالية :

« كنت دائماً أرجو من الاخوان ان يسدلوا الستار على الأعمال التي جرت في الماضي وقلت ان هذا الماضي يجب
ان يشمل الماضي القريب ، والماضي الذي هو أبعد منه ، وذلك خوفاً من حصول خصومة واصطدامات بين
الاخوان ، ليس فيها إلا إظهار الأحقاد ، وإثارة الضغائن ، في وقت نحن فيه بحاجة إلى الاستقرار ، والهدوء ،
والسكينة »
[ص ١٢١ من المصدر]

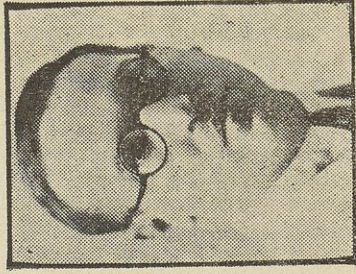
وكان من رأي المعارض ، العميد الركن طه الهاشمي ، انه يجب :

« ان لا ننسى الماضي لأن النفوس التي تعودت على الدس والدجل والتضليل والمؤامرات لا ترتدع عن غيها
بلي ترأب الفروص »
[ص ١١٩ من المحضر المذكور]

(أمام الصفحة السادسة)

رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة

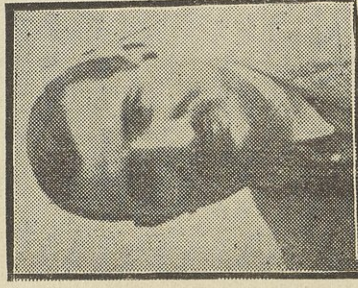
الوزارة المرفهية الرابعة



وزير المالية * إبراهيم كمال



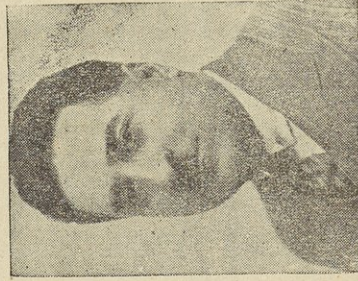
جميل المدني



وزير الداخلية * مصطفى العمري



وزير المعارف * الشيخ محمد رضا الشيبه



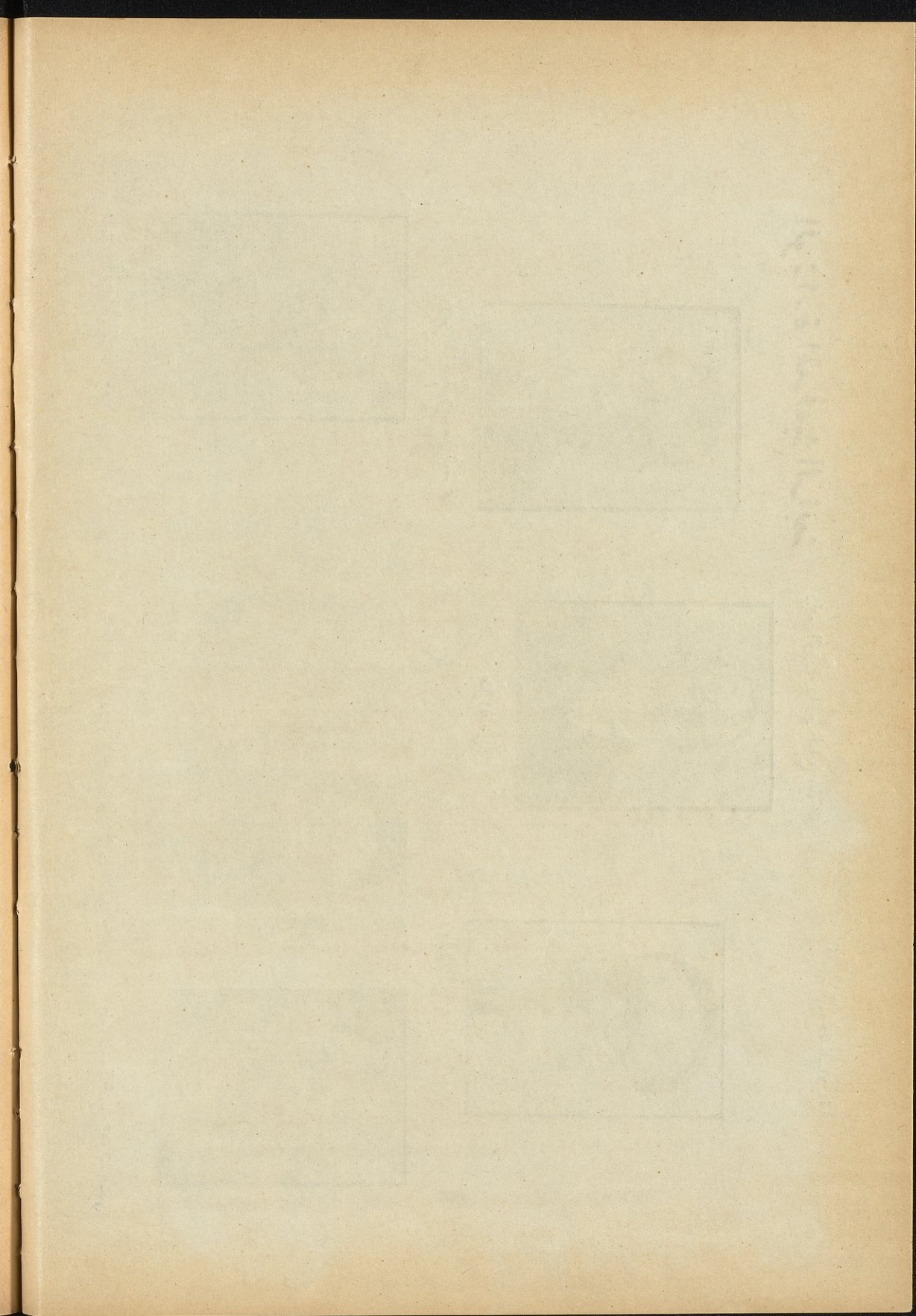
وزير الاقتصاد والامارات * جلال بابان



وزير الداخلية * عباس مهدي



وزير الخارجية * توفيق السويدي



أصدرت إرادتي الملكية ، بناء على ما عرضه رئيس الوزراء ، بتميين
 مصطفى العمري : وزيراً للداخلية
 وعباس مهدي : وزيراً للعدلية ووزيراً للخارجية بالوكالة
 وجميل المدفعي : وزيراً للدفاع بالوكالة
 وجلال بابان : وزيراً للاقتصاد والمواصلات ، ووزيراً للمالية بالوكالة
 والشيخ محمد رضا الشبيبي : وزيراً للعارف
 على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الإرادة
 كتب ببغداد في اليوم العاشر من شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٥٦ واليوم السابع عشر من
 شهر آب سنة ١٩٣٧ غازي

وفي يوم ١٩ آب من هذه السنة صدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة الخارجية إلى
 توفيق السويدي ، ومنصب وزارة المالية إلى ابراهيم كمال . ولقياب هذين الرجلين عن العراق ، فقد
 تولى وزير العدلية ، عباس مهدي ، منصب وزارة الخارجية بالوكالة ، وتولى وزير الاقتصاد والمواصلات ،
 جلال بابان ، منصب وزارة المالية بالوكالة . وقد عاد وزير المالية « ابراهيم كمال » إلى العراق في
 ٢٨ آب ١٩٣٧ م ولم يعد اليه وزير الخارجية « توفيق السويدي » إلا في ٩ تشرين الأول ١٩٣٧ .

✽ اول كلمة لرئيس الوزراء ✽

وفيا لي أول كلمة نطق بها رئيس الوزراء ، جميل المدفعي ، في حفلة الاستيزار ، مخاطباً بها
 رئيس التشريعات الملكية :

« أرجو أن ترفعوا إلى حضرة صاحب الجلالة عظيم شكري للشقة التي أولاني إياها .

سأدي !

بعد الاتكال على الله تعالى ، والاعتماد على ثقة مولاي صاحب الجلالة ، ومؤازرة الشعب ،
 أخذنا على عاتقنا أعباء المسؤولية ، مستهدفين خدمة البلاد في ظروفها الحاضرة ، وسنبذل بجموله تعالى
 قصادي الجهد لتمشية امور الدولة ضمن أحكام الدستور ، وإعادة الأحوال إلى مجاريها الطبيعية .
 وأملنا في وطنية إخواننا كافة موظفي الدولة من ملكيين وعسكريين أنهم يقدرون دقة الموقف ،
 وضرورة مضاعفة الجهود لتحقيق الغاية المتوخاة والله ولي التوفيق »^(١)

وحقاً نقول أن الرأي العام في العراق قابل تكوين هذه الوزارة بالغبطة والابتهاج ، وعلق
 عليها آمالاً جساماً لإعادة الامور إلى مجاريها .

✽ انقضاء عصيان حامية الموصل ✽

وكان من الطبيعي ان ينتهي عصيان « حامية الموصل » الذي أشرنا اليه في آخر المجلد الرابع ، بعد تكوين الوزارة الجديدة ، وهذا ما تم فعلاً ، فأصدرت « أمرية لواء الموصل » هذا البيان :
 « بناء على زوال الأسباب التي من شأنها اشتراك الجيش بالسياسة ، فقد عادت الامور إلى مجراها الطبيعي ، وعليه فإنني اعلن لجميع الأهالي بأن الحالة أصبحت طبيعية وعلى أحسن ما يرام ، وقد عادت العلاقات مع العاصمة ، ورفع الإنذار عن وحدات الجيش المخلصة للعرش والمملكة .
 الموصل ١٧ - ٨ - ١٩٣٧
 أمير اللواء - محمد أمين العمري

✽ منهاج الوزارة ✽

وفيا يلي منهاج الوزارة الجديدة وقد اذيع بعد تكوين الوزارة بخمسة أسابيع :
 لقد أقدمت وزارتنا - متكللة على الله ، ومستندة إلى ثقة صاحب الجلالة الملك المعظم ، ومؤازرة الشعب العراقي الكريم - على الاضطلاع بأعباء الحكم في الظروف الدقيقة التي كانت تجتازها البلاد ، وهي شاعرة بخطورة المسؤولية الملقاة على عاتقها لمعالجة الموقف ، وذلك بتوطيد دعائم الطمأنينة والاستقرار ، والسير بالبلاد إلى ما يضمن تقدمها ورقبها ، متقدمة الأمة بأهم ما تنوي القيام به :

١ - في السياسة الخارجية

أ - الاستثمار على سياسة التعاون مع عصبة الأمم ، والممالك الحليفة ، وتحكيم أواصر الإخاء مع الأقطار العربية الشقيقة ، والمحافظة على الصلات الودية السائدة ، لحسن الحظ ، بين العراق والبلاد الأجنبية الأخرى ، ولاسيما المجاورة منها ، وذلك على أساس تبادل المنافع .
 ب - بذل الجهود اللازمة لرفع مستوى كفاءة الموظفين في السلك الخارجي .

٢ - في السياسة الداخلية

أ - الإدارة العامة : السعي لجعل الإدارة قوية ، بقصد تطبيق أحكام القوانين بكل عدالة ، واستئصال عوامل الفساد في المملكة ، والمحافظة على الأمن والسكينة ، بحيث يصبح كل فرد مستمتعاً بما له من حقوق ، وقائماً بما عليه من واجبات ، والاعتناء بالمحافظة على الآداب العامة ، والاهتمام بتحسين أحوال العشائر الاجتماعية ، والصحية ، والتهديبية ، والسعي المتواصل لإسكان الرحل منهم .

ب - الصحة : الاهتمام بتوسيع المؤسسات الصحية لتكون كافية لسد حاجة الأهالي ، وجلب عدد من الاختصاصيين الأجانب للاستعانة بهم على تحقيق هذه الأغراض .

ج - السجنون : العناية بالسجون ، وجعل هذه المؤسسة قادرة على إصلاح أحوال المسجونين ، وتهذيبهم .

د - الشرطة : الاستمرار على تنظيم قوة الشرطة ، وترتيب كفاءتها ، وسن التشريع اللازم لذلك .

هـ - البلديات : السعي لرفع مستوى البلديات ليكون في استطاعتها القيام بالواجبات المكلفة بها على أحسن وجه ، والاعتناء بتجهيز الأهلين بمياه صالحة للشرب في القرى ، والقصبات ، ورودم المستنقعات على قدر الإمكان ، والاهتمام بوضع منهاج لمدة معينة ، يسار عليه في تحسين العاصمة وتقديمها .

و - العناية بتحسين أحوال العمال ، وترقية مستوى الصناعة في المملكة .

٣- في السياسة المالية

إعادة النظر في تشكيلات الدولة وملاكها ، ووضعها على أسس تتفق مع مقدرة البلاد المالية ، وحاجاتها الحقيقية ، والنظر في رفع مستوى كفاءة الموظفين .

ب - السعي لجعل ميزانية الدولة متوازنة ، والقيام بالمشاريع العمرانية الضرورية ، دون الالتجاء إلى الاستقراض .

ج - إعادة النظر في قانوني التقاعد المدني والعسكري ، وتعديلها بشكل يضمن حقوق الموظفين والمتقاعدين ، مع مراعاة وضع الدولة المالي .

د - الاستمرار على تطبيق أحكام قانون تسوية حقوق الأراضي ، مع إدخال بعض التعديلات عليه ، مما تقتضيه المصلحة العامة ، وتشجيع الناس على استثمار الأراضي الأميرية الحالية ، وإسكان العائثر فيها على وجه الترجيح .

هـ - السعي لتأسيس غرف زراعية .

و - الاهتمام بمقدد اتفاقيات مع الدول لتشجيع التبادل التجاري ، وتنظيمه ، ومكافحة التهريب ، ومعالجة قضية الشحن البحري بشكل يزيل الحيف الذي يصيب المصدرين ، وسن قانون لتنظيم شؤون المصارف ومراقبة أعمالها .

٤- في الشؤون العدلية

تقوية روح الثقة والطمأنينة بالقضاء ، وذلك بتأمين توزيع العدل ، والعناية بتنظيم التشكيلات القضائية ، والتفتيش ، والاحصاء العدلين ، ووضع قانون الخدمة القضائية على أساس تقوية استقلال القضاء ، وضمان حسن اختيار الحكام ، والقضاة ، وترقيتهم ، وبذل العناية اللازمة في تشكيلات ديوان التدوين القانوني ، لجعله بوضع يمكنه من حسن القيام بواجباته ، وإحضار لوائح قوانين

اصول المحاكمات الجزائية ، والحقوقية ، وقانون العقوبات ، وقانون حكام الصلح ، وقانون الكتاب العدول ، وقانون التجارة ، وقانون رسوم الطابو ، والاهتمام بإحضار مبادئ. واسس القانون المدني ، واستكمال النواقص الملحوظة في تشكيلات ومعاملات الطابو .

٥- في شؤون الدفاع

الاستمرار على تزييد كفاءة الجيش ، ورفع مستواه من الوجهتين : المادية والمعنوية ، حتى يبلغ الميزة التي يتمكن معها من القيام بواجب الدفاع عن كيان المملكة وإعلاء شأنها وذلك :
أ - بمضاعفة الجهود في تدريبيه ، وتزييد وحداته ، وتجهيزها بالأسلحة والمعدات الحديثة على اختلاف انواعها .

ب - والاهتمام بصورة خاصة في بقاء الجيش بعيداً عن التدخلات ، والاشتغالات السياسية ، حاصراً أعماله بالواجب المقدس الملقى على عاتقه ، واتخاذ التدابير الفعالة لتقوية روح الجندية وفق هذا الأساس .

٦- في الاقتصاد والمواصلات

الاعتناء بالناحيتين العمرانية والاقتصادية اللتين لها أهميتها وذلك بالقيام :

أ - بمشاريع الري المفيدة ، واتخاذ التدابير ضد أخطار الفيضان ، وذلك بالسعي إلى تحقيق مشروع خزان الجبانية ، وخزان الطويلة (قزلباط) وتزييد الاستفادة من مشروع سدة الكوت ، وذلك بدرس مشاريع خزن المياه في الزابن ، والاهتمام بقضية التفارقات ، وتطهير شط الشامية ، وتحسين حالة شط الحلة وبزايده بصورة خاصة .

ب - والسعي لتعبيد الطرق الرئيسية ، وإنشاء الجسور المهمة ، وتحسين طرق المواصلات ، وحفر الآبار الارتوازية ، والأنفاق ، والكهاريز .

ج - وبذل العناية لتحسين زراعة البلاد وتوسيعها ، وإدخال أنواع جديدة من الانتاج ، وبذل الجهود لمكافحة الآوبئة الزراعية ، والحيوانية ، والاهتمام بالصناعات النباتية .

د - والاهتمام بإنجاز ربط سكة حديد بيجي - الموصل - تل كوجك ، وتزييد وسائل النقل في السكك الحديدية .

٧- في سياسة التعليم

أ - الاتجاه بمناهج التعليم إلى ناحية تضمن إعداد النش . ليكون نشأ قوياً ، قديراً على الانتاج ، ومواجهة الصعاب ، محباً للنظام والاقتصاد ، موافقاً بالبحث والتمحيص ، متشبهاً بالشعور الوطني ، وبروح الفتوة والطموح ، سليم المعتقد ، قويم الأخلاق .

ب - إصلاح ما يتعلق بإدارة شؤون المعارف من أنظمة وقوانين ، واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين كفاءة المعلمين والمعلمات .

ج - العناية التامة بالتعليم القروي ، والسعي إلى نشره ، وتحسين التدريب الصناعي في المدارس الصناعية .

د - رفع مستوى المعاهد العلمية على اختلاف أنواعها ، وخصوصاً العالية منها ، واستقدام الأساتذة للتدريس فيها ، وفقاً لما يتطلبه إنفاذ البلاد ، وتوسيع دور المعلمين والمعلمات ، ورفع مستوى الكفاءة العلمية والأدبية فيها ، والاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية على وجه خاص .

هـ - السعي لإنشاء الأقسام الداخلية في مراكز الأولوية والأقضية ، لإعطاء الطلاب ، الذين هم خارج المراكز نصيبهم من الدراسة الابتدائية والثانوية .

و - سد حاجة العراق من الاختصاصيين والمدرسين ، وذلك بواسطة الاكثار من البعثات العلمية ، بقدر الامكان .

ز - إعداد الوسائل لنشر الثقافة العامة ، ومكافحة الأمية ، وتوسيع المكتبات العامة ، وتعزيز حركة النشر ، والترجمة ، والتأليف .

٨ - الأوقاف

الاهتمام بإصلاح الأوقاف ، وتنظيم شؤونها ، وتحسين مواردها ، على وجه يضمن قيامها بالواجبات المترتبة عليها ، والاستفادة من تقرير الحبير المستقدم لهذه الاغراض .

بغداد ٢٢ أيلول ١٩٣٧

❖ سياسة العراق الخارجية ❖

توهمت بعض الصحف الخارجية من أن استقالة « الوزارة السليمانية » ستؤدي إلى تغيير سياسة العراق الخارجية في عهد الوزارة المدفعية . فقوضت الوزارة الجديدة « المفوضيات العراقية » في القاهرة وغيرها بإذاعة هذا البيان الرسمي :

« تشرف المفوضية العراقية الملكية بأن تذيع البيان التالي عن السياسة الخارجية للحكومة

العراقية :

ان سياسة العراق الخارجية هي عين السياسة التي سار عليها المغفور له جلالة الملك فيصل ، وأيدها صاحب الجلالة الملك غازي المعظم ، واتبعتها الوزارات . إن الوزارة الحاضرة ستحافظ على الصلات الودية مع الحكومة البريطانية على أساس الحلف المعقود بين الحكومتين ، وستحافظ على صلات الصداقة مع جارتها : الجمهورية التركية ، والمملكة الايرانية ، وإتمام هذه الصلات ،

وستعرض بأسرع ما يمكن على مجلس الامة وثائق المعاهدات الجديدة المعقودة بين المملكة
الايرانية ، وستعرض عليه أيضاً ميثاق سعد آباد ، الميثاق الشرقي . وستكون سياسة الحكومة
العراقية مع جميع الدول سياسة صداقة وسلام » اه

✽ حل مجلس النواب ✽

كانت « الوزارة الأيوبية الأولى » قد استصدرت إرادة ملكية في يوم ٤ أيلول ١٩٣٤م بحل
مجلس النواب والشروع في انتخاب مجلس جديد . فلما تسلمت « الوزارة الهاشمية » مقاليد الحكم
في ١٧ آذار ١٩٣٥م ، استصدرت إرادة ملكية بحل مجلس النواب الذي جاءت به « الوزارة
الأيوبية » المذكورة ، ولما حلت « الوزارة السليمانية » حل هذه الوزارة في ٢٩ تشرين الأول
١٩٣٦م ، استصدرت إرادة ملكية بحل المجلس الذي جاءت به وزارة الهاشمي الثانية والشروع في
انتخاب مجلس جديد . فأصبح « حل مجلس النواب » سنة كل وزارة جديدة تقريباً ، ولذا فإن
« الوزارة المدفعية الرابعة » ما كادت تتسلم أمور البلاد في ١٧ آب ١٩٣٧م حتى استصدرت هذه
الإرادة :

« لما كانت الوزارة عازمة على اتخاذ التدابير اللازمة لتوطيد دعائم الطمأنينة والاستقرار في
البلاد ، وذلك لضمان تقدمها مادياً وأدبياً ، وحيث ان ذلك يتوقف على اتخاذها خطاً تتفق مع
هذه الغاية ، فقد شعرت بازوم الوقوف على رأي الامة بواسطة ممثلين تنتخبهم لهذا الغرض . لذلك
فقد أصدرت إرادتي الملكية ، بعد الاطلاع على المادة السادسة والعشرين من القانون الأساسي ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء ، بحل مجلس النواب والبدء بانتخاب مجلس جديد .
على رئيس الوزراء . تنفيذ هذه الإرادة .

كتب ببغداد في اليوم التاسع عشر من جمادى الآخرة سنة ١٣٥٦ واليوم السادس والعشرين
من شهر آب سنة ١٩٣٧

رئيس الوزراء - جميل المدفعي

غازي

✽ الملك مخاطب شعبه ✽

شعرت « الوزارة المدفعية الرابعة » أن أيام « الوزارة السليمانية » الأخيرة خلقت فجوة غير
مستحسنة بين الملك غازي ، وبين شعبه العراقي ، واعتبرت سلوك أركان الجيش السابق ، بكر
صديقي ، مع الأحرار والشبان سابقة خطيرة باعدت بين الشعب وبين ملكه ، فانتهزت فرصة
ذكرى انتقال العرش إلى الملك غازي في ٨ أيلول عام ١٩٣٧ فأشارت على الملك أن يلقي كلمة من
الراديو تناسب هذه الذكرى لتعيد الطمأنينة إلى النفوس ، وترجع الثقة إلى سابق عهدها ، ففضل

الملك بقبول النصيحة، وخطب الشعب في مساء اليوم الثامن من أيلول سنة ١٩٣٧ بهذه الكلمة:
شعبي الكريم

من دواعي سروري أن أخطب شعبي العزيز مباشرة، ولأول مرة، لمناسبة ابتداء العام الخامس لتسويحي، وارتقائي العرش. فأعتم هذه الفرصة المباركة، التي يتجلى فيها عظيم الاخلاص وشديد الولاء، بأجلى المظاهر، فأعبر عن صميم ارتياحي، ومزيد إعجابي، بهذا الروح الوطني النبيل الماثور عن امتي وبلادي، وإني لست أنسى ما أبداه شعبي المحبوب في كل الظروف والطوارئ. من رباطة الجأش، وسمو الشعور، وتقدير مصلحة البلاد العامة، والالتفاف حول العرش والتاج، مما كان مدعاة فخري واعترازي.

إن ابتهاجي وسروري يتضاعفان حينما ألمس اليوم هذا الشعور الصادق في عهد حكومتي الوطنية الحائزة على تقتي، وثقة شعبي، وإن أياي يزداد رسوخاً وقوة بأن بلادي العزيزة ستبلغ أهدافها العليا في ظل هذا التعاون المشهود، بين شعبي وحكومتي. ولقد مرت على وطننا المقدس أحداث وطوارئ ذللتها هذه الروابط الوثقى والإخلاص العميق، وإني الآن لأجدد عهدي لأمتي النبيلة بأنني سأكون حارساً لطمأنيتها وسلامتها، عاملاً لتحقيق ما يكفل لها السعادة والهناء، واعتلاء الشأن.

هذا وأختتم كلمتي بإرسال تحيتي المشفوعة بالحب إلى شعبي الكريم مبتهلاً إلى الله عز وجل أن يسعد بلادي إنه سميع مجيب ^(١)

* نوفيظ فنظم جعفر العسكري *

لما ألف جميل بك المدفعي وزارته الرابعة، في ١٧ آب سنة ١٩٣٧، كان نوري باشا السعيد لا يزال في القاهرة، فأبرق هذه البرقية إلى:
« فخامة رئيس الوزراء - بغداد

عبد اللطيف نوري، وإسماعيل عباوي، يصابوا الاسكندرية يوم ٢٥ بالباخرة اسبيرا. يقضي العدل التحقيق في قضية مقتل المرحوم جعفر باشا. نرجو الإسراع بتوسيط الخليفة والحكومة المصرية لتوقيفهم وتسليمهم لحكومة العراق»

نوري السعيد

١٨ آب ١٩٣٧

وكانت «الوزارة» قد حسبت لقضية قتل جعفر باشا الحساب اللازم، فأمرت بتوقيف المتهمين بقتله، الذين كانوا في العراق، ولما حاولت إجراء محاكمتهم، قيل لها أن «قانون العفو العام» الذي شرعه مجلس الأمة في أيام «الوزارة السليمانية» يشمل هؤلاء الموقوفين، ولا يسمح

(١) جريدة «البلاد» العدد ٩٦٦ بتاريخ ١٠ أيلول ١٩٣٧

محاكمهم . يضاف إلى ذلك أن « سياسة إسدال الستار » التي تقرر أن تتبعها الوزارة الجديدة لا تسمح باتخاذ مثل هذا الاجراء ، وعلى هذا أمرت بتسريح الذين أمرت بتوقيفهم .

* مواد منوعة *

١- كان الفريق عبد اللطيف نوري ، وزير الدفاع في الوزارة السليمانية ، قد سافر للاستشفاء في اوروبا في تموز ١٩٣٧ م ، فلما قتل بكر صديقي ومحمد علي جواد في ١١ آب ١٩٣٧ م كاف بالاستقالة من منصبه الوزاري ، وهو في الخارج ، حيث اسندت اليه « رئاسة أركان الجيش العراقي » فلما تسلمت « الوزارة المدفعية الرابعة » مقاليد الحكم في البلاد استصدرت إرادة ملكية بإحالة الفريق عبد اللطيف نوري على التقاعد ، كما أحالت لفيفاً من القادة والضباط على التقاعد أيضاً تنفيذاً لمبدأ « إبعاد الجيش عن السياسة » الذي أعلنته في منهاجها الوزاري .

٢- كانت « الوزارة السليمانية » قد استصدرت أحكاماً إدارية من متصرفية لواء الديوانية تقضي بجس لفي من رؤساء القبائل ، وساداتها البارزين ، مدداً مختلفة ؛ فاستصدرت الوزارة الجديدة إرادة ملكية بإعفاء هؤلاء من محكومياتهم إلا أنها ألزمتهم بالإقامة في مناطق معينة ، ولم تسمح لهم بالعودة إلى ألبهم وذويهم إلا بعد هدوء الحالة العامة .

٣- شرع السياسيون والأشخاص الذين تركوا العراق بعد انقلاب ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ بالعودة إلى العراق آمين مطمئنين .

٤- نقلت الوزارة وفاة المغفور له جعفر باشا العسكري ، من مدفنه في خارج العاصمة ، إلى المقبرة الملكية بتاريخ ٤ تشرين الأول ١٩٣٧ م في احتفال رسمي مهيب ، وكان رحمه الله قتل في يوم الانقلاب ، أثناء محاولته صد الجيش من الدخول إلى العاصمة .

٥- نظراً لانتهاه عضوية كل من السادة :

أ - جميل المدفعي ب - عبد الله صافي ج - أحمد عثمان د - محمود الاستربادي
هـ - ياسين الحضيبي و - احمد الداود ز - جعفر ابوالتمن ح - عزرة مناحيم
ط - سعيد معروف آغا .

في مجلس الأعيان ، بحكم المادة ٣٢ من القانون الأساسي ، فقد صدرت الإرادة الملكية بإحلال هؤلاء الذوات محلهم :

أ - ناجي السويدي ب - محسن شلاش ج - جلال بابان د - عبد الله صافي
هـ - عزرة مناحيم و - محمد علي القرويني ز - محمود صبحي ح - علي الطوغر اجمي
ط - جميل المدفعي .

٦ - وصل إلى بغداد في ٥ تشرين الثاني ١٩٣٧ م « بزيارة رسمية » معالي سميي خان ، وزير

خارجية ايران ، مصحرباً بوفد رسمي لمفاوضة السلطات العراقية المختصة ، حول عقد بعض الاتفاقيات التي نصت عليها معاهدة الصداقة المعقودة بين الحكومتين في ٨ تموز ١٩٣٧م فاستقبل استقبالاً ودياً ، وتزل ضيفاً على البلاط الملكي العاصر ، وكان الوزير القادم يحمل « الوشاح الأكبر من الوسام البهلوي » الرفيع الشأن الذي أهدها جلالة الشاه إلى جلالة الملك غازي ، وبعد أن سارت المفاوضات سيراً حميداً عاد الوفد إلى بلاده في التاسع من هذا الشهر مشيعاً بالاجلال .

٧- قبضت الشرطة في ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٧م على لفيق من الشبان المتهمين بالاستغلال في الشيوعية ، وساقتهم إلى المحاكم المختصة فاستحصلت بحققهم أحكاماً متنوعة .

٨- عقد « المؤتمر البيطري الثالث لدول الشرق الأدنى » في بغداد في يوم ١٧ كانون الثاني سنة ١٩٣٨ ، وقد افتتحه وزير الاقتصاد والمواصلات ، جلال بابان ، وحضره ممثلون عن تركيا ، وايران ، وسورية ، ولبنان ، وكان الغرض من عقد هذا المؤتمر « بحث الوسائل اللازمة لمكافحة الأمراض الحيوانية السارية حين ظهورها ، والقضاء عليها قبل تسربها إلى البلدان المجاورة » وقد دام انعقاده عشرة أيام .

٩- وعقد « المؤتمر الطبي العربي العاشر » في بغداد أيضاً في يوم ٩ شباط ١٩٣٨م فاشتراك فيه مصر ، وفلسطين ، وسورية ، ولبنان ، وقد افتتحه رئيس الوزراء ، جميل المدفعي ، وحضره من أعضاء الاسر الطبية ، الذين وفدوا على العراق ٤٠٤ أشخاص ، ما بين طبيب ، وعالم ، وأديب ، فكانوا جميعاً ضيوف الحكومة ، وموضع إكرامها ، وبقي المؤتمر قائماً خمسة أيام .

١٠- اقيمت حفلة تأبينية كبرى لفقد العراق العالي ، ياسين باشا الهاشمي ، في بغداد في يوم ١٨ شباط ١٩٣٨م ، وقد حضرت الحفلة وفود من البلدان العربية كافة ، ومن أنحاء العراق عامة ، وخطب فيها كل من رئيس الوزراء ، جميل المدفعي ، ونوري السعيد ، ورجال العرب ، خطباً عددوا فيها مآثر الفقيه الجليل ، وخدماته الجليلة في الحقل الوطني .

١١- افتتح أول خط للهريد الجوي بين العراق وايران في ١٥ آذار ١٩٣٨ قطعه الطائرات خلال أربع ساعات بين بغداد وطهران .

١٢- سافر الملك غازي إلى البصرة مساء يوم ٢٤ آذار ١٩٣٩م لحضور حفلة افتتاح المطار المدني فيها ، وهو مطار عظيم يعد أعظم ميناء جوي في الشرق . وقد حضر حفلة الافتتاح رئيس الوزراء ، وبعض الوزراء ، ووفود تمثل الشركات العالمية للطيران ، وقد عاد الملك إلى العاصمة في يوم ٢٩ من هذا الشهر .

١٣- كانت قد تكونت مؤسسة مالية خطيرة هي « البورصة » على عهد « الوزارة الهاشمية الثانية » بموجب القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٣٦م فارتأت « الوزارة المدفعية الرابعة » أن تكون هذه

المؤسسة يعد سابقاً لأوانه، فاستصدرت قانوناً برقم ٤٦ عطلت بموجبه هذه « البرصة » عن العمل .
١٤- حدث في الشهرين : آذار ونيسان ١٩٣٨م فيضان عظيم شمل النهرين : دجلة والفرات فأدى ذلك إلى خسائر جسيمة في الأنفس والأموال ، وقد بذلت الوزارة مجهوداً عظيماً في سبيل مكافحة الخطر وتخفيف الأضرار .

١٥- أصدرت الوزارة تشريعاً وضعت بموجبه ضريبة قدرها « نصف دينار » على كل آلة راديو في السنة ، وكان الناس يشغلون الراديوات بدون إجازة وبدون ضريبة من قبل ، وكان عدد الراديوات إذ ذاك لا يتجاوز عشرة آلاف راديو .

١٦- أطلق الطالب في كلية الحقوق ، داود البياقي ، نار مسدسه على استاذة الدكتور حسن سيف ، في يوم ٢٠ حزيران ١٩٣٨م ، فقتله فوراً ، ولما أراد عميد الكلية ، الدكتور محمود عزمي ، التدخل في الموضوع عاجله الطالب بطلقة ثانية جرحته جرحاً غير مميت ، ثم وجه الطالب فوهة مسدسه على نفسه فقتلها ، ودل التحقيق على أن ارتفاع نسبة الرسوب بين طلاب هذا المعهد كان السبب الوحيد لهذه الحادثة ، وعلى كل فقد نقل القاتل والجريح إلى مصر جواً ، وسلمت جثة الطالب إلى أهله ، وشرعت الحكومة قانوناً لتعويض ورثة القاتل .

١٧- سافر إلى ألمانيا في ٢٩ آب ١٩٣٨م عشرون فتي من فتيان المدارس العراقية لتمثيل « الفتوة العراقية » في يوم الشبيبة الهتلرية ، الذي يقام في النصف الأول من شهر أيلول من هذه السنة ، وقد قابل الوفد وزير المعارف ، الشيخ محمد رضا الشبيبي ، في مكتبه ، قبيل سفره ، فيجاءه أجل تحية ، وبعد أن قضى الوفد نحو خمسة أسابيع في بلاد الرايخ ، عاد إلى بغداد فبلغها في يوم ١٢ تشرين الاول ١٩٣٨م .

١٨- وفي يوم ٥ تشرين الاول ١٩٣٨م سافر وفد برلماني من العراق إلى القاهرة لحضور « المؤتمر البرلماني » الذي تقرر عقده في القاهرة ، وحضره ممثلون عن سورية ، ولبنان ، والهند ، ومراكش ، ويوغوسلافيا ، وكان الوفد برئاسة رئيس مجلس النواب ، موارود مخلص ، وعضوية السادة : ابراهيم الواعظ ، وحسين النقيب ، وتوفيق السمعاني ، ومحمود الملاح ، وعبد الهادي الظاهر ، و ابراهيم عطار باشي ، وعلي الديلمي ، وعثمان العلوان . وقد عالج المؤتمر مشكلة فلسطين ، وتوصل بكل الطرق الممكنة لتخليص هذه البلاد من شرور الصهيونية وطالب ب :
١- وقف الهجرة الصهيونية ٢- العدول عن فكرة التقسيم ٣- إنشاء حكومة وطنية دستورية ترتبط بدولة الانتداب « بريطانيا » بمعاهدة على نحو المعاهدة العراقية - البريطانية . وتعهد المؤتمر بضمان حقوق الأقليات في الدولة المقترحة . ولكن سياسة انكلترة كانت قد بينت لهذا القطر العربي شر ما بيته الاستعمار لقطر آخر ، فانتهزت شبوب نار الحرب العالمية الثانية ، وسلمت البلاد

إلى الصهاينة لقمة سائغة .

١٩- فجعت الأمة التركية بوفاة رئيس جمهوريتها ، كمال أتاتورك ، في يوم ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨ م ، فأكبرت الوزارة موته وتبذلت برقيات التعازي بينها وبين الأوساط التركية المختصة ، كما أنها ألغت وفداً رسمياً للاشتراك في حفلة جناز الفقيد قوامه رئيس التشريعات الملكية ، عبد الله الدملوجي ، وأمير اللواء ، اسماعيل تامق ، والعقيد صلاح الدين الصباغ ، برئاسة ناجي شوكت .

٢٠- من حسنات « الوزارة المدفعية الرابعة » أنها تقدمت بلائحة قانونية لمشروعات عمرانية واسعة تكلف الخزينة العراقية ثمانية ملايين و ٣٣٠ ألف دينار تتداركها الخزينة من واردات النفط ، ومن بدلات مبيع الأراضي الأميرية ، واسترداد القروض المنوعة لسد الثغرات التي تتطلبها المشروعات العمرانية ، وقد أبرم مجلس النواب هذه اللائحة في جلسة ٢٦ نيسان سنة ١٩٣٨ .

٢١- أقر مجلس الأمة في أيار سنة ١٩٣٨ قانون ضريبة استهلاك المواشي ، الذي حل محل طريقة استيفاء ضريبة الحكومة من الأغنام بالعد (الكودة) ففقد هذا القانون على سبيل التهرب من هذه الضريبة ، وصان في الوقت نفسه حقوق الأهلين .

٢٢- كان السيد عطا محمود ، الإيراني الجنسية ، يعمث فساداً في أطراف جلجة بلواء السليمانية ، ويرأس عصابة مكونة من ثلاثين شقيماً ، وكانت القوات العراقية ، والقوات الإيرانية ، تصطدم بهذه العصابة بين الفينة والفينة ، فاضطرته القوات العراقية للاستسلام إليها في آب ١٩٣٨ م وساد الأمن هاتيك الربوع .

٢٣- فاتنا أن نذكر فويق هذا وصول زعيم الطائفة الاسماعيلية في الهند ، آغا خان ، إلى العراق في ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٧ وتزوله ضيفاً على الحكومة .

✽ الانتخابات الجديدة لمجلس النواب ✽

ضجر العراقيون من تلاعبات السلطات المختصة ، في الانتخابات النيابية العامة ، فحملهم هذا الضجر على الزهد في هذه الانتخابات ، وعلى الابتعاد عن الحياة البرلمانية ، ولما أصدرت وزارة الداخلية أوامرها في يوم ١٨ كانون الأول عام ١٩٣٧ بانتخاب أعضاء مجلس النواب الجديد ، كانت مقدمات هذا الانتخاب قد تمت في جو يسوده الهدوء والسكينة ، ولا سيما بعد تلك الرجات التي عصفت بالبلاد ، وسلبتها هئاءها ، وقد تم انتخاب النواب في اليوم المذكور ، ولا حظنا على نتائجها :

- ١- ان الوزارة استطاعت أن تبعد عن مجلس النواب الجديد العناصر المعروفة بميوها اليسارية .
- ٢- انها حالت دون نجاح قسم من النواب الذين كانوا يلبسون اكمل حالة ابوسها .
- ٣- ان رئيس الوزراء السابق ، حكمة سليمان ، ومعظم أعضاء وزارته « الأصلية والمعدلة »

لم يفوزوا بالنيابات الجديدة .

٤- أن أعضاء مجلس النواب الجديد كانوا أكثر تمثيلاً من زملائهم في المجلس المنحل .

٥- ان الجيش لم يتمثل في هذا المجلس الجديد .

وصدرت الإرادة الملكية بدعوة مجلس الامة إلى عقد اجتماعه الاعتيادي الأول^(١) من دورته الانتخابية الثامنة في يوم ٢٠ شوال سنة ١٣٥٧ هـ ويوم ٢٣ كانون الأول ١٩٣٧ م ، فعقد مجلسا الأعيان والنواب جلسة الافتتاح مشتركة في هذا اليوم ، وبعد أن القى الملك غازي « خطاب العرش » الذي أعدته الوزارة ، ذهب الأعيان إلى بناية مجلسهم وانتخبوا السيد محمد الصدر رئيساً لهم ، وبقي النواب في بنايتهم وانتخبوا مولود مخلص رئيساً لمجلسهم . وقد انتهت المدة القانونية لهذا الاجتماع ، وهي أربعة أشهر ، في ٢٢ نيسان ١٩٣٨ م فصدرت الارادة الملكية المرقمة ١٥٨ والمؤرخة ١٩ نيسان سنة ١٩٣٨ بتمديد هذه المدة خمسة عشر يوماً لانجاز ما لديه من أشغال ، وبهذا الاعتبار يكون المجلس قد اجتمع مدة أربعة أشهر وخمسة عشر يوماً عقد مجلس النواب خلالها ٤٩ جلسة ، وبلغ عدد اللوائح القانونية التي وافق عليها ٦٢ لائحة وثلاثة مراسيم ، أما مجلس الأعيان فقد عقد خلال هذا الاجتماع ٢٢ جلسة فقط . وهذا هو خطاب العرش الذي التي في حفلة الافتتاح .

✽ خطاب العرش ✽

حضرات الأعيان والنواب

نفتح باسم الله تعالى مجلسكم ، ونرحب بكم ، متمنين لكم في اجتماعكم هذا كل خير وتوفيق .

لقد تألفت الوزارة الحاضرة ، في ظروف دقيقة ، استدعت القيام بتوطيد دعائم الطمأنينة والاستقرار ، لتتمكن من السير نحو إنهاض البلاد ، مادياً وأدبياً ، وقد أدى ذلك إلى استطلاع رأي الامة بإجراء انتخابات جديدة ، على أساس المنهاج الوزاري ، أما وقد تمت الانتخابات ، وأسفرت عن فوزكم ، فنحن واقفون بأنكم ستقومون بما يترتب عليكم من واجبات أحسن قيام . إن من دواعي سرورنا أن ننوه بما أظهره شعبنا من رباطة الجأش ، والحفاظة على الهدوء والسكينة خلال الحوادث الأخيرة التي اجتازتها البلاد .

حضرات الأعيان والنواب !

(١) إذا حل المجلس يجب ان يبدأ بإجراء الانتخابات مجدداً ، او يدعى المجلس الجديد إلى الاجتماع بصورة غير عادية في مدة لا تتجاوز اربعة اشهر من تاريخ الحل . . . وإذا صادف الاجتماع غير العادي في شهري تشرين الثاني وكانون الأول يعتبر اول اجتماع عادي لتلك الدورة . . . الخ .

[المادة الأربعون المعدلة من القانون الأساسي]

من بواعث اغتباطنا أن نرى صلاتنا مع الدول الأجنبية سائرة على اسس المودة والصداقة ، سيما مع جيراننا ، وأن تعمل حكومتنا على تعزيز أواصر الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى . لا تزال حكومتنا دائبة على تنمية روح الأخوة ، وتقوية عرى التحالف مع المملكة العربية السعودية ، وقد كان لزيارة سمو ولي عهدنا الأثر الطيب في تعزيز تلك الروح التي تسود علاقات المملكتين المتأخيتين ، ومما زاد في سرورنا استكمال وسائل انضمام المملكة اليمنية إلى معاهدة الأخوة العربية والتحالف ، كما أن حكومتنا ساعية في توثيق روابط الاخاء مع الحكومة السورية الفتية ، وسائر البلاد العربية .

إن صداقتنا مع الجمهورية التركية تزداد وثوقاً وتسير علاقات البلدين بروح الود والتعاون المتبادل . وتستند علاقاتنا مع الجارة الصديقة إيران إلى اسس المودة والتعاون ، وقد توطدت هذه العلاقات بتوقيع معاهدات الحدود ، والصداقة ، والتحكيم أخيراً ، وبغية تثبيت دعائم السلم في الشرق الأدنى فقد وقع في طهران على ميثاق سعد آباد بين العراق ، وإيران ، وتركيا ، وأفغان ، وستعرض هذه المعاهدات على مجلسكم في هذا الاجتماع .

إن حكومتنا قائمة بإعداد لائحة الميزانية العامة للسنة المالية الجديدة بصورة تضمن التوازن ، وذلك بإجراء تخفيضات عامة في المصروفات ، تتناسب والوضع المالي ، من غير إخلال في تمشية شؤون الدولة ، مع مراعاة التوسعات الضرورية التي تتطلبها مؤسساتها .

وقد أولت حكومتنا المشاريع العمرانية عناية خاصة ، مع مراعاة الاقتصاد على أساس تقديم الأهم على المهم ، وذلك بإعداد منهج منقح للأعمال الرئيسية يتناول النهوض بالبلاد ، ورفع مستواها من شتى النواحي ، ويكون مداراً للعمل خلال السنوات الخمس المقبلة ، على أن يخصص لهذا الغرض إيرادات النفط ، وما يتوفر من فضلة الواردات الاعتيادية ، وستقدم حكومتنا بلوائح قانونية جديدة أخرى ، تتعلق بالشؤون المالية ، وتسوية حقوق الأراضي والمصارف .

إن حكومتنا سائرة على سياسة توطيد دعائم القضاء ، وتعزيز استقلاله ، وستقدم إلى مجلسكم لائحة جديدة للخدمة القضائية على هذا الأساس ، مع لوائح أخرى مما تدعو اليه الحاجة . ولما كان أمر تقوية الجيش من أهم الواجبات التي يجب القيام بها للدفاع عن كيان المملكة ، فإن حكومتنا مستمرة على تحقيق ذلك بمضاعفة المساعي في تدريبيه ، وتزويده وحداته ، وبتجهيزه بأحدث الأسلحة والمعدات .

وقد وجهت حكومتنا اهتمامها الأخذ بأسباب نهضة علمية بتوسيع نطاق التعليم ، مع العناية برفع مستواه ، وإعداد الوسائل اللازمة المؤدية إلى ذلك ، كما انها قدرت ما للبحاث العلمية من أثر في سد حاجة البلاد من الأخصائيين والمدرسين ، فتم لها إرسال أكبر بعثة علمية في هذه السنة .

هذا وأسأله تعالى أن يسدد خطواتكم انه ولي التوفيق . اه^(١)

✽ افراج نائب صدر المجلس ✽

بينما كان مجلس النواب يناقش العريضة الجوابية على خطاب العرش في جلسته الثانية المنعقدة في يوم ٢٩ كانون الأول ١٩٣٧م ، خطب نائب الكوت ، داود السعدي ، خطاباً مطولاً استعرض فيه سياسة « الوزارة السليمانية » المستقلة وتكلم عن انتشار المبادئ الشيوعية في أيامها ، وكأنه أراد أن يعترض على اتباع « الوزارة المدفعية الرابعة » سياسة إسدال الستار ، وعدم أخذها مؤيدي الوزارة السابقة بالشدة فشطح به اللسان فقال :

« يجب محو كل من يحمل فكرة الشيوعية . أين أعمال الحكومة في سبيل مقاومة هذه النزعة الشيوعية ؟ أنا بالعكس أرى أن هذه الفكرة تساند من قبل الحكومة الحاضرة »^(٢)
فتمالت الأصوات : اسكت اخرس لا تتكلم وهنا قام نائب الحلة ، سلمان البراك ، وقال : طالما النائب داود السعدي قد أهان الحكومة بحضور المجلس فعليه اقتراح إخراجه من المجلس . وقدم اقتراحاً بذلك .

وقام على الأثر وزير الخارجية ، توفيق السويدي ، وألقى خطاباً حماسياً هيج المشاعر ، وأيد طلب معاقبة داود السعدي بطرده من المجلس ؛ وأعقبه وزير المالية ، ابراهيم كمال ، فألقى خطاباً وصف بأنه كان « جهنمياً » . ثم نهض وزير الداخلية ، مصطفى العمري ، وحذا حذو زميله . وعلى كل فقد أسفر الهياج عن إخراج السعدي من المجلس مدة الاجتماع وهي أربعة أشهر .

✽ نصدرى المعاهدات المفقودة بين العراق وايران ✽

تتاخم حدود العراق الشرقية ، حدود الامبراطورية الايرانية في مسافة يبلغ طولها (١١٧٠) كيلومتراً ، وتمتد من « رايات » إلى « الناف » وكان قسم من هذه الحدود موضوع خلاف بين الامبراطوريتين : العثمانية والايرانية منذ زمن بعيد ، وانتهى إلى عقد « معاهدة ارضروم » في سنة ١٨٤٧م وفي سنة ١٩١٣م وضع بروتوكول لتحديد هذه الحدود وقد نص على تعيين لجنة لتثبيت هذه الحدود ، وكان من نتيجة ذلك أن أصبح « شط العرب » داخلاً في سيادة الدولة العثمانية ، ومن ثم سيادة الدولة العراقية التي ورثها العراق من الامبراطورية العثمانية ، ولكن الحكومة الايرانية شكت من تحديد هذه الحدود ، وادعت أن « معاهدة ارضروم » عقدت بتأثيرات خارجية وأخذت تلح على إعادة النظر في هذا التحديد من جهة « شط العرب » بشكل يتفق مع مصالحها ، إذا اريد استمرار عهد من الصداقة والتعاون بين المملكتين ، وقد انتهزت فرصة زيارة الملك فيصل

(١) محاضر مجلس النواب للدورة الانتخابية الثامنة : الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧م ص ١

(٢) المصدر نفسه ص ٩

الأول إلى إيران في نيسان ١٩٣٢م فأعربت عن رغبتها في جعل « خط التالوك » في شط العرب هو الحد الفاصل ، كما أنها أعربت عن هذه الرغبة عند التصويت لقبول العراق عضواً في عصبة الأمم . وتطور الخلاف بين العراق وإيران حول الحدود إلى وقوع « تصرف في شط العرب واضطراب أخلا في الأمن على طول الحدود » ، ولما لم تقف المساعي المبدولة بالطرق الاعتيادية لحل الخلاف ، وبالنظر إلى تعقد مشاكل الحدود وازدياد حوادثها لدرجة أنها أصبحت خطراً يهدد علاقات البلدين اضطرت الحكومة العراقية إلى تقديم طلبها المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٤ إلى مجلس عصبة الأمم للنظر فيه ، وفق ميثاق العصبة ، وقد أبدى كل من ممثلي البلدين وجهات نظره لدى مجلس العصبة ، فقرر المجلس إحالة القضية للمقرر للاتصال بالطرفين ، فأشار المقرر على الجانبين بالمفاوضة المباشرة ، ولما سافر الوفد العراقي إلى إيران في آب ١٩٣٥ اتضح أن الحل الذي ترضى به إيران هو الاشتراك بملكية شط العرب وإدارته . . . وفي المفاوضات التي جرت في أوائل السنة ١٩٣٦ مع الوفد الإيراني ، الذي زار بغداد ، أظهرت الجهة العراقية موافقتها على تخصيص مرسى تجاه عبادان بطول أربع كيلومترات . . . لقاء اعتراف إيران بالحدود . . . وفي ٢٨ تشرين الثاني ١٩٣٦ طلبت الحكومة العراقية إلى الحكومة الإيرانية أن تعترف بهروتوكول الحدود لسنة ١٩١٣ ومحاضر جلسات ١٩١٤ لقاء تخصيص مرسى لها تجاه عبادان طوله أربعة كيلومترات وعرضه خط التالوك^(١) مع عقد اتفاقية للملاحة وصيانة الشط ، ومنع التهريب ، فأجابت الحكومة الإيرانية بالموافقة . . . وقد اعتبر هذا أساساً لتسوية قضية الحدود والمفاوضات فتم الاتفاق على المسودة الأخيرة الموقع عليها بالأحرف الأولى في بغداد في أواخر سنة ١٩٣٦ وهي نفسها التي وقع عليها نهائياً في طهران في ٤ تموز سنة ١٩٣٧ مع البروتوكول الملحق بها^(٢) وقد نشرنا نصوصها في ص ٣٠٠ من المجلد الرابع أثناء البحث عن « الوزارة السليمانية » .

لم يقتصر عمل « الوزارة السليمانية » على عقد « معاهدة الحدود » بين العراق وإيران حسب ، وإنما عقدت :

١- معاهدة الحدود بين مملكة العراق وأميراطورية إيران في ٤ تموز ١٩٣٧ مع البروتوكول المتمم لها .

٢- معاهدة صداقة بين مملكة العراق وأميراطورية إيران في ١٨ تموز ١٩٣٧ .

٣- معاهدة حل الاختلافات بالطرق السلمية بين العراق وإيران في ٢٤ تموز ١٩٣٧ .

(١) التالوك كلمة المانية مكونة من اللفظتين « Thal » بمعنى الوادي و « Weg » بمعنى الطريق فيكون المعنى العام « طريق الوادي » وأصبح مصطلحاً دولياً لخط مجرى المياه الوسطى أو التيار الذي يتوسط مجرى النهر .

(٢) محاضر مجلس النواب : الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ص ١٧١

٤- ميثاق سعد آباد بين العراق ، وايران ، وتركيا ، والافغان ، في ٨ تموز ١٩٣٧ .
وقد نشرنا هذه الوثائق السياسية الخطيرة في المجلد الرابع من «الوزارات» كما قدمنا ، فلما
تسلمت «الوزارة المدفعية الرابعة» مقاليد الامور في ١٧ آب سنة ١٩٣٧ ضمت في منهاجها الوزاري
إمرار هذه المعاهدات من مجلس الامة حسب الاصول . ولما شرع مجلس النواب في مناقشتها في
الجلسة الثمانية السابعة عشرة المنعقدة في يوم ٦ آذار ١٩٣٨ م ، وافق على ثلاث منها بالاجماع ،
وبدون مناقشة تذكر ، أما المعاهدة الرابعة ، وهي «معاهدة الحدود» فقد قبلت بأكثرية (٨٢)
صوتاً ضد عشرة أصوات وكانت موضوع مناقشة حادة .

كان أبرز المتكلمين في نقد «معاهدة الحدود» السادة : رستم حيدر ، وطه الهاشمي ، ومحمد
مهدي كبة ، وصادق البصام ؛ وقد أشار السيد حيدر إلى أن الوزارة المدفعية القائمة لم تكن مسؤولة
عن هذه المعاهدة ، لأن المعاهدة عقدت في أيام الوزارة التي سبقتها ، وهي الوزارة السليمانية ، وأن
وزير الخارجية في تلك الوزارة ، الدكتور ناجي الأصيل «وقع عليها في طهران دون موافقة
الوزارة في العراق ، ويظهر أن الموافقة وقعت فيما بعد ، فإذا لم يكن للشريعات وأنعام الطبول
والزمر تأثير - على هذه المعاهدة = لماذا قام الوزير بهذا العمل وحده»^(١)

وقد انتقد حيدر استسلام المفاوضات العراقي ، وضربه بمصالح العراق عوض الحائط . وانتقد
طه الهاشمي اشراك ايران في الملاححة في شط العرب إذ قال :

«الاتفاقيات السابقة خوات ايران حق مرور بواخرها في شط العرب بكل حرية وهذه معطاة
إلى سفن جميع الدول ... لذلك لم يكن لايران أي حق أن تطلب شيئاً أكثر مما هو موجود في
الاتفاقيات السابقة»^(٢)

وانتقد محمد مهدي كبة بأن المعاهدة «منحت لحكومة الجارة ايران حقوقاً وامتيازات اخرى
لم تكن لها من قبل ، الأمر الذي لا يتفق وحقوق السيادة والتملك التي ورثناها من الامبراطورية
العثمانية ، والتي ضمنتها لنا المعاهدات والبروتوكولات وجرى عليها التعامل منذ عهد بعيد»^(٣)

وعلى كل فقد جرت مظاهرات صاخبة في بغداد وفي البصرة يوم ٦ آذار سنة ١٩٣٨ احتجاجاً
على مناقشة مجلس النواب اللوائح القانونية لابرام هذه المعاهدات في اليوم المذكور وأقفلت الحوانيت
والخازن ، وأقفلت المتاجر والمصانع تأييداً لهذه المظاهرات ، وقبضت الشرطة في بغداد على عدد كبير
من الشباب القومي الذي نظم هذه الحركة ، أما في البصرة فقد أمر المتصرف ، عبدالرزاق حلمي ،

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٧ م ص ١٨٠

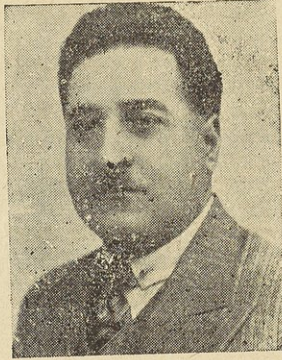
(٢) المصدر نفسه ص ١٧٥

(٣) المصدر نفسه ص ١٧٦

يجلد الطلاب القاعين بالمظاهرات في مدينة الثغر على قارعة الطريق ، وقد باءت جميع الجهود التي بذلت لحل مجلس الامة على رفض هذه المعاهدات ، فصودق عليها على نحو ما شرحناه آنفاً .

* استقالة وزير الاقتصاد والمواصلات *

كانت « مديرية الأشغال العامة » قد تعاقدت مع « المقاول اللبناني » حسن المخزومي على تبليط مئة كيلو متر من طريق الرمادي - الرطبة على أن يكسى الطريق المبلط بطبقة واحدة من الزفت وبينما كان المقاول منهمكاً في العمل ، شعر أن ترفيت الطريق بطبقة واحدة يجعلها غير قوية فاقترح على أن يكون طبقتان ، وقد أيدت الجهات المسؤولة هذه الاتفاقية ، ووافقت على وجهة نظره . وكانت هذه الموافقة تتضمن « ضمناً » تزييد خصصاته . فلما أنجز الرجل اعماله ، تقدم وزير الاقتصاد والمواصلات ، جلال بابان ، بمذكرة إلى مجلس الوزراء لاقرار هذه الزيادة ، فسمع من وزير المالية



الوزير المستقيل - جلال بابان

والخارجية « السيدان ابراهيم كمال وتوفيق السويدي » بعض الكلمات التي لم تتحملها عقته وعلاو نفسه ، فقدم كتاب استقالته من منصبه وهو :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

كنت ولا أزال من الذين يفتخرون بالوقوف بجانب الحق ، ونصرة العدل ، في كافة الأعمال التي أعتبر نفسي مسؤولاً عنها ، بالدرجة الأولى ، والتي لا أتوخى من ورائها سوى استراحة الضمير وارتضاء وجدان ، مع أداء الواجب قبل كل شيء . وقد يكون اختلافاً في النظر في مثل هذا الاجتهاد ، حيث تقضي الحالة بالرجوع إلى المداولة ، وتعاطي الأفكار ، بغية الوصول إلى ما هو أصح وأرجح ، من الأمور المقصودة . وهذه قاعدة منطقية لا نكران في محسناتها مطلقاً ، سوى أن ما يجب رعايته ، في هذا الأمر ، هو أن تكون هذه المداولات في صيغتها الاعتيادية ، وبعبدة

عن المس بالكرامة الشخصية . ولما كنت - ويا للأسف - لم أجد هذه النفسية في البعض من الزملاء المحترمين ، ورغم قناعتي الكاملة بأن ما حصل من توجيه الظن ، الماس بالكرامة ، يتلاشى بالخيال عند اصطدامه بصحائف أعمالنا المعلومة لدى الرأي العام - الذي هو الحكم الحقيقي في مثل هذه الأحوال - حيث تتجلى الحقائق ، وعندئذ يكون من السهولة بمكان معرفة المخلص الأمين ، والمسي لنفسه وعمله . ومع ذلك أرى أن ليس باستطاعتي ، بعد الآن ، الاستمرار على الاشتراك بالمسؤولية ، وتحمل أعباء الوزارة ، ولأجله أتقدم إليكم بتقديم استقالي ، راجياً قبولها مع احترامي الدائم لفخامتكم .

وزير الاقتصاد والمواصلات - جلال بابان

٧ أيار ١٩٣٨

وقد صدرت الارادة الملكية بقبول هذه الاستقالة في يوم ١٤ أيار ١٩٣٨ م وبإسناد منصب وزارة الاقتصاد والمواصلات بالوكالة إلى وزير المالية ابراهيم كمال .
واتضح بعد مدة أن السيد ابراهيم كمال هو الذي دبر قضية إزعاج السيد جلال بابان وحمله على الاستقالة ، ليتسنى له الاضطلاع بأعباء منصب « وزارة الاقتصاد والمواصلات » فيتم في زمنه إعطاء امتياز نفط البصرة إلى إحدى الشركات الانكليزية ، وهو المشروع الذي أهاج مجلس الأعيان وسبب لغطاً في المحافل الوطنية .

✽ ضم بشدر الى النظم الادارية ✽

كان مجلس الوزراء قد اتخذ القرار التالي في يوم ٢٥ أيار سنة ١٩٣٨ :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الداخلية المرقم ١٨٦٧ والمؤرخ في ٢٢-٥-١٩٣٨ ووافق على الاقتراحات الواردة فيه فيما يتعلق بما يلي :

١- إحداث قضاء وناحيتين في لواء السليمانية وفق المادة الثالثة من قانون إدارة الأولوية رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٧ .

٢- قيام وزارة الدفاع بتهيئة ثلاثة أفواج للمساعدة في التوغل في بشدر .

٣- إضافة الوظائف المبينة في الفقرة (٤) من الكتاب المشار اليه في أعلاه إلى الميزانية ، وتعديل الجدول (ق) الملحق بميزانية السنة ١٩٣٨ المالية الخاص بالإدارة العامة والشرطة ، ومنح المنحصات الإضافية المطالبة للفصل ٥٤ وال ٦٣ وال ٦٤ .

٤- قيام وزارة الاقتصاد والمواصلات بالأعمال المطالبة فوراً .

٥- إحداث التشكيلات المالية التي ترى وزارة المالية ضرورة لها « اه

وفي يوم ١٨ آب ١٩٣٨ م أصدرت وزارة الداخلية هذا البيان :

« لقد تمت التشكيلات الادارية في منطقة بشدر من لواء السليمانية دون أي حادث ،

وقد قابلها السكان بارتياح عظيم ، وبأشرف القاءقام ومدراء النواحي أعمالهم الرسمية هناك وفق
الخطة المرسومة »

وتقع « منطقة بشدر » في « لواء السليمانية » وكانت قد حرمت من التنظيمات الادارية منذ
تكون الحكم الوطني في العراق ، فبقيت تقاسي المرائز والشدائد . وفي شباط ١٩٣٨م أعرب
بعض رؤساء هذه المنطقة عن رغبتهم في بسط نفوذ الحكومة العراقية عليهم ، فأرأت « الوزارة المدفعية
الرابعة » أن الظروف مساعدة على إجابة هذه الرغبة ، فاستدعت الرؤساء المذكورين وفأوضتهم في
الأمر ملياً ، يساعدوا في هذه المفاوضات متصرفان كرديان ، فلما تم الاتفاق والتفاهم بين الطرفين
صدرت الارادة الملكية في يوم ١٥ آب من عام ١٩٣٨ بإحداث قضاء جديد في « لواء السليمانية »
باسم « قضاء بشدر » في مركز « قلعة ده زي » مع ناحيتين اثنتين ، الأولى باسم « ناحية قلعة ده
زي » ومركزها في مركز القضاء ، والثانية باسم « ناحية مركه » ومركزها في قرية « بنه كود »
وقد طار رئيس الوزراء ، جميل المدفعي ، إلى هذا القضاء بنفسه في يوم ٢٧ آب من هذه السنة ،
فتفقد الحالة هناك ، واطلع على التنظيمات الجديدة ، وسر من مقابلة الرؤساء سروراً كبيراً .

ووجدت الحكومة أن المصلحة تقضي « بإعفاء مرتكبي الجرائم في هذه المنطقة » قبل تأسيس
الادارة الحكومية المنتظمة فيها ، نظراً للطاعة والمساعدة التي أظهرها سكان هذه المنطقة
للحكومة في تأسيس الادارة المذكورة في منطقتهم ، كما أن طبيعة حالة المنطقة قبل ذلك وضرورة
تأمين الهدوء والسكينة بعده مما يستدعي هذا العفو ^(١) فاستحضرت لائحة قانونية بذلك شرعها
مجلس النواب في جلسته المنعقدتين في ١٦ و ٢٠ شباط من عام ١٩٣٩ .

✽ معاهدة تنقش بتابعية العشائر ✽

بين العراق والمملكة العربية السعودية

ان « معاهدة المحمرة » المنقذة بتاريخ ٥ مايس سنة ١٩٢٢ بين الحكومتين العراقية
والنجدية ^(٢) قد اعتبرت عشيرتي الظفير والهمارات تابعتين للحكومة العراقية كما أنها اعتبرت شمر
نجد تابعة إلى نجد . ولما كان قسم من عشيرتي الظفير والهمارات (فرقة الدهامشة) قد هاجر إلى
البلاد النجدية وأقام فيها منذ مدة طويلة ، كما أن قسماً من عشائر شمر نجد هاجر إلى العراق وأقام
فيه منذ زمن بعيد ، فقد اتضح من ذلك أن النازحين يؤثرون الإقامة في البلاد التي تزحوا إليها ،
ولا يرغبون في العودة إلى بلادهم ، والاحتفاظ بتابعيتهم ، ولما كانت مصلحة البلادين تقضي بأن
يبت في قضية العشائر المذكورة بطريقة ملائمة ، فقد تم الاتفاق على عقد معاهدة بين الحكومة

(١) الأسباب الموجبة لقانون العفو العام في منطقة بشدر

(٢) انظر هذه المعاهدة على ص ٦١/٦٣ من المجلد الأول من هذا الكتاب

العراقية والمملكة العربية السعودية (معاهدة تتعلق بتابعة العشائر) يعتبر بمقتضاها أفراد تلك العشائر الساكنين في أراضي أي من الفريقين ، تابعين له ، إذا لم يعودوا إلى بلادهم خلال ستة أشهر من تاريخ تبليغهم بذلك ، بشرط أن لا يستخدم على الحدود أشخاص من الذين تغيرت جنسيتهم ، بموجب هذه المعاهدة ، وأن يسكنوا في محلات بعيدة عن الحدود ، لئلا يأتون بأعمال قد لا تتفق وعلاقات الصداقة وحسن الجوار السائدة بين المملكتين الصديقتين ، وعلى هذا الأساس عقدت هذه المعاهدة في يوم ٢٤ أيار ١٩٣٨ :

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

بناء على رغبتهما في إنهاء قضية عشائرها النازحة من بلادها الأصلية ، إلى المملكة الاخرى فقد قررا عقد معاهدة لهذا الغرض ، وعينا عنهما مندوبين مفوضين :

عن صاحب الجلالة ملك العراق :

صاحب الفخامة السيد توفيق السويدي ، وزير الخارجية .

عن صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية :

صاحب المعالي الشيخ يوسف ياسين ، السكرتير الخاص لصاحب الجلالة الملك ورئيس الشعبة السياسية في ديوان جلالاته .

وبعد أن تبادلوا وثائق تفويضها فوجدها مطابقة للاصول اتفقا على ما يأتي :

المادة الاولى :

توافق الحكومة العراقية على اعتبار أفراد عشيرتي الدهامشة والظفير ، المقيمين في المملكة العربية السعودية ، مكتسبين جنسية المملكة المذكورة ، إذا لم يعودوا إلى العراق خلال ستة أشهر من تبليغهم بأن بقاءهم في المملكة العربية السعودية سوف يسقط عنهم الجنسية العراقية .

المادة الثانية :

توافق حكومة المملكة العربية السعودية على اعتبار أفراد عشيرة شمر ونجد ، المقيمين في العراق ، مكتسبين الجنسية العراقية ، إذا لم يعودوا إلى المملكة العربية السعودية خلال ستة أشهر من تبليغهم بأن بقاءهم في العراق سوف يسقط عنهم الجنسية المملكة العربية السعودية .

المادة الثالثة :

توافق الحكومتان : العراقية ، والمملكة العربية السعودية ، على أن لا تستخدم على الحدود أي شخص من الأشخاص الذين تغيرت جنسيتهم ، بمقتضى المادتين الأولى والثانية من هذه المعاهدة .

المادة الرابعة :

أ - تتمتع الحكومة العراقية بأن تلزم من يختار تابعيتها من عشيرة شمر نجد ، بالإقامة وراء الفرات ، أو في أمكنة تبعد عن الحدود بعد الفرات عنها ، وكذلك تتمتع المملكة العربية السعودية بأن تلزم من يختار تابعيتها من عشيرة الظفير ، بالإقامة وراء الدهناء ، أو في أمكنة تبعد عن الحدود بعد الدهناء عنها . وفي حالة الجذب في تلك المناطق تتمتع الحكومة العراقية فيما يخص أفراد عشيرة شمر نجد ، وتتمتع الحكومة العربية السعودية فيما يخص أفراد عشيرة الظفير ، بالبحوث عنها ، اتخاذ التدابير اللازمة لمنعهم من الاقتراب من الحدود ، وجعلهم بمكان بعيد عنها ، بما يحول دون إمكانهم القيام بأعمال تخل بالأمن فيها .

ب - وتتمتع المملكة العربية السعودية فيما يخص أفراد عشيرة الدهامشة ، الذين يختارون تابعيتها ، بمنعهم عن إحداث ما يخل بالأمن على الحدود .

المادة الخامسة :

تعتبر هذه المعاهدة نافذة منذ تاريخ تبادل وثائق إبرامها .

كُتبت في بغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر ربيع الأول العام السابع والخمسين بعد الثلاثمائة والألف هجرية الموافق لليوم الرابع والعشرين من شهر مايس العام الثامن والثلاثين بعد التسعمائة والألف ميلادية .

يوسف الياسين

توفيق السويدي

وقد قرر مجلس النواب العراقي تأجيل البت في هذه المعاهدة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢ آب ١٩٣٩م « أي الوزارة السعيدية » التي خلفت « الوزارة المدفعية » لأن اللجنة المشتركة من لجنتي الداخلية والخارجية ارتأت في جلستها المنعقدة في ٢٧ تموز من هذه السنة ان المادة الرابعة من هذه المعاهدة بحجة بجانب العراق ، ورجت الدخول في مفاوضات جديدة لتعديلها .

✽ اتفاق خاص بإدارة المنطقة المحايدة ✽

بين العراق والمملكة العربية السعودية

ونظراً لاشتراك الحكومة العراقية والمملكة العربية السعودية في المنطقة المحايدة ، وتساوي حقوقهما فيها ، وبما أن المنطقة المذكورة يرتادها الكثير من عشائر الدولتين ، والعشائر التابعة لحكومات أخرى ، تتوفر المراعي والمياه فيها ، فقد اقتضت المصلحة وضع اتفاق بين الحكومتين سمي (الاتفاق الخاص بإدارة المنطقة المحايدة) نص فيه على كيفية الانتفاع من هذه المنطقة ، والطريقة الواجب اتباعها في إدارتها ، والتعاون على توطيد الأمن فيها ، وحل الاختلافات التي تحدث بين رعايا الفريقين ، أو رعاياهما ورعايا دولة أخرى ، وهذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

نظراً لرغبتها في تأمين الأمن والنظام، وصيانتها في المنطقة الميمنة في الفقرتين (أ و ب) من المادة الأولى من بروتوكول العقير رقم (١) المنعقد بين حكومتي العراق ونجد بتاريخ ١٢ ربيع الثاني ١٣٤١ هجرية الموافق ٢ كانون الأول ١٩٢٢ ميلادية^(١) والتي ستدعى فيما يلي بالمنطقة الحايمة، وبناء على ما نص عليه في الفقرة (ج) من نفس المادة السالفة الذكر، ببقاء المنطقة المذكورة أعلاه على الحياد، ومشتراكاً بها بين الحكومتين: العراقية والنجدية، اللتين تحوزان جميع الحقوق المتساوية والمقاصد داخل هذه المنطقة الحايمة. فقد قررا وضع اتفاق لهذا الغرض، واعتباره ملحقاً بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار المنعقدة بينهما بتاريخ ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية الموافق ٧ نيسان سنة ١٩٣١ ميلادية، وقد عينا عنها لهذا الغرض مندوبين مفوضين:

عن حضرة صاحب الجلالة ملك العراق:

صاحب الفخامة السيد توفيق السويدي، وزير الخارجية.

عن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية:

صاحب المعالي الشيخ يوسف ياسين، السكرتير الخاص لصاحب الجلالة الملك ورئيس الشعبة السياسية في ديوان جلالتهم.

وبعد أن تبادلوا وثائق تفويضها فوجداها مطابقة للأصول اتفقا على ما يلي:

المادة الأولى:

لرعايا الفريقين، المتعاقدين، الساميين، الحرية المطلقة في الرعي، واستيراد المياه، متى شاؤوا، في المنطقة الحايمة، ويكونون مصانين من أي تعرض، أو إجراء صادر من موظفي الفريق المتعاقد السامي، الذي ليسوا من رعاياه.

المادة الثانية:

لكل من الفريقين، المتعاقدين، الساميين، استعمال سلطته الكاملة على رعاياه في المنطقة الحايمة بواسطة موظفيه المختصين.

المادة الثالثة:

تقوم السلطات الميمنة في المادة الثامنة من معاهدة الصداقة وحسن الجوار، الموقع عليها في مكة المكرمة بتاريخ ٧ نيسان ١٩٣١ أو من تعينه هذه السلطات، بحسم الاختلافات التي تحدث

(١) نشرنا نص البروتوكول في ص ١٠٦ من المجلد الأول من هذا الكتاب

ما بين الرعايا العراقيين ، ورعايا المملكة العربية السعودية ، أثناء وجودهم في المنطقة المحايدة ، وفق
الاصول المذكورة في المعاهدة نفسها .

المادة الرابعة :

تحسم الاختلافات التي تقع ما بين رعايا أحد الفريقين ، المتعاقدين ، الساميين ، وبين رعايا دولة
ثالثة ، أثناء وجودهم في المنطقة المحايدة ، من قبل موظفي الفريق المتعاقد السامي ، الذي يكون
أحد طرفي الخلاف من رعاياه ، على أنه في حالة وجود علاقة لرعايا كلا الفريقين المتعاقدين بالخلاف ،
فيجري الحسم بالاستشراك ما بين السلطات المذكورة في المادة الثالثة من هذا الاتفاق .

المادة الخامسة :

أ - في حالة وقوع اضطرابات تؤدي إلى الإخلال بأمن المنطقة المحايدة وانتظامها ، وتؤثر على
مصالح الفريقين المتعاقدين الساميين ، أو رعاياهما الموجودين داخل المنطقة المذكورة ، أو خارجها ،
تقوم قوات الفريقين المتعاقدين الساميين باتخاذ الإجراءات اللازمة لاعادة السكون إلى حالته
الطبيعية في المنطقة المذكورة .

ب - تجري المداولات ما بين السلطات المعنية في المادة الثالثة من هذا الاتفاق ، للاتفاق على
الخطوة الواجب اتباعها في الاجراءات المشتركة ، المنصوص عليها في الفقرة المتقدمة من هذه المادة .
ج - تقوم السلطات المذكورة بمراقبة الأشخاص الذين هم من رعايا دولتها المتبوعة ، عند اللقاء
القبض عليهم ضمن المنطقة المحايدة من قبل أي من قوات الفريقين المتعاقدين الساميين ، أثناء
التعميمات المشتركة .

المادة السادسة :

يضع كل من الفريقين ، المتعاقدين ، الساميين ، مخفراً متنقلاً في المنطقة المحايدة على الدوام ،
للتعاون فيما تقتضي به مصلحة مملكتيهما طبقاً لأحكام هذا الاتفاق .

المادة السابعة :

ليس في هذا الاتفاق ما يعارض أحكام المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين الفريقين المتعاقدين
الساميين .

المادة الثامنة :

يعتبر هذا الاتفاق نافذاً منذ تاريخ تبادل وثائق إبرامه .
كتب في بغداد في اليوم التاسع عشر من شهر ربيع الأول من سنة سبع وخمسين بعد الثلاثمائة
والألف هجرية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر أيار من سنة ثمان وثلاثين بعد التسعمائة والألف
ميلادية .
توفيق السويدي يوسف الياسين

وقد صادق مجلس النواب على هذه الاتفاقية « بالاتفاق » وذلك في جلسته المنعقدة في يوم ٢ آب ١٩٣٩م أي في أيام « الوزارة السعيدية » التي خلفت « الوزارة المدفعية الرابعة » التي عقدت هذه المعاهدة في أيامها .

✽ اتفاق تنظيم شؤون الرعي وورد المياه ✽

بين العراق والمملكة العربية السعودية

بالنظر لطبيعة أراضي البلادين وتوفر المراعي والمياه في قسم منها دون الآخر غالباً ، وبالنظر لما نصت عليه أحكام العهود المرعية بين الحكومة العراقية والمملكة العربية السعودية ، فقد جرت العادة على أن يستفيد رعايا كل فريق من مراعي الفريق الآخر ومياهه ، لذلك وجد من المصلحة تنظيم هذه الشؤون باتفاق يعقد بين الحكومتين سمي (اتفاق تنظيم شؤون الرعي وورد المياه) يضمن إجراء التسهيلات اللازمة لرعايا الطرفين عند الاستفادة من المراعي والمياه ، وذلك بإعفاء حيواناتهم وما يستعملونه لسد حاجاتهم الشخصية من الرسوم الكمركية وكذلك مراقبة الأمراض السارية والأسلحة . ولما كان من المحتمل أن يقيم رعايا أحد الفريقين في مراعي الفريق الآخر مدة تتجاوز المدة المعينة لجباية الضرائب ، الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة أمر الجباية ، فقد عولجت هذه الناحية أيضاً وأصبح الاتفاق المذكور ضامناً لمصلحة الفريقين المتعاقدين ورعايائهما .

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

بناء على رغبتهما في وضع اسس معينة لتأمين استفادة رعايائهما ، حسب عاداتهم المألوفة ، من المراعي ، والمياه الموجودة في طرفي حدود مملكتيهما ، وبغية تنظيم شؤون الرعي والورد ، فقد قررا وضع اتفاق لهذا الغرض ، واعتباره ملحقاتاً بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار المنعقدة بينهما بتاريخ ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية ، الموافق ٧ نيسان ١٩٣١ ميلادية ، وقد عينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين :

عن حضرة صاحب الجلالة ملك العراق :

صاحب الفخامة السيد توفيق السويدي ، وزير الخارجية .

عن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية :

صاحب المعالي الشيخ يوسف ياسين ، السكرتير الخاص لصاحب الجلالة الملك ورئيس الشعبة السياسية في ديوان جلالتهم .

وبعد أن تبادلوا وثائق تفويضهما فوجداها مطابقة للاصول اتفقا على ما يلي :

المادة الأولى :

تعفى عشائر الفريقين المتعاقدين الساميين ، عند ارتيادهما المراعي الموجودة في أراضي الفريق المتعاقد السامي الآخر ، أو استفادتها من مياهه ، من الرسوم الكمركية على حيواناتها ، وخيما ، وأدواتها المضربية ، وأثاثها ، وأطعمتها ، وكل ما يخص استعمالها واستهلاكها الذاتي ، على أن يحتفظ كل فريق بحق فرض الرسم الكمركي على الحيوانات والمواد التي تجري عليها معاملات تجارية بعد دخولها أراضيها .

المادة الثانية :

إذا تشي مرض حيواني معد ، أو وباء سار ، أو غير ذلك ، فيحتفظ كل من الفريقين المتعاقدين الساميين بحق فرض التدابير البيطرية أو الصحية الضرورية ، وتطبيق الأوامر الصادرة بمنع الاستيراد والتصدير .

المادة الثالثة :

يحتفظ كل من الفريقين المتعاقدين الساميين بحق تحديد عدد الأسلحة التي تحملها كل عشيرة ترغب في الدخول إلى أراضيها .

المادة الرابعة :

إذا رغب أحد الفريقين المتعاقدين الساميين في استيفاء الضرائب الحكومية من عشائره النازلة في أراضي الفريق المتعاقد السامي الآخر ، فعلى السلطات المختصة المعنية في المادة الثامنة ، من معاهدة الصداقة وحسن الجوار ، مخابرة بعضها البعض لتبليغ العشائر المذكورة بتلك الرغبة ، وأن تسعى بالوسائل الممكنة لحملها على تليبيتها ويجوز للفريق المتعاقد السامي الأول إرسال أحد موظفيه لإجراء التبليغ المطلوب ، وفي تلك الحالة يتحتم على ذلك الموظف أن يحضر لدى الموظف المختص لدى الفريق المتعاقد الثاني ، الذي عليه أن يرفقه بأحد موظفيه ليجري التبليغ بحضوره .

المادة الخامسة :

يعتبر هذا الاتفاق نافذاً من تاريخ تبادل وثائق إبرامه .

كتب في بغداد في اليوم التاسع عشر من شهر ربيع الأول من سنة سبع وخمسين بعد الثلاثمائة والألف هجرية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر أيار من سنة ثمان وثلاثين بعد التسعمائة والألف ميلادية .
يوسف الياسين توفيق السويدي

وفي الجلسة الحادية والعشرين من جلسات مجلس النواب ، المنعقدة في يوم ٢ آب ١٩٣٩م ، جرى موضوع تصديق هذه الاتفاقية ، أي في أيام « الوزارة السعيدية » التي خلفت وزارة السيد المدفعي ، وكانت اللجنة المشتركة بين لجنتي الداخلية والخارجية قد دقت في هذه الاتفاقية في يوم

٢٧ تموز من هذه السنة، وارتأت :

« ان المادة الرابعة من هذه الاتفاقية مجعفة في جانب العراق لعدم انطباقها على اسس القوانين العراقية ، فقررت عدم الموافقة عليها ، وهي توصي المجلس العالي بعدم قبولها وترجو منه أن يوصي الحكومة المحترمة بالدخول في مفاوضة الحكومة السعودية المحترمة على أساس يكفل مصلحة الجانب العراقي وينطبق على الأسس القانونية العراقية »
فقرر المجلس في جلسته المذكورة أن يؤجل التصويت على الاتفاقية إلى اجل غير مسمى .

✽ مسائل العراق الخارجية ✽

كانت لدى العراق مشكلات خارجية متنوعة ، فرأت وزارة الخارجية أن تهتبل فرصة انعقاد مجلس عصبة الامم فتوفد وزير الخارجية إلى اوروبا لبحث هذه المشكلات . وفي يوم ٢٤ تموز سنة ١٩٣٨ م :

« وافق مجلس الوزراء على ايفاد وزير الخارجية ، توفيق السويدي ، إلى جنيف ولندن وباريس للأغراض التالية :

١- حضور اجتماع جمعية عصبة الامم ، ومجلس العصبة ، لتمثيل العراق ، وانتهاز هذه الفرصة للاتصال برجال السياسة والشخصيات المهمة ، الذين يمثلون حكوماتهم في الاجتماع المذكور ، بغية تعزيز وجهات نظر العراق .

٢- حضور اجتماع وزراء الدول المشتركة في ميثاق سعد آباد في جنيف ، كما تم الاتفاق عليه مع الحكومة التركية .

٣- الادلاء في مجلس العصبة بالبيان المتعلق بقضية الاثوريين ، الذي وعد بتقديمه في اجتماع السنة الماضية .

٤- المداولة في قضية الاسكندرون وما يتفرع عنها .

٥- درس قضية الجزيرة العليا ، والاتصال بالجهات المختصة بشأنها .

٦- الاتصال برجال الدول فيما يخص قضية فلسطين .

٧- (أ) المداولة مع رجال الحكومة البريطانية في لندن لمعالجة قضية فلسطين .

(ب) المداولة في الاتجاهاات السياسية المتعلقة بالقضية العربية في الشرق القريب .

(ج) معالجة وضع شط العرب ، واتفاقية الملاحة ، وقضية الكويت .

(د) معالجة مبايعة الأسلحة .

« وقرر منحه مخصصات الايفاد ومصروفات النقل وفق المادة السادسة من نظام مخصصات

السفر والايفاد رقم ١٧ لسنة ١٩٣٣ » اهـ

وقد سافر الوزير ، توفيق السويدي ، في يوم ١٨ آب ١٩٣٨ م ، على رأس وفد مكون منه ، ومن مستشار وزارة الداخلية ، الميجر ادمونس ، وملاحظ ديوان وزارة الخارجية ، عبدالله بكر ، على أن ينضم اليه وزير العراق في لندن ، رؤوف الجادر جي ، وأن يقدم الوفد تقرير العراق عن إسكان الأتوريين في خارج العراق إلى مجلس عصبة الأمم في دورته للسنة المذكورة ؛ وصدرت الإرادة الملكية ، بهذه المناسبة ، بإسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى وزير العديلة ، عباس مهدي ، مدة غياب الوزير الأصيل عن العراق ، في المهمة المشار اليها ، وقد عاد السويدي إلى العراق في يوم ٢١ تشرين الأول ١٩٣٨ م .

أما القضايا التي اشار اليها مجلس الوزراء ، في قراره المثبت نصه أعلاه ، فقد عالجها السويدي بما عرف عنه من اطلاع واسع ، وبُعد نظر ، إلا أنه لم يتوصل إلى حسم أي موضوع من هذه الموضوعات ولا سيما قضية فلسطين التي كانت السياسة البريطانية تراوغ فيها روغان الثعلب . اما قضية الاسكندرون فكان البحث فيها قد فات اوانه بعد أن وضعت القوات التركية النظامية هذه القضية امام الأمر الواقع .

✽ تعديل الوزارة ✽

لما الف السيد جميل المدفعي « وزارته الرابعة » في ١٧ آب ١٩٣٧ م إحتفظ بمنصب « وزارة الدفاع » بالوكالة مضافاً إلى منصب « رئاسة الوزراء » .

ولما استقال وزير الاقتصاد والمواصلات ، جلال بابان ، من منصبه في يوم ٧ أيار سنة ١٩٣٨ صدرت الإرادة الملكية بإسناد « منصب وزارة الاقتصاد والمواصلات » بالوكالة إلى وزير المالية ، ابراهيم كمال .

وكان وزير المالية ، ابراهيم كمال ، بعد أن منح امتياز نفط البصرة إلى إحدى الشركات البريطانية في ٢٩ تموز سنة ١٩٣٨ م ، يعني نفسه بتكوين وزارة جديدة ، تحلّف وزارة المدفعي الرابعة ، التي طالت أيامها ، وكثرت الدعايات ضدها ، فأخذ يشجع التشهير بزميله وزير الداخلية ، مصطفى العمري ، ليعجل في إسقاطها وتكوين وزارة بدلها . وكان وزير الداخلية العمري هذا يرى نفسه أحق برئاسة مجلس الوزراء ، لا من زميله ابراهيم كمال حسب ، بل من رئيس الوزراء نفسه ، جميل المدفعي ، ولكنه كان يسر حسواً بارتقاء ويرمي بالإشارة والاياء إلى أن ابراهيم كمال غير كفؤ لأن يكون رئيس وزراء .

وانتشرت دعاية مضلة ضد وزير الداخلية ، مصطفى العمري ، بصورة واسعة ، ونشرت جريدة الاستقلال في عدديها المرقين (٣٢٥٠) و(٣٢٥٢) الصادرين في اليومين ١٧ و١٩ تشرين الأول ١٩٣٨ م مقالين خطيرين بالعنوانين : « الرشوة » و « الرشوة المتفشية » نالت فيهما من السيد

العمرى اى منال ، حتى اضطرت الحكومة إلى سوق صاحب الجريدة ، عبد الغفور البدري ، إلى محكمة جزاء بغداد بتهمة القذف في احد اعضاء الوزارة فقضت المحكمة بحبسه ثلاثة اشهر ، وكان رئيس الوزراء ، جميل المدفعي ، يتجاهر برغبته في التخلص من وزير داخلته ، ولكنه لا يجد سبيلا إلى ذلك لقراءة الوزير بأمر الفرقة الأولى ، محمد امين العمرى .

وكان وزير الخارجية ، توفيق السويدي ، قد عاد إلى العراق من اوربا في ٢١ تشرين الأول سنة ١٩٣٨ وكانت بينه وبين مدير الخارجية العام ، صبيح نجيب العزى ، علاقات قديمة متناها اثناء اشتغالها في اوربا سوياً فرشح نجيباً لمنصب وزارة الدفاع الشاغرة ، وماهى إلا ايام معدودات حتى صدرت الارادة الملكية في ٣١ تشرين الأول سنة ١٩٣٨ بإجراء هذه التتقلات :

١- تعيين صبيح نجيب وزيراً للدفاع .

٢- نقل مصطفى العمرى من وزارة الداخلية ، وتعيينه وزيراً للعدلية .

٣- نقل عباس مهدي من وزارة العدلية ، وتعيينه وزيراً للاقتصاد والمواصلات .

٤- إسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة إلى رئيس الوزراء ، جميل المدفعي .

ولم تقابل الأوساط العسكرية تعيين صبيح نجيب ، وزيراً للدفاع ، بالقبول والاستحسان ، لما جبل عليه الرجل من الحشونة واستصغار الغير ، حتى انه كان يستدعي رئيس اركان الجيش إلى المقابلة ، كما يستدعي الجندي البسيط ، مما ولد شعور الكراهية له في نفوس الكثير من الضباط وربما كان من الأسباب المباشرة لاسقاط الوزارة بعد تسنمه منصبه الوزاري بأقل من شهرين ، كما سنرى .

❖ الاجتماع الثاني الاعتيادي لمجلس النواب ❖

افتتح المجلس النيابي ، اجتماعه الثاني من دورته الانتخابية الثامنة ، في يوم الثلاثاء الموافق ٨ رمضان سنة ١٣٥٧ هـ ، ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٨ م ، في جلسة مشتركة حضرها الأعيان والنواب معاً ، وبعد أن استمعوا إلى « خطاب العرش » الذي اعدته « الوزارة المدفعية الرابعة » والقاء « الملك غازي » في حفلة الافتتاح المذكورة ، ذهب الأعيان إلى مجلسهم وانتخبوا السيد محمد الصدر رئيساً لهم ؛ اما النواب فقد انتخبوا مولود مخلص رئيساً لمجلسهم . وقد اجل مجلس النواب جلساته لمدة شهر واحد اعتباراً من اول كانون الأول سنة ١٩٣٨ بموجب الارادة الملكية ٥١٠ ، وهذا هو خطاب العرش :

❖ خطاب العرش ❖

حضرات الأعيان والنواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم لاجتماعه الثاني في دورته الثامنة ، مرحبين بكم ، ومتمنين لكم التوفيق والنجاح .

ايها السادة !

اننا لمقتبطون جداً لانفراج الأزمة الدولية التي شملت اوروبا في الآونة الأخيرة بفضل الرغبة المشتركة التي أبدتها كافة شعوب العالم وحكوماته لتسوية المشاكل بالطرق السلمية ، وقد ساهم العراق في ذلك وفق الخطة السلمية التي سار عليها في الماضي قيماً بواجبه كعضو في العصبة ، وحليف بريطانيا ، التي تعمل حكومتنا على تعزيز أواصر الحلف والصداقة معها . ومن دواعي سرورنا أن نشاهد صلاتنا مع الدول الأجنبية سائرة على اسس المودة والصداقة .

ان حكومتنا دائبة على ترصين علاقاتها الأخوية مع المملكة العربية السعودية ، ولهذا الغرض قد عقدت معها في هذه السنة اتفاقاً يتعلق بإدارة المنطقة المحايدة ، وآخر بتنظيم شؤون الرعي ، ومعاهدة تتعلق بعائدية العشائر ، كما ان علاقاتنا مع المملكة اليابانية تسير وفق معاهدة الاخوة والتحالف ، وترداد قوة ورسوخاً .

ان حكومتنا شاعرة بالمسؤولية الملقاة على عاتق العراق دفاعاً عن مصالحه ، وكعضو فعال في المجموعة العربية التي تحمل الرسالة في سبيل المدنية والسلم في الشرق الأدنى ، وعلى شاطئ البحر المتوسط ، وعلى هذا ، فحكومتنا تراقب باهتمام نجاح الجارة الشقيقة ، سوريا ، في قضيتها لتقبوا مركزها كعضو آخر في المجموعة المذكورة . إن الجهود التي بذلتها حكومتنا في الآونة الأخيرة للاعراب بوضوح تام عن وجهة النظر العربية ، في القضية الفلسطينية ، تدعو إلى الارتياح والاعتقاد بالوصول إلى حل مرضي يصون حقوق العرب في فلسطين في القريب العاجل ، والأمل بجليقتنا بريطانيا العظمى أن تعيد السلم والطمأنينة إلى البلاد بتحقيق ذلك .

إن روابط الصداقة مع الدول المجاورة سائرة على أساس الود والتعاون ، وان الفوائد التي نأمل حصولها من اتفاق الدول الشرقية الأربع ، وتعزيز صلاتها خدمة للسلم في الشرق الأدنى ، قد تجلّت في اجتماع مجلس الميثاق الرباعي الأخير ، المنعقد في جنيف ، وخاصة أثناء الأزمة الدولية الأخيرة .

إن روابط الصداقة والاخوة مع الجمهورية التركية ترداد وثوقاً على أساس الود والتعاون المتبادل ، كما أن علاقاتنا مع الجارة الصديقة ايران ، ترداد رسوخاً ، وتواصل حكومتنا مفاوضاتها معها لعقد اتفاقية لتنظيم أعمال لجنة الحدود ، ويؤمل إنها في القريب العاجل ، والمسامي مستمرة لتنظيم علاقات الملكتين بعقد المعاهدات والاتفاقيات الاخرى التي قضت بعقدها معاهدة الصداقة .

إن حكومتنا قد عقدت اتفاقية تجارية مع مصر ، وانها على وشك أن تنهي المفاوضات لعقد اتفاقيات أخرى مع بولونيا ، وأمريكا ، وهنغاريا ، وحيكوسلوفاكيا ، ومعاهدة صداقة واتفاقية إقامة مع هنغاريا ، ويؤمل أن تتم هذه المعاهدات والاتفاقيات عن قريب .

إن من دواعي ارتياحنا أن يتمتع شعبنا بحياة هدوء واطمئنان ، وأن تعتمد حكومتنا على ما أولاها من ثقة وتأييد لتتصرف إلى القيام بجمهاها الأساسية ، ونشر لواء الأمن في البلاد ، حتى ما كان منها محروماً من ذلك بسبب الظروف القاسية ، وإن حكومتنا لم تأل جهداً في تأمين وتعميم وسائل الصحة والرفاه في أنحاء المملكة قدر الإمكان ، وقد وجهت عنايتها إلى توطئ العشار في الأراضي التي تم أو سيتم قريباً إحياؤها في مشاريع أبو غريب ، والقراف ، والحويجة ، وغيرها . وقد تم تأسيس مصلحة نقل الركاب في العاصمة ، وزاولت أعمالها التي يتطلبها إنجاز المشروع .

وستتقدم حكومتنا إلى مجلسكم بلائحة قانون الميزانية العامة للسنة ١٩٣٩ المالية ، مراعية في تنظيمها الاقتصاد التام ، والموازنة ، وذلك بعد إعادة النظر في وضع المؤسسات العامة للدولة ، وتعيين ارتباطها مع تثبيت خططها كما أن تنفيذ منهج الأعمال الرئيسية جار طبعاً للخطط المرسومة . وقد تم تطبيق قانون مراقبة المصارف كما أن الجهود مبذولة لتأسيس مصرف أهلي ، وعقد اتفاقيات لتشجيع التبادل التجاري ، وتنظيم التجارة من وجهة عامة ، وخاصة تجارة التمور .

وقد عملت حكومتنا على تحقيق الأغراض التي تتناول النواحي العمرانية ، والاقتصادية ، ومن المنتظر أن تسفر نهاية السنة المالية الحالية عن إنجاز عدد من أهم مشاريع الري والمواصلات والتنظيم الفني . وقد اتخذت التدابير اللازمة للقيام بمشروع مصفى النفط ، والجهود مبذولة لاستئصال أخطار الفيضان بإنجاز مشروع الحبانية وغيره ، كما أن الأعمال تتقدم تقدماً مرضياً في سبيل إكمال تمديد سكة حديد بجي - تل كجك ، وجسري بغداد الحديدين ، وإنشاء جسر ثالث للسكك الحديدية والمواصلات العامة ، وقد تم عقد اتفاقية استثمار نفط المنطقة الجنوبية ، وبذلك حصلت موارد جديدة تساعد على نمو اقتصاديات البلاد .

ولما كان أمر تقوية جيشنا من الواجبات الخطيرة ، التي يتحتم القيام بها للدفاع عن كيان المملكة ، فإن حكومتنا عاملة لتحقيق هذه الغاية بمضاعفة المساعي لرفع مستوى كفاءته ، وتوسيعه ، مع تجهيزه بأحدث المعدات الحربية .

أيها السادة !

من دواعي اعتباطنا أن ترداد روح الثقة بالقضاء رسوخاً ، وقد قامت حكومتنا بقدر الإمكان بتطبيق الخطط التي ترمي إلى توسيع التشكيلات القضائية في أنحاء المملكة ، سداً للحاجة ، وقد أعدت بعض اللوائح لتنظيم الخدمة القضائية وإصلاح القوانين العدية بما يتناسب

والتطورات الحديثة . ولم تال حكومتنا جهداً في تعزيز النهضة العلمية ، ورفع مستواها ، وترقية معاهد التعليم العالي ، والعناية بدور المعلمين والمعلمات ، وتوجيه الدراسة إلى النواحي المهنية ، قدر الإمكان ، وتنقيح المناهج وفقاً للأغراض المذكورة ، كما أن حكومتنا باذلة عنايتها في الاكثار من البعثات العلمية والفنية ، وعضد حركة التأليف والنشر العامة ، مما جعل العراق في مركز من شأنه توليد الثقة بمؤسساته العلمية .

وختاماً أسأله تعالى أن يوفقكم ، ويسدد خطواتكم ، إنه ولي التوفيق . اهـ^(١)

✽ امتياز نفط البصرة ✽

يقول الخبراء الجيولوجيون ان في العراق بقاءً نفطية غزيرة ، لا يقل غناها عن بقاع النفط العالمية المعروفة ، وان التحريات التي أجريت حتى الآن ، دلت على أن منبع النفط العراقي ، ومنابع النفط الايراني ، هما من أصل واحد قد يتصل بمنابع « نفط باكو الروسية » .

وكانت تستغل نفط العراق إلى عام ١٩٣٢م ثلاث شركات معروفة وهي :

- ١- شركة النفط الانكليزية - الفارسية المحدودة بموجب اتفاق ٣٠ آب ١٩٣٥م .
- ٢- شركة النفط التركية المحدودة ، صاحبة امتياز ١٤ آذار ١٩٢٥م المعدل في آذار ١٩٣٢م .
- ٣- شركة استثمار النفط البريطانية المحدودة ، بموجب اتفاق ٣٠ نيسان ١٩٣٢م .

وتنحصر مناطق أشغال هذه الشركات الثلاث في ولايتي الموصل وبغداد (حسب التقسيمات الادارية العثمانية السابقة) أما امتياز النفط في المنطقة الجنوبية (أي في ولاية البصرة) فقد اعلن للشركات العالمية في عام ١٩٣٥م ومنح إلى « شركة نفط البصرة البريطانية » في عام ١٩٣٨م بموجب اتفاقية ٢٩ تموز ١٩٣٨م . فقد تقاطرت عدة شركات وأفراد مستقلون بغية الحصول على امتياز النفط في هذه المنطقة ، ولكن الحكومة تريثت في ترجيح إحدى هذه الشركات طويلاً وفي يوم ٢٧ تموز ١٩٣٨م اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« اطلع مجلس الوزراء على كتابي وزارة الاقتصاد والمواصلات المرقين م/٧٢٩ وم/٨٢٧ ، والمؤرخين في ١٩٣٨/٧/٩ و ١٩٣٨/٧/٢٧ وعلى الطلبات المقدمة إلى رئاسة مجلس الوزراء ، وبعد المداولة ، وجد أن الشروط التي حصل الاتفاق عليها بين الحكومة ومدير شركة النفط العراقية ، المستر جون سكليروس ، باعتباره ممثلاً عنها ، والذي أصبح ممثلاً عن شركة نفط البصرة المحدودة ، بموجب الوكالة المؤرخة في ١٩٣٨/٧/٢٢ والمصدقة لدى كاتب عدل بغداد بتاريخ ١٩٣٨/٧/٢٦ أكثر نفعاً للحكومة العراقية من الوجهات المالية ، وكفاءة الشركة التي يمثلها الموصى اليه من الناحيتين : المالية ، والفنية ، وشهرتها العالمية ، ووافق على الصيغة النهائية لمسودة

الاتفاقية المرفقة بالكتاب الأخير للوزارة المشار إليها في أعلاه ، والمقترح عقدها مع شركة النفط المذكورة ووافق أيضاً على الكتب المتبادلة بين الحكومة والمسترجون سكيلروس ، يمثل الشركة المذكورة ، وقرر المجلس تحويل السيد ابراهيم كمال وكيل وزير الاقتصاد والمواصلات ، ووزير المالية ، التوقيع على الاتفاقية المشار إليها في أعلاه بالنيابة عن الحكومة العراقية » اهـ

و « شركة نفط البصرة » هذه شركة فرعية من « شركة النفط العراقية » التي كانت تدعى « شركة النفط التركية » وقد تعهدت بدفع ٢٠٠٠٠٠٠ ليرة انكليزية ذهباً إلى الحكومة العراقية سنوياً واعتباراً من أول كانون الثاني ١٩٣٩ إلى حين الشروع في إصدار النفط بانتظام ويكون للحكومة بعد ذلك الحق في أخذ عشرين في المئة من النفط المستخرج تتصرف به كما تشاء وتبيعه لمن تشاء ، على أن لا تقل الكمية التي تستخرجها الشركة من النفط سنوياً عن مليون طن ، وان تدفع أربعة شيلنات ذهباً عن كل طن ، كما في الامتيازات السابقة .
وكان المقرر أن يناقش مجلس النواب اللائحة القانونية المختصة باتفاقية النفط ، موضوعة البحث ، في يوم الخميس الموافق ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨ م فقامت مظاهرات صاخبة في بغداد احتجاجاً على عقد هذه الاتفاقية .

وفي يوم السبت الموافق ١٢ من هذا الشهر شرع المجلس المذكور في مناقشة هذه اللائحة ، فانبرى إلى نقد الاتفاقية كل من السادة : رستم حيدر ، وطه الهاشمي ، ومحمود رامز ، والسيد عبد المهدي ، فرد عليهم وزير المالية ، ابراهيم كمال ، رداً قاسياً لا يتعلق بالاسس والمبادئ العامة التي نقدها المشار اليهم ، بل تناول اموراً لا علاقة لها بموضوع النفط ، ولطف الجو وزير الخارجية ، توفيق السويدي ، فخفف من الاثر الذي ترك خطاب زميله وزير المالية في النفوس . وعند وضع اللائحة في التصويت قبلت بأكثرية ٦٧ صوتاً « للحكومة » ضد ثمانية أصوات « المعارضة » وتعيب عن الجلسة ٣٨ نائباً .

✽ صدى وفاة اتاتورك ✽

كان رئيس الجمهورية التركية ، كمال اتاتورك ، قد لبي دعوة ربه في ١٠ - ١١ - ١٩٣٨ ، فعناه رئيس مجلس النواب إلى أعضاء المجلس المشار اليه في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٨ م فقرر المجلس أن يبرق مقام الرئاسة هذه البرقية إلى :

معالي رئيس المجلس الوطني الكبير المحترم - انقره

كافني مجلس النواب العراقي في جلسته المنعقدة صباح اليوم ، أن ابلفكم تعزيتي ، ومشاركته لكم في المصاب الأليم ، بفقدان منقذ تركيا العظيم المرحوم فخامة كمال اتاتورك ، وقد أوقف جلسته حداداً على الراحل الكريم .
رئيس مجلس النواب ١٢-١١-١٩٣٨

وقد تلقى رئيس المجلس هذا الجواب :
صاحب المعالي رئيس مجلس النواب - بغداد
أشكركم كثيراً على البرقية العاطفية الصيعة التي تفضلتم معاليكم بإرسالها ، باسم مجلس
النواب ، بمناسبة فقد رئيسنا العظيم ، فقد لاقت هذه البرقية الشكر الجزيل من قبل المجلس الوطني
الكبير ، كما أعرب عن شكري العظيم .

رأى

١٤ - ١١ - ١٩٣٨

✽ مقدمات استقالة الوزارة ✽

توطئة

لما استدعى السيد حكمت سليمان ، السيد جميل المدفعي ، من دمشق ، ليكون وزيراً للدفاع
في وزارته ، ندب الجيش كلا من اللواء يوسف الغزاوي والعقيد صلاح الدين الصباغ ليكونا في
استقبال القادم الكبير وليلتمسانه زيارة معسكر الوشاش زيارة قصيرة بوصفه الوزير المرتقب ، فلما
وصل المدفعي إلى بغداد وكلف بتكوين وزارة جديدة ، قصد المعسكر المذكور وقال لسعيد
التكريتي ولبقية زملائه :

« إني لا أقبل هذه المسؤولية الحرجة ما لم تتعهدوا لي بأنكم تشتغلوا بواجباتكم العسكرية
فقط وتتركوني اشتغل بواجباتي السياسية »

فأجابوا جميعاً بالموافقة . ولما أخبر صلاح الدين رفقاه بما جرى لم يقبلوا ، وبدأوا بتحريض
الضباط الصغار المنسوبين إليهم ليشغلوا ضد الوزارة ^(١) .

مرسوم منع الدعاية المضرة

وبدأت « الوزارة المدفعية الرابعة » أن تستصدر مرسوماً مستعجلاً تعالج به أمور المملكة
القليلة فوضعت « مرسوم منع الدعايات المضرة » وقد قالت في أسبابه الموجبة ما يلي :
« وجدت الحكومة ان الحالة التي صارت بها البلاد ، على اثر الحوادث الأخيرة ، تستدعي الاسراع في استصدار
تصريح من شأنه ان يحول دون إفراح المجال لقيام بعض الأشخاص بأعمال من شأنها ان تعكر صفو الأمن ،
والهدوء ، والاستقرار ، الذي اعتبرته الحكومة من اهم الواجبات التي عليها ان تعمل على توطيدها ، وعلى ذلك
رؤي من الضروري استصدار المرسوم ، الموضوع البحث ، الذي وإن كانت الأعمال المنصوص عليها فيه معاقباً
عليها لدرجة ما ، بمقتضى القوانين المرعية ، إلا ان الضرورة اوجبت معالجة هذه القضايا بسرعة لا تتوفر في إجراء
المحاكم ، وحسب قناعة الحكومة ، المستندة إلى تقارير ليس من المصلحة ان تكون موضوع بحث ومناقشة علنية
امام المحاكم ، في وضع البلاد الراهن . على انه لوحظ نظراً لهذه الاعتبارات ، ان لا تكون التدابير المتخذة تجاه
من يقوم بهذه الأعمال متضمنة عقوبات شديدة ، وإنما اكتفى بإلزام هؤلاء بالاقامة ، او عدم الاقامة ، في اماكن

معيّنة ، ووضعهم تحت مراقبة الشرطة ، الأمر الذي اعتبر كافياً للردع والحيلولة دون التآدي في ارتكاب الأعمال المفسدة ، ونظراً إلى أن طبيعة تطبيق هذه التدابير بحق الموظفين تؤثر على إمكان الاستمرار على قيامهم بواجبات وظائفهم ، على الوجه المطلوب ، فضلاً عما في ارتكابهم الأعمال التي تستدعي تطبيق هذه التدابير عليهم ، مما يدل على فقدان حسن السيرة والاخلاص للدولة عندهم ، فقد وجد من الضروري فصلهم من الوظيفة في هذه الحالة كما هو نص المادة الخامسة من المرسوم « اهـ

خلاصة المرسوم

وقد نصت المادة الثالثة من هذا المرسوم على أن :

« لمجلس الوزراء ، إذا اقتنع بقيام أي شخص عراقي بدعاية مضرة ، بناء على تقرير يرفعه وزير الداخلية ، ويضمنه الأسباب المؤيدة لذلك ، أن يقرر لزوم إقامته في مكان معين أو منعه عن الإقامة في مكان أو أمكنة معينة في داخل العراق لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات يكون الشخص في خلالها تحت مراقبة الشرطة »

ونصت المادة الرابعة منه على أن « لا يمنع تطبيق أحكام هذا المرسوم من اتخاذ التعقيبات القانونية بمقتضى أي قانون آخر »

كما أن المادة الخامسة من المرسوم نصت على أن « يفصل الموظف ، الذي تطبق عليه أحكام هذا المرسوم ، ويكون لقرار الفصل عين الأثر المترقب على مقررات الفصل الصادرة من مجلس الانضباط العام »

لم يطبق « مرسوم منع الدعاية المضرة » رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٧م على أحد ما طيلة خمسة عشر شهراً التي أعقبت صدوره ، وكانت الوزارة تعالج المعارضة بأساليب خاصة ، ولكن ضجر هذه « المعارضة » من طول المدة التي بقيت خلالها « الوزارة المدفعية الرابعة » على دست الحكم ، وبقاء الشخصيات السياسية الكبيرة في خارج المناصب سبب إقلاق الوزارة على أية صورة كانت .

تطبيق المرسوم

في أوائل شهر كانون الأول من عام ١٩٣٨م أعلنت وزارة الدفاع دعوة خريجي الدراسة الحقوقية إلى « دورة ضباط الاحتياط » وهي الدولة التي ينص عليها قانون الدفاع الوطني .

إن هذه الدعوة وإن تكن شرعية في الواقع ولكنها كانت مهجلة من قبل ، فقرر فريق ممن تشملهم الدعوة القيام بمظاهرات احتجاج على تقديم خريجي الحقوق على خريجي الدراسات العالية الأخرى ، وعين يوم ١٤ كانون الأول موعداً للقيام بهذه المظاهرات ، وكانت الوزارة قد ضاقت ذرعاً بالمعارضة ، واستصدرت إرادة ملكية بتعطيل مجلس النواب لمدة شهر واحد ، لتقوم بما تراه مناسباً ، فاتخذ مجلس الوزراء القرار التالي في جلسته المنعقدة في يوم ١٢ من هذا الشهر :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الداخلية المرقم م.خ/٧١١ والمؤرخ في ١١/٢/١٩٣٨ وقرر منع كل من الأشخاص الآتية اسماؤهم من الإقامة في أي مكان داخل العراق ، عدا المحل المبين ازا ، اسمه لمدة سنتين يكون خلالها تحت مراقبة الشرطة ، وفقاً لأحكام المادة الرابعة من قانون منع الدعاية المضرة رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨ وذلك بناء على الأسباب المبينة بكتاب وزارة الداخلية :

- | | | | |
|------------------------|-----------|-------------------|----------------|
| ١- اسماعيل الآغا | (الفاو) | ٤- شاكر الوادي | (سوق الشيوخ) |
| ٢- علي محمود الشيخ علي | (بدره) | ٥- جميل عبدالوهاب | (علي القرني) |
| ٣- داود السعدي | (جلجيه) | ٦- علي غالب | (عنه) |

وكانت الوزارة تعتقد أن تطبيق هذا القانون ، بحق هؤلاء الذوات ، سيخفف من حدة الأزمة ، ويقضي على روح المعارضة ، فلما اتضح لها العكس من ذلك ، قرر مجلس الوزراء في جلسة ٢٠ كانون الأول سنة ١٩٣٨ تطبيق هذا القانون بحق :

- | | | | |
|-----------------------|---------------|--------------------|-----------|
| ١- عبدالقادر السباب | (كويسنجق) | ٤- عبدالوهاب محمود | (تلعفر) |
| ٢- رشيد عالي الكيلاني | (عنه) | ٥- فائق السامرائي | (زاخو) |
| ٣- طالب مشتاق | (قلعة صالح) | | |

ولما كان تطبيق هذا القانون قد شمل السيد رشيد عالي الكيلاني ، أحد رؤساء الوزراء السابقين ، فقد قصد رئيس مجلس الأعيان ، السيد محمد الصدر ، رئيس مجلس الوزراء ، جميل المدفعي ، في يوم ٢١ كانون الأول ١٩٣٨ م واحتج على تطبيق هذا المرسوم بحق رئيس وزراء سابق ، قائلاً : انه ينبغي ان يكون ذلك سابقة خطيرة تهدد رؤساء الوزراء ، بالاعتقال في المستقبل ، الأمر الذي يستلزم التفكير طويلاً . فلاحظه السيد المدفعي ووعده سماحته بإعادة النظر في هذا القرار ، وفي الوقت نفسه أكد السيد المدفعي للسيد الصدر أنه أصدر أوامره اللازمة بتوفير أسباب الراحة للسيد رشيد^(١) .

تأثير تطبيق القانون

كان المتآمرون على قتل الفريق بكر صدقي العسكري في « الموصل » في يوم ١١ آب سنة ١٩٣٧ يتوقعون من رئيس الوزراء ، جميل المدفعي ، أن يقضي على أفكار بكر صدقي ومبادئه ، بعد أن قضوا على حياته ، وعلى هذا قابلاوا تكوينه وزارته الرابعة بمنتهى الغبطة والسرور ،

(١) قبض على السيد رشيد عالي الكيلاني بعد غروب شمس اليوم العشرين من شهر كانون الأول ١٩٣٨ م وأبعد إلى قرية « عنه » على سيارة مكشوفة في غسق الليل وكانت درجة الحرارة ، تحت الصفر ، وتبعد « عنه » عن بغداد ٣٣٧ كيلومتراً إلى الغرب .

ولكنهم لما وجدوا جيلاً يعلن سياسة إسدال الستار على الماضي القريب والبعيد ، صاروا يشكرون له ، ويتصاون بالعالمين على تقويض حكمه في السر والعلانية .

وجاء تعيين السيد صبيح نجيب الغزي وزيراً للدفاع في أواخر تشرين الأول ١٩٣٨م « ضعفاً على إباله » ولا سيما بعد أن توهم المتآمرون على حياة بكر صدقي بأن الغرض من توسيد الغزي هذا المنصب الوزاري ، التنكيل بهم ، وتشيت شملهم ، فاعتصبوا عليه ، يضاف إلى ذلك أن وزير الدفاع الجديد أقر توصيات البعثة الاستشارية البريطانية في وزارة الدفاع ، المتعلقة بتنسيق الجيش العراقي ، وهي التوصيات التي كان الضباط القوميون في الجيش يرون في تطبيقها خطراً على الجيش ، وشرع في إحداث تغييرات أساسية في التشكيلات الآلية وأحاط نفسه بزمرة أوجبت القيل والقال . وكان الضباط المقربون من رئيس الوزراء امثال نظيف الشاوي ، وسعيد التكريتي ، ويوسف الغزاوي ، يؤكدون لرئيس الوزراء ، ولوزير الدفاع ، وجوب عدم الاهتمام بالضباط القوميين لضآلة تأثيرهم في الجيش ^(١) وكان في مقدمة هؤلاء الضباط القوميون العقدا ، صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب ، وسعيد يحيى الحياط ، فكان هؤلاء يجتمعون مع السيدين : سامي شوكت وتحسين العسكري تارة في دار نوري باشا السعيد ، وطوراً في دار طه باشا الهاشمي ، وكانوا ينتقدون سلوك الوزارة القائمة ، وينسبون اليها الأخطاء في تصريف امور الدولة ، كما كانوا يرون ضرورة ماسة في تكوين وزارة جديدة يرأسها احد زعيمين : نوري السعيد أو طه الهاشمي . فأرادت « الوزارة المدفعية » أن تطبق « قانون منع الدعاية المضرة » بحق هؤلاء العقدا . الخمسة ، وبحق الزعيمين : السعيد والهاشمي فاسقط في يدها ، فقد ندب العقدا الخمسة خامسهم ، سعيد يحيى

(١) شمر لفيف من الضباط القوميين ، اضراب العقدا ، صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب ، وسعيد يحيى ، ونظيف الشاوي ، وسعيد التكريتي ، ويوسف الغزاوي ، وغيرهم ، شتموا بعد انقلاب ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ ان السياسة استغلت الجيش العراقي في تحقيق اطماعها الخاصة ، فألفوا جمعية سرية منهم تعمل على مناهضة هذا الاستقلال ، وتؤيد كل سياسة تستهدف القضاء على المبادئ الهدامة والأفكار المسمومة ، وبعد أن نجحت هذه الجمعية في تدبير مقتل الفريق بكر صدقي رحبت بـ « الوزارة المدفعية الرابعة » ترحيباً قلبياً ، وصارت تعلق الآمال عليها ، فلما وجدت الوزارة تميل إلى تنامي الماضي اختلف اعضاؤها في موقفهم من الوزارة وانشق عليهم السادة : نظيف الشاوي وسعيد التكريتي ويوسف الغزاوي ، فأصبحوا من انصار الوزارة القائمة ، على حين اخذ الباقون ينصبون هذه الوزارة العداء الساخر . وكان لتعيين صبيح نجيب وزيراً للدفاع في ٣١ تشرين الأول ١٩٣٨م صدى أليم في نفوس من كان يناوئ الوزارة ولا سيما بعد ان اخذ الوزير يتجاهر بالقطرسة ، ويحقر كبار القادة ، ويستغل غياب قائد الفرقة الأولى محمد أمين العمري ، في اوروا فيقوم باجراء تنقلات في الضباط . وزاد الأمر تعقيداً ما اشيع عن اقتراح وزير المالية ، ابراهيم كمال ، على زميله وزير الدفاع ، صبيح نجيب ، باحالة لفيف من الضباط على التقاعد وارتباح الوزير المختص لهذا الاقتراح ، فقرر القوميون التخلص من الوزيرين معاً ، اي من ابراهيم كمال ومن صبيح نجيب ، عن طريق إقالة الوزارة برمتها فقاموا بحزمتهم الانقلابية الآتي بجنها .

الحياط، ليقابل وزير العدلية، مصطفى العمري، ويتحقق منه عن صحة الشائعات القائلة بأن الوزارة القائمة ستطبق « قانون منع الدعايات المضرة » بحقهم ، وبحق السيدين : نوري السعيد وطه الهاشمي ، فلما تحقق الحياط من العمري صحة هذه الشائعات ، ونقل ذلك إلى زملائه العقدا ، اسرع هؤلاء إلى معالجة الموقف بسرعة فائقة .

حركة انقلاب جريئة

شعر فريق من الضباط المتبسكين بالسيد المدفعي ، بعد نفي السيد رشيد عالي الكيلاني إلى عنه ، أن في نية العقدا الخمسة : صلاح الدين ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب ، وسعيد يحيى ، القيام بحركة ، ضد « الوزارة المدفعية الرابعة » فذهب كل من القادة : نظيف الشاوي ، ويوسف الغزي ، وسعيد التكريتي ، إلى دار السيد المدفعي ، واعلموه بحضور وزير الدفاع ، صبيح نجيب ، أن في نية العقدا القيام بثورة ضد الوزارة القائمة ، فأفكر وزير الدفاع هذا الخبر ، وطلب إلى القادة أن يتركوا الأمر لمعالیه ^(١) .

ثم قصد اللواء يوسف الغزاوي إلى دار نوري باشا السعيد « ورجاه أن يترك الجيش كوسيلة يتخذها في نزاعه الحزبي والسياسي اذاء خصومه فأصر نوري السعيد على انه لن يترك حكم المملكة التي تعب على تكوينها وانه سيعمل كل وسيلة في هذا السبيل » ^(٢)

واجتمع العقدا الخمسة في غرفة أولهم « مدير الحركات العقيد صلاح الدين الصباغ » قبيل ظهر اليوم الرابع والعشرين من شهر كانون الأول لسنة ١٩٣٨ م ووضعوا خطة محكمة لإسقاط الوزارة القائمة ، وعهد إلى « العقيد محمود سلمان » أن يسحب كتتيته إلى « معسكر الرشيد » وإلى العقيد عزيز يا ملكي تهيئة سيارات نقل الجيش لنقل قطعات مشاة من الوشاش إلى المعسكر مع القناص وعقاد المدفعية ، ونفذت الخطة في عصر يوم ٢٤ كانون الأول ١٩٣٨ بنجاح وبكتمان تام ^(٣)

وبالغ العقدا في اتخاذ تدابير الحيلة والحذر ، فأرسلوا فصيلا من الجند المسلح إلى دار العميد الركن ، طه الهاشمي ، وآخر إلى دار نوري باشا السعيد لحمايتهما ، ومنع وصول الأذى إلى الساكنين فيهما ، وما لبثوا أن أئذروا قطعاتهم ، فبعثوا العقيد عزيز يا ملكي لمقابلة السيد جميل المدفعي وتبليغه برغبة الجيش في تخلي وزارته عن الحكم فوراً .

وكان المدفعي في دار صديقه ، العين عبد الله صافي ، حين تبليغ بهذا الإنذار ، في الساعة الرابعة والنصف بعد ظهر اليوم المذكور ، ولما كان وزير الدفاع حاضراً سأله الرئيس عما يقوله العقيد

(١) يوسف الغزاوي في جريدة « المواطن » العدد ١٤ بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٥٢

(٢) محمود الحرة في جريدة « المواطن » العدد ٩ بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٥٢

(٣) جريدة « المواطن » العدد الثامن بتاريخ ١٦ شباط ١٩٥٢

الموفد ، فأنكر الوزير وجود حالة الإنذار في الجيش ، كما انكر وجود تكتل أو استياء لدى القادة ، فسأل الرئيس المدفعي ، العقيد يا ملكي « عما إذا كان سعيد التكريتي ، ونظيف الشاوي ، وسماعيل صفوة ، وحيد الشالجي ، مدير الشرطة العام ، قد اخطوا علماً بذلك ؟ فأجابه يا ملكي أن هؤلاء الضباط يتسامرون الآن في النادي ، ولا علم لهم بما يحدث ؛ فقال جميل المدفعي ليا ملكي انني لا اريد أن تسفك دماء أبناء البلاد ، وسأستقيل ، فذهب يا ملكي إلى رئيس أركان الجيش في داره ، وأخبره بما فعله زملاؤه القادة ، وطلب منه الذهاب إلى مركز الحركة في معسكر الرشيد فوافقه وذهب ليتولى قيادتها ^(١) »

« وأخيراً اضطر المدفعي إلى الاتصال بنوري السعيد ، وطلب إليه ضمان الأمن العام ، وهو شرط اساسي لاستقالة الوزارة القائمة ، فرد عليه نوري ان الجيش كان قد سلب ثقته من الوزارة الهاشمية الثانية فأقالها في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ م ، وانه سلب هذه الثقة من الوزارة السليمانية فأقالها في ١٧ آب ١٩٣٧ م ، وانه الآن يسلب ثقته من الوزارة المدفعية الرابعة فعليه ان تترك الحكم ، ولا تكون سبباً لإراقة الدماء . فأذعن الرئيس النبيل ، جميل المدفعي ، للأمر الواقع ، وجمع مجلس وزرائه في داره في غسق الليل ، وبعد أن بسط زملائه الموقف المتحرج في البلاد ، وكيف ان الوزارة اخذت أخذاً ، سألهم الرأي فقال فريق بوجود التمسك بكراسي المسؤولية ، والقضاء على هذه الحركة ، التي نعتها بالهدامة ، وكان في مقدمة هؤلاء الوزيرين صبيح نجيب و ابراهيم كمال ، وقال الآخر بوجود ترك الحكم حفظاً للأمن ، وحقناً للدماء ، وكان المدفعي اكثر الوزراء زهداً في الحكم ، وأقلهم طمعاً في كراسيه الوثيرة ، فأوفد مولود مخلص إلى معسكر الرشيد ليقنع القادة بصرف النية عما كانوا قد صمموا عليه ، ولكن الوسيط أخفق في وساطته ، وسمع بعض الكلمات النابية ممن كان يثق بهم ، ويعتمد عليهم ^(٢) »

وحاول رئيس أركان الجيش ، الفريق حسين فوزي ، الاتصال بالملك غازي ليعرض عليه تطور الموقف ، فرفض رئيس الديوان الملكي ، رشيد الخوجة ، تحقيق هذه المحاولة ، فلما تطور الموقف إلى ما ذكرنا ، اتصل الملك برئيس أركان الجيش هاتفياً ، وقال له ان جلالته سمع بوجود حركة شيوعية في معسكر الرشيد ، فأنكر الرئيس ذلك ، و اضاف إلى هذا الإنكار قوله « إننا نأتمر بأمرك يا صاحب الجلالة ولكننا لا نزيد حكومة جميل المدفعي » فأوفد صاحب الجلالة رئيس ديوانه إلى المعسكر ليتحقق صدق هذه القالة ، ولما جاء إلى معسكر الرشيد وتجلى له الموقف على حقيقته وثق السيد المدفعي بانتهاء حكمه ، فرفع إلى جلالة الملك كتاب استقالة وزارته وهو :

(١) جريدة « المواطن » العدد ٨ بتاريخ ١٦/٢/١٩٥٢

(٢) كتاب « تاريخ العراق السياسي الحديث » ص ١٨٤ من المجلد الثالث

كتاب الاستقالة والجواب

سيدي صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله
بالنظر لما اقتضته مصلحة البلاد، أرفع استقالي لجلالتكم راجياً قبولها . والله أسأل ان يوفق
جلالتكم لخدمة الامة والوطن .

بغداد في ٢٤ كانون الأول ١٩٣٨ العبد المخلص - جميل المدفعي

وفي اليوم التالي وجه الملك غازي إلى الرئيس المستقيل هذا الجواب :

عزيزي جميل المدفعي

تلقيت كتاب استقالتكم المؤرخ في ٢٤ كانون الأول ١٩٣٨ وأسفت جداً لمفارقتكم رئاسة
حكومتي . ولا يسعني إلا أن أعرب لكم ، ولزملائكم ، عن تقديري الفائق للخدمات الجليلة ،
والجهود الصادقة التي اديتموها طيلة مدة بقائكم في دست الحكم آملاً أن لا تحرم المملكة من
خدماتكم وحسن درايتكم في أية صفة أخرى .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الثالث من شهر ذي القعدة سنة الف وثلاثمائة وسبع
وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم الخامس والعشرين من شهر كانون الأول سنة الف وتسعمائة وثماني
وثلاثون الميلادية .

غازي

مشروعية المرسوم

تنص الجملة الأخيرة من الفقرة الثالثة من المادة ال ٢٦ من القانون الأساسي العراقي على
وجوب عرض المراسيم التي « تصدرها الحكومة - في حالة عطلة المجلس - على مجلس الامة في أول
اجتماع ... فإن لم يصدق مجلس الامة هذه المراسيم فعلى الحكومة ان تعلن انتهاء حكمها ...
من تاريخ هذا الإعلان »

ولما عرض المرسوم ، موضوع البحث ، على مجلس النواب لمناقشته في جلسته السابعة ، المتعقدة
في ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٨ ، حصلت ضجة كبيرة حول مشروعيته ، رغم التحويرات التي اجرتها
« لجنته الحقوقية » فيه واستبدالها بالمرسوم بلائحة قانونية .

قال نائب لواء الديوانية ، رستم حيدر :

« إن هذا المرسوم إنما تقدمت به الحكومة لتأييد الاستقرار المضطرب في المملكة ، وقد سبق
لي ان تخوفت من جهتين فيما يتعلق بهذا المرسوم : الجهة الأولى انني تخوفت أن لا يكون ملائماً
تماماً لروح الدستور . فالدساتير أيها السادة تستند على توازن بين القوى الثلاث : أعني القوة
التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية ، وهذا التوازن هو أكبر ضمان في الدساتير لحفظ حقوق وحریات

الأفراد فإذا ما اختل من جهة ، خيف عندئذ على الضمانة الكاملة التي تترتب على هذه الحريات والحقوق . فهنا عندما نلقي نظرة على اللائحة نجد جهة لها علاقة وثيقة بالقضاء الذي يسيطر على جميع افراد الامة وأن يكون المرجع الوحيد في مثل هذه القضايا ، نجد أن جهة واحدة أخذت منه وسامت إلى السلطة التنفيذية ، وهذه الجهة هي التي جعلتني أخوف من هذه اللائحة «^(١)

وقال نائب بغداد ، حمدي الباجه جي :

« اني آسف ان اصرح في هذا المجلس العالي أن هذه اللائحة لا تطابق القانون الأساسي بأي وجه من الوجوه ، حيث أن المادة ٧٣ من القانون الأساسي جعلت المحاكم هي المرجع الوحيد لقرار العقوبة والحال أن اللائحة الموضوعه البحث جعلت مجلس الوزراء مرجعاً لقضاء عقابي بحق اشخاص يقيسون في العراق »^(٢)

وقد رد رئيس الوزراء ، جميل المدفعي ، على هذين الوزيرين السابقين ، وعلى غيرهما من الطاعنين في مشروعية المرسوم بقوله :

« ان الحكومة لم تتقدم بهذه اللائحة أو بهذا المرسوم إلا لغرض تحقيق ... مكافحة الشعور والدجل الأمرين اللذين يعرف السيد رستم والحاضرون إلى اين أرادوا أن يوصلوا البلاد وكيف كادا يقضيان على كيان المملكة ... وقد تقدمت حكومة فخامة نوري السعيد التي كان أحد أعضائها معالي رستم حيدر نفسه يمثل هذا المرسوم في سنة ١٩٣٢ وكما عرضت في ظروف أقل حرجاً من الظروف التي جابهناها نحن . وأظن الأنخ يتذكر بأن ذلك القانون ما كان أقل صرامة من هذه اللائحة ... وأنا أعتقد أن هذه اللائحة لا تتألف الروح الدستورية وأن الدستور صريح . وكما أن الصراحة كانت موجودة فيه في سنة ١٩٣٢ فهي عينها موجودة فيه في سنة ١٩٣٨ م ... وبالنظر لحرصنا الشديد على الحق والعدل لا يمكن أن يطبق هذا المرسوم على الوشايات والشائعات والتقارير السرية التي قد يخطيء تسعون بالمئة منها »^(٣)

وعلى كل فقد قبلت الاكثية النيابية المرسوم « الذي قلب إلى لائحة قانونية » وأصبح قانوناً قائماً بذاته .

ولما انتقلت اللائحة إلى « مجلس الأعيان » لإقرارها حصل حولها لغط كبير ، وطلب إلى الحكومة أن تعد بإلغاء هذا القانون بعد زوال الأسباب التي أدت إلى وضعه .

إبطال القانون

استقالت « الوزارة المدفعية الرابعة » في ٢٤ كانون الأول ١٩٣٨ م وحلت محلها « الوزارة

(١) عاشر مجلس النواب [الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ص ٧٥]

(٢) المصدر نفسه ص ٧٥-٧٦

(٣) المصدر نفسه ص ٧٦

السعيدية الثالثة » في اليوم التالي ، فاستصدرت الوزارة الجديدة إرادة ملكية في ٣ أيلول ١٩٣٩ م لجمع « المحكمة العليا » لتقرر ما إذا كانت احكام هذا القانون تتنافى مع احكام القانون الاساسي العراقي ، فمقدت المحكمة المشار اليها ثلاث جلسات في ٧ و ٩ و ١١ أيلول ١٩٣٩ م واتخذت القرار التالي بالاكثرية :

القرار

عند ملاحظة القانون المشار اليه رأيت اكثرية المحكمة بأن المادة الرابعة منه قد أناطت بمجلس الوزراء. حق منع أي شخص من الإقامة في مكان أو أمكنة معينة داخل العراق. وجعل الشخص تحت مراقبة الشرطة ولما كانت الاحكام الدستورية بمجموعها قد قسمت القوى في الدولة إلى ثلاثة اقسام : تشريعية ، وتنفيذية ، وقضائية ، وحددت لكل من القوى المذكورة نطاق صلاحيتها . ولما كانت المادة ٧٣ من القانون الأساسي قد أناطت حق القضاء على جميع الاشخاص في كل الدعاوي والامور الجزائية والمدنية التي تقيمها الحكومة أو تقام عليها في المحاكم المدنية حصراً . وحيث أن تكليف الشخص بأن يكون تحت مراقبة الشرطة أو تكليفه بالإقامة في أماكن دون غيرها يدخل ضمن سلطة القضاء . فبهذا الاعتبار وجدت اكثرية المحكمة ان المادة الرابعة من قانون منع الدعايات المضرة رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨ ، قد خوات مجلس الوزراء. صلاحيات هي منطقة - بحكم القانون الأساسي - بالسلطة القضائية . ولما كانت المادة الخامسة من القانون الموضوع البحث مرتبطة بالمادة الرابعة منه والمشار اليها آنفاً ترى اكثرية المحكمة بأن المادتين المذكورتين مخالفتين للدستور . وبالنظر إلى المادة ٨٦ فقد اصبحتا ملفيتين من الأصل .

وكانت « المحكمة العليا » قد تكونت برئاسة رئيس مجلس الأعيان ، السيد محمد الصدر ، وعضوية أربعة من أعضاء مجلس الأعيان وهم السادة : جلال بابان ، صالح باش أعيان ، وعبد المحسن شلاش ، والحاج ياسين الحضيوي ، وأربعة من أعضاء محكمة التمييز في العراق وهم السادة : نوري القاضي ، وصالح الباجه جي ، وعبد العزيز المطير ، وانطوان شماس .

ولما كان عضو الأعيان ، جلال بابان ، قد اشغل منصب وزارة الاقتصاد والمواصلات في الوزارة « المدفعية الرابعة » التي وضعت المرسوم ، موضوع البحث ، فقد خالف قرار المحكمة العليا ، واعتبر المرسوم مشروعاً ، ولهذا فقد صدر القرار بالأكثرية .



الوزارة السبعية الثالثة

✽ فوطنة ✽

ترتقي علاقات نوري باشا السعيد بالجيش العراقي إلى عام ١٩٢٠م وهو العام الذي وضعت فيه نواة تكوين هذا الجيش ، ولهذا كان له بين قادة الجيش المذكور أصدقاء واعوان ، كما كان له فيه خصوم واعداء ، سنة الله في خلقه ولن نجد لسنة الله تبديلاً

ولما رجع نوري باشا إلى العراق بعد انقلاب ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦م ، وبعد مقتل بطل الانقلاب بكر صدقي ، في آب من السنة التالية ، كان أعوانه من الضباط في اتصال دائم بفخامته ، وكانوا يعربون له عن رغبتهم في ان يتولى زمام الحكم في البلاد ، ليعيد إليها الهدوء والاستقرار والسير في الطريق السوي ، ولكنه كان يتملص من هذه المفاتحة بالسفر إلى القاهرة وغيرها . فلما أقال الضباط القوميون « الوزارة المدفعية الرابعة » في مساء اليوم الرابع والعشرين من كانون الاول سنة ١٩٣٨م استدعي نوري السعيد لتكوين « الوزارة الجديدة » وفقاً لطلب الجيش ، فاعتذر عن قبول هذا التكليف لأنه كان قد صرح غير مرة بوجوب ابعاد الجيش عن السياسة . وكان بين الحاضرين رئيس مجلس الأعيان ، السيد محمد الصدر ، ورئيس مجلس النواب ، مولود مخلص ، وسمو الأمير زيد ، عم الملك غازي ، والأمير حسين ناصر . فالتفت الأمير زيد إلى نوري باشا وقال له

« إن جلالة الملك يعهد إليك بمنصب رئاسة الوزراء لالان الجيش اراد ذلك ، إنما هو يعهد إليك بهذا المنصب كملك دستوري له وحده هذا الحق » ١٥

ويقول السفير البريطاني في العراق إذ ذاك ، موريس باترمن :

« ولكن هناك وجه كثيرة في عودة نوري باشا السعيد إلى الحكم تستدعي القلق . واولها ان عودته إلى السلطة قد أعادت الجيش العراقي مرة أخرى إلى التدخل في الشؤون السياسية التي كان ينبغي أن يكون بعيداً عنها » -١-

وعلى كل فقد أثرت كلمات الأمير زيد في حل الازمة فوجه هذا الكتاب إلى :

وزيرى الافخم نوري السعيد

بناء على استقاله فخامة جميل المدفعي من منصب رئاسة الوزارة ، ونظراً إلى اعتمادنا على

الوزارة السعيدية الثالثة

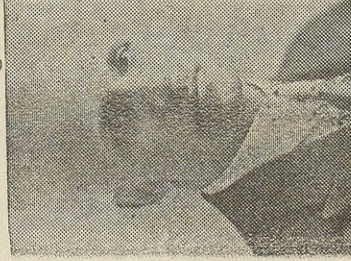
رئيس الوزراء ووزير الخارجية بالوكالة



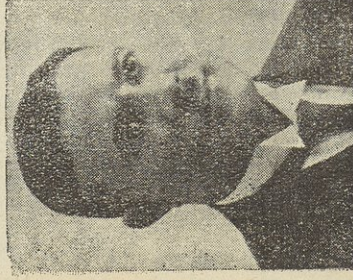
نوري السعيد



وزير الداخلية * فاجي شوكت



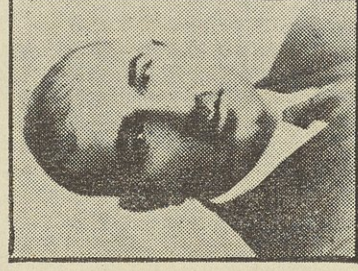
وزير المالية * دسم جيلر



وزير المعارف * صالح جبر [



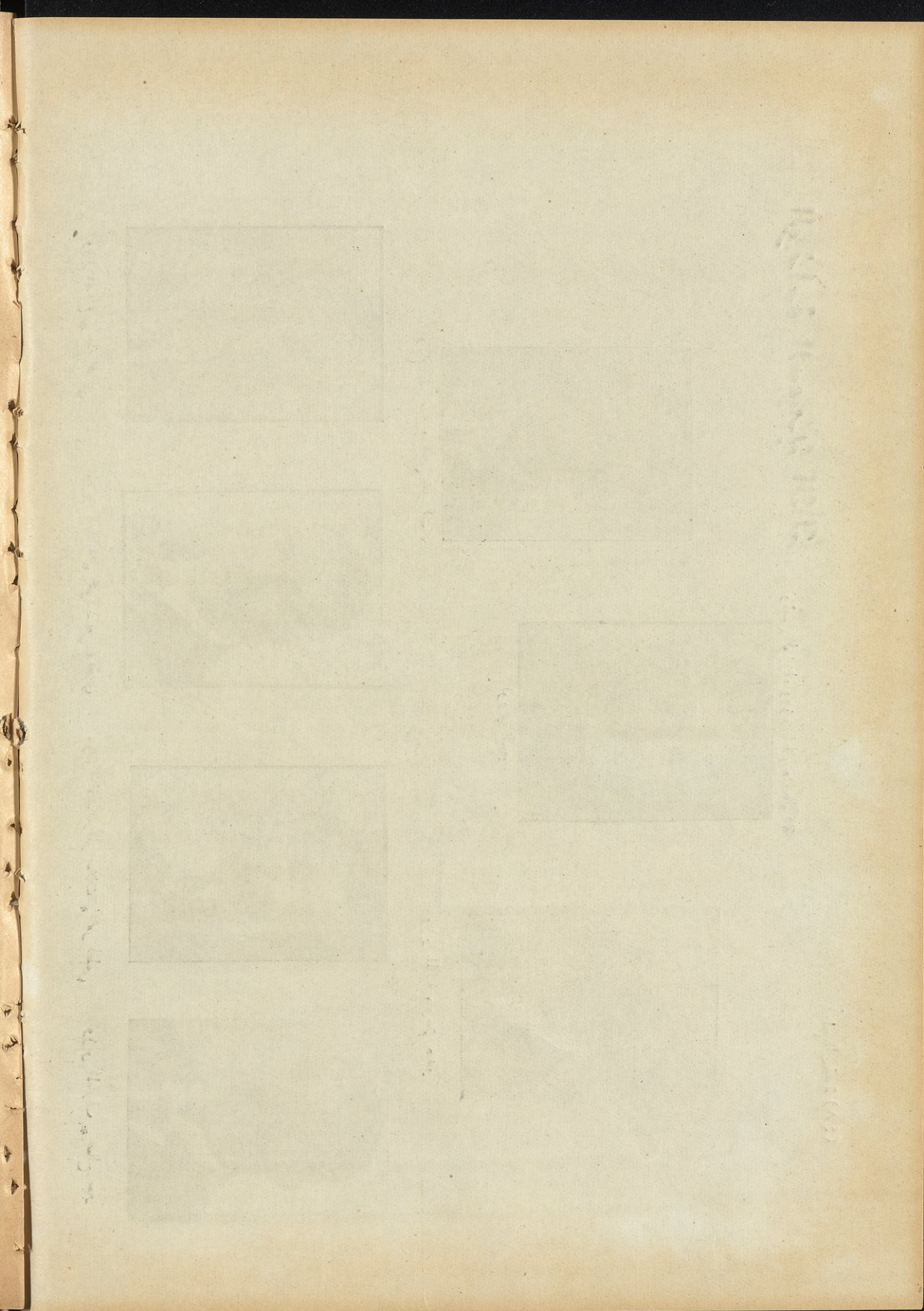
وزير الاقتصاد والموارد * عمر نظمي



وزير الصحة * محمود مصري المصري



وزير الدفاع * طه الحامي



درايتكم واخلاصكم ، فقد عهد اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملائكم
وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الثالث من شهر ذي القعدة سنة الف وثلثمائة وسبع
وخسين الهجرية ، الموافق لليوم الخامس والعشرين من شهر كانون الاول سنة الف وتسعمائة
وثمان وثلثين الميلادية

غازي

وعهد نوري باشا الى السيدين : طه الهاشمي ورستم حيدر ان يساعده في انتخاب زملاء
يشار كونه مهمته ، على أن لا يكون السيد رشيد عالي الكيلاني من ضمنهم ، لان الملك غازي
كان لا يريد اشراكه معهم ، فتكونت الوزارة الجديدة في ٢٥ كانون الاول من :

- | | |
|--|--------------------------------|
| ١- نوري السعيد : رئيساً للوزارة ووكيلاً للخارجية | ٤- رستم حيدر : وزيراً للمالية |
| ٢- طه الهاشمي : وزيراً للدفاع ووكيلاً للداخلية | ٥- محمود صبحي : وزيراً للعدلية |
| ٣- عمر نظمي : وزيراً للاقتصاد والمواصلات | ٦- صالح جبر : وزيراً المعارف |

وكان ناجي شوكت يشغل منصب « وزير العراق المفوض في تركيا » فبعث اليه رئيس الوزراء
نوري السعيد ، برقية مستعجلة يطلب فيها موافقته على الدخول في وزارته ، كوزير للداخلية ،
فلما وصلت هذه الموافقة على هذا الطلب ، صدرت الارادة الملكية في يوم ٢٧ كانون الاول ١٩٣٨م
بإسناد منصب وزارة الداخلية إلى السيد ناجي شوكت

ولم يكن قبول المومي اليه هذا التكليف عفواً ، ولا كان وليد الصدف فإن رشيد عالي
الكيلاني لما زار انقرة ، بعد انقلاب ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦م ، تزل ضيفاً على ناجي ، واقنعه
بضرورة التعاون مع نوري على انقاذ الوطن من مصائب الفوضى والاضطراب .

وعلى كل فقد قوبل تكوين « الوزارة السعيدية الثالثة » على هذه الصورة ، وبمثل هذه السرعة
بارتياح غير قليل ، وعلق الناس عليها الآمال الجسام في انتشال البلاد من هذاتها ، التي أوقعها
فيها فريق من عشاق الكراسي الوزارية الوثيرة ، والسير بها قدماً في مضار التقدم ومعراج الاستقرار
فهل حققت الأيام هذه الاحلام ؟

✽ أول كلمة لرئيس الوزراء ✽

لم يكده سكرتير مجلس الوزراء ينتهي من تلاوة كتاب التوجيه الملكي بإسناد منصب
رئاسة الوزراء إلى السيد نوري السعيد ، حتى التفت السعيد إلى رئيس الديوان الملكي وقال :
ارجو أن ترفعوا عظيم شكري إلى حضرة مولاي صاحب الجلالة على ثقته العالية ، التي اولائي
إياها ، واسأل الله تعالى أن يوفقني فأكون عند حسن ظن جلالته ، وأن يحرسه بعنايته الصمدانية

أيها السادة :

ان هدفنا الاسمى هو خدمة البلاد ، ورفع شأنها وتدعيم الحكم الصالح فيها ، وإحقاق الحق ، وتأمين العدالة التامة ، وسيطرة القانون قبل كل شيء . ونحن بحاجة الى توحيد جهود رجالات البلاد على اختلاف نزعاتهم ، فأرجو من اخواني الموظفين أن يثابروا على بذل أقصى المستطاع في سبيل اداء الواجبات المفروضة عليهم ، وأرجو الله أن يسدد خطواتنا ، وياخذ بيدنا الى المصلحة العامة ، تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم .

✽ مزارع الوزارة ✽

نشرت الوزارة منهاجها في يوم ٢٧ آذار ١٩٣٩ م أي بعد مرور ثلاثة أشهر على تكوينها وهذا نصه :

تألفت الوزارة الحاضرة معتمدة - بعد الله - على ثقة صاحب الجلالة الملك ، وموازرة الامة ، وهي شاعرة بأهمية المسؤولية الملقاة على عاتقها ، ومعتبرة بدروس الحوادث الماضية ، التي أثرت تأثيراً سيئاً على طمأنينة البلاد واستقرارها .

ان الوزارة في الوقت الذي تعلن منهاجها هذا ، قد بدأت بالانتخابات لتقول الامة كلمتها ، وهي آخذة في تهيئة لائحة لتعديل القانون الأساسي ، لجعله ملائماً لوضع البلاد الراهن ، و متمشياً مع أمانيتها .

ان من أهم مقاصد الوزارة تقوية الاستقرار ، وتمكين الشعب من أن يتقدم نحو أهدافه العليا بثقة ونشاط ، وهي عازمة على صيانة الحريات العامة ، وعدم إفساح المجال لاستغلالها على حساب المجتمع وسمعة البلاد . كما انها سوف لا تتساهل في مكافحة الآراء الهدامة ، أو أية دعاية من شأنها إحداث التفرقة بين أبناء الوطن ، مهما كانت صيغتها .

لاحظت الوزارة أن الأدوار الأخيرة قد تركت لدى قسم من موظفي الدولة تأثيراً جعلهم ينصرفون إلى الاشتغال بالسياسة ، متناسين ما يترتب عليهم من واجبات في قضاء شؤون الخلق بالسرعة والنزاهة ، فالحكومة تنتظر من جميع الموظفين التجرد عن مثل تلك الاشتغالات والنزعات الشخصية ، وهي مصممة على وضع حد قطعي لكل تصرف لا يلتزم بالمصلحة العامة .

ان اهداف الوزارة الاخرى تتلخص كما يلي :

في السياسة الداخلية

تنظيم الحياة الاجتماعية ، والاهتمام بإنهاض الامة ، ورفع مستواها ، وفقاً لحاجات العصر الحاضر
توطيد الأمن والاستقرار في البلاد ، وتقوية روح المسؤولية ، ورعاية الواجب ، واحترام القوانين

رفع مستوى كفاءة الموظفين الإداريين ، وتحسين مسلك الخدمة الإدارية .
توسيع صلاحية الإدارات المحلية ، وتأليف مجالس تؤدي إلى إشراك الأهليين في الإدارة
ولاسيما في الأمور الصحية ، والثقافية ، والعمرانية ، وإيجاد منابع واردة إضافية لينفق منها على
الخدمات المذكورة بشكل واسع .
الاهتمام بإسكان العشائر ، وذلك بإيجاد أراضي صالحة للزراعة ، وتوزيعها عليها توزيعاً عادلاً ،
وتحسين حالتها من الوجوه المختلفة .
رفع مستوى العائلة الاجتماعية ، والصحي ، والعناية بتشجيع الزواج ، وتكثير النسل ، والاهتمام
بالأطفال والأمهات .

رفع مستوى الفلاحين والعمال ، وتنظيم شؤونهم ، وتحسين أحوالهم .
الاعتناء بالصحة العامة ، ومكافحة الأمراض ، خاصة المستوطنة منها ، وتعميم الخدمات
الصحية لاسيما في القرى والأرياف ، مع الاهتمام بإنشاء القرى العصرية ، وجعل القرية أساساً
للتشكيلات الإدارية .
تنسيق قوات الأمن على أساس الشرطة والدرك ، وتزويد كفاءة الشرطة .
إجراء تسجيل صحيح للنفوس .
الاهتمام بالصحافة وجعلها في مستوى تتمكن معه من أن تخدم المجتمع خدمة صالحة .

في الدفاع الوطني

تقوية الجيش وتزويده ، مع تجهيزه بالمعامل ، والمعدات الكافية ، والوسائل اللازمة .
ملاحظة الحاجات العسكرية ، ومقتضيات الدفاع الوطني ، عند تنظيم موارد البلاد الطبيعية ،
وصناعاتها ، ووسائل مواصلاتها .
تعميم التدريب العسكري في المدارس ، وبث روح الجندية في الشباب ، وتنظيم المؤسسات
المساعدة للجيش .

في السياسة المالية والاقتصادية

العناية بتأمين التوازن ما بين مصروفات الدولة ووارداتها .
تثبيت ملاك الدولة على أساسات قوية ، وإعادة تنظيم الدوائر الحكومية ، حسب مقتضيه
الكفاءة والمصلحة العامة .
إعادة النظر في قوانين الخدمة ، وجعلها بشكل يضمن التناسب بين المصلحة العامة ، وحقوق
الموظفين .

تحسين أساليب الضرائب والرسوم على أساس إشراك الجميع في تأديتها بصورة عامة وعادلة .
توسيع دوائر تسوية الأراضي ، والعمل على توحيد حقوق التملك .
توسيع نطاق الأعمال العمرانية الرئيسية ، والشروع بأعمال الري الكبرى ، التي تحتاجها البلاد
في مختلف نواحيها ، خاصة في الفرات الأوسط ، ووضع خطة ثابتة فنية لإنشاء الطرق وصيانتها ،
وتشجيع المباني الحكومية .

تنظيم الصادرات والواردات بغية تأمين التوازن بينها ، والاهتمام بتطبيق قاعدة المقايضة بالنسبة
التي تتطلبها اقتصاديات البلاد .

الإشراف على المتاجرة بموارد البلاد الرئيسية ، وتنظيم شؤون التجارة والنقل .
مراقبة الشؤون الزراعية ، وتحسين منتوجاتها ، وتنظيم صادراتها ، خاصة الرئيسية منها ، كالتمور
والتبوغ ، والحبوب ، وإيجاد المخازن والمؤسسات اللازمة لمعاونة الملاكين والزراع .
تنظيم الصناعات الوطنية ، وتشجيع الأهالي على استهلاك المنتوجات المحلية .
تأسيس مصارف أهلية لتنشيط التجارة ، وللقيام بالمشاريع الصناعية والزراعية ، وتشجيع
الأهليين على الاشتراك في هذه المشاريع العامة .

تشجيع الفرد والجماعات على التوفير المفيد ، وعلى استعمال الأموال الوفرة في الساحات المثمرة
للزراعة ، وللهيئة الاجتماعية .

الاهتمام بالأحصاءات العامة وتوسيعها ، بحيث تقوم بما ينتظر منها من فوائد في توجيه اقتصاديات
البلاد ، وتنميتها .

في العدالة

الاهتمام بتوزيع العدل ، وتطبيق القوانين ، وسن قوانين جديدة تحقيقاً لحاجة البلاد والتطورات
العصرية ، وتزويد كفاءة المؤسسات القضائية .

في المعارف

مكافحة الأمية ببيت الثقافة العامة ، وتعميم التعليم الأولي والابتدائي .
العناية بالتعليم الثانوي ، والعالي ، والاختصاصي ، وتحقيق فكرة إنشاء الجامعة ، ورفع مستوى
البعثات .

الاهتمام بالتعليم الصناعي ، والزراعي ، بما فيه الصناعات الزراعية ، وكذلك العناية بالتعليم
التجاري .

لما كان الشباب منبع قوة الأمة ، فستعنى الوزارة بإثاء وتنظيم حيويته ونشاطه ، وبتأسيس
الجمعيات والنوادي لبث روح الرياضة ، والفتوة ، والتعاون بين الأعضاء ، واتخاذ جميع التدابير

لإعداد الشباب مدنياً، وعسكرياً، للنهوض بالواجبات، التي تنتظرها منه البلاد، في نواحي الحياة العامة
العناية بتعليم الفتاة تعليماً يكتفيها من القيام بواجباتها نحو الأسرة والمجتمع .
المحافظة على التقاليد الوطنية، والقومية، والأخلاق، وتوجيه سياسة المعارف، وإعداد المناهج
الدراسية لتأمين هذه الأهداف .

في السياسة الخارجية

السعي لتوسيع نطاق الحلف العربي، بتقوية الصلات السياسية، والاقتصادية، والثقافية،
والعمل على تحقيق استقلال الاقطار العربية المجاورة الاخرى وفق أماني أهاليها .
الاهتمام بصلات الصداقة مع بريطانيا العظمى على أساس التحالف والمصالح المتقابلة والمشاركة
تقوية صلات الصداقة والتعاون مع الدول الداخلة في عهد سعد آباد .
السير على سياسة المودة والمصالح المتبادلة تجاه جميع الدول الاخرى .
الأوقاف

الاهتمام بإصلاح الأوقاف وتنظيم شؤونها، وتحسين مواردها، على وجه يساعد على نشر
الثقافة العامة وتوسيع نطاق المؤسسات الخيرية .

❖ قضية الكويت ❖

تقع « مشيخة الكويت » في الشمال الغربي من « خليج البصرة » ويحدها « العراق » شمالاً
و « العراق » و « المملكة العربية السعودية » غرباً، والخليج شرقاً، و « المملكة العربية السعودية »
جنوباً، وتبلغ مساحتها نحو ٧٠٠٠ كيلومتر مربع، وفيها من النفوس زهاء مئة ألف نسمة،
وهي تتمتع بمرکز جغرافي ممتاز جعلها متحكمة بأمور « خليج البصرة » قاطبة
كانت هذه المشيخة قائم مقامية تابعة لولاية البصرة على عهد الامبراطورية العثمانية فلما قتل الشيخ
مبارك الصباح أخاه محمد شيخ الكويت سنة ١٨٩٥ م بسطت بريطانيا حمايتها عليها فظل أهلها
يحنون إلى العراق، ويرغبون في الالتحاق به، وقد زاد حنؤهم هذا بعد أن استقل العراق في أواخر
عام ١٩٣٢ واصبح عضواً في عصبة الأمم يتمتع بنعم الاستقلال الذاتي والحكم الديمقراطي،
وصار الكويتيون يعدون مشيختهم لواء من « الوية العراقية » فتملكوا العقارات العديدة وبساتين
النخل الكثيرة في العراق، وأنسوا لهم مراكز تجارية فيه

وفي مفتح عام ١٩٣٩ م اشتدت الدعاية لربط الكويت بالعراق، وأخذ شباب الكويت
يهرب إلى أرض الرافدين ويبث الدعاية ضد مشايخ الكويت، وكان الملك غازي محطة إذاعة
خاصة به، يقال لها « محطة قصر الزهور » فكان القوميون والشباب المتحمسون يلجأون إلى هذه

المحطة لترويج الدعاية للاحاق الكويت بالعراق

يقول السفير البريطاني في العراق ، السير موريس باترسن : (١)

« ان تسيب الملك غازي بوجه عام قد أصبح جسيماً في العهد الجديد ، وعلى الاخص إذاعته الاسلامكية الموجودة في القصر ، والتي كانت منذ أمد طويل مصدراً للتعاب ، ولكنها أصبحت مؤخراً مؤذية في لهجتها خاصة تجاه شيخ الكويت جارا العراق الملاصق في رأس الخليج ، وهو الحاكم الذي وقف إلى جانب الحكومة البريطانية ، والذي كانت له صلات وثيقة بها . ان الاتجاه الذي اتخذته الاذاعة الاسلامكية نحوه هو ، في نعتة بالاقطاعي البالي المستبد ، وأن حكمه الرجعي يتعارض مع النظام المستنير القائم في العراق ، وهذا يعني ضمناً أن من الخير للكويت ان تندمج مع جارتها الشمالية

وفي أثناء غياب رئيس الوزراء ، نوري السعيد عن العراق في مؤتمر الطاولة المستديرة المنعقدة في لندن ، ١-١٠ - استدعى الملك غازي في غسق الليل ، رئيس أركان الجيش العراقي ، الفريق حسين فوزي ، وكلفه باحتلال الكويت فعلاً ، كما اتصل بجلالته بمتصرف لواء البصرة ، علي محمود الشيخ علي ، وأمره أن يصنع كافة الامكانيات الادارية تحت تصرف الجيش لاحتلال الكويت فوراً فلما أصبح الصباح ، دعي نائب رئيس الوزراء ، ناجي شوكت ، إلى البلاط الملكي فوجد رئيس أركان الجيش ، ورئيس الديوان الملكي ، وغيرهما وجلين فلما فهم ناجي بك القضية على حقيقتها ، دخل على الملك وعرض عليه أن احتلال الكويت يغيض الحكومات البريطانية ، والایرانية ، والعربية السعودية ، وأنه لا بد من اتخاذ الخطوات المترتبة لتحقيق أمر جلالته . وهكذا استطاع ان يصرف الملك عن تفكيره العاجل إلى ان كان قتله ، على نحو ما سنذكره

❖ هوادث منوعة ❖

١- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٦ كانون الأول ١٩٣٨م الافراج عن الصحف السياسية المعطلة كافة والسماح لها بالصدور

٢- قررت « وزارة الداخلية » في يوم ٢٧ كانون الاول ١٩٣٨ التاء الرقابة التي فرضت على بعض الشخصيات السياسية ، وعلى مراسلاتهم البريدية ، والبرقية ، والتلفونية .

٣- قررت الوزارة التاء القرار الصادر بإبعاد بعض السياسيين إلى الاقضية النائية ، والسماح لهم بالعودة إلى أوطانهم ، كما انها أفرجت عن المحامين ، والشباب ، الموقوفين على التحقيق في القضايا السياسية .

٤ - احالت « وزارة الدفاع » على التقاعد لفيفا من القادة والضباط ، بداعي اشتغالهم في السياسة اضراب أمير اللواء نظيف الشاوي ، والزعيم بهاء الدين نوري ، والزعيم ابراهيم خلف ، والعقيد سعيد التكريتي ... الخ

٥ - استصدرت الوزارة إدارة ملكية باعفاء صاحب جريدة الاستقلال ، عبد الغفور البديري ، عما تبتقي من محكوميته وكان المومى اليه قد طعن في نزاهة بعض أعضاء « الوزارة المدفعية الرابعة » فحكم عليه بالسجن ثلاثة اشهر

٦ - كانت الوزارتان « السليمانية » و « المدفعية الرابعة » فصلت عدداً من موظفي الحكومة في السلك الخارجي كسمو الامير زيد ، عم الملك غازي ، ونصرت الفارسي ، أحد الوزراء السابقين ، وموفق الالوسي وعبد العزيز المظفر ، وطالب مشتاق ، وناصر الكيلاني ... الخ فلما تسلمت « الوزارة السعيدية الثالثة » مقاليد الحكم أحالت تفسير المادة الحادية عشر من قانون الخدمة الخارجية الى ديوان التفسير الخاص ، وهي المادة التي تم فصل المشار اليهم بموجبها ، ليرى هل أن قرار الفصل المذكور يمنع إعادة المفضولين إلى الخدمة ، فاجتمع « ديوان التفسير » في يوم ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٩ م وقرروا إعادة الذين فصلوا من الخدمة الخارجية ، بقرار يصدره مجلس الوزراء . وذلك لعدم وجود ما يمنع هذه الاعادة في القانون المذكور .

٧ - أقام رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، وليمة غداء كبرى في يوم ٩ كانون الثاني ١٩٣٩ دعي اليها رؤساء القبائل البارزين في الوية الحلة ، والديوانية ، والمستفق ، وفاتحهم فيها بوجوب التأزر والتعاقد لما فيه خير البلاد ، وأشار عليهم بوجوب دفن الضغائن والأحقاد ، التي بينهم ووجوب تناسي الماضي بفواجعه ومآسيه ، وحل مشكلاتهم فيما بينهم ، وبين لهم أن أبواب البلاط الملكي ، ورئاسة الوزراء ، مفتوحة أمامهم ، فمن كانت لديه ظلامة فليراجع بشأنها ، ومن شعر بإجحاف فليشتكي بكل حرية ، وقد وقعت هذه النصائح وقعاً حسناً في نفوس المدعويين .

٨ - كان من مظاهر نبل رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، أن قصد خصومه السياسيين في بيوتهم ، وصفى حسابهم معهم بعقب بسيط ، وتغاضى عن الماضي البعيد ، مؤكداً لهم أن مصلحة البلاد يجب أن تعلو مصالح الأشخاص دوماً وأن تصافي القلوب هو الذي يحقق هذه المصلحة العامة وقد قبلت حر كته هذه بالاعجاب والتقدير في بادى الأمر .

٩ - قررت الحكومة البريطانية عقد « مائدة مستديرة » في لندن يجتمع حولها زعماء العرب واليهود في يوم ٧ شباط ١٩٣٩ م لبحث مشكلة فلسطين فسافر رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، إلى القاهرة في يوم ١٤ كانون الثاني من هذه السنة ، في طريقه إلى لندن ، واجتمع في ارض الكتانة بزعماء العرب البارزين ، ورجالهم السياسيين ، للمذاكرة في الخطة التي يجب علي الدول العربية أن

تنتهجها في هذا المؤتمر . وبعد أن أجرى اتصالات مهمة في هذا الصدد ، سافر إلى العاصمة البريطانية وفي مساء ١٢ شباط غادر بغداد إلى لندن ، السيد توفيق السويدي ليساعد الرئيس في مهمته ، بوصفه مندوباً عن العراق في المؤتمر المذكور ، وقد عاد نوري إلى بغداد في ٢٨ شباط ١٩٣٩م ، وكانت قد صدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء . بالوكالة إلى وزير الداخلية ، ناجي شوكت ، ومنصب وزارة الخارجية إلى وزير المالية رستم حيدر .

١٠- وصل إلى بغداد - في طريقه إلى القاهرة صاحب السمو الانبراطوري الامير شاهبور محمد رضا ولي عهد إيران في يوم ٢٦ شباط ١٩٣٩م فاستقبل استقبالاً رسمياً فخماً ، وتزل بضيافة الحكومة العراقية معزراً مكرماً ، وتبودلت بهذه المناسبة بقرقيات الجاملة بين ملك العراق وشاه ايران .

١١- انتقل إلى جوار ربه مساء يوم ١٠ آذار ١٩٣٩م الحاج عبد الحسين الجلبي . وكان قد اشغل عدة مناصب وزارية في أوقات مختلفة .

١٢- أسندت رئاسة الديون الملكي إلى السيد رشيد عالي الكيلاني في يوم ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٩م
١٣- أمر رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، ان يكون راتبه الشهري كراتب بقية الوزراء .
« أي ١٢٠ ديناراً عدا المخصصات »

١٤- سافر وفد عراقي إلى طهران ، في مساء يوم ٢٤ نيسان ١٩٣٩م ، برئاسة مدير الخارجية العام ، رشيد الخوجة ، وعضوية كل من السيدين جميل السلام ، وسعيد فهميم للاشتراك في مؤتمر الموقعين على « ميثاق سعد آباد » الذي تقرر عقده في طهران بمناسبة عقد قران ولي عهد ايران الامير محمد رضا شاهبور « الذي يحضره وزراء خارجية الدول الموقعة في هذا الميثاق » وكان من المقرر أن يسافر إلى طهران سمو الامير زيد وفخامة نوري السعيد للاشتراك في حفلة الرفاف ولكن فاجعة العراق بوفاة ملكه الملك غازي حالت دون ذلك .

❖ افتتاح سدة الكوت ❖

بجئنا موضوع انشاء « سدة الكوت » في مواضع مختلفة من هذا الكتاب وقلنا في ص ٢٨ من المجلد الرابع منه ان مجلس الوزراء وافق في جلسة ٦ أيلول ١٩٣٤م على مقالة التمهيد المختص بهذا المشروع ويوشر بالعمل فيه يوم ١٠ كانون الاول من هذه السنة وقد تم انشاء السد المذكور في أوائل سنة ١٩٣٩م وافتتحه الملك غازي في يوم ٢٩ آذار ١٩٣٩م بهذه الكلمة :

اخواني الأغزاء

من دواعي سرورنا العظيم ان نوفق إلى افتتاح هذا المشروع الحيوي . نذكر اننا قد وضعنا حجره الأساسي منذ ثلاثة أعوام خلت تحقيقاً لرغبة والدي النالية ، وكلمته القيمة التي لا تزال

تتردد في خاطرننا وهي « لا مشروع قبل الرأف » .

ان جل أمانينا الإكثار من أمثال هذه المشاريع المثمرة ، التي تفيض على البلاد بالحير والانعاش ، ونؤمل أن يرى شعبنا المحبوب في القريب العاجل حفلات اخرى ، لوضع الأحجار الأساسية لمشاريع اقتصادية ، وعمرانية ، لا تقل أهمية عن هذا المشروع العظيم ، راجياً من الله عز وجل لجميع ابناء وطننا العزيز عزاً ورفاهاً .

ويبلغ طول « هذا السد » خمسة متر وعرضه نحو أربعة عشر متراً ، وله ٥٦ فتحة طول كل منها ستة أمتار ، وارتفاعها ٩٦٣٠ أمتار ، ولهذه الفتحات أبواب من الحديد أو الفولاذ تنزل فيها كما ينزل السيف في القراب ؛ وقد روعي في بنائه أن يكون صالحاً للملاحة فجعل له فتحة عامة (هويس) لمرور السفن طولها ٨٠ متراً وعرضها ما يقرب من سبعة عشر متراً ، وقد بلغت كلفته مليون و ١١٩٤٣٠ ديناراً ، وحضر حفلة افتتاحه السفراء ، وقناصل الدول الأجنبية ، إلى الأعيان ، والنواب ، والوزراء ، وسائر الطبقات ، كما حضره مدرء شركة « بلفوربيت » البريطانية التي تمهدت بناء السد .

✽ تأجيل مجلس النواب ثم مله ✽

كانت « الوزارة المدفعية الرابعة » قد استصدرت الارادة الملكية المرققة ٥١٠ والمؤرخة ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٨م « بأن يؤجل مجلس النواب جلساته شهراً واحداً ابتداءً من اليوم الأول من شهر كانون الاول ١٩٣٨ » فلما تسلمت « الوزارة السعيدية الثالثة » مقاليد الحكم في ٢٥ كانون الاول ١٩٣٨م ، استصدرت الارادة الملكية المرققة ٥٦١ والمؤرخة في ٢٦ من هذا الشهر « بأن يؤجل المجلس المذكور جلساته شهراً آخر اعتباراً من أول كانون الثاني ١٩٣٩ » فلما انتهت مدتا التأجيلين ، وعقد مجلس النواب جلسته الحادية عشرة في يوم ٢٠ شباط ١٩٣٩م ، تلي تقرير النائب داود السعدي الذي يتهم فيه « الوزارة المدفعية الرابعة » بمخالفتها أحكام القانون الاساسي ، وذلك بإبعاده له ولغيره من السياسيين إلى الاقضية النائية ، عملاً بمرسوم « منع الدعاية المضرة » الذي كانت هذه الوزارة قد استصدرته في حينه ، ومعاملتهم معاملة قاسية في منافعهم السحيقة لا تتفق مع العدالة التي كفلها الدستور للعراقيين .

وقد جرت مذاكرة شديدة حول هذا التقرير ، وحمل وزير المالية السابق ، ابراهيم كمال ، حلة قاسية على صاحب التقرير وصحبه من المبعدين ، وتعرض إلى الوزارة القائمة ، ومس بكرامتها ، واستطاع بأساليبه الخاصة ان يحمل المجلس على أن يرفض التقرير ، موضوع البحث ، ولا سيما وقد كانت الاغلبية في المجلس من جماعة الوزارة السابقة ، ثم تأجلت الجلسة إلى ٢٣ شباط .

وقد اتضح لوكيل رئيس الوزراء ، السيد ناجي شوكت ، أن المجلس سيطلب في جلسته

القادمة أن تطلب الوزارة القائمة ثقته فيها ، وهي لا تملك فيه إلا أقلية ضئيلة ، الامر الذي يؤدي إلى سقوطها حتماً ، فاقترح على زميله وزير الدفاع ، طه الهاشمي ، ووزير المالية ، رستم حيدر ، أن تستصدر الوزارة إرادة ملكية بجل مجلس النواب ، والبدء في انتخاب مجلس جديد ، فأقر الوزيران هذا الاقتراح ، ووافق الملك غازي على الحل المطلوب فأصدر هذه الإرادة :

الرقم ٩١

لما كانت الاصول الدستورية تقضي بأن يسود التأزر بين السلطتين : التشريعية والتنفيذية ، ولما كانت الظروف التي تجتازها البلاد ، في الوقت الحاضر ، تتطلب أعمالاً إصلاحية هامة ، تستدعي وجود تأزر وثيق بين السلطتين ، بما يمكن الوزارة اقيام بها ، ولما كانت الوزارة غير شاعرة بهذا التأزر بينها وبين المجلس النيابي الحاضر ، فقد :

أصدرت إرادتي الملكية ، بعد الاطلاع على المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء ، وعرضه وكيل رئيس الوزراء ، بجل مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد . على وكيل رئيس الوزراء . تنفيذ هذه الإرادة .

كتب ببغداد في اليوم الثاني من شهر محرم سنة ١٣٥٨ واليوم الثاني والعشرين من شهر شباط سنة ١٩٣٩

غازي

وكيل رئيس الوزراء : ناجي شوكت

ولما استأنف مجلس النواب جلسته في ٢٣ شباط ١٩٣٩م ، كانت شرفات المستمعين تنص بالايعان والمعارضين ، وكان عدد النواب الحاضرين يفوق عددهم في بقية الجلسات ، وكانوا على أتم استعداد لمنازلة الوزراء ، فلما فوجئوا بتلاوة هذه الإرادة اسقط في أيديهم قششتوا أيدي سباً خائفين نادمين .

✽ الملك بطمس الشعب ✽

يصادف يوم ٢١ آذار عيد ميلاد الملك غازي ، ملك العراق المحبوب ، فتعطل الدوائر الرسمية ، وتنتلي المنقبة النبوية ، ويجري تبادل برقيات التهاني والتبريك بهذه الذكرى الحبيدة . ولما حل يوم ٢١ آذار من سنة ١٩٣٩م أعربت الوزارة عن رغبتها في جعل هذا اليوم عيداً قومياً ممتازاً ، فأقيمت ولائم الافراح في كل لواء ، وفي كل قضاء ، وفي كل ناحية ، أما العاصمة فقد لبست ثوباً فضفاضاً من الزينة ، وجرى فيها استعراض فخم لبعض قطعات الجيش ، فلما كان مساء اليوم المذكور ، خاطب الملك شعبه بهذه الكلمة من دار الإذاعة اللاسلكية ، وبإلقائها انتهت معالم الافراح . قال الملك :

شعبي الكريم

شهدنا اليوم ما قسم به من احتفالات وافراح ، بمناسبة عيد مولدنا ، فهزتنا تلك المظاهر الصيفية ، والعواطف الخاصة ، الدالة على وحدة شعورك ، وخلقكم الأني ، الأمر الذي يجعلنا ويطيدي الثقة في منعة هذا الوطن ، ومستقبله بالاسم
اننا نفتتح هذا العام وهدفنا ترسيخ الاستقرار الحقيقي في النفوس ، وافساح المجال أمام شعبنا المحبوب ليستأنف جهوده بخطى واسعة نحو غايته السامية ، وتمكين حكومتنا من ان تقوم بما تتطلبه البلاد من اصلاحات شاملة . ونحن واثقون بأن هذا الشعب الكريم الذي اجتاز أكثر الأزمات ، وصمد لأشد المكاره ، سيكون خير عون لنا في تحقيق امانينا هذه .

شعبي العزيز !

ان الواجب يقضي علينا في مثل هذه الادوار الحرجة ، التي يجتازها العالم ، أن نقدر مسؤولياتنا ونعمل بسرعة ونشاط على تعزيز قواتنا الوطنية .

ان من حسن حظ هذا الشعب الحبيب ان تتجلى مزاياه في جيشه الباسل ، المشبع بروح النظام والاخلاص ، والمفاداة ، الحارس الامين لهذا الوطن العزيز ، والرمز الحقيقي لرسائله التاريخية ، فليطشن شعبي الكريم بأني ساهر على راحته وطمأنينته ، واضع نصب عيني دائماً وابدأ استكمال اسباب عزه ورفاهته ، ومهم خاصة بمستقبل الشباب الذي هو مصدر قوة هذه الامة ومحقق آمالها وأمانيتها .

وقبل أن أنهى كلمتي هذه لأثألك من أن أتوجه بفكري إلى اخواننا العرب الذين يهنا امر مصيرهم راجين من الله أن يحقق في مفتتح هذا العام ما قصبو اليه نفوسهم من أمني سامية وهو ولي الجميع ومنه التوفيق هـ .

﴿ مؤامرة على سلامة الدولة ﴾

حكمت سليمان

كان الانقلاب العسكري الذي قام به الفريق بكر صدقي العسكري في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ م ، وتكوين الوزارة برئاسة حكمت بك سليمان ، أسوء الاثر في نفس نوري باشا السعد ، رئيس الوزارة الأسبق ، ولما قتل الفريق بكر صدقي في ١١ آب ١٩٣٧ م نتيجة لحركته الانقلابية المذكورة ، بذل حكمت بك جهوداً غير منكرة لجعل شعار سياسة الوزارة التي اعتقت وزارة « اسدال الستار » فلما استقالت وزارة المدفعي الرابعة التي تبنت هذه السياسة ، والى نوري

باشا السعيد الوزارة الجديدة في ٢٥ كانون الأول ١٩٣٨ م ، شعر حكمت بك أن من الكياسة وبعد النظر أن يترك العراق مدة من الزمن حتى تتضح سياسة « الوزارة السعيدية الثالثة » المذكورة والظاهر ان نوري باشا شعر بقلق حكمت بك ، وسمع باستعداده للسفر إلى تركيا فأراد أن يطأه ؛ فبعث إليه كلا من ولده « صباح » وصديقه « الدكتور سامي شوكت » ليؤكد له ان نوري لا يضر شراً أحد وأنه لا خوف عليه ولا على حياته إذا بقي في العراق فاطمأن حكمت إلى هذه الرسالة ، وصرف النظر عن السفر ، ولكن الرأي العام فوجئ في يوم ٦ آذار ١٩٣٩ م بهذا البيان :

بيان رسمي

« بينما كان الشعب العراقي الكريم يجد سيره نحو اهدافه العليا ، مغبوطاً من جميع الامم ، لما قاله من منازلة ممتازة ، بفضل الجهود العظيمة ، والضحايا الجسيمة ، التي بذلها بزعامه مؤسس كيانه ، وباني مجده ، جلالة المغفور له الملك فيصل العظيم ، إذا بالاقدار قد انتقلت بمجدد شبابه إلى جوار ربه ، فكانت عليه خسارة فادحة لم يبدأ من ان يتحملها بصبر وثبات ، وأن يثابر على سيره متغنياً بنجله العظيم ، الملك غازي الاول ، الذي أصبح محط آماله وأمانيه ، ولكن ظهر ويا للأسف ، بعد برهة قصيرة ، ان نهضتنا المحيدة هذه لم ترق في عين فئة من عبيد الشهوات والمطامع ، وعمال الفوضى ، فقامت تتآمر عليها بمختلف الحيل والاضاليل ، وكان من جراء ذلك أن اجتاز هذا الشعب في السنوات الأخيرة أدواراً خطيرة ، عصفت به في خلالها رياح المؤامرات والفتن ، وأعاصير السفه والاجرام والفوضى ، مما روع السكان ، وهدد الدستور ، وألحق بسمعة هذا الوطن العزيز اضراراً لا تقدر ، ومما يزيد في الأسف أن هذا الضرر قد سرى عبر العراق فأذى كافة الاقطار العربية ، التي تربطها بالعراق أواصر القربى وصلات الهدف الأسمى ، والمصالح المشتركة »

« لم يكن تلك العصبة الأثيمة ما قامت به من مصادرة حريات ، وارهاق وجرمنا ، على حساب الشعب الكريم ، بل جرؤت حتى على سلطات مجلس الأمة ، وصاحب العرش المقدس ، بحجج لم يلبث أن ظهر للخلق فسادها ، ولكن الشعب العراقي الكريم عرف كيف يصمد للنكبات والويلات ، ويعالجها برباطة جأشه وحكمته المعروفة ولما أقدمت الوزارة الحالية على تحمل أعباء المسؤولية ، وضعت نصب عينها العمل برغبة صادقة على إعادة الاستقرار التام إلى نصابه ، وذلك بعدم فسخ المجال لمثل تلك الأدوار المخزنة ، وما خلقت من آثار فوضى ، واستهتار بقوانين المملكة ومقدراتها وقد بين رئيس الوزراء بوضوح ، في خطبة أذاعها على أثر تأليف الوزارة ، ضرورة استئناف العراق - حكومة وشعباً - سيره السابق ، تحت ظل العرش والدستور ؛ ولكن ثبت ان ذلك البيان ، وما انطوى عليه من تسامح وتحذير في آن واحد ، لم يؤثر ، ويا للأسف ، التأثير

الرادع في بعض الأشخاص ، الذين فقدوا مزية الاعتبار بدروس الماضي وأصبحت نفوسهم ملوثة بجرائم الاجرام والفضى ، لا يرضيها عودة النظام والطمأنينة إلى البلاد فقاموا على قتلهم ، وضعف تقديرهم لمغبة أعمالهم ، يتآمرون في الآونة الأخيرة على تجديد المآسي السالفة ، غير منتبهين إلى أن الأمة لا يمكنها أن تتغاضى كل مرة عن يريدها السوء ، وإن الحكومة لهم بالمرصاد . لقد عمدوا هذه المرة إلى عين الطريقة التي عمدوا إليها سابقاً ، فأرادوا أن ينجذروا نفراً من الضباط ، وقد فاتهم ان الجيش ، الذي يشعر بمجموعه بواجب الاخلاص ، والتضحية ، فحوائده الأعلى ، وسلامة الوطن ، لابد أن يبرأ من المفسدين ، وينفض لتكرار هذه الألاعيب ، التي تسمى إلى سمته ، وإلى سمة الوطن الذي هو حارسه الأمين .

« لقد قامت الحكومة بما يترتب عليها من واجب ، بإيقاف المتهمين المتآمرين ، وإحالتهم إلى محكمة خاصة ، يحكم فيهم القانون حكمه الحق ، وتطمئن البلاد من ان عهد الاجرام والاخلال بالنظام قد فات ، وان مصلحة الوطن العليا تحتم على الحكومة بأن لا تتساهل ، بعد الآن بحق أي كان يريد أن يتحرك بأحد أفراد الجيش ، بقصد سوقه إلى عمل لا يتلائم وواجباته المقدسة ، كما انها لا تتوانى في ازال العقاب على من تحدثه نفسه باغواء رئيس قبيلة لاستخدامه في سبيل مآرب شخصية ، إذ ليس من المصلحة العامة ان تبقى سلامة الاستقرار عرضة لمثل هذه الارهاصات الوضيعة . والحكومة تتميز هذه الفرصة لتطمئن الشعب الكريم ، الذي اقلقته امثال هذه الافسادات ، انها ساهرة على راحته ، ومصالحة ، وانها ستحترم العهد الذي قطعته على نفسها ، بتمسكها بدستور البلاد وقوانينها ، وانها سوف لا تفصح مجالا لأي كان ، وبأي اسم ، لحرقه حرمة القوانين ، التي انما سنت لاحقاق الحق ، ونشر العدل والطمأنينة ، بين أهل البلاد كافة ، ومستظل المحكمة قائمة بواجباتها ما دامت الحاجة ماسة اليها ، وستكون مهمتها تطبيق القانون على أي شخص تحدثه نفسه بإخلال الأمن ، والتصدي الاجرام .

« ان من أهم أغراض الحكومة ان يطمئن الشعب الكريم إلى مستقبله ، وأن ينصرف كل موظف ، بعد الآن ، إلى واجباته ، ويحسن القيام بها ، وأن يعمل كل عراقي بطمأنينة ونشاط على ازدهار بلاده وتقدمها ، ويسير بقوة وإيمان نحو أهدافه العليا ، مستظلاً برؤية سليل البيت الهاشمي ، حامل لواء النهضة العربية ، وباني كيان الدولة العراقية الفتية ، والله المسؤول ان يسدد خطوات الجميع ويهديهم إلى ما فيه خير البلاد ومصلحتها »

خلاصة القضية

و خلاصة القضية ، التي يشير إليها هذا البيان :

« ان مؤامرة خفية دبرت في زمن الوزارة السابقة ، مركزها في بغداد اريد بها قلب الحكومة الحاضرة ، وقتل عدد يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ شخصاً من أمراء الجيش ، وكبار موظفي الدولة ، وفي ضمنهم رجال الوزارة الحاضرة ، وذلك بطريقة اجراء وليمة في قصر سمو الأمير عبد الاله يدعى إليها نحو مائتين وخمسين شخصاً بما فيهم الذوات المطلوب اغتيالهم ، والاشخاص الذين سيقومون بتنفيذ الاغتيال »

كما جاء تفصيل ذلك في قرار المجلس العربي الصادر عن « معسكر الرشيد » في يوم ١٦ من شهر آذار سنة ١٩٣٩ م - وان القائمين بهذه الحركة هم السادة : حكمة سليمان ، واسماعيل عباوي واخيه يونس عباوي ، وحلمي عبد الكريم ، وجواد حسين ، وعلي غالب ، وعبد الهادي كامل والعقيد صالح صائب ، وانهم كانوا يهدفون في جملة ما يهدفون اليه ، قتل الملك غازي ، وتنصيب الأمير عبد الاله بدلا عنه

وقد استغرب الرأي العام من هذه المفاجأة ، وقابل السيد خالد سليمان ، شقيق حكمة سليمان رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، حول أخيه ويقول نوري أن خالد فارقه وهو مطمئن البال على أخيه حكمة بك تدابير الحكومة

عالجت الوزارة هذه القضية بتدابير مستعجلة فأوقفت المتهمين بالحادث ، مدنيين وعسكريين ، وقررت اعلان الأحكام العرفية في بغداد ، لتسريع البت في امر الموقوفين فصدرت هاتان الارادتان (١) رقم ١١١ أصدرت ارادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الأساسي ، وبناء على ماعرضه وزراء الداخلية والعديلية والدفاع ، وقرره مجلس الوزراء بإعلان الاحكام العرفية في منطقة معسكر الرشيد ، وفي المحلات المجاورة لها ، التي يعلن قائد القوات المرابطة فيها أنها تابعة لها ، إلى أن يعلن انهاؤها . وتوقيف أصول قانون المحاكمات الجزائية ، وقانون إدارة الالوية ، وقانون الجمعيات والاجتماعات والتجمعات ، وقانون دعاوي العشائر ، وقانون انضباط موظفي الدولة ، وقانون الخدمة الوطنية وقانون المحاكم والقضاء ، والقوانين الاخرى بقدر مالها من المساس بالاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية في المنطقة المذكورة حسبما يترأى لقائد القوات العسكرية المرباط

على وزراء الداخلية والعديلية والدفاع تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم الثالث عشر من شهر محرم سنة ١٣٥٨ واليوم الخامس من شهر مارت

سنة ١٩٣٩

غازي

طله الهاشمي محمود صبحي الدفتري ناجي شوكت نوري السعيد
وزير الدفاع وزير العدلية وزير الداخلية رئيس الوزارة

(٢) رقم ١١٢ اصدرت ارادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الأساسي ، وبناء على ما عرضه وزراء الداخلية والعدلية والدفاع ، بأن تكون الادارة الملكية في هذه المنطقة المعلنة فيها الأحكام العرفية ، بموجب الارادة الملكية المرقمة ١١١ والمؤرخة في ١٥ امارت سنة ١٩٣٩ وفي المحلات المجاورة لها ، التي يعلن قائد القوات العسكرية انها تابعة لها ، لإدارة عسكرية صرفه ، وأن يكون قائد القوات العسكرية المرابط فيها المرجع الأعلى لجميع الادارات ، داخل المنطقة المنوه عنها ، وله صلاحية توزيع الأعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المنطقة حسبما يتراعى له .

على وزراء الداخلية ، والعدلية ، والدفاع ، تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم الثالث عشر من شهر محرم سنة ١٣٥٨ واليوم الخامس من شهر مارت

سنة ١٩٣٩

غازي

وزير الدفاع وزير العدلية وزير الداخلية رئيس الوزارة
طله الهاشمي محمود صبحي الدفتري ناجي شوكت نوري السعيد

وقد عين كل من العقيد عزيز ياملكي رئيساً للمجلس العرفي العسكري ، والمقدمين سعيد يحيي الخياط ، ومحمود حلمي ، عضوين عسكريين فيه ، والحاكمين عبد العزيز الخياط ، ومعروف جياووك عضوين مدنيين فيه أيضاً . وبعد مرافعات لم يطل امدها قرر المجلس العرفي العسكري في يوم ١٦ مارت ١٩٣٩ م الحكم بالاعدام شتقاً على كل من حكمة سليمان واسماعيل عباوي ويونس عباوي وجواد حسين وحلمي عبد الكريم ، وبالمجلس لمدة سبع سنوات على عبد الهادي كامل ولمدة ثمان سنوات على علي غالب وبهودة الباقيين فاستصدرت الوزارة ارادة ملكية بتبديل عقوبة الاعدام بالسجن لمدد مختلفة ولم يعدم أحد

ما يقوله وزير الداخلية ؟

يتم حكمة سليمان إلى ناجي شوكت « وزير الداخلية في الوزارة السعيدية الثالثة » بهالة القرابة والنسب ، فهو عم والدته ، وعميد أسرته وقد حدثني هذا الوزير النبيل عن قضية توقيف عمه حكمة بك فقال :

« كنت في دار أخي الدكتور صائب شوكت فوافاني فيها وزير الدفاع ، طلهاشمي ، كواخبرني بأن التحقيقات الأولية التي قامت بها السلطات العسكرية أسفرت عن اكتشاف علاقة لحكمة

بك بالمؤامرة ، التي اكتشفت قبل يومين ، واعلنت من أجلها الأحكام العرفية ، وقد جرى توقيفه لهذا السبب ، وأنه جاء ليخبرني بالأمر الواقع بوصني وزيراً للداخلية ، فطلبت إلى طه ضمان حياة حكمة بك ، ما دام موقوفاً في المسكر ، وضمان حياته حتى إذا وجد المجلس العرفي دلالة كافية للحكم عليه بالاعدام (١) وكان حكمة بك قد دعى إلى العشاء في دار جمال بابان في تلك الليلة فقبض عليه فيها
ما يقوله وزير آخر ؟

وفي اليوم التالي لصدور أحكام المجلس العرفي العسكري ، وهو يوم الجمعة ١٧ آذار ١٩٣٩م دعى رئيس الوزراء نوري السعيد ، أعضاء وزارته إلى داره ، كما دعى رئيس الديوان الملكي ، رشيد عالي ، وقائد القوات العسكرية المربطة الزعيم اسماعيل نامق ، وأمر فوزت على الحاضرين صدور الأحكام الصادرة من المجلس المذكور في اليوم السابق ، وبعد أن قرأوها بامعان سألهم آراءهم فانبرى وزير العدية ، محمود صبحي الدفترى ، لتنفيذ القرار بقرة فقرة ، وأعلن معارضته له ، كما أعلن هذه المعارضة وزير الداخلية ، ناجي شوكت ، وتلكاً وزير المعارف ، صالح جبر ، ووزير الاقتصاد ، عمر نظمي ، فلم يبدوا رأياً قاطعاً ، وارتأى الباقون ضرورة إحترام القرار لصدوره عن حكمة ذات اختصاص .

وحاول رئيس الوزراء أن يوفق بين الآراء فأعرب عن موافقته على تبديل عقوبة الاعدام الصادرة بحق حكمة سليمان بالحبس على أن تنفذ في الباقين ، فأخفق في هذه المحاولة أيضاً ، وبعد مناقشات استغرقت تسع ساعات تعذى الحاضرون خلالها « كتاب الصابونجية » تم الاتفاق على تبديل عقوبة الاعدام بالسجن لمدد مختلفة ، واتفق الجميع على تنفيذها في الضابط البيطار ، حلمي عبد الكريم ، وشأت مروءة رئيس الوزراء ، بعد بضعة أيام أن تستبدلها في حق هذا الضابط أيضاً فوافقه على ذلك وزير الداخلية والعدلية ، وهذا هو البلاغ الرسمي الصادر حول تبديل هذه الأحكام (٢)

(١) حدثني العضو العدلي في المجلس العسكري ، معروف جياووك ، أن زميله العضو العسكري ، سعيد يحيى ، أمر إليه بأن العقيد فهمي سعيد مصمم على قتل حكمة سليمان ، إن لم يصدر المجلس بحقه عقوبة الاعدام ، وأنه « جياووك » استطاع أن يثنى سعيد عن ذلك

(٢) بعد أن رجع وزير الداخلية ، ناجي شوكة ، إلى داره قصدته كل من السادة : جميل المدفعي ، وعلي جودت ، والشيخ محمد رضا الشبيبي ، وطلب إليه السيد المدفعي أن ترفق الحكومة بالسيد حكمة سليمان فلا تمكن أحداً من اعدامه ولا أن تسن سنة سيئة للمستقبل فرد عليه صاحب الدار بما جرى وتم الاتفاق عليه فخرج وزميله فرحين شاكرين

بيان رسمي

لقد ثبت لدى المجلس العربي العسكري ، المنعقد في معسكر الرشيد ، بنتيجة التحقيقات التي اجراها منذ مدة ، بان الاشخاص الآتية استأزهم ، قد قاموا بمؤامرة ضد سلامة الدولة ، ولذلك فقد أصدر احكامه الآتية بحقهم :

<u>الاسم</u>	<u>الحكم</u>
١- حلمي عبد الكريم	الاعدام
٢- اسماعيل عباوي	
٣- يونس عباوي	
٤- جواد حسين	
٥- حكمت سليمان	
٦- عبد الهادي كامل	
٧- علي غاب	الاشغال الشاقة الموقته لمدة سبع سنوات
	الاشغال الشاقة الموقته لمدة ثمانية سنوات
	ومراقبة الشرطة لمدة سنتين
وبالنظر لوجود اسباب تستدعي الرأفة ، فقد ابدل حكم الاعدام المحكوم به على الاشخاص الآتية بالعقوبات الميئنة ازاء استأزهم :	
١- اسماعيل عباوي	الاشغال الشاقة المؤبدة
٢- يونس عباوي	الاشغال الشاقة المؤبدة
٣- جواد حسين	الاشغال الشاقة الموقته لمدة خمس عشرة سنة
٤- حكمت سليمان	الحبس لمدة خمس سنوات
<u>مايقوله حكمة سليمان ؟</u>	

أما السيد حكمة سليمان فقد أكد لنا أن الحكومة البريطانية هي التي حالت دون اعدامه ، وذلك أن المستر لويد ، رئيس جمعية التمور العراقية ، كان في لندن بالاجازة ، فأوغزت اليه أن يهرب إلى نوري باشا السعيد ، بأن أصدقاه من الانكليز لا يرتاحون إلى اعدام حكمة ويقول السير موريس باترسن ، السفير البريطاني في العراق ، ص 143 من كتابه

Both sides of the curtain

« وثمة مؤامرة صغيرة حدثت ، مما حملت نوري بعد أسابيع قليلة من تسننه كرسي رئاسة الوزراء أن يسدد الطعنة إلى أحد خصومه القداماء ، حكمة سليمان ، وهو أحد رؤساء الوزارات السابقين

الذي أقبح في هذا الأمر بأسخف الدلائل وأوهنها ، وقد حكم عليه بالاعدام فعلاً ، وبعد جدل طويل استطعت أن أحصل من نوري على وعد بأن هذا الحكم لا ينفذ »

على أن بعض الأوساط المهمة ترى أن الحكومتين التركية والإيرانية سمعتا كثيراً لانقاذ حكمة من مخالب الموت وذلك بالضغط الذي استعمله ممثلهما في أنقرة لدى السفير البريطاني في تركية لحل حكومته على التدخل في الأمر

ومن غريب الصدف ان يقتل الملك غازي في حادثة مؤلمة جداً ، ويولى الأمير عبدالاله منصب الوصاية على شبل الملك القليل « الملك فيصل الثاني » في الوقت الذي كان حكمة سليمان يرسف وأصحابه المتهمون بالتآمر على حياة الملك غازي بالاصفاد والأغلال في غياب السجون ، على نحو ما سنده بعد قليل .

استقالة وزير الداخلية

كان متصرف لواء بغداد ، السيد أمين خالص ، يقوم بوكالة « مديرية السجون العامة » في هذه الآونة ، وكانت علاقته بحكمة سليمان تحتم عليه اسداء كل مساعدة ممكنة للسيد حكمت وهو في السجن ، فأعرب رئيس الوزراء عن رغبته في اجراء بعض التنقلات الادارية بحيث تشمل فيمن تشلمهم ، متصرف لواء بغداد ، السيد أمين خالص ، وكان وزير الداخلية السيد ناجي شوكت ، يرى أن تحقيق هذه الرغبة سابقاً لأوانه فأوفد الرئيس نوري باشا السعيد ، وزير داخلته إلى أنقرة في مهمة رسمية ، وتولى فخامته منصب وزارة الداخلية بالوكالة ، واجرى التنقلات المرغوب فيها ، وما لبث أن أبرق إلى وزيره هذه البرقية بـ « الشفرة »

عراقية - أنقرة - شخصية لفخامة ناجي شوكت

أرى من واجبي أن أخبركم أن الأحوال اضطرتني إلى إجراء تعديلات مهمة في بعض كبار موظفي الداخلية . واني آسف لاقدامي على هذه الاجراءات ، على أثر مغادرتكم القطر ، شعرت في الأيام الأخيرة أنكم كنتم غير مرتاحين للخطة العامة ، التي كنت أرى ضرورة لانتهاجها في تدوير شؤون الدولة ، وكان هذا يؤلمني جداً بالنظر إلى ان أهدافنا واحدة ، وصداقتنا قديمة . انني ارجو أن تتقوا بأبني كنت ، وسأكون دائماً ، حريصاً على هذه الصداقة ، وعلى ضرورة تعاوننا في تحمل المسؤوليات الملقاة على عاتق هذه المملكة ، لذلك رايت أن واجب الصداقة هذه يقضي علي بأن أطلعكم ، وبدون انتظار ، على هذا الوضع ، واترك لكم الخيار فيما إذا كنتم ترغبون في موازرتي في تركية أو مصر بعد اتمام مهمتكم في أنقرة

وقد انتهر ناجي شوكت فرصة تسلمه هذه البرقية فرد عليها بهذا الجواب:

أنقره ٢٥/٤/١٩٣٩ الرقم ٢٤

شخصي إلى نوري السعيد

أخذت برقيتكم . أخبركم بأن هذه المفاجأة لم تكن بعيدة عن خاطري . تتذكرون جيداً بأنني قبل مغادرتي بغداد بأسبوع ، بينت لكم رغبتني في الانسحاب من الوزارة ، لأنني رأيت أنه قد أصبح من المستحيل علي موازرتكم ، للأسباب التي سردتها اليكم ، فكان بإمكانكم أن توافقوا على انسحابي ، دون أن تتركوا الجراة إلى إخفاء صدقكم ، وإظهاره بعد أن ابتعدت عن العراق بمهمة حيوية للبلد ، لقد خدمت بلادي بإخلاص مدة حياتي ، لم أتهاون فيما عيس شرفي ، وكرامتي ، وبقي اسمي بعيداً عن كل ما جرى من حوادث مؤلمة في العراق ، سببت له أضراراً جمة ، ومدة وزارتي الأخيرة بذات كل جهدي لأن أكون حائلاً دون استعمال الشدة الضارة ، ورواج الحزازات الشخصية ، والآن أشكر ربي على هذه النتيجة ، التي سوف لا تؤثر في شخصي ، بل ستزيدني فخراً وشرفاً ، وكل ما أتمناه أن أرى بلادي متمتعاً برفاه وسكون ، كما أرى من واجبي أن أجلب أنظاركم إلى العواقب السيئة التي ستجابهها البلاد ، فيما إذا استمرت الشدة والحزازات ، وأخيراً أخبركم بأنني لا يمكنني ، بعد هذه الأحوال ، أن أقبل أية وظيفة سواء في الداخل أو الخارج هذا فا (?) الباري إلى الطريق المستقيم

ناجي شوكت

مرض حكمة سليمان

اصيب حكمة بك سليمان بالتدرن الرثوي ، وهو في السجن ، او ظهرت عليه آثار هذا التدرن في تموز ١٩٣٩م ، أي بعد الحكم عليه بمائة يوم فقط ، وهو فيه ، وقد فحصه الدكتور سندرسن في التاسع من هذا الشهر وأيد هذه الاصابة ، فطالب وزير العلية ، محمود صبحي الدفترى ، بإطلاق سراحه لابتلائه بمرض لا يرجى شفاؤه منه ، شأنه في ذلك شأن كل سجين يصاب بهذا المرض ، فأبدى رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، استعداداً للموافقة على هذا الطلب ، وخالفه بعض وزرائه ، فهدد الوزير بالاستقالة إن لم تأخذ العدالة مجراها في قضية السجين المريض فنقل حكمة بك الى « السليمانية » وما لبث ان افرج عنه ، وعن بقية المسجونين في هذه الحادثة اثر الانقلابات العسكري الخطير الذي جرى في نيسان ١٩٤١م

✽ مقتل الملك غازي ✽

وصف مؤثر للحادث

روعت « بغداد » في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين من ليلة الثلاثاء الموافق ١٤ صفر سنة ١٣٥٨ الهجرية ٤ نيسان سنة ١٩٣٩ الميلادية بأعظم فاجعة وأفدح نازلة ، فقد قيل أن الملك

غازي بينما كان يسوق سيارته بنفسه ، بسرعة فائقة جداً ، بين القصرين : الزهور والحارثية ، اختلت موازنة السيارة من سرعة السير ، فانحرفت عن الشارع المزفت إلى أرض وعرة تكثر فيها الأشجار الكثيفة ، ومجاري المياه المعدة لسقي المزرعة الملكية في « الحارثية » واصطدمت بعمود كهربائي اصطداماً قوياً أدى قلع العمود وسقوطه على رأس الملك الشاب ، بحيث سبب كسر عظم الجمجمة ، وانتشار المخ إلى مسافة بعيدة ، وقد نقل إلى قصر الزهور جثة هامة ، وفارق الحياة في الساعة الثانية عشرة والدقيقة أربعين

واستيقظت « بغداد » صباح يوم الثلاثاء مروعة للنبا الفاجع ، الذي كانت تتناقله الألسن خافتة مكذبة النعاة ، وكانت وجوه الناس مكفهرة ، وعيونهم ساهمة ، فن متفائل إلى متشائم ، إلى متأمل . مضت نصف ساعة وهم وجوم كأن على رأسهم الطير ، فلما كانت الساعة التاسعة والدقيقة خمس وعشرون ، أطلقت المدافع إحدى وعشرين طلقة ، إيذاناً بانتهاء ملوكية الملك غازي ، وإعلاناً بتنصيب ولي عهده ، الأمير فيصل ، ملكاً على العراق ، فعلا النحيب والبكاء ، وأقفلت العاصمة عن بكرة أبيها ، ونظمت مواكب الغراء في كل مكان نادبة سيد شباب أهل البلاد ، وفوجي . الشعب بهذا البلاغ :

بلاغ رسمي رقم ١

« بتزيد الحزن والألم ، ينعي مجلس الوزراء إلى الأمة العراقية : انتقال المغفور له سيد شباب البلاد ، جلالة الملك غازي الأول ، إلى جوار ربه ، على أثر اصطدام السيارة التي كان يقودها بنفسه بالعمود الكهربائي الواقع في منحدر قنطرة النهر ، بالقرب من قصر الحارثية ، في الساعة الحادية عشرة والنصف ، من ليلة أمس . وفي نفس الرقت الذي يتقدم فيه بالتعازي الخاصة إلى أعضاء العائلة المالكة على هذه الكارثة العظمى ، التي حلت بالبلاد ، يدعو الله سبحانه وتعالى أن يحفظ للمملكة فحله الأوحد ، جلالة الملك فيصل الثاني ، ويلهم الشعب الكريم الصبر الجميل ، وأنا لله وأنا إليه راجعون » اهـ

ما يقوله الأطباء . ٢

وإلى جانب هذا البيان ، الذي أذاعه مجلس الوزراء ، أذاعت هيئة الأطباء ، التي فحصت الفقيه العظيم فحصاً طبياً ، بعد حاول الفاجعة ، هذا البيان الرسمي رقم (٢) « ننعى بتزيد الاسف ، وفاة صاحب الجلالة الملك غازي الأول ، الساعة الثانية عشر والدقيقة أربعين ، من ليلة ٤/٣ نيسان سنة ١٩٣٩ ، متأثراً من كسر شديد للفاية في عظام الجمجمة ، وتترق واسع في المخ . حصلت هذه الجروح بنتيجة اصطدام سيارة صاحب الجلالة ، عندما كان يسوقها بنفسه ،

بعمود كهرباء. بالقرب من قصر الزهور ، الساعة الحادية عشر والنصف من تلك الليلة .
« ولقد فقد صاحب الجلالة شعوره مباشرة ، بعد الاصطدام ، ولم يسترجع شعوره حتى اللحظة
الاخيرة » ٤/٣ نيسان سنة ١٩٣٩ .

الدكتور	الدكتور	الدكتور	الدكتور	الدكتور
جلال حمدي	صائب شوكت	أبراهام	سندرسن	صبيح الوهي

قرارات مجلس الوزراء.

تولى « مجلس الوزراء » حقوق الملك الدستورية وفقاً لأحكام المادة (٢٢) من « القانون
الأساسي العراقي » ورأى أن يعلن ملكية الملك فيصل الثاني ؛ ويسمي من يقوم بالوصاية عليه
« لصغر سنه » ويدعو مجلس الامة الى الانعقاد للبت في أمر الوصي
فاجتمع في صباح يوم الفاجعة واتخذ المقررات التالية :

« التأم مجلس الوزراء في قصر الزهور ، على أثر الفاجعة العظمى التي حلت بالبلاد ، وبوفاة
صاحب الجلالة المغفور له الملك غازي الاول ، وبالنظر إلى توليه حقوق الملك الدستورية إلى أن يتم
نصب الوصي نهائياً ، حسب المادة ٢٢ من القانون الاساسي ، اتخذ القرارات الآتية : -
١ - اعلان سمو الأمير ، ولي العهد ، فيصل ، ملكاً على العراق ، باسم صاحب الجلالة الملك
فيصل الثاني ، وفقاً لمنطوق المادة ٢٠ من القانون الاساسي .

٢ - تسمية الامير عبد الآله وصيا على جلالة الملك ، بالنظر إلى عدم بلوغه من الرشد القانونية
وتزولاً عند وصية جلالة الملك المغفور له غازي الاول ، المستندة إلى إفادتي صاحبة الجلالة الملكة
وسمو الاميرة راجحة شقيقة جلالاته ، امام مجلس الوزراء . (١)

٣ - دعوة مجلس النواب المنحل ، تمهيداً لاجتماع مجلس الامة للبت في أمر الوصاية نهائياً ،

(١) بعد أن قرر مجلس الوزراء المناداة بولي عهد الملكة ، الأمير فيصل ، ملكاً على العراق باسم الملك فيصل
الثاني عقد اجتماع خاص في البلاط الملكي حضره رئيس مجلس الأعيان ، السيد محمد الصدر ، ورئيس مجلس النواب ،
مولود غلص ، وثلاثة من الوزراء وم قاضي شوكت ، وطه الهاشمي ورسم حيدر ورؤساء الوزراء السابقون
برأسه ورئيس الوزراء ، نوري السعيد . وقد استعرض المجلس اساء امراء البيت الهاشمي لاختيار الوصي على الملك
الطفل فترددت أساء الأمير عبد الله والأمير زيد ، والامير عبد الآله . فقرر المجلس ان يكون الوصي احد
اعضاء الاسرة الهاشمية ، وان يكون احد هؤلاء الأمراء الثلاثة ثم تكلم رئيس الوزراء ، نوري السعيد . حول
ترجيح احد هؤلاء الثلاثة فقال : ان الأمير عبد الله مشغول بشرفي الأردن فلا يمكن جعله وصياً ، وان الأمير
زيد لا يصلح لمنصب الوصاية لتزوجه من أنسة تركية وكانت هنالك رغبة جامعة في اختيار الأمير زيد فقال وزير
المالية ، رسم حيدر ، إذا وقع حادث لجلالة الملك الطفل وكان الأمير زيد وصياً عليه اصبح هذا الأمير ملكاً على
العراق فكيف يكون نجله التركي ولي عهده ؟ فلمع عندئذ اسم الأمير عبد الآله وسمي وصياً .

وفقاً للفقرة (٢) من المادة (٢٢) من القانون الاساسي .

٤- اعلان الحداد العام في المملكة

مدير الدعاية والنشر والاذاعة

بغداد ٤ نيسان ١٩٣٩

في قصر الزهور

في الساعة « التي نقل الملك غازي إلى «قصر الزهور» جثة هامة ، تلفن نبأ الفاجعة إلى رئيسي مجلسي الأعيان والوزراء ، وإلى رئيس الديوان الملكي ، والوزراء فسارع هؤلاء إلى القصر خفاً ، ولما حضر وزير الداخلية ، ناجي شوكت ، اقترح أن يستدعى رئيس مجلس النواب ، مولود خلص وغيره من رؤساء الوزراء السابقين ، مثلما استدعي رئيس مجلس الأعيان ، السيد محمد الصدر كما اقترح أن ينظم محضر يوقع فيه الحاضرون بأسرهم لثلاثين ثلث الناس على الحقيقة كذباً فيشيرون ما يضر بسمعة الحكومة وموقفها ، فعارض وزير المالية ، رستم حيدر ، ووزير الدفاع ، طه الهاشمي استدعاء رئيس مجلس النواب المشار اليه ، بدعوى أن حضوره سيمخلق مشكلة تضرب بالحكومة ، ولا سيما إذا حضر ثلثا .

كذلك اقترح وزير الداخلية أن ينقل جثمان الملك إلى البلاط الملكي في غسق الليل ، لئلا يمتطفه الاهلون إذا نقل نهاراً فيأخذوا الجنازة ، ويفلت الضبط ، وكان في النية أن تحفظ الرفاة في « قصر الزهور » ليلا وتنقل إلى المقبرة الملكية نهاراً ، فأجيب الوزير إلى طلبه لاسيما وقد كان ذلك من رأي متصرف لواء بغداد أيضاً وهو يومذاك السيد أمين خالص

دفن الجثمان

ورأت الحكومة ان تعجل في دفن الفقيد العالي ، لئلا تبقى المدينة مقفلة ، والاشغال معطلة ، فقررت أن يكون ذلك في صباح يوم الاربعاء الموافق في ٥ نيسان ١٩٣٩ م وأن تعطل الدوائر الحكومية في اليوم المذكور ، ويعلن الحداد في المملكة أربعين يوماً ، تنكس خلالها الأعلام ، وهكذا كان ففي الساعة الثامنة من صباح هذا اليوم نقلت الرفاة على عربة مدفع من البلاط الملكي ؛ حيث كان الجثمان ، إلى المقبرة الملكية في « الأعظمية » وفق منهاج خاص ، وانزل التابوت إلى مقره الأخير بين العبرات واطلقت المدافع ٩٩ طلقة حداداً على الراحل وقد كفل وزير الداخلية بإيصال السفير البريطاني إلى دار السفارة سالماً من الأذى بعد أن اتضح له من تقارير الشرطة أن هنالك فكرة لاغتياله بزعم أن لحكومته علاقة بجاذب الراحل الكبير ^(١)

(١) يقول السفير البريطاني ، باترسن ، في كتابه « Both sides of the curtain P . 151

» وقد اصبح واضحاً للبيان بأن الملك غازي إما يجب ان يسقط عليه أو ان يخلع ، وقد نمت إلى ذلك ، وهذا المقدار ، في زيارتي الداعية »

انباء مزعجة

وقد انتشر في العاصمة ، بعد دفن الملك منشورات تقول « ان الملك غازي لم يمت موتاً طبيعياً ، وإنما اغتيل بتحريض من أعداء البلاد »

وسرت إشاعات مزعجة في يوم الخميس مآلها أن رئيس الوزراء قد أعتيل ، وهو في المجلس النيابي ، فاقفلت المدينة فوراً ، ومنعت الحكومة العبور على الجسور القائمة على النهر ، لمنع اتصال الكوخ بالرصافة فيزيد الاضطراب ، وجدت الشرطة في تعقيب المشبوهين ، والفوضيين فقبضت على ليف منهم ، واستفادت من الاحكام العرفية المعلنة في « معسكر الرشيد » قبل شهر فساقت الموقوفين إلى الحاكم المختصة ، واستحصلت بحقهم أحكاماً شديدة ، مستعجلة ، ساعدت على تهدئة الحالة إلى حد عظيم .

مقتل القنصل البريطاني

لم يقتصر انتشار الاشاعات المزعجة على بغداد فحسب ، فإن الذي يدق في الاحكام العرفية الصادرة عن « معسكر الرشيد » في هذه الحقبة يرى أن عدداً كبيراً من الاهلين الذين يمتون إلى مختلف الأنوية ، والاقضية قد ادينوا بتهمة اطلاق الراحة العامة ، والادعاء بأن الملك قتل قتلاً أما في « الموصل » فقد قتل القنصل البريطاني ، السير مونك ميسن ، في تفاصيل روتها جريدة « الاوقات البغدادية » في عددها ٨٢١٥ الصادر في ٦ نيسان ١٩٣٩ كما يلي :

« ويؤخذ من تفاصيل الحادث انه بينما كان سكان مدينة الموصل صقعين من هول المصاب الأليم الذي حل بوفاة المغفور له الملك المحبوب ، إذ اندس بعض المحرضين في صفوف الجماهير ، وحرضوا بعض الجناة على اغتيال القنصل البريطاني بحجة انه كان للحكومة البريطانية ضلع في وفاة المغفور له الملك غازي ، وعلى أثر ذلك اتجهت الجماهير نحو بناية القنصلية وأخذت ترشقها بالحجارة ، كما أنها أحرقت سيارة أحد موظفي القنصلية وكانت واقفة على باب القنصلية ، فخرج القنصل لتهدئة الجمهور ، وفي أثناء ذلك تقدم أحد العمال من خلفه وضربه بفأس على رأسه فقتل في الحال . ولقد أثار هذا الحادث دهشة عميقة في أنحاء العالم وتلقته الدوائر البريطانية بأسف شديد . ولما اتصل نبأ الحادث بفخامة نوري السعيد ، رئيس الوزارة العراقية ، قابل القائم بأعمال السفارة البريطانية في بغداد ، واعرب له عن مزيد أسفه ، وأسف الحكومة العراقية على هذا الحادث المؤلم الذي تستنكره الأمة العراقية كلها » أما الحكومة العراقية في بيانها رقم ٦ الصادر في ٥ نيسان :

« بينما كان أهل الموصل صقعين من شدة هول المصاب العظيم الذي حل بهم بفقد ملك البلاد المحبوب ، وإذا ببعض المفسدين قد انتهزوا الفرصة ، واندسوا بين الصفوف ، فحرضوا بعض الجناة على اغتيال القنصل البريطاني في الموصل وقد القي القبض على القاتل ، والمحرضين ، وسينالون

ما يستحقونه من العقاب الصارم . إن الحكومة في الوقت الذي تعلن فيه استنكارها لهذا العمل الفظيع تعتقد بأن الشعب العراقي النبيل ، وخاصة أهل الموصل الكرام يشاطرون شعورها في ضرورة اتخاذ كل ما يلزم لتتزيه سمعة العراق من هذه الأعمال المستنكرة ، وبهذه المناسبة تؤكد مرة أخرى عزمها على اتباع الحطة التي أذاعها فخامة رئيس الوزراء قبل بضعة أيام ، وعدم افساح المجال لأي كان لتعكير صفو العلاقات القائمة بين العراق وبين حليفته بريطانيا العظمى
بنداد ٥ نيسان ١٩٣٩
مدير الدعاية والنشر والاذاعة

إعلان الأحكام العرفية

لما كانت المادة ٢٢ آ ٢ من القانون الأساسي العراقي جعلت « حقوق الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الامة العراقية ويكون مسؤولاً عنها » إذا انتقل العرش إلى من هو دون السن القانونية ، وقبل ان يعين وصي عليه ولما كان نجل الملك الراحل ، جلالة الملك فيصل الثاني ، دون هذه السن ، فقد تولى « مجلس الوزراء » حقوق جلالته الدستورية وأعلن الأحكام العرفية في الموصل على أثر مقتل القنصل البريطاني فيها وهذا هو قراره في هذا الشأن :

« بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الاساسي ، واستناداً إلى المادة ٢٢ منه ، وبناء على اقتراح وزير الداخلية ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٤-٤-١٩٣٩ ما يأتي :-
١ - اعلان الاحكام العرفية في مدينة الموصل ، وفي المحلات المجاورة لها ، التي يعلن قائد القوات العسكرية ، المربطة فيها ، انها تابعة لها ، إلى أن يعلن انتهائها ، وتوقيف تطبيق قانون اصول المحاكمات الجزائية ، وقانون إدارة الالوية ، وقانون الجمعيات والاجتماعات والتجمعات ، وقانون دعاوي العشائر ، وقانون المطبوعات ، وقانون انضباط موظفي الدولة ، وقانون الخدمة المدنية وقانون المحاكم والقضاء ، والقوانين الاخرى بقدر ما لها مساس بالاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية في المنطقة المذكورة ، حسبما يترأى لقائد القوات العسكرية المربطة فيها .

٢ - أن تكون الادارة الملكية في مدينة الموصل ، والمحال المجاورة لها ؛ التي يعلن قائد القوات العسكرية المربطة فيها انها تابعة لها ، والمعلنة فيها الاحكام العرفية ، ادارة عسكرية صرفة ، وان يكون قائد القوات العسكرية المشار اليه ، المرجع الاعلى لجميع الادارات ، داخل المنطقة المنوه عنها ، وله توزيع الاعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المنطقة حسبما يترأى له »

نوري السعيد
رئيس الوزراء
وكيل وزير الخارجية

عمر نظمي
وزير الاقتصاد والمواصلات

ناجي شوكت
وزير الداخلية
طه الهاشمي = وزير الدفاع

رستم حيدر
وزير المالية

محمود صبحي الدفتري
وزير العدلية

صالح جبر
وزير المعارف

اجتماع مجلس الامة

كانت قد صدرت الارادة الملكية المرقفة ٩١ والمؤرخة ٢٢ شباط سنة ١٩٣٩ « بجل مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد » فلما فجعت البلاد بسيد شبابها ، الملك غازي الاول ، دعي المجلس المنحل إلى الالتئام في يوم الخميس الموافق ٦ نيسان ١٩٣٩ م فاجتمع مجلسا النواب والأعيان في جلسة مشتركة خزينة جداً ، وبعد أن أبى رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، الملك الراحل بخطاب مؤثر للغاية ، تكلم رئيس مجلس الأعيان ، السيد محمد الصدر ، عما ولدته وفاة الملك الحبيب من اللوعة والأنسى ثم أعلن وقف الجلسة عشر دقائق حداداً على الراحل العظيم . ثم تلي كتاب رئاسة الوزراء المرقم (١٧٥٣) والمؤرخ ٦/٤/١٩٣٩ المتضمن نصوص المادتين ٢٠ و ٢٢ من القانون الأساسي العراقي « حول ولاية العهد والوصاية » والمقررات التي أذاعها مجلس الوزراء في البلاغ الرسمي رقم ٣ « المثبت فيه قبيل هذا » وختم الكتاب بهذه العبارة

« ولما كان البت في مسألة الوصاية على صورة نهائية من حق مجلسكم العالي ، فاني أرجو أن يقرر المجلس ما ينسبه في هذا الصدد » وعندها قال السيد الصدر .

« اطلعتم حضراتكم على كتاب رئيس الوزراء الذي تلي عليكم الآن ، وأود أن ألفت نظر المجلس العالي إلى إن ما ورد فيه من تسميته صاحب السمو الأمير عبد الآله وصياً على جلالة الملك ليس بحكم الوصية القطعية ، لأن الرأي الأخير في هذا الشأن يرجع إلى مجلس الامة الموقر ، وفقاً لأحكام الدستور ، وعليه يجري التصويت الآن بتعيين الأسماء على نصب سمو الأمير عبد الآله وصياً على جلالة الملك » -١-

وكان عدد الحاضرين من الأعيان والنواب (١٢٢) ذاتاً فصوت كلهم لسمو الأمير عبد الآله وعندها استدعي سمو الأمير وحلف اليمين القانونية في تلك اللحظة وانفضت الجلسة .

أثر الفاجعة في الخارج

كان تأثير الفاجعة في خارج العراق ، ولا سيما في البلاد العربية ، عظيماً وقد اهتمت الصحافة العربية خصوم البلاد بتدبير مؤامرة قتل الملك غازي ، فنشرت في ذلك مقالات ضافية طالبت فيها تأليف لجان عربية للتحقيق في صحة ما تدعيه ، فكان من الطبيعي أن يمنع دخولها إلى العراق ، ولا تزال هذه التهمة تتأربين حين وآخر كلما تأزمت الحالة

الوزارة السعيدية الرابعة

✽ استقالة الوزارة السعيدية الثالثة ✽

لما كانت التقاليد المرعية في الحكومات الديمقراطية تقضي بانسحاب هيئة الوزارة من الحكم عند حدوث تجدد في شكل الحكومة القائمة ، وعند انتقال العرش الى ملك جديد ، فقد قررت «الوزارة السعيدية الثالثة» الانسحاب من الحكم بعد مقتل الملك غازي ، وانتقال العرش الى نجله الملك فيصل الثاني ، ونصب الامير عبدالاله وصياً على الملك الجديد حتي يبلغ السن القانونية ، فتقدم رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، بكتاب استقالة الوزارة وهو

حضرة صاحب السمو الوصي على صاحب جلالة الملك المعظم
بناء على تولي سموكم الوصاية على جلالة الملك فيصل الثاني ، أشرف أن أرفع إلى سموكم استقالتي من رئاسة الوزارة ، راجياً من الله أن يطيل عمر جلالتك ، ويديم سموكم مؤيداً بتوفيقاته الصمدانية
بغداد في ٦ نيسان سنة ١٩٣٩
العبد المخلص : نوري السعيد

✽ تكويم الوزارة السعيدية الرابعة ✽

وكان من المنتظر ان يكون رئيس الوزراء المستقيل ، نوري السعيد ، الوزارة الجديدة ، فوجه سمو الوصي اليه هذا الكتاب :
عزيزي نوري السعيد :

تناولت كتابكم المؤرخ في ٦ نيسان ١٩٣٩ المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء . ونظراً لثقتنا بكم ، فإننا نجدد اعتمادنا عليكم ؛ ونعهد إليكم بتأليف وزارة جديدة صدر عن البلاط الملكي في اليوم السادس عشر من شهر صفر لسنة ألف وثلثمائة وثمانين وخمسين الهجرية ، الموافق في اليوم السادس من شهر نيسان سنة ألف وتسعمائة وتسع وثلاثين الميلادية
عبد الإله

✽ أعضاء الوزارة السعيدية الرابعة ✽

لم يشأ نوري السعيد أن يدخل تبديلات أساسية على «الوزارة الجديدة» التي عهد سمو الوصي اليه برئاسة ، فاستصدر ارادة ملكية برقم (١٧٤) وبتاريخ ٦ نيسان ١٩٣٩ م بتكوين «وزارته الرابعة» من أعضاء «وزارته الثالثة» دون تحوير فكان :

الوزارة السامية الرابعة

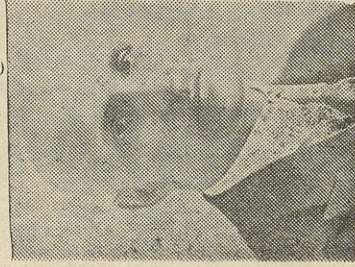
رئيس الوزراء ووزير الخارجية بالوكالة



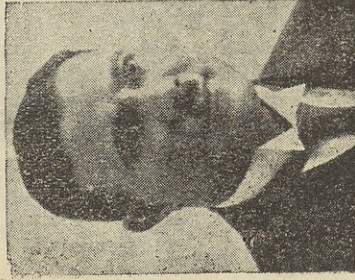
نوري السعيد



وزير الداخلية * فاضل شوكت



وزير المالية * رستم حيدر



وزير الحارث * صالح جهم



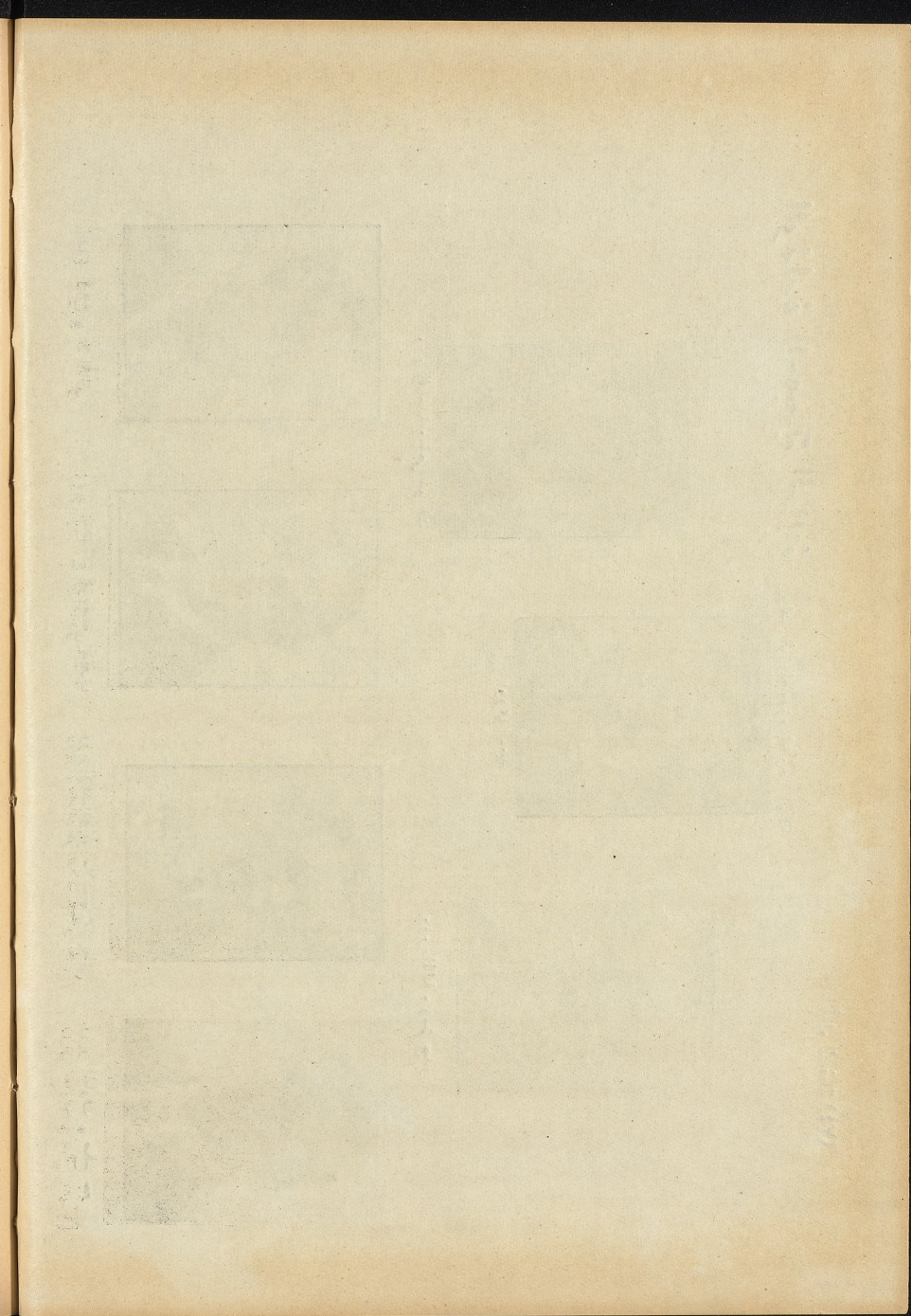
وزير الاقتصاد والاتصالات * عمر نظمي



وزير المدنية * محمود صبي الفتري



وزير الدفاع * طه الهاشمي



- ١- نوري السعيد : رئيساً لمجلس الوزراء ، ووزيراً للخارجية بالوكالة
 ٢- ناجي شوكت : وزيراً للداخلية
 ٣- رستم حيدر : وزيراً للمالية
 ٤- محمود صبحي : وزيراً للعدلية
 ٥ = طه الهاشمي : وزيراً للدفاع
 ٦ = عمر نظمي : وزيراً للاقتصاد والمواصلات
 ٧ = صالح جبر : وزيراً للمعارف

﴿ مناهج الوزارة ﴾

لم تضع « الوزارة السعيدية الرابعة » منهاجاً لها ، لأنها تكونت من « أعضاء الوزارة السعيدية الثالثة » وكان لتلك الوزارة منهاج شامل اذيع في يوم ٢٧ آذار ١٩٣٩ م وقد نشرنا نصه اثناء البحث عن تلك الوزارة فليراجع

﴿ خطاب لسور الوصي ﴾

في الساعة الثامنة من مساء يوم ١٣ نيسان ١٩٣٩ م اذاع سمو الأمير عبد الآله ، الوصي على عرش العراق الخطاب التالي من دار الاذاعة الاسلكية وهو أول خطاب يليقه بعد تبوئته منصب الوصاية قال :

الى اخواننا العراقيين وابناء امتنا العربية

ما اقسى يد القدر المفاجي ، وما أروع تصرف الحدثان ؟ بالامس كنت ارافق بزهو واعجاب سير جلالة الفقيه العالي في طريق المجد فابتسم لاشراق الأمل في طلعه واليوم أجد في المؤن الباكي على ذلك الاخ الذي ترعرعت معه في دوحه فيصل العظيم ثم سايرته في السنوات التي اعتلى بها العرش ولم تطلها يد القدر فكان فيها لشعبه قائداً مقداماً وكان لامته مشعلاً وهاجاً ولبيته أباريحاً ولي خاصة أخاً كريماً وأية فاجعه اعظم من ان يحتطف القدر فقيدنا العالي وهو في بدء حملته الكبرى التي قاد بها هذه الامه المكافحه ، لتحقيق امانها ويترك لنا عبء اكمل ذلك الواجب المقدس لا شك ان روحه الطاهرة كانت مبتهجة لما شاهدته من آيات الوفاء الباهرة لذكواه ، تلك الآيات التي كانت تبدو في كل مكان .

ان العواطف النبيلة التي أبدتها الامه في ماتمها على فقيدنا الكبير ، هي التي حملتني على ان اقطع سكون حزني العميق ، لا تقدم باسم جلالة الملك فيصل الثاني وباسم جلالة الملكة الوالدة ، والبيت الهاشمي ، وباسمي ، إلى الشعب العراقي الوفي ، وإلى الامه العربية الكريمة ، بجزيل الشكر وأعظم التقدير ، إذ كان من شأن هذه العواطف النبيلة أن تحفف علينا هول المصاب المفجع ، وأن تشجعنا على السير في الطريق التي رسمها لنا سلفنا الصالح لخدمة هذه البلاد .

أيها الشعب النبيل

شامت الأقدار أن أقوم بأعباء المقام الذي اعتلى بفیصل ، وأضاه بغازي إلى أن يشتد ساعد وديعته العزيز ، جلالة الملك فیصل الثاني ، الذي أصبح محط أنظار الجميع ، وحركة استمرار السلسلة الفیصلية المباركة ، فكان غزواتنا الأعظم تجاه مصابنا الجلل ، وكان الثبت الطيب الذي تقذیه آمالنا ، وتنمية تمنياتنا وأدعيتنا ، فأعاهدكم على السير بالامور بعزيمة صادقة طبقاً للأهداف العالية المرسومة ومجابهة المستقبل بثقة واطمئنان مستمداً القوة من فیض هذا الشعور النبیل والمعونة من رجالكم المخلصین الذين جاهدوا لإقامة هذا الكيان ولنبتهل كلنا إلى الله تعالى أن یجرس لنا بعین رعايته هذا الشبل المحبوب وديعتنا جميعاً وأن یسد خطواتنا للسير فی الطريقة القویمة التي سار علیها البيت الهاشمي فی قيادة مقدرات العراق وخدمة الامة العربیة . ومن الله التوفیق ^(١) .

✽ ضم سوريا الى العراق ✽

كانت « سوريا » قد سبقت « العراق » فی النهضة القومیة ، وقدمت ضحايا كثيرة فی هذا السبیل ، وكان من المنتظر لها ، بعد قیام الحكم الفیصلي فی الشام ، أن تقود الأقطار العربیة كافة إلى الاستقلال والحرية ، ولكن النكبة التي أوقعتها بها « الجزائر غورو » فی ٢٥ تموز ١٩٢٠ م وتقویضه الحكومة العربیة المذكورة ، جعل سوريا دون العراق ، ودون مصر ، فی التحرر وفی الاستقلال .

على أن السوريين ما فتأوا یقاومون الاستعمار الفرنسي ، ویوقعون بالدولة « الفرنسية » المتدبة مختلف الاضرار حتی عقدوا معها معاهدة سنة ١٩٣٦ م ، وهي المعاهدة التي رفض البرلمان الفرنسي إبرامها ، رغم نواقصها وعدم تحقیقها أمانی السوريين كافة ، على حین ان سوريا قبلت بها كقضية لا مندوحة لها عنها .

وقد تأزمت الحالة فی سوريا ، وطفی الاستعمار الفرنسي على حسن النية والتفاهم ، واستقالت « الوزارة السورية » بسبب عدم إقرار المعاهدة المذكورة ، فقدّر تكوين وزارة جديدة ، وانفجر برکان الكرامة الوطنیة فی الشام فهاجت النفوس وماجت الجماهير ، وأضربت المدينة إضراباً شاملاً عدة أيام وتعالّت الأصوات بوجوب الانضمام إلى العراق فردد العراق هذا النداء ، وقامت فیهِ مظاهرات صاخبة فی ٣١ آذار ١٩٣٩ م احتج فیها المتظاهرون على مظالم الفرنسيین واشترکت نقابات الصحافة ، والمحامين والعمال ، والجمعیات فی هذه الاحتجاجات ، وحذا الطلاب حذو الجماهير فقاموا بمظاهرات شديدة صاخبة

وكان لا بد للوزاره السعیدیة ، وهي الوزارة القومیة المعروفة ان تشمل فتبني فكرة إلحاق سوریه بالعراق ، وكان إذ ذاك الحل المعقول لهذه الأزمة فكتب وزیر الخارجية كتاباً إلى سكرتاریة

مجلس الوزراء برقم ٤/٤٨٧٧/٣ وتاريخ ٢٥ آذار ١٩٣٩ م طلب فيه ايضاً وزير الداخلية ،
 ناجي شوكت :

« بأقرب فرصة ممكنة الى تركيا لمقابلة رئيس الجمهورية التركية ، والاتصال برجال الحكومة
 هناك ، للتأكد من نوايا الجمهورية التركية ، وموقفها حيال الوضع الراهن في سورية وباعتقادنا أنه
 لا يجوز أن يشجع السوريون على الاقدام على أمر حاسم قبل التأكد من وجهة نظر الأتراك فإذا
 ما تأكد فخامته ، بعد درس الموقف ، من تأييد الأتراك لوجهات نظرنا في هذا الصدد فعند ذاك
 يمكن للحكومة العراقية أن تظهر بمعاوضة القضية السورية بوجه أبرز »

وقد أقر مجلس الوزراء هذا الطلب ، ولكن تأخر التنفيذ إلى مدة شهر كان لسبب حادثة
 الملك غازي المؤسفة فلما كان يوم ٢١ نيسان ١٩٣٩ م سافر السيد ناجي شوكت إلى تركيا واتصل
 بالمسؤولين في الجمهورية التركية فلم بصورة جلية أن الأتراك لا يعارضون في ضم سورية إلى العراق
 إذا رغب السوريون في هذا الضم ولا سيما وأنه ليس لتركيا مطامع اقليمية في سورية ، بعد أن
 ضموا لهم لواء الاسكندرون

غير أن اختلاف نوري السعيد مع ناجي شوكت ، وانفلاق هيب الحرب العالمية الثانية بعد مدة
 قصيرة أدباً إلى فشل هذا المسعى .

✽ الانتخابات النيابية الجديدة ✽

أصدرت «وزارة الداخلية» أوامرها إلى متصرفي الألوية في ١٨ آذار ١٩٣٩ للشروع في إجراء
 الانتخابات النيابية لمجلس النواب الجديد ، فجرى انتخاب الهيئات التفتيشية في التاسع والعشرين
 من هذا الشهر ، وأعقب ذلك انتخاب المنتخبين الثانويين ضمن المدة القانونية ، وما لبثت أن صدرت
 الارادة الملكية بدعوة مجلس الأمة إلى الاجتماع ، إجتماعاً غير اعتيادي ، اعتباراً من يوم ١٢
 حزيران ١٩٣٩ م فاجتمع في اليوم المذكور حسب المراسيم المعتادة ، وبعد أن ألقى سمو الوصي
 « خطاب العرش » الذي اعدته الوزارة القائمة جدد النواب انتخاب مولود مخلص رئيساً لمجلسهم ،
 واحتفظ السيد محمد الصدر برئاسة مجلس الأعيان التي كان قد حصل عليها في أول تشرين الثاني ١٩٣٨ م
 وقد صدرت الارادة الملكية المرقمة (٤٢٠) والمؤرخة ٧ آب سنة ١٩٣٩ بتأجيل جلساته
 شهرين كاملين فلما انتهت هذه المدة ، استأنف المجلس عقد جلساته إلى آخر تشرين الأول من
 هذه السنة . وقد عقد مجلس الأعيان ثمان عشرة جلسة خلال هذا الاجتماع « غير الاعتيادي » وعقد
 مجلس النواب (٣٠) جلسة خلال هذا الاجتماع ، وفيما يلي نص خطاب العرش الذي ألقاه سمو الوصي
 في حفلة افتتاح الاجتماع المذكور في الثاني عشر من حزيران ١٩٣٩ م

✽ خطاب العرش ✽

حضرات الاعيان والنواب

بسم الله نفتتح مجلسكم العالي ؛ مرحبين بكم ، ومتجهين بقلوبنا إلى ذكرى فقيد البلاد المغفور له ، اخينا الملك غازي الاول . لقد اخترمه القدر من بيننا في ريعان شبابه ، والبلاد أشد ما تكون حاجة اليه ، تاركاً لنا جميعاً صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني وديعته الغالية ، وقرة عين هذه المملكة . وانه لواجب علينا في موقفنا هذا ان نعرب مرة اخرى عن شكرنا وامتناننا لما اظهره الشعب الكريم من آثار الالم والغراء الصميمين ؛ لمناسبة تلك الفاجعة العظيمة .

أيها السادة !

لا يخفى أن البلاد قد اجتازت في السنوات الاخيرة ازमत خطيرة كادت تعرقل سيرها نحو أهدافها العليا ولم تتمكن من التغلب عليها إلا بعناية الله وتعاون المخلصين من رجال الامة . ولما نسلمت الوزارة الحاضرة المسؤولية ، كانت الرغبة متجهة ، اتجاهاً واضحاً ، نحو إعادة الطمأنينة إلى النفوس ، والرجوع بالبلاد إلى سيرها الاعتيادي . ولكن لم تكد الوزارة تضطلع بزمam الأمور حتى جوبهت ، ويا للأسف ، بعدة حوادث خطيرة اضطرت إلى معالجتها بحزم وقوة . وقد ظهر بنتيجة التحقيقات ان هنالك مؤامرة قد دبرت للنيل من سلامة الدولة ، فكان حتماً على الحكومة ان تعلن الاحكام العرفية في منطقة محدودة لايقاف المجرمين عند حدهم . ولما فجعت البلاد بملكها الراحل ، حاول بعض المفسدين استثمار الفاجعة ، فبشوا دعايات سيئة أدت إلى وقوع امور مؤسفة خاصة في مدينة الموصل ، مما اضطرت الحكومة إلى اتخاذ تدابير حاسمة حفظاً لسمعة البلاد ، ففادت على أثر ذلك إلى النفوس ثقتها . واسوف تلغى الاحكام العرفية حالما يشعر الجميع بطمأنينة كامله

أيها السادة !

لما كانت الاصول الدستورية تقضي بأن يسود التأزر بين السلطتين : التشريعية والتنفيذية ، وكانت الحكومة قد شعرت بأن التأزر فيما بينها وبين المجلس النيابي السابق ، لم يكن ليساعدها على القيام بما كانت البلاد تنتظره منها من أعمال اصلاحية هامة ، ورأت نفسها مضطرة إلى حله ، فطلته ، وبأشرت باجراء الانتخابات الجديدة ، وها إنكم قد اجتمعتم الآن مندوبين من قبل الامة لمؤازرتنا على النهوض بالاغراض الهامة التي تنتظرها منا .

أيها السادة

إن الظروف العالمية العصية تحتم على حكومتنا مضاعفة الانتباه حفظاً للسلم في مناطق هذا الشرق الادنى والاوسط ، وبما لا شك فيه ان كيان هذا السلم قائم في الدرجة الاولى على صلات

الصداقة والتعاون ما بين الدول المرتبطة بميثاق سعد آباد ، وخاصة ما بيننا وبين الدول المجاورة لنا .
نعني تركيا ، وإيران ، والممالك العربية . وبما لا شك فيه ان الاتفاق الذي تم مؤخراً ما بين تركيا
وبريطانيا العظمى ، قد عزز الاستقرار ، وقوى أسباب التعاون ضد كل تجاوز يهدد السلم في
هذه الارحاء .

ان حكومتنا لا تزال تعير أصدق اهتمامها وعنايتها إلى القضايا التي تهم الاقطار العربية المجاورة
إن المساعي التي بذلها وفدنا ، بالاشتراك مع وفود الدول العربية الاخرى في لندن ، قد أسفرت
- كما تعلمون - عن نشر الكتاب الابيض حول قضية فلسطين ، ومن رأينا انه لو احتوى ذلك
الكتاب على نصوص صريحة قاطعة ، لمساعد على فهم مرامي الحكومة البريطانية ، فيما يتعلق
بتقرير الحكم الوطني في فلسطين ، والقضاء على مطامع السياسة الصهيونية ، ولوضع حد للشكوك
والمخاوف التي لا تزال مع الاسف تسبب الحوادث المؤلمة ، وتثير القلق في ذلك القطر العزيز ،
محط آمال العرب والمسلمين . اننا لا زلنا نعتقد بأن إزالة تلك الشكوك ، وإيجاد الثقة ، انما هما
بيد الحكومة البريطانية ، التي تربطنا بها أوثق روابط التحالف والصداقة .

أما سورية فيهمنا جداً التغلب على المشاكل القائمة فيها ، وما زلنا شديدي الأمل بأن توفي
الحكومة الفرنسية الصديقة باليهود التي قطعها على نفسها ، فتسارع إلى حل قضيتها حلاً عادلاً ،
يتفق مع أمانها ، ويعكسها من ان تقوم بنصيحها كعضو في المجموعة العربية .

أيها السادة

ان الوضع المالي قد تأثر بجواري السنوات الاخيرة ، وقد وقعت صرفيات بمقياس واسع ،
خلافًا للاصول ، وبدون ان يكون لها اعتماد مقابل ، مما أساء إلى سمعة البلاد المالية . والحكومة
قائمة باجراء التحقيقات حول هذه القضايا وهي آخذة بتقديم ميزانية الدولة إلى مجلسكم العالي على
أساس تأمين التوازن ما بين المصروفات والواردات ، وتثبيت ملاك الدولة ، وتحسين أساليب
الضرائب والرسوم ، ليشترك الجميع في تأديتها بصورة عامة وعادلة . واللوائح القانونية التي لها
علاقة بهذه الامور ، وبتعديل الدستور ، وادارة الاولوية ، على أساس توسيع الصلاحيات ، وبتنظيم
أهم موارد البلاد : كالتمور ، والتبوغ ، والحبوب ، وبتأسيس مصارف أهلية ، وتوجيه الاعمال
العمرانية واقتصاديات البلاد توجيهاً يتفق والمصالح القومية ، وغير ذلك من اللوائح القانونية الهامة ، مستقدم
إلى مجلسكم في القريب العاجل ، كما ان الاتفاقية التي عقدت مع شركات النفط والتي أمنت
للخزينة سلفة بدون فائدة مقدارها ثلاثة ملايين دينار ، وكذلك ضرورة استكمال وسائل
الجيش ، وتأمين حاجات الدفاع ، والسكك الحديدية ، بطريقة إيجاد اعتمادات لها ، قد حدا
بحكومتنا إلى إعادة النظر في الوضع المالي على ضوء الاحتياجات العامة ، والظروف العالمية الراهنة

ولا بد من عرض ذلك كله على مجلسكم العالي في الايام الآتية .

أيها السادة

إن حكومتنا جادة في تحسين الصحة العامة ، وفي إعداد الشيعة لتتحمل اعباء المستقبل ، وهي واثقة بانها ستوصل إلى أهدافها بمؤازرتكم ، ومعاونتكم . ولا بد انكم اطلعتم على المنهاج الذي نشرته قبل مدة ، وهو منهاج شامل قد تناول جميع نواحي الاصلاح التي تحتاجها المملكة ، ومما هو جدير بالذكرا ان يكون قسم من ذلك المنهاج قد نفذ فعلا ، في البهرة القصيدة المنصرمة ، والاقسام الاخرى على وشك التنفيذ . وليس هنالك ما يثني غزم الحكومة عن المضي في سياستها الانشائية ، تحقيقاً لما تضمنه ذلك المنهاج ، من مبادئ ، وخطط ، وأعمال ، لها علاقتها الوثقى بنهوض الوطن وتقدمه . وان ثقتنا بحكمتهكم ووطنيتكم تجعلنا نؤمن بانكم ستقومون بنصيبكم في تحقيق آمال الامة خير قيام ، ومن الله التوفيق .

✽ موارث وامور متنوعة ✽

١- لما ألف نوري باشا السعيد وزارته الثالثة في يوم ٢٥ كانون الأول ١٩٣٨ احتفظ لنفسه بمنصب وزارة الخارجية ، بالاضافة إلى منصب رئاسة الوزراء ، وقد بقي منصب وزارة الخارجية هذا بمهدته أيضاً ، في « وزارته الرابعة » التي كونها بعد مقتل الملك غازي ، فلما رفض وزير داخلته ، ناجي شوكت ، التعاون معه ، بعد سفره إلى أنقرة ، استصدر إرادة ملكية ، في ٢٥ نيسان ١٩٣٩ م ، بإسناد منصب وزارة الخارجية إلى السيد علي جودت ، كما استصدر إرادة ملكية ثانية في ٢٧ من هذا الشهر بإسناد منصب وزارة الداخلية لنفسه ، فأصبح رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية .

٢- أقامت الوزارة حفلة تأيينية كبرى إلى المغفور له الملك غازي في يوم ١٤ أيار ١٩٣٩ م لمرور أربعين يوماً على وفاته ، وقد دعت إليها وفوداً من الأقطار العربية ، المجاورة ، وممثلين عن الأولوية العراقية كافة .

٣- أوفدت « وزارة الدفاع » لفيقاً من ضباط القوة الجوية العراقية إلى لبنان في يوم ٤ حزيران للاشتراك في حفلة افتتاح مطار بيروت وتدشينه في اليوم السادس من هذا الشهر .

٤- عمّ القلق سكان « مدينة البصرة » وأطرافها في العشرة الاولى من شهر حزيران ١٩٣٩ م عندما ارتفعت مياه المد ارتفاعاً بلغ ثلاثة أقدام فوق اليابسة ، وهو مد لم تشهد « مدينة النهر » مثله منذ ٣٥ سنة ، فتضررت بساكن النخل ، وانقطعت طرق المواصلات ، وانتشرت بعض الأوبئة ، فسعت الرزادة لتخفيف الضرر سعيًا مشكوراً .

٥- سافر وزير الخارجية ، علي جودت ، إلى « الرياض » في يوم ٢٤ حزيران ١٩٣٩م على رأس وفد عراقي للمفاوضة مع حكومة المملكة العربية السعودية في القضايا التي تهم البلدين ، فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى وزير المالية ، رستم حيدر ، وقد عاد الوفد إلى بغداد في ١٠ تموز من هذه السنة .

٦- سافر وفد مؤلف من ١٥ طالباً من طلاب « الفتوة العراقية » إلى اسكوتلندا في يوم ٥ تموز ١٩٣٩م لحضور « اجتماعات الجلالة » فيها ، وعاد إلى العراق في السابع عشر من شهر آب من هذه السنة .

٧- سافر الملك فيصل الثاني إلى لبنان في يوم ١١ تموز ١٩٣٩ للاصطياف في ربيع ، وقد سبقه اليه رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، في يوم ١٠ تموز لإعداد وسائل الراحة لجلالته ، فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة إلى وزير الخارجية ، علي جودت ، ومنصب وزارة الداخلية بالوكالة إلى وزير الدفاع ، طه الهاشمي ، وقد عاد نوري إلى العراق في يوم ١٥ تموز ، ثم سافر مرة ثانية إلى عمان فلبنان في يوم ٧ آب ليتفقد صحة الملك ، وعاد إلى العراق في ١٤ من هذا الشهر ، وكان وكيله علي جودت وطه الهاشمي . أما الملك فيصل فقد عاد إلى بلاده في يوم ٩ أيلول ١٩٣٩ .

٨- انتشر مدير الشرطة العام ، السيد هاشم العاوي ، مساء يوم ١٠ تموز ١٩٣٩م في « الرطبة » أثناء سفره إلى لبنان للاصطياف .

٩- رست أمام بناية وزارة الدفاع في يوم ٢٦ تموز ١٩٣٩ أربع بوآخر نهريه حربية ابتاعتها الوزارة لتكون نواة لاسطولها النهري ، فقبول رسوها بمظاهر الغبطة والسرور .

١٠- سافر إلى لندن في يوم ٢٧ تموز وفد مؤلف من عشرين استاذاً من أساتذة المعارف في رحلة علمية قصيرة .

١١- قسمت « وزارة الاقتصاد والمواصلات » إلى وزارتين : سُميت الأولى « وزارة الاقتصاد » والثانية « وزارة المواصلات والأشغال » وبعد أن وضع التشريع اللازم لهذا التقسيم صدرت الإرادة الملكية بتعيين عمر نظمي ، وزيراً للمواصلات والأشغال ، ووزيراً للاقتصاد بالوكالة ، اعتباراً من أول آب سنة ٩٣٩ .

١٢- سافر إلى لبنان للاصطياف في يوم ١٠ آب ١٩٣٩م وزير المالية ، رستم حيدر ، فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة المالية بالوكالة إلى وزير العدلية ، محمود صبحي الدفترى .

١٣- كان مجلس الوزراء قد أعلن الإدارة العرفية في الموصل إثر إعلان مقتل القنصل البريطاني فيها في يوم ٤ نيسان ١٩٣٩م ، وفي ٢٥ تموز من هذه السنة أصدر « قائد القوات العسكرية

المرابطة في الموصل « أمراً بتشميل الأحكام العرفية على القضاة: سنجار والشيخان . فلما كان يوم ١٠ آب من هذه السنة استصدرت الوزارة إرادة ملكية بإلغاء الأحكام العرفية المعلنة في الموصل في ٤ نيسان ١٩٣٩ م .

١٤- سافر الوصي على عرش العراق ، سمو الأمير عبد الإله ، إلى الموصل وسائر الانحاء الشمالية في يوم ١٥ آب ، وقد صحبه رئيس ديوانه الملكي ، وشيد عالي الكيلاني ، ثم لحق بسموه رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، وبعد أن تفقد الانحاء المذكورة عاد إلى بغداد في يوم ٢٦ من الشهر المذكور .

١٥- وضعت الوزارة لائحة قانونية لإعادة الأملاك التي سبق للحكومة أن صادرتها من الشيخ محمود الكردي في عام ١٩٣١ م ، عندما ثار في وجه « الوزارة السعيدية الأولى » وقد شرع المجلس هذه اللائحة في شهر تموز ، واعيدت الأملاك المصادرة ، إلى الشيخ المشار اليه ، في آب سنة ١٩٣٩ م .

١٦- صدرت الارادة الملكية بأن يؤجل مجلس النواب جلساته لمدة شهرين اعتباراً من يوم ٧ آب ١٩٣٩ .

١٧- شبت النار في « خان دبي » في مدخل سوق العطارين في يوم ٢٧ آب ١٩٣٩ م مساء . فالتهمت عدداً من الدور والمحازن والخوانيت المجاورة ، وقد عجزت سلطات الإطفاء المدنية عن التغلب على هذا الحريق ، ولاسيما بعد أن انفجرت المواد المشتعلة المدخرة في الخان المذكور لأغراض تجارية ، فاستعانت الحكومة بفرق الإطفاء العسكرية ، وتمكنت الهيئتان المدنية والعسكرية ، تساعدهما الشرطة والأهوان ، من التغلب على الحريق بعد أن وقعت فيها ٤٩ إصابة وخمس وفيات وقدرت الخسائر بنجسين الف دينار . ودل التحقيق على أن التجار اليهود هم الذين سببوا هذا الحريق للاستفادة من مبالغ الضمان المؤمنة لقاء أموالهم .

١٨- كانت هنالك خصومة قديمة بين قبيلتي العبيد وشمّر ، فاستدعت الوزارة من مصر حمد باشا الباسل ، وعبد القادر الباسل ، وطاهر بك المصري ، ومن العراق رؤساء شمّر ، والعبيد ، وغيرهم ، وعقدت عدة اجتماعات برئاسة نوري باشا السعيد أسفوت عن تسوية الخلافات بين القبيلتين المذكورتين والصفح عما بينهما على أساس الدفن ، فكان عمل الوزارة مجيداً وسعيها مشكوراً .

١٩- تكدست في الأسواق العراقية كميات عظيمة من الشعير ، بنتيجة شوب نيران الحرب العالمية الثانية ، وتعذر إصدار هذه الحبوب إلى الخارج ، ففاوضت الحكومة العراقية الحكومة البريطانية في الموضوع واستطاعت أن تبسها كمية من الشعير المذكور تتراوح من ١٥٠ ألف طن إلى ٢٠٠ ألف طن بسعر الطن الواحد ٤ دنانير ونصف الدينار ، وهو سعر لا بأس به في مثل هاتيك

الأيام ، وقد صدر بيان رسمي بذلك في ٢١ كانون الأول ١٩٣٩ .

٢٠- وقع زلزال خطير في الأناضول في أواخر كانون الأول ١٩٣٩م فسبب أضراراً عظيمة بين السكان والمواشي ، وهدم عدداً كبيراً من الدور التاريخية ، والمعاهد العلمية ، وألحق خسائر جسيمة بعدد من القرى والديساكر ، وقد أسرعت الحكومة إلى مواساة جارة العراق العزيزة تركيا فقدمت معونة نقدية للمكرويين قدرها ١٢٥٠٠٠ ليرة تركية ، كما أسرعت « جمعية الهلال الأحمر العراقية » فتبرعت بمثل هذه المعونة ، وحذا الشعب حذو الحكومة والجمعية فساهم بقسط وافر من المواساة والخدمات بما كان له الوقع الجليل في نفوس إخواننا الترك .

٢١- نظمت الوزارة سفرات رسمية لسمو الوصي المعظم إلى الأولوية العراقية كافة « للاطلاع المباشر على شؤون البلاد » وقد شرع في تحقيق هذه الأسفار منذ تشرين الأول ١٩٣٩م وانتهت بنهاية كانون الأول من هذه السنة ، وكان سمو الوصي يلقي ، خلال هذه الرحلات ، ضروب الإجلال والاحترام .

٢٢- كان مفتي فلسطين ، الحاج محمد أمين الحسيني ، قد فرّ من ملاحقة السلطات البريطانية في فلسطين ولجأ إلى لبنان ، فلما أعلنت الحرب العالمية الثانية ، في ٣ أيلول ١٩٣٩م ، شعر بمضايقة السلطات الفرنسية له ، فاضطر للترحيل إلى العراق ، ووصل إلى بغداد في يوم ١٦ تشرين الأول من هذه السنة ، فلقى الأمان والترحاب ، وقدمت إليه التبرعات ، وقد لعب دوراً خطيراً في الحوادث التي حصلت بعد قدومه والتي سنفردها ببحث آت .

٢٣- استقدمت وزارة المعارف زهاء مئة مدرس ومدرسة من سوريا ولبنان للتدريس في المدارس العراقية .

٢٤- استصدر رئيس الوزراء إرادة ملكية في ٢٠ أيلول ١٩٣٩م بتعيين جلال بابان وزيراً للمواصلات والأشغال ، ونقل عمر فظمي من وزارة المواصلات والأشغال ، وتعيينه وزيراً للدخالية ، وتعيين صادق البصام ، وزيراً للاقتصاد ، والدكتور سامي شوكت ، وزيراً للشؤون الاجتماعية المستحدثة بمرسوم ، وهكذا ملئت المناصب الوزارية .

٢٥- غادر العراق إلى القاهرة في يوم ١١ تشرين الثاني ١٩٣٩م رئيس الوزراء ، نوري السعيد للاتصال بالحكومة المصرية وبحث مشكلة فلسطين مع أقطابها ، فصدرت الإرادة الملكية بتولي وزير الخارجية ، علي جودت ، منصب رئاسة الوزراء بالوكالة مدة تعيب الرئيس السعيد عن العراق .

﴿ الوزارة والحرب العالمية الثانية ﴾

على أثر فشل المفاوضات التي كانت دائرة في العامين ١٩٣٨ و ١٩٣٩ لتسوية الخلافات القائمة

بين الدول الأوروبية، أعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا في اليوم الثالث من شهر أيلول سنة ١٩٣٩ وحذت فرنسا حذوها فأعلنتها على ألمانيا أيضاً، فاضطربت الأسواق العراقية، وسادت الفوضى مخازنه التجارية، فعمدت الوزارة إلى إصدار سلسلة من المراسيم اللازمة لتنظيم الحياة الاقتصادية، والقضاء على سبيل الدس والاستغلال، غير المشروعة، فكان عملها مبهوراً، وسعيها مشكوراً وزار السر بازل نيوتن، سفير بريطانيا في العراق، وزير الخارجية، علي جودت، وبين له أن حكومته تطلب من العراق أن يقطع علاقته مع ألمانيا ويشهر الحرب عليها، فدعا رئيس الوزراء نوري السعيد، مجلس الوزراء إلى الانعقاد برئاسة سمو الوصي، الأمير عبد الآله، في يوم ٥ ايلول المداولة في الوضع الدولي، وفيما عرضه السفير البريطاني، واقترح نوري باشا السعيد أن يبادر العراق إلى قطع علاقاته مع ألمانيا، ويعلن الحرب عليها، فوافق الوزراء على قطع العلاقات، وعارض الوزيران: وزير الدفاع طه الهاشمي، ووزير العدلية محمود صبحي الدفتري إعلان الحرب، وقد استصوب الوصي فكرة قطع العلاقات، وفكرة معارضة إعلان الحرب فاتخذ المجلس الوزاري هذا القرار: «نظراً إلى الوضع الدولي الراهن، وما يمكن أن يتولد من وجود الرعايا الألمان في العراق من ارتباكات، قرر مجلس الوزراء تسفير الرعايا المذكورين، وقطع علاقات العراق مع الحكومة الألمانية، وتحويل وزير الخارجية والداخلية إتخاذ ما يلزم من التدابير لهذا الغرض» إ هـ وعلى أثر ذلك صدر هذا البيان الرسمي .

«قرر مجلس الوزراء مجلسه المنعقدة في تاريخ ٥ ايلول ١٩٣٩ قطع العلاقات بين الحكومتين العراقية والألمانية، وتسفير جميع الرعايا الألمان خارج العراق»
بغداد ٥ ايلول ١٩٣٩ مدير الدعاية العام

وكان وزير الداخلية كاجي شوكت، قد استقال من منصبه، وتولى رئيس الوزراء نوري السعيد منصب وزارة الداخلية بالوكالة منذ ٢٨ نيسان ١٩٣٩ م، فأمر بالقبض على الرعايا الألمان المقيمين في العراق، والصالحين للخدمة العسكرية، وتسليمهم إلى السلطات البريطانية في «مطار الجبانية» حيث جرى تسفيرهم إلى الهند كاسرى اما رجال الهيئة السياسية الألمانية فقد ردت الحكومة اليهم جوازات سفرهم وسافروا إلى بلادهم عن طريق سورية ولبنان، وصدر هذا البيان الرسمي «اعطي لمعالي الدكتور كروبه، وزير ألمانيا المفوض في بغداد جواز سفره وقد غادر العراق مع أفراد حاشيته إلى سورية يوم ٦ ايلول ١٩٣٩ بعد الظاهر كما أنه ابرق إلى القائم بأعمال المفوضية العراقية في برلين، بأن يطلب إلى الحكومة الألمانية إعطاء جواز سفره لمغادرة ألمانيا مع موظفي المفوضية العراقية هناك»

مدير الدعاية العام

بغداد في ٦ ايلول ١٩٣٩

وفي يوم ٨ ايلول ١٩٣٩ م تبودلت بين سمو الوصي وملك بريطانيا هاتان البرقيتان :
صاحب الجلالة الملك جورج السادس - قصر بكننكهام : لندن
في الظروف الدولية العصيبة الحاضرة ، يدفعني واجب الصداقة ، وشرف الوفاء بالعهد ، إلى
الاعراب لجلالتكم عن تمسكنا - حكومة وشعباً - بمعااهدة التحالف ، المعقودة بيننا ، روحاً
ونصاً ، وعن غزمننا الراسخ على بذل كل ما في وسعنا ، لالسير بعين الروح مع حليفتنا العظيمي ،
حتى ينتصر الحق والعدل ، وتسود المبادئ السامية التي دخلتم الحرب من أجل الدفاع عنها .
عبد الإله الوصي

لندن في ٨ ايلول ١٩٣٩ م

صاحب السمو الملكي الأمير عبد الإله ، الوصي على عرش العراق - بغداد
لقد تأثرت جداً ببرقية سموكم الملكي ، المعبرة عن غزم العراق الراسخ - حكومة وشعباً -
للتعاون مع حكومتي ، بموجب المعاهدة التي تربطنا ، ان عمل الحكومة العراقية هذا ، لدليل آخر
- إذا كان هنالك حاجة لدليل = على الصداقة المتينة ، والاخلاص المتبادل ، بين شعبينا . ان
حكومتي تقدر جداً ما جاء في برقيتكم من التشجيع ، للقيام بواجبنا في مقاومة القوة المعتدية ،
واني أؤكد لسموكم انه إذا ما أصيب العراق بأهوال الحرب ، فان حكومتي ستقوم بتعهداتها
لنفس روح الوفاء والعدل .
جورج آر . آي

❖ موقف العراق من الحرب الجبرية ❖

على أثر تأزم الوضع الدولي في أوربة ، ارتأت الحكومة العراقية أن تعمد لاعلان سياستها ازاء
الحرب المنتظرة ، فأصدرت هذا البيان : « تطميناً لرغبة الرأي العام العراقي في الحصول على معلومات
موثوقة حول موقف العراق من الازمة الدولية الراهنة ، نذيع أن الحكومة العراقية لا تزال تؤمل
أن تنتهي هذه الازمة بانتصار الجهود السلمية المبذولة لحير الناس أجمع ، فإذا ضعف الامل في انتصار
هذه الجهود - لا سمح الله - فإن صاحب الفخامة رئيس الوزراء سيذيع على الرأي العام ، في الوقت
الملائم ، بياناً مفصلاً يوضح فيه موقف العراق من هذه الازمة ، وسياسته ازاءها » اه

« مدير الدعاية العام »

بغداد ١ ايلول ١٩٣٩

فلما تطور الوضع الدولي ، بعد هذا البيان الرسمي ، أذاع رئيس الوزراء ، نوري السعيد بيانه
المرتقب من دار الاذاعة الاسلامكية للحكومة العراقية في مساء يوم ١ ايلول ، ولما أعلنت الحرب
فعلاً في اليوم الثالث من هذا الشهر أذاعت الحكومة هذا البيان في السابع عشر من ايلول ١٩٣٩ م
« كان صاحب الفخامة السيد نوري السعيد ، رئيس الوزراء ، قد ألقى خطاباً من دار الاذاعة

العراقية مساء ١ أيلول ١٩٣٩ استعرض فيه الازمة العالمية ، وبين موقف العراق منها ، وقد أشار فخامته في خطابه المذكور إلى أنه من المتوقع أن تنشط الدعايات المختلفة لمصلحة الاجانب بمناسبة هذه الازمة ، وحذر الرأي العام من هذه الدعايات .

ويظهر ان ما توقعه فخامة رئيس الوزراء قد وقع ، بدليل ما لاحظته هذه المديرية من انتشار بعض الاراجيف التي يقصد بها تضليل الرأي العام ، والضرر بالعراق ، لذلك فإن هذه المديرية تؤكد أن سياسة الحكومة العراقية تنطبق تماماً على ما جاء في خطاب فخامته ، وان هذه السياسة المستندة إلى المعاهدة العراقية - البريطانية لم تتبدل ، وهي تلخص في الفقرة الثانية التي وردت في خطاب فخامة الرئيس

ويتضح من هذا ان العراق بصفة كونه حليفاً لبريطانية العظمى ليس مكلفاً بالقيام بأي أمر في حالة اشتراك حليفه في الحرب سوى تسهيل المواصلات البريطانية داخل العراق ، ولا يترتب عليه الاشتراك في الحرب في أي ميدان كان ، إلا إذا هوجم - وهذا مستبعد - فیدافع حينئذ عن حدوده " اهـ

مدير الدعاية العام

✽ نص خطاب السفير ✽

أما خطاب الرئيس الذي أشار إليه هذا البيان الرسمي فهذا نصه :

أيها السادة

نما يدعو إلى شديد الأسف أن الازمة العالمية قد تطورت تطوراً خطيراً بات ينذر باندلاع نيران حرب عالمية قد يتطايّر شررها إلى بلادنا . ونحن بصفة كوننا عراقيين نتسبب إلى دولة صغيرة فتية ، لا يسعنا إلا الاعراب عن مزيد أسفنا لهذا التطور الخطر ، وشديد نفورنا من أية سياسة ترمي إلى الالتجاء إلى العنف والشدّة في معالجة المشاكل الدولية ، وعن أننا نرى ان كل سياسة من هذا النوع تعد خطراً مؤكداً على مستقبل كافة الدول الصغيرة .

أما السياسة التي تلائمنا ، والتي نؤيدها ونعضدها بكل قوتنا فهي سياسة الحق والعدل التي تفسح المجال أمام الدول كافة لتأمين حقوقها ، وتسوية مشاكلها ، عن طريق المفاوضات المستندة إلى روح التفاهم والانصاف لحير العالم أجمع . ان الميل إلى الأخذ بواحدة من هاتين السياستين قد قسم دول العالم إلى كتلتين متباعدتين كما نرى . وبرغم ان الازمة الحالية وحوادث القضاء على استقلال بعض الدول المستقلة ، تدل على هدوف بعض الدول عن السياسة السلمية التي نحبذها فإننا نرجو من أعماق قلوبنا أن يتغلب العقل على العواطف في اللحظة الاخيرة ، ويسلم العالم من شر حرب ضروس تعم ويلاتها الغالب والمغلوب على حد سواء

وإذا وقعت الحرب ، كانت قدراً محتوماً ، لا يستطيع العراق رده ، بل عليه أن يبادر إلى القيام بواجبه ، لذلك رأيت أن ألفت نظر الرأي العام إلى بعض أمور من شأنها أن تنير السبيل في هذه الظروف الحرجة

ان موقف العراق بالنسبة إلى الظروف العالمية بين واضح لا يكتنفه شيء . من الغموض والابهام فالعراق مرتبط ببريطانية العظمى بمعاهدة التحالف المنعقدة بينهما في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ وتتألف المادة الرابعة من هذه المعاهدة من ثلاث فقرات يمكن تقسيمها كما يلي :

(أ) إذا اشتبك أحد الفريقين المتعاقدين في حرب « تعذر عليهما تسوية النزاع الذي نشأت عنه بالوسائل السلمية » يبادر حينئذ الفريق الآخر إلى معونته بصفة حليفة .

(ب) وفي حالة خطر محقق ، يبادر الفريقان المتعاقدان فوراً إلى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

(ج) ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق في حالة حرب ، أو خطر حرب محقق ، تنحصر في أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية ، في الأراضي العراقية ، جميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات ، والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية ، والانهر ، والمواني ، والمطارات ، ووسائل المواصلات .

ويتضح من هذا ان العراق بصفة كونه حليفاً لبريطانيا العظمى ، ليس مكلفاً بالقيام بأي أمر في حالة اشتراك حليفه في الحرب - سوى تسهيل المواصلات البريطانية داخل العراق ، وانه لا يترقب عليه الاشتراك في الحرب في أي ميدان كان . أما إذا هوجم - وهذا مستبعد - فيدافع حينئذ عن حدوده

اما الازمة الاقتصادية التي يحتمل نشوؤها في الحرب ، في بادئ الأمر ، بسبب كساد الاسواق ، وارتفاع أجور النقل ، وقلة وسائله ، فلا يتوقع أن تدوم طويلاً ؛ ومن المؤمل ان يعوض عن ذلك ما يعقبه من تحسن الاسعار وازدياد الطلب على منتوجاتنا

أيها السادة :

ليس في استطاعة أي إنسان في العالم أن يتكهن بتطورات الحرب ولا بمداهم و نتائجها ، ولا سيما بالنسبة إلى تعداد الاختراعات الحديثة ، وتكامل الآلات والمعدات الميكانيكية ، وكفاية سلاح الطيران ، وكثرة عدده . وكل ما نستطيع أن نقوله : ان النصر بيد الله ونظراً إلى حرجة الموقف العالمي ، والتطورات التي يحتمل أن تطرأ عليه بعد تطور المعارك

بين المتحاربين ، فمن الضروري ان يعتصم العراق بأفضل ما عرف به من المزايا الطيبة والصفات الكريمة .

ولما كان من المتوقع أن تنشط الدعايات المختلفة لمصلحة الأجانب ، فإنني احذر الرأي العام من هذه الدعايات

فإلى جانب بعض المخلصين ، الذين يعتمدون على العاطفة في بلوغ آمالهم الوطنية ، من غير أن يحسبوا حساباً للظروف ، والزمان ، والمكان ، توجد طائفة من النفعيين ، الذين لا يرون سعادة للعراق إلا بحصولهم على ما يطمعون فيه من منافع .

وهناك فئة من المأجورين باعت ضمائرهم من الأجانب ، فهي تعمل لحسابهم بأساليب منمقة ودعايات خلابة ، مستغلة حماسة العاطفين ، وشر النفعيين ، وبساطة السذج ، متناسية مصالح وطنها ان الأمة قد شادت كيان العراق بتضحيات جليلة ، وجهود عظيمة ، وثبتته بحكمة زعمائها وقآزرهم ، وجلدهم ، وبعد نظرهم ، وهذا الكيان هو اليوم من الرصانة والثبات بحيث تعبطه معظم الاقطار العربية ، وتجاهد للحصول على كيان مثله .

وقد كان هذا الكيان هدفاً قريباً للأمة العراقية جاهدت في سبيله سنين عديدة . وإذا كان من حقنا الآن أن نفخر به ، فإن من واجبنا أن نحافظ عليه ، وأن نستشير بالحطة الحكيمة التي أوصلتنا إليه في سيرتنا نحو أهدافنا الوطنية البعيدة التي سنحققها مع الزمن إنشاء الله . وأنا أعلن هنا ان سياسة الحكومة العراقية تتمركز في سلامة العراق ، قبل كل شيء . وهذه السلامة ليست لخير العراق فحسب ، بل لخير العالم العربي أجمع . لذلك اننا سنحوص الحرص كله على أن لا نفسح المجال لأي كان للاساءة إلى سلامة العراق ، على أية صورة كانت . وانني أدعو اخواني العراقيين كافة إلى توحيد صفوفهم ، كما اعتادوا أن يفعلوا في الملمات ، واناشدتهم أن يقابلوا الاحداث المقبلة بما امتازوا به من صبر ، وشجاعة ، وتضامن ، ورباطة جأش وتضحية وبعد نظر .

والله المسؤول أن يوفقنا إلى ما فيه الخير والسداد (١)

✽ خطاب فطير لوزير الدفاع ✽

وإلى جانب الخطاب الذي ألقاه الرئيس ، اذاع وزير الدفاع ، العميد الركن طه الهاشمي ، هذا الخطاب مساء يوم ٢١ ايلول :

لا بد انكم استمتعتم قبل أيام إلى البيان الذي ألقاه عليكم فخامة رئيس الوزراء . من هذه الحطة ، ذلك البيان الذي أوضح فيه موقف العراق من الأزمة الدولية الحاضرة ، وما يترتب علينا

من واجبات تستلزمها المعاهدة التي تربط ما بيننا وبين حليفتنا بريطانية العظمى
إن ذلك البيان لم يترك ، فيما أعتقد ، مجالاً للشك والتأويل ، وإن اعترافنا بتلك الواجبات
وقيامنا بما تحققه من مساعدات داخل حدودنا أمر حيوي

إن الامة التي نفتخر بالانتماء اليها ، والتي تنكر للأزمان ، وذات مرارة التقسيمات ، لم يعرف
عنها أنها خانت عهداً أو حنثت بوعدها ، وتاريخها المجيد يشهد على صدق وفائها ، فليس من الشهامة ،
التي هي من أعرق صفات العراق ، أن لا يعطف ، مهما تنوعت العوامل ، على امة باسلة كالامة
البولونية في مثل الظروف القاسية التي وجدت فيها ، وأن لا يشعر بالملح يحزن نفسه على ما يرى من
تقطع في أوصالها ، ونيران تشتعل في أطرافها

إخواني إن وضعنا الجغرافي قد جعلنا بعيدين عن ساحات القتال ، وليس من المنتظر البتة أن
نشارك في حرب خارج حدودنا ، وليس هناك ما يثني عزائمنا عن القيام بعهودنا ، والعمل دوماً على
تقوية أواصر الصداقة ، والتعاون فيما بيننا ، وبين الدول المجاورة لنا ، ولكن وضعنا هذا المطمئن
لا يعني انه ينبغي أن نقف وقفة المتفرج أمام تتابع الأحداث العالمية ، فالظروف الحاضرة تستدعي
أعظم الحذر والانتباه ، كمضاعفة الجهود لرد ، ما يمكن أن يقع من أخطار في المستقبل . والحكومة
شاعرة بخطورة المسؤولية وآخذة بإعداد ما يمكنها من وسائل تبعا لمقتضيات الظروف . ولعلهم يسمرون
أن تعلموا أن الجيش الذي هو عماد هذه المملكة ، والذي تتوقف عليه في الدرجة الاولى السلامة
العامة ، إنما هو اليوم كتلة واحدة مترابطة ، في استطاعتكم أن تعتمدوا على وطنيته المتناهية في
الدفاع عن كيان هذا الوطن .

هذه هي الخطة التي اتفقنا عليها ، والتي نستهدفها في المستقبل ، وهي فيما أعتقد تعبر عن الرأي
العام في المملكة فإذا رغبتهم مخلصين في أن تقوم الحكومة بأعباء المسؤوليات التي تتطلبها الظروف
الحاضرة وهي ظروف دقيقة في حياة الامم ، كما لا يخفى ، فوجب عليكم أن تلتزموا من جانبكم
إلى الواجبات التي يُلحها عليكم حبكم لبلادكم ، ذلك بأن توحّدوا جهودكم وتثابروا على أعمالكم
المنتجة بجد وهدوء ، وأن تتجنبوا في نفس الوقت الاراجيف التي يروجها فيما بينكم ، بين آونة
وأخرى ، أناس هم لحسن الحظ قلائل جداً ، ولكن يظهر ويا للأسف أن الاهواء قد استعبدتهم
فأصبحوا لا يرون الأمور إلا بمنظار الاختراصات الشخصية . لقد حان لهؤلاء أن يعلموا ان مثل
هذه الاراجيف لا تجدي غير الضرر لسمعة البلاد ، وأن سلامة هذا الوطن العزيز ينبغي أن تكون
فوق كل اعتبار والسلام عليكم ^(١) .

وقد كان لهذين الخطابين الخطيرين أثرهما القوي في نفوس العراقيين كافة ، مساعد على الاستقرار

العام ، وحال دون اضطراب الاسواق بحيث انتهى عام ١٩٥٠ م دون أن يشعر العراقيون بويلات الحرب .

✽ المجلس النيابي في اجتماعه الاعتيادي ✽

كان مجلس النواب « الذي جاءت به الوزارة السعيدية الرابعة » قد اجتمع اجتماعاً غير اعتيادي في يوم ١٢ حزيران ١٩٣٩ م وقد صدرت الارادة الملكية المرقمة ٥٧٢ والمؤرخة ٢٦ تشرين الاول ١٩٣٩ م بفض هذا الاجتماع في الحادي والثلاثين من هذا الشهر ، ولما كانت المادة (٣٨) من القانون الاساسي العراقي تحتم اجتماع مجلس الامة اجتماعاً اعتيادياً في أول يوم من تشرين الثاني من كل سنة ، فقد افتتح المجلس اجتماعه الاعتيادي الاول من دورته الانتخابية التاسعة في ١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٩ وبعد أن ألقى سمو الوصي ، عبد الإله ، خطاب العرش ، انتخب الاعيان السيد محمد الصدر رئيساً لمجلس الاعيان ، وانتخب النواب السيد مولود مخلص رئيساً لمجلس النواب . وفي يوم ١٥ تشرين الثاني أيضاً صدرت الارادة الملكية بتأجيل جلسات مجلس الامة لمدة شهرين . وفي ١٥ كانون الثاني ١٩٤٠ م استأنف مجلس النواب جلساته فبعد (٣٢) جلسة خلال مدة اجتماعه الاعتيادي التي بلغت أربعة أشهر ، وعقد مجلس الاعيان خلال هذه المدة (٢٠) جلسة وهذا هو :

✽ خطاب العرش ✽

حضرات الاعيان والنواب

نفتح باسم الله تعالى مجلسكم العالي ، مرجين بكم ، و متمنين لكم التوفيق والنجاح .
أيها السادة :

لقد تطورت أحوال العالم منذ تأجيل مجلسكم العالي ، تطوراً خطيراً أصبح يستدعي أشد الحيلة والحذر . فن واجبنا جميعاً أن نقدر أهمية هذه الظروف ، التي نعيش فيها ، وأن نبذل أقصى الجهد مدفوعين بروح التضحية والتضامن ، في سبيل صيانة أركان السلم ، وتعزيز كيان هذا الوطن لا شك انكم تعلمون كيف اضطرت بريطانيا العظمى ، وفرنسا قبل شهرين ، إلى الاشتباك بحرب طاحنة مع ألمانيا ، دفاعاً عن استقلال الأمم الذي استهدف لاعتداء الرايخ ، خلافاً للحقوق والمعاهدات الدولية ، ثم كيف سارعت حكومتنا إلى قطع علاقاتها بالحكومة الألمانية في ٥ أيلول الماضي ، معلنة بذلك تمسكها بمعاهدة التحالف مع بريطانيا وعزمها الأكيد على احترامها كولا بد انكم اطلعت على نصوص البرقيات التي تبادلناها مع صاحب الجلالة الملك جورج السادس ، وسررتما لما انطوت عليه من تبادل الثقة ، واحترام العهود الكائنة بيننا ، والدفاع عن مصالحنا المشتركة .

أيها السادة :

لقد تلقينا بارتياح عظيم خبر انعقاد الميثاق الثلاثي ما بين تركيا ، وبريطانيا العظمى ، وفرنسا ، وهو ميثاق كما لا يخفى ينطوي على التعاون المشترك لدفع التعدي في ظروف معينة . ان هذا الميثاق الجديد ، وميثاق سعد آباد الرباعي ، وميثاقنا مع الحكومات العربية ، وما يسود علاقات هذه البلاد من حسن تفاهم ، واشتراك مصالح ، كل هذه العوامل التي لا هدف لها سوى تقوية أركان الضمان السلمي في هذه النواحي من العالم ، تجعلنا ننظر إلى المستقبل بعين الطمأنينة والثقة . ويجدر بنا ، في هذه المناسبة ، أن ننوه بالموقف الحكيم الذي وقفته الاقطار العربية انتصاراً لمبادئ حرية الشعوب واستقلالها ، واننا نرجو أن يكون ذلك عاملاً قوياً في تحقيق أمانها الوطنية .

أيها السادة :

استمرت حكومتنا على السير ، في خلال الفترة القصيرة التي أعقبت تأجيل المجلس ، وفق منهاجها وخططها المرسومة . وقد أصدرت بعض المراسيم التي اقتضتها الظروف الدقيقة الحاضرة ، مما له علاقة مباشرة بتقوية روح الأمن ، وتنظيم الحياة الاقتصادية ، ومراقبة الأجانب . كما انها لم تدخر وسعاً في اتخاذ ما يؤول إلى تقوية الجيش ، وترديد وحداته ، واستكمال تجهيزاته ، وجعل منابع البلاد ووسائلها الدفاعية تحت تصرفه ، استعداداً لمجابهة الطوارئ . ويسرنا لهذه المناسبة أن نرى أفواجا من خريجي المدارس العالية في دورات الاحتياط ، يتدربون مع اخوانهم لخدمة الجيش وقياماً بالواجب الوطني المحتوم

أيها السادة :

من الطبيعي أن يتأثر وضعنا المالي ، والاقتصادي بالأزمة الدولية الحاضرة ، إلا أن التدابير التي اتخذتها الحكومة ، قد ساعدت على تخفيف الوطأة ، وإعادة الأمور إلى الخلد الذي تسمح به الظروف العالمية .

ان حكومتنا قائمة بأعداد لائحة الميزانية العامة للسنة المالية الجديدة ، لعرضها على مجلسكم العالي في القريب العاجل ، ولا بد من أن تكون مستندة إلى أسس تضمن التوازن ، وتؤمن سير الأعمال ، وفق ما تتطلبه مصلحة البلاد . ومما ينبغي ذكره لهذه المناسبة هو ان الواردات العامة ، ولا سيما واردات الكهرباء والنفط ، قد تصبح عرضة للتغيير ، تحت ضغط الظروف القاهرة ، فالواجب يقضي بأخذ هذه الناحية بنظر الاعتبار ، وبذل أقصى الجهود لحصر مصروفات الدولة ضمن نطاق الاقتصاد التام .

ان إحداث وزارة الشؤون الاجتماعية ، قد فسخ المجال للاهتمام بمعالجة قضايا النسل ، وحماية الطفولة والامومة ، وتحسين صحة الطبقات العاملة ، وتنظيم الجمعيات والنوادي ، بصورة أوفى من

ذي قبل كما أن الأعمال العمرانية الأخرى سائرة وفق الخطط المقررة ، مراعين بذلك مقدرة البلاد المالية والظروف الراهنة .

أيها السادة :

سنقدم إليكم لوائح أخرى تطميناً لحاجات البلاد في مختلف نواحيها ، ونحن لا نشك في انكم ستعالجون جميع هذه القضايا ، التي ستعرض عليكم ، بالحكمة والوطنية ، اللتين نعهدهما فيكم ، والله تعالى نسأل أن يسدد آرائكم ويكمل اعمالكم بالنجاح .

✽ اهم ما سرعه المجلس النيابي ✽

١- تعديل امتيازات النفط

وجدت شركة استثمار النفط البريطانية (B.O.D.) صاحبة امتياز ٣٠ نيسان سنة ١٩٣٢ ضرورة ماسة لتمديد المدة التي عينتها المادة الخامسة من هذا الامتياز لحفر الآبار النفطية كما تستطيع إصدار النفط إصداراً منظماً . « شركة النفط العراقية » صاحبة الامتياز المعقود في ١٦ آذار ١٩٢٥م ضرورة لإلغاء الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من الامتياز المتعلقة بنقل « ما لا يقل عن خمسين بالمئة من الكمية التي تستوعبها مجموعة خطوط أنابيبها »

ولم تجد الحكومة مانعاً من إجابة مطلبي الشركتين المذكورتين فانتهزت هذه الفرصة ودخلت في مفاوضات « فضمت لنفسها سلفة مقدارها ثلاثة ملايين باون استرليني . . . تسدد بدون فائدة ومن الدفيعات المتراكمة المستحقة عن طريق الحصة بموجب الاتفاقيات المختصة كلها زادت هذه الدفيعات على ٨٠٠,٠٠٠ باون ذهب في أية سنة »^(١)

وكان من الطبيعي ان توافق الشركتان على ذلك ؛ وعلى دفع ما يستحق للحكومة من عائدات النفط في ختام كل سنة بأقساط ربع سنوية تتمكن الحكومة من الاستمرار على الاعمال العمرانية بدون ان تضطر إلى الالتجاء إلى ائزال حوالات خزينته واستقطاعها لدى المصارف بفوائد قد تكون عالية - كما جاء التفصيل في الأسباب الموجبة -

(١) جاء في ص ١٤٣ من كتاب Both Sides of the curtain للسفير البريطاني في العراق ، السير موريس باترسن : « المشروع الثاني - الذي جاهلي به نوري باشا - وهو اشد خطورة من ذلك هو قبول العرض المقدم من قبل الحكومة البريطانية ، بواسطة إحدى المؤسسات الألمانية ، والمتضمن تمويل العراق بالمال ، والمعدات اللازمة لتأسيس كلية صناعية فنية في بغداد . . . وفي الأخير حصلت على وعد منه برفض هذا المشروع ولكي اكون مطمئناً إلى هذا الرفض استعنت بسخاء اللورد كادمن ، وشركات النفط لتقديم مثل هذا العرض فهل بني ضمان الحكومة العراقية للسلفة البالغة ثلاثة ملايين باون من دون فائدة على هذا الأساس ؟

وهكذا عقدت اتفاقية ٢٥ ايار ١٩٣٩ م بين الحكومة العراقية وشركة النفط العراقية المحدودة وشركة «B.O.D.» وشركة نفط البصرة المحدودة وقد نظر مجلس النواب فيها وأبرمها في ٢٢ حزيران ١٩٣٩ م .

٢ - تعديل قانون ادارة الالوية

في عام ١٩٢٧ م وضع قانون إدارة الالوية رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٧ فحصر معظم السلطات في «وزارة الداخلية» ولما كانت الوزارة قد اعتمدت إشراك الاهلين في شؤون أليتهم ، وتوسيع صلاحيات المتصرفين لتحقيق هذه المشاركة ، فقد أعدت لائحة قانونية لهذا الغرض ، نظر فيها مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ٢٧ حزيران و ٢ تموز من عام ١٩٣٩ م وقبلها بعد مناقشات طيفة

٣- مرسوم احداث وزارة

وارتأت الوزارة أن تولي الشؤون الاجتماعية في البلاد عنايتها الخاصة ، فأصدرت مرسوماً برقم ٥٩ سمي «مرسوم احداث وزارة الشؤون الاجتماعية» وقد ألحقت بهذه الوزارة مديريات السجون والصحة والنفوس والعمال والضمان ولما أحيل هذا المرسوم على مجلس النواب قبله في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ تشرين الاول ١٩٣٩ م وكانت قد صدرت الارادة الملكية في ٢٠ أيلول من هذه السنة بتعيين الدكتور سامي شوكت وزيراً للشؤون الاجتماعية

٤ - مرسوم الطوارئ

لما كانت الوزارة قد قررت قطع العلاقات بين العراق والمالية في ٥ أيلول ١٩٣٩ م وكانت مستلزماً الحلف العراقي - البريطاني تتطلب اتخاذ بعض الاجراءات الوقائية بعد اندلاع هيب الحرب العالمية الثانية في ٣ أيلول فقد وضعت مرسوم الطوارئ رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ «وهو المرسوم الذي عين الجهة التي تقوم بمراقبة الأجانب ، والمستبته في سلوكهم وتنظيم أسفار العراقيين والاجانب إلى خارج البلاد ، وفرض العقوبات التي تستلزمها المصلحة العامة في ظروف الحرب الحرجة ... الخ وقد نظر مجلس النواب في هذا المرسوم في ١٥ تشرين الأول سنة ١٩٣٩ وقبله

٥- مرسوم مراقبة النشر

كذلك استصدرت الوزارة مرسوماً برقم ٥٤ لسنة ١٩٣٩ م هو «مرسوم مراقبة النشر» نتيجة لتأزم الوضع الدولي ، وضرورة مراقبة ما ينشر في الصحف ، والمجلات ، والرسائل ، مما له مساس بسياسة العراق الخارجية ولما أحيل هذا المرسوم على مجلس النواب قبله في جلسته المنعقدة في ١٥ تشرين الأول ١٩٣٩ م .

٩- قانون إعفاء ديون شركة اللطيفية

نشرنا على الص ١٦٢ من المجلد الثاني من « تاريخ وزارات العراقية » لمأ عن « مشروع اللطيفية » الذي حل محل « مشروع أصفر » وقد نصت المادة الثامنة من « مقالة اللطيفية » على أن نفقات حفر القناة الرئيسية التي اشترطت المادة السادسة من الاتفاقية أن تحفرها الحكومة العراقية يجب أن تتحملها الشركة ، مع سائر نفقات إنشاء القناة على أن يضاف إليها ١٠٪ لمنفعة الحكومة وقد بلغت هذه النفقات (٥٤٦٤٥) ديناراً و ٣٦٠ فلساً فاعتذرت الشركة عن تسديد الأقساط المستحقة من هذا الدين ما لم تعف من الفائدة القانونية المترتبة عليه وهو ٦ في المئة فتقدمت الوزارة بلائحة قانون الاعفاء المطلوب لأنها وجدت ان فسخ المجال يحرم البلاد لنتائج التجارب الفنية التي قامت بها « شركة اللطيفية » في حفر الأرض وزرعها وريها . وقد قبل المجلس هذه اللائحة

٧= قانون ضريبة الطوارئ

لما كانت الحكومة مكلفة بنفقات غير اعتيادية في حالة حدوث حرب عامة ، ولما كان نشوب الحرب العالمية الثانية في ٣ أيلول ١٩٣٩ م أدى إلى مضاعفة نفقات الحكومة السنوية مرات عديدة ، فقد وضعت هذه اللائحة القانونية التي فرضت بموجبها بعض الضرائب الإضافية الطفيفة لتأمين قسم من نفقاتها غير الاعتيادية وقد قبل مجلس النواب هذه اللائحة في جلسته الثانية عشرة المنعقدة في يوم ٢٨ شباط ١٩٤٠ م بطريقة الاستعجال .

*** مفضل وزير المالية ***

فوجئ . الشعب العراقي بجاذنة غريبة ، بل مجرمة غامضة أعرب عنها بيان الحكومة التالي :
« بينما كان صاحب المعالي السيد رستم حيدر ، وزير المالية ، جالساً في مكتبه الرسمي حوالي الساعة الحادية عشرة قبل ظهر اليوم ، إذ استأذن في الدخول عليه المدعو حسين فوزي توفيق ، من مفوضي الشرطة المفصولين ، فأمر بإدخاله ولما حضر أمامه ، قدم إليه كتاباً ، وبعد ما قرأه معاليه توجه نحو الباب للخروج ، فأطلق المذكور عليه من الخلف رصاصة من مسدسه ، فأصابته خاصرته من الجهة اليسرى ، ونفذت من الامام ، وعلى أثر دوي الطلقة هرع الاهلون ، وبعض أفراد الشرطة قبضوا عليه ، ونقل معالي الوزير إلى المستشفى الملكي لاسعافه . أما الجاني فقد كان مفوضاً في الشرطة وفي ٣-٧-٩٣٥ استغني عن خدماته ، لسلوكه الشائن ، وعدم قيامه بواجباته ، ثم استخدم في الأشغال العسكرية باجرة يومية ، وبعد مدة قصيرة طرد أيضاً للسبب نفسه كوقدر ارجع السجن ، والري ، للاستخدام فلم يسعف طلبه ، بعد الاطلاع على اصابته الشخصية ، والتحقيقات جارية »

مدير الدعاية العام

١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ م

وقد دهشت الأوساط الرسمية ، والأجنبية ، والشعبية ، لهذا الحادث ، وعدته فاشحة شؤم على البلاد ، ولا سيما وكان المحنى عليه مثال الكفاءة ، والشجاعة ، والاستقامة ، ولم يسبق له ان اعتدى على أحد ما في حياته .

وأسرعت الشرطة فأوقفت الوزيرين السابقين . صبح نجيب و ابراهيم كمال ، والمحامين الشهيرين نجيب الراوي وشفيق نوري السعيد ، والمتصرفين المفصولين : أحمد عارف قفطان وحسن فهمي ، وغيرهم من الذين اتهمهم القاتل بجرم التحريض على القتل ، أو كانوا يجاهرون الوزارة القائمة العداء السافر^(١) فاستنكر السادة ناجي السويدي ، وناجي شوكت ، وجميل المدفعي ، وتوفيق السويدي شمول التحقيق هذه الشخصيات البارزة ، فراجعوا سمو الوصي ، واحتجوا على عمل الشرطة ، فإلطفهم الوصي ، وصرفهم بالحسنى^(٢) ، مؤكداً لهم أن العدل سيأخذ مجراه ، وأنه لا ضير على الموقوفين ومن



الوزير الثقيل * رستم حيدر

الصدف أن يصاب المدفعي بدوار ، وهو في البلاط ، فلا يدخل على سمو الوصي مع السويديين ومع ناجي شوكت .

وكان مجلس الوزراء قد اجتمع بعيد حادث إطلاق النار على رستم حيدر ، وتداول في أسبابه

(١) استجوبت « شرطة المراي » القاتل ، بعد ارتكابه جريمة القتل ، فاعترف اعترافاً صريحاً بأنه هو القاتل ، وأنه لا شريك له في هذا الجرم ، ولما احيط رئيس الوزراء علماً بهذه الافادة دهش لها . فالقتيل لبناني الأصل ، عربي المعتقد ، جاء مع الملك قبيل لي العراق منذ عشرين سنة فخدم البلاد خدمات مشهورة ، لم يسره خلالها لأحد ، ولم يتخاصم مع أحد ، وعلى فرض خصومة له تستحق قتله فالقتل يجب ان يتم على باب داره ، او في احد الشوارع المؤدية إلى مسكنه ، اما ان يتم ذلك في دائرته الرسمية وعلى مرأى ومسمع من الناس ، فهو قتل للوزارة القائمة ، ولهية الحكم . لهذا كله فقد ذهب نوري باشا إلى الموقف ، وبعد ان قابل القاتل مقابلة قصيرة شرعت الشرطة في توقيف هؤلاء . وكان وزير الخارجية ، علي جودت قد رشح أحد الموقوفين ، صبح نجيب ، لمنصب وزير العراق المفوض في انقرة فعارض القتل ترشيحه لأسباب مالية

فارتأى أن تُحال القضية إلى المجلس العرفي « وكان لا يزال قائماً » لبلت فيها ، وخالف وزير الخارجية علي جودة ، ووزير المواصلات جلال بابان ، هذا التديبر ، فطلبوا أن تُحال القضية إلى المحاكم الاعتيادية لتبت فيها . أما وزير العدلية ، محمود صبحي الدفتري ، فإنه اقترح تأليف لجنة من ضابط تفتيش الشرطة ، الميجر كونتس ، والحاكم عبد العزيز المطير ، وسكرتير وزارة العدلية ، عبد الرزاق الظاهر ، لاجراء التحقيق الواسع في هذه الجريمة وهل هي سياسية أم عادية فتبت الحكومة فيها في ضوء تقرير هذه اللجنة .

أما المجنى عليه ، رستم حيدر ، فإنه انتقل إلى جوار ربه في يوم ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٠ م فدفن إلى جوار الملك فيصل الاول في احتفال رسمي مهيب ، مشى فيه السفراء ، والوزراء ، وأعضاء الهيئات الدبلوماسية ، إلى الأعيان والنواب ، والوزراء ، وكبار الرجال العراقيين : من عسكريين ومدنيين ، وأصدرت الحكومة هذا البيان :

« بأسف عظيم ننعي المرحوم السيد رستم حيدر ، وزير المالية . اختاره الله إلى جواره حوالي الساعة الحادية عشرة والدقيقة العشرين من صباح اليوم ، متأثراً من جرحه بالعار الناري الذي أطلقه عليه معتد أثم . وعلى الفور سارع إلى المستشفى فخامة رئيس الوزراء ، وأصحاب الفخامة والمعالى الوزراء ، وكبار رجال الدولة لوداعه الأخير ، وتفضل حضرة السمو الملكي ، الوصي المعظم فأمر بدفن الفقيد العزيز في المقبرة الملكية ، إلى جانب مشوى ، الفقيد المحبوب ، المرحوم السيد جعفر العسكري ، وتألقت لجنة برئاسة امين العاصمة قوامها ممثلون عن الداخلية والخارجية والدفاع ، لتنظيم منهج التشييع الذي سيذاع مساء . هذا اليوم بمنشورات ومن الراديو العراقي ، وسيكون التشييع رسمياً ، وشعبياً ، في الساعة العاشرة من صباح غد ولا يسمع العراق ، حكومة وشعباً إلا إبداء الأسف الشديد لهذه الخسارة الفادحة ، والتنويه بما قدمه الفقيد العزيز من خدمات جليلة للبلاد »

بغداد ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٠
مدير الدعاية العام

وقد نكست الأعلام فوق دواوين الحكومة ثلاثة ايام ، حداداً على الوزير الفقيد ، واقتصرت دار الاذاعة الاسلامية للحكومة العراقية على ترتيل آي الذكر الحكيم ، واذاعة الاخبار العامة ، خلال ايام الحداد ، واستنتت الحكومة قانوناً بتعويض شقيقة القتل ألفي دينار كتسوية نهائية لحقوقه التقاعدية عن خدمته في العراق خلال عشرين عاماً قضاها فيه ، وصدرت الارادة الملكية بإسناد منصب وزارة المالية بالوكالة إلى وزير الدفاع ، طه الهاشمي .

✽ استقالة الوزارة ✽

قلنا ان وزير العدلية ، محمود صبحي الدفتري كان قد اقترح تكوين لجنة من السادة : الميجر

كونتس ، وعبد العزيز المطير ، وعبد الرزاق الظاهر للتحقيق في حادث الاعتداء على حياة وزير المالية ، رستم حيدر ، وهل كانت هذه الجريمة اعتيادية ، أم سياسة ساق المجرم اليها خصوم الوزارة القائمة وأضدادها المعلومون ؟ وفيما كانت اللجنة ماضية في التحقيق ، لبى دعوة ربه الوزير المجنى عليه فاشتدت الرغبة في العثور على الفاعل الأصلي ولكن ثلاثة من الوزراء هددوا بالاستقالة من مناصبهم الوزارية إذا لم يقتصر التحقيق والمحاكمة على القاتل وحده ، فاصبح رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، بين أمرين متباينين « فاما أن يؤيد وزراءه الثلاثة فيما طلبوه ، فيقضي على اسطورة « الاجرام السياسي » التي كان يتحدث عنها بين الفينة والفينة ، واما أن يقبل استقالة هؤلاء الوزراء الثلاثة فيفسح المجال لدعايات خصومه السياسيين ، ولكن ارتأى أن ينقذ الموقف بتقديم كتاب استقالته من رئاسة الوزراء وهو :

بغداد في ١٨ شباط سنة ١٩٤٠

سيدي صاحب السمو الملكي

ان الأدوار التي اجتازتها البلاد في السنوات الأخيرة ، قد أطمعت في الوصول إلى الحكم بعض أشخاص من المغامرين الذين لا تتوفر فيهم المزايا التي تؤهلهم لذلك ولا يقدرعون العواقب وقد انفسح المجال أمام بعض هؤلاء الأشخاص - مع الأسف - فتولوا زمام الحكم في غفلة من الزمن ، من طريق التآمر ، والخروج على القانون . ولكن الحوادث لم تلبث أن كشفت عن حقيقتهم ، فتعاثروا بنتائج ما كان ينقصهم من صدق الوطنية ، ومشهود الكفاية وواسع التجربة ، وغيرها ، واجتفهم سيل مساوئهم بعد أن عرضوا البلاد لأعظم الأخطار وحرموها نخبة من خيرة رجالها ، الذين كان لهم الفضل الكبير في تأسيس كيان المملكة ، وتوطيد أركانها ولما تحررت البلاد من كابوس حكمهم ، ارتأى بعض المسؤولين أن يسيروا أزانهم على سياسة إسدال الستار ، على ما حدث ؛ وقناسي الماضي ، اعتقاداً منهم بأن ذلك مما يساعد على رأب الصدع وتوحيد الكلمة ، ويسهل على البلاد إصلاح ما أفسده العهد البائد ، واستئناف جهودها في سبيل التقدم والازدهار .

ولكنه لم يلبث أن اتضح خطأ هذه السياسة ، لقيام مؤامرة جديدة ، للوصول إلى الحكم على غرار المؤامرة الأولى ، ويظهر ان القائمين بهذه المؤامرة قد أساءوا فهم العوامل الطيبة التي أدت إلى السياسة التي انتهجت أزاء المؤامرة الأولى ولم يتعظوا بغير الماضي .

ومع أن الامة استنكرت بشدة إسدال الستار والتساهل في المؤامرة الأولى ، فقد أفسح المجال مجدداً لهذه السياسة عينها ، وعملت الرأفة عملها في خفض عقوبات القائمين بالمؤامرة الثانية ، برغم امتعاض الرأي العام الشديد من ذلك ، وتخوفه من العواقب الوخيمة التي يحتمل أن تؤدي

إليها في المستقبل . وبينما كانت البلاد منهكة في العمل لتحقيق أهدافها الوطنية وتعزيز كيائها ، مستمدة من خطورة الحوادث العالمية الحالية أعظم الخواطر ، إذ بها تجابه بجرية اغتيال وزير المالية في ديوان عمله ، فتحرم البلاد خدمات رجل من أعظم رجال العراق والعرب ، وأصدقهم وطنية ، وأبرزهم كفاية ، وأنصعهم ماضياً .

وقد كان لتلك المؤامرات ، ولحدث الاغتيال الأخير ، أسوأ الأثر في الرأي العام ، ولا سيما في نفوس المخلصين الذين تعبوا في بناء هذه المملكة ، وبهمهم مستقبلها .

والامة متفقة الكلمة على أن تتابع المؤامرات والجرائم السياسية ، على هذه الصورة ، ينذر المملكة بأوخم العواقب ، وعلى أن من واجب الوطنيين ، على اختلاف تفرعاتهم ، أن يوحّدوا صفوفهم ، ويتعاونوا على القضاء على روح الاجرام السياسي وإنقاذ البلاد من ضرورها ، قبل أن يستفحل أمرها ، ويتعذر استئصالها ، وتجر البلاد إلى الهاوية لا سمح الله .

إنني لما اضطلعت بأعباء رئاسة الحكومة ، كنت أشعر بأن الأمة تنتظر من الحكومة القيام بكثير من الأعمال المهمة ، بغية إنقاذ البلاد من الموقف الحرج ، الذي أوصلتها إليه أحداث السنوات الأخيرة ، وإعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي .

ولما اندلعت نيران الحرب الأوروبية ، وتأثر بها العراق ، مثل غيره من الدول ، كان طبعياً أن يزداد ما تنتظره الأمة من الحكومة ، من أعمال عظيمة ، إيصال البلاد إلى ساحل السلامة ، في هذه العاصفة العنيفة ، التي تفتاح العالم ، مكتسحة أمامها كيان ومصالح عدد غير قليل من الدول ، التي تفوق العراق قوة وثروة ورقياً ، ولما حدث الاغتيال الأخير ، ازدادت رغبة الأمة في أن تسرع الحكومة في اتخاذ تدابير حاسمة لانقاذ البلاد من كل ما من شأنه أن يعرضها للأخطار الداخلية من جهة ، ولحاميتها من الأخطار الخارجية من الجهة الأخرى .

أنني بصفة كوني أحد قدماء الجنود الذين خدموا القضية ، وساهموا في إنشاء الدولة العراقية تحت راية زعيمنا الأكبر ، فيصل الأول ، يعز علي جداً أن أرى نخبة من أعظم أركان تلك القضية بهوون الواحد تلو الآخر ، ضحايا لحوادث إجرامية ، يديرها مفاكرون ، استسلموا إلى مطامعهم الشخصية ، من غير أن يقيموا أي وزن للضمير والقانون ، أو يلتفتوا إلى الأخطار التي تجرّها جرائمهم على البلاد .

كما أنني بصفة كوني رئيس حكومة مسؤول ، يشعر بعظيم التبعة الملقاة على عاتقه إزاء وطنه ، في مثل هذه الأزمة العالمية العنيفة ، أرى أنني أكون مقصراً بواجبي إذا لم أنزل عند رغبات الرأي العام ، الملحة في اتخاذ تدابير حاسمة ، للحفاظ على سلامة المملكة ، وقأمين سبيلها الطبيعي نحو أهدافها السامية ، التي خطتها لها مؤسسها فيصل الأول .

وقد بت أشعر أنه يتعذر علي في الظروف الراهنة ، القيام بالواجبات العظيمة المترتبة علي الصورة التي تؤمن المصلحة العامة ، وتطمئن رغبات الأمة .

ولما كنت أعتقد ان استقالي من مناصبي مما يفسح المجال لتحقيق رغبات الأمة ، ويساعد علي تأمين المصلحة العامة ، فإنني أرفع استقالي إلي مقام سموكم ، سائلا الله تعالى أن يوفقكم إلى كل ما فيه خير البلاد وسعادتها .

تفضلا بقبول فائق احترامي وتعظيمي

العبد المطيع : نوري السعيد

وقد تفضل سمو الوصي فرد علي كتاب الاستقالة بهذا الجواب

عزيزي نوري السعيد

أخذت كتاب استقالتكم المؤرخ ١٨ شباط ١٩٤٠ واني مع إظهار أسنني الشديد علي مفارقتكم رئاسة الحكومة ، لا بد لي أن أعرب لكم عن تقديري لتحملكم عبء المسؤولية في تلك الظروف ، وعن شكري العظيم علي ما بذلتموه أنتم وزملائكم ، مدة بقائكم في الحكم من جهود قيمة ، وخدمات مجيدة ، لخير هذه البلاد

وأود أن تثقوا بأن قبولي استقالتكم هذه لا تمس بوجه من الوجوه ، ما أضمره من حب لشخصكم ، وأعجاب بزيائكم الطيبة ، وعقيدتي بإخلاصكم وولائكم ، وهذا وأرجو أن تستمروا في تدوير شؤون الدولة ، ريثما يتم تأليف وزارة جديدة

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم العاشر من شهر محرم لسنة الف وثلثمائة وتسع وخمسين هجرية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شباط لسنة ألف وتسعمائة وأربعين ميلادية .

عبد الرزاق

✽ مركة انقلاب جبر برة ✽

في اليوم الثاني من « استقالة الوزارة السعيدية الرابعة » وهو يوم ١٩ شباط ١٩٤٠ م ، قصد رئيس أركان الجيش العراقي ، الفريق حسين فوزي ، رئيس الديوان الملكي ، رشيد عالي ، في مكتبه ، وقال له ان وزارة نوري قد استقالت ، وان الجيش لا يرغب في دخول نوري السعيد وطه الهاشمي في الوزارة الجديدة ، وانه إذا تساهل في دخول طه فهو ان يوافق علي عودة نوري إلى الحكم بأية صفة كانت ، ثم ما لبث أن دخل المشار اليه علي سمو الوصي وكرر هذه الأقوال امام سموه

لم يفجر رئيس الديوان الملكي ، رئيس الوزراء المستقيل ، بهذا الحديث ، لانه كان يعتقد أن في إمكانه إقناع حسين فوزي بصرف نظره عن هذه الحركة ، ولكنه اضطر إلى اخباره

بعد ذلك ، فلما سمع العقدا الحسنة « صلاح الدين الصباغ » ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب ، وسعيد يحيى الحياط « بهذه الحركة اجتمعوا في دار نوري السعيد مساء يوم ٢١ شباط وبينما كانوا يتذاكرون في موضوع هذه الحركة ، بلغهم أن رئيس أركان الجيش طلب إلى بعض القواد العسكريين الاجتماع في داره ، وأن أمر المدفعية في معسكر الوشاش طلب عتاداً من مدير الميرة ، وأن وحدات الوشاش أُنذرت

وكان سمو الوصي قد استدعى حسين فوزي في المساء ، ليستوضح منه أسرار هذه الحركة ، فسمع منه ما سمعه في صباح يوم ١٩ من هذا الشهر وزاد على ذلك قوله أن الجيش معه ، فأرسل سموه خبراً إلى قائد الفرقة الثالثة ، اسماعيل تامق ، وإلى وكيل الفرقة الاولى ، كامل شبيب ، وأمر القوة الجوية ، محمود سلمان ، وأمر القوة الآلية ، فهمي سعيد ، ومدير الحركات صلاح الدين الصباغ فنقلوا زعم رئيس أركان الجيش ، وطلبوا إلى سموه أن يتصل بالمقرات خارج العاصمة ليتأكد من صحة ذلك ، ثم لما علموا بالتدابير الاحتياطية التي لجأ إليها حسين فوزي ذهبوا إلى معسكر الرشيد فوراً وتبعهم نوري السعيد ، وطه الهاشمي ، وسامي شوكت ، وأحمد المناصني ، وصباح نوري السعيد ، وظلوا هنالك حتى الصباح

على أن نوري السعيد عز عليه أن يقوم حسين فوزي ، وبعض القادة ، بمثل هذه الحركة ، فذهب ومعه طه الهاشمي إلى مقابلة سمو الوصي ليلاً وعرضاً عليه خطورة الموقف واقتراحاً إحالة المومي إليه وصحبه على القاعد ، فوافق صاحب السمو على ذلك بعد أن اتصل بالمقرات خارج بغداد لتحقيق أن رئيس أركان الجيش لا يمثل الجيش كله وعلى أثر ذلك صدر هذا البيان ، وعادت الحالة إلى ما كانت عليه ^(١)

(١) كان يوم عطلة الاسبوع ، وكانت وزارة نوري السعيد . . . مستقبلة جرت خلالها مقابلات ومواجهات عديدة بين من يهمهم الأمر في البلد . وكان قد اعتاد نوري السعيد ان يجمع الضباط في بيته ، ويتذاكر معهم برضى وعدم رضى وزير الدفاع « طه الهاشمي » ورئيس أركان الجيش « الفريق حسين فوزي » وكنت حريصاً على ان لا ابدى رأياً في تشكيل الوزارة وكنت اعتقد ان اي وزير للدفاع ليست له اغراض سياسية سابقة في الجيش يكون أمون من الوزير الحالي ورئيس الوزارة « طه ونوري » بالنسبة لسلامة الجيش وصيانتك من الاندفاع في السياسة . . . وبما ان رئيس الوزراء كان ييدي حرسه على الاستقالة رأيت ان اذهب . . . إلى خارج بغداد لابتعد عن الحوادث . . . وبعد عودتي . . . جاءني العقيد صلاح الدين الصباغ واخبرني بأن رفقاءه العقدا مجتمعون بدار وزير الدفاع المستقبل فخامة الهاشمي وانهم اطلعوا على رأيي في نوري السعيد وفخامة الهاشمي بأنني لا أريد ان يكون لها اتصال بالجيش وعليه أريد ان لا يدخلا في الوزارة . . . وفي تلك الفترة رن التلفون في بيتي ، وكان النداء من قصر سمو الوصي يطلبون حضوري . . . لقد كنت اظن ان قضية استقالة نوري السعيد جدية ولم ادرك انها كانت لعبة سياسية . . . وعلى هذا ذهب العقيد صلاح الدين إلى بيت فخامة الهاشمي لتبلغني المنة من برائي ، وذهبت انا لمقابلة سمو الوصي في قصر الرحاب ، فعرضت رأيي على سموه بناء على

« لما كان كل من الفريق حسين فوزي ، رئيس أركان الجيش ، وأمير اللواء أمين العمري ، قائد الفرقة الاولى ، والعقيد عزيز يا ملكي ، قد تصدوا إلى أمور لا تتفق والواجبات المفروضة على أمراء الجيش ، وضباطه ، فقد صدرت الارادة الملكية باحالة الموصى إليهم على التقاعد ابتداءً من اليوم الحادي والعشرين من شهر شباط سنة ١٩٤٠ »

« مدير الدعاية العام »



طلبه . . . كان رأيي صريحاً جداً وبسيطاً جداً ومع ذلك فقد طال الحديث حتى منتصف الليل حيث اخبرني الوصي بقدم نوري السعيد وفضامة الهاشمي فذهب للملاقاتها وبعد مدة من الزمن التحق الكيلاني ايضاً بهم ثم ذهب الوزيران المستقيلان وعاد سموه والكيلاني إلى القاعة التي كانت قد بقيت وحدي فيها وقال لي سموه انهم اخبروه بأن الجيش معهم ، وانهم يجمعون في معسكر الرشيد »

الفريق حسين فوزي في « جريدة المواطن » العدد (١٠) بتاريخ ٨ آذار سنة ١٩٥٢

الوزارة السابعة الخامسة

على اثر الانتهاء من حركة يوم ٢١ شباط ١٩٤١ م ، استقر الرأي على أن يؤلف الوزارة الجديدة رجل محاميد على أن ينتخب زملاءه من رجال الادارة فيعيد الأمور إلى مجراها الطبيعي ، وتجري ، في عهده ، التحقيقات في أسباب مقتل السيد رستم حيدر ، فيأخذ العدل مجراه ، وتنتهي المشكلة التي نتجت من أجلها الازمة ، وقد لمت شخصية السيد محمد الصدر ، رئيس مجلس الأعيان للاضطلاع بهذه المهمة ولكن ظهرت صعوبة في تنفيذ هذه الفكرة ، فالتجته الأنظار إلى رئيس الديوان الملكي ، رشيد عالي ، ولكن رشيداً اعتذر عن الاضطلاع بمثل هذه التبعة ، فتقرر تكليف نوري السعيد ، رئيس الوزارة المستقلة ، بتأليف الوزارة المأمولة ، فقبل التكليف ووجه اليه سمو الرصي هذا الخطاب :

وزيرى الأفخم نوري سعيد

بناء على استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة ، ونظراً إلى ما نعهد فيكم من ديانة وإخلاص ، فقد قرّر رأينا أن نعهد اليكم أيضاً برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا أسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .

صدر عن البلاط الملكي ببغداد في اليوم الثالث عشر من شهر محرم سنة الف وثلاثمائة وتسع وخمسين هجرية ، الموافق لليوم الثاني والعشرين من شهر شباط سنة الف وتسعمائة وأربعين ميلادية
عبد الإله

وفي الساعة الثانية عشرة والنصف من يوم ٢٢ شباط ١٩٤٠ م تم تكوين الوزارة الجديدة

من :

١ - نوري السعيد : رئيساً لمجلس الوزراء ، ووزيراً للخارجية بالوكالة

٢ - عمر نظمي : وزيراً للداخلية ووزيراً للعدلية بالوكالة

٣ - رؤوف البحارني : وزيراً للمالية

٤ - طه الهاشمي : وزيراً للدفاع

٥ - صادق البصام : وزيراً للاقتصاد

٦ - محمد أمين زكي : وزيراً للمواصلات والأشغال

٧ - سامي شوكت : وزيراً للمعارف

٨ - صالح جبر : وزيراً للشؤون الاجتماعية

أي أن الوزارة الجديدة تألفت من جلّ الأعضاء الذين كانوا في الوزارة المستقلة .

الوزارة السامية الخامسة

وزير الدفاع



العبد الركن طه الحافظي

وزير المالية



رؤوف البعراقي

وزير الداخلية ووكيل وزير العملية



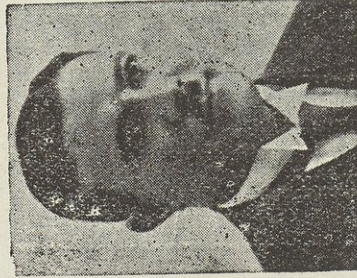
ممر نظمي

رئيس الوزراء ووزير الخارجية



لوري السيد

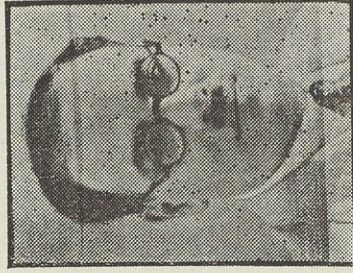
وزير الشؤون الاجتماعية - صالح جبر



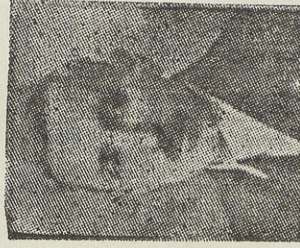
وزير المعارف - سامي شوك



وزير الاقتصاد - صادق البصام



وزير المواصلات والأشغال - محمد أمين زكي





﴿ كلمة لرئيس الوزراء في مقابلة الاستنزار ﴾

« أرجو أن ترفعوا إلى مولاي صاحب السمو الملكي ، الوصي على العرش جزيل امتناني وشكري على الثقة المتوالية ، التي شرفني بها ، وأن تؤكدوا لسموه بأن هذه الثقة السامية هي أكبر مشجع لي على الاضطلاع بأعباء المسؤولية في هذه الظروف الدقيقة ، وأعظم مستند لي في متابعتي العمل لخدمة أمتي وبلادي واني أسأل الله تعالى أن يوفقني إلى أن أكون دائماً عند حسن ظن سموه ، وأن يحرس صاحب الجلالة الملك المعظم بعين عنايته ، ويحفظ صاحب السمو الملكي ويوفقه دائماً إلى ما فيه خير المملكة وسعادتها .

واني أشكر لاخواني موظفي الدولة ، من مدنيين وعسكريين ، مؤازرتهم الثمينة السابقة في خدمة البلاد ، وأملني وطيد انهم سيزدادون تمسكاً بالقيام بالواجبات الملقاة على عاتقهم بكل نزاهة وإخلاص ، وبضاعفون جهودهم لتيسر لنا خدمة هذا الوطن على أفضل وجه في هذه الازمة العالمية العصيبة .

والله المسؤول أن يسدد خطواتنا ، وأن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه خير الأمة والوطن تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم فيصل الثاني « اه (١)

﴿ منهاج الوزارة ﴾

لم تضع « الوزارة السعيدية الخامسة » منهاجاً لها لأنها لم تنجز المنهاج الذي كانت أذاعته في يوم ٢٧ من شهر آذار سنة ١٩٣٩ م ومع هذا فإن رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، رأى أن يبسط للرأي العام ما لديه من خطط ومشروعات جديدة فألقى الخطاب التالي من دار الاذاعة اللاسلكية في مساء يوم الاثنين ٢٦ شباط ١٩٤٠ م . قال :

أيها السادة :

لقد بسطت أسباب استقالاتي من رئاسة الوزارة السابقة ، في كتابي المؤرخ في ١٨ شباط الحالي ، الذي رفعته إلى مقام صاحب السمو الملكي الوصي على العرش ، ولا شك في أنكم قد اطلعتم على تلك الأسباب ، في نص الكتاب الذي أذيع على الرأي العام من هذه المحطة ، ونشر في الصحف المحلية في حينه ، وقد عاجلت فيه قضية ذلك الداء العضال الخطر ، داء التآمر والاجرام السياسي ، الذي ظهرت أعراضه ، وتعددت ضحاياه في هذه البلاد ، في السنوات الاخيرة ، حتى بات يهدد كيان المملكة ، واستعرضت أدواره ، وموقف الرأي العام منه .

والواقع ان من أهم الاهداف التي رمت إليها باستقالاتي ، إفساح المجال لتأليف وزارة جديدة ،

من عناصر وطنية مخلصه ، تتآزر تآزرًا وثيقًا على تحمل مسؤولية العمل الشاق ، في ظل الظروف العصيبة ، وتتخذ التدابير الناجعة لمكافحة داء الاجرام السيامي ، واستئصال جراثيمه ، قبل أن يستفحل أمره ، وتتعذر معالجته ، ويقود البلاد إلى الانحلال .

ولما كاشفت صاحب السمو الملكي ، الوصي على العرش ، بغزمي على الاستقالة ، وبسطت لسموه الأسباب التي تدعوني إلى التمسك بذلك ، اشترط علي أن أعد سموه بالاشتراك في الوزارة الجديدة ، إذا طلب الرئيس المقبل مساعدتي ، فوعدت بذلك ، وقبل سموه الاستقالة ، على أن تستمر الوزارة على إدارة شؤون الدولة ، ريثما تتألف الوزارة الجديدة .

وقد بدأ سموه فوراً باستشارة رجالات العراق ، للاسترشاد بأرائهم في تأليف الوزارة من عناصر يضمن تجانسها ، وتآزرها التامين .

وبينما كنا ننتظر انتهاء الأزمة ، فوجئت مساء الاربعاء الموافق ٢١ شباط ، بأمر صاحب السمو ، بضرورة إعادة تأليف الوزارة على جناح السرعة ، بناء على خطورة التطورات السريعة التي طرأت في خلال هذين اليومين على الموقف الخارجي من الجهة الثانية ، من جراء ورود بعض أخبار تتعلق بتخرج الموقف الدولي .

ونظراً إلى انقيادي الدائم للأوامر التي تصدر من مقام العرش ، فقد صدعت بأمر صاحب السمو ، واستشرت زملائي ، باسطقاً لهم حقيقة الموقف ، فقرر رأينا على أن الواجب الوطني يدعونا إلى الاضطلاع بأعباء المسؤولية من فورنا .

أيها السادة :

ان للعراق سياستين ثابتتين في إدارة شؤونه الخارجية والداخلية ، كما فصلته في خطاب سابق . أما السياسة الخارجية فهي السياسة التي خطها لنا زعيمنا العظيم ، المغفور له الملك فيصل الأول ، وهي تنحصر في توطيد استقلال العراق ، وتوثيق صلات الود بينه وبين الدول والاقطار ، التي تربطه بها روابط القربى ، والمصالح المشتركة ، وحماية حدوده من أي اعتداء خارجي ، وحفظه من الوقوع تحت سيطرة أية دولة أجنبية .

وأما السياسة الداخلية ، فنحصر في نشر لواء الأمن في ربوع البلاد ، وتحسين كافة شؤونها الادارية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، وغيرها ، مما يكفل تقدمها وازدهارها التامين . وقد كانت هاتان السياستان موضع اتفاق سائر الوزارات ، التي تولت الحكم في العراق ، ولم يقع أي خلاف عليهما .

ولما كان منهاح الوزارة السابقة يضمن تحقيق هاتين السياستين ، على صورة مرضية ، فإننا سنتابع تطبيقه ، مضيفين إليه الأمور التي تمس الحاجة إليها ، من حين لآخر ، وقد سبق أن اطلعتم

على هذا المنهج ، وعلى تفاصيل المراحل الكبرى التي قطعها الحكومة في سبيل تطبيقه
أيها السادة !

اجتاحت العراق في السنوات الأخيرة موجة خطيرة من التآمر ، والاجرام السياسي ؛ زعزت
أركان البلاد ، وأقلقت اطمئنانها ، وأسأت إلى سمعتها ، وعرقلت تقدمها ، وأودت بحياة عدد غير
قليل من نخبة أبنائها ، وطوحت بمستقبل آخرين ، كان من الممكن أن يؤدوا لها أجل الخدمات .
والاجرام السياسي يشبه النار من وجوه عديدة ، فهو يلتهم كل ما يقع أمامه بدون تمييز ،
واللاعب به لا يقل خطراً عن اللاعب بالنار .

إن الإنسان يستطيع أن يشعل النار حيث شاء ، ومتى شاء ، ولكنه يعجز عن إخمادها متى
أراد ، وحيث أراد ؛ كذلك الاجرام السياسي فإن القائمين به يستطيعون أن يثيروه متى شاؤوا ،
وحيث شاؤوا ، ولكنهم لا يستطيعون أن يوقفوه متى أرادوا ، وحيث يريدون .
وكما أن النار لا يؤمن شرها إلا بإخمادها ، والقضاء عليها في مكانها ، وإن كل إهمال أو
تقصير في ذلك يؤدي إلى سريانها كيف تشاء ، وحيث تشاء ، كذلك الاجرام السياسي فإنه إذا
لم يكافح في حينه ، ويقضى على عوامله ، وأسبابه في الوقت الملائم ، استفحل أمره ، وفدحت
أضراره . وكما أن الكثيرين من الناس يذهبون ضحية النار التي أشعلوها ، فقد يقضي الكثيرون
من المولعين بالتآمر ، والاجرام السياسي ، ضحية للمؤامرات التي ابتدعوها ، والاجرام السياسي
الذي دشنوا طريقه .

وقد كان في الامكان درء كثير من هذه الأضرار ، التي لحقت بالبلاد ، لو خنقت روح
الاجرام السياسي في مهدها ، وقعاون المخلصون على اتخاذ التدابير الحازمة للقضاء على أية محاولة
ترمي إلى بعثها ، واستئثارها ، ولكن من دواعي الأسف أن شيئاً من ذلك لم يقع ، برغم اتفاق
كلمة الأمة على ذلك ، بل حلت سياسة الضعف ، والتردد ، محل سياسة العدل ، والخزم ، حتى
وصلت الحالة إلى ما هي عليه الآن . وكانت أخرى الفواجع التي مني بها العراق ، مصرع المغفور
له السيد رستم حيدر ، وزير المالية السابق ، الذي اعتدي عليه وهو في ديوان عمله .

ونظراً إلى خطورة هذه الجريمة ، بالنسبة إلى منزلة الشهيد ، وظروف القتل ، وشخصية بعض
المتهمين ، فإن الحكومة ستعيرها أشد اهتمامها ، وتتخذ في صدها التدابير التي من شأنها أن تطمن
الجميع ، بأن العدل المطلق قد أخذ مجراه ، في جو تتوفر فيه كافة عوامل الحق ، والانصاف . وبعد
البت في أمر هذه الجريمة ، فإن الأمور التالية هي أهم الأمور التي تنوي الحكومة معالجتها على
جناح السرعة وهي :

١ - اتخاذ تدابير الدفاع الاحتياطية التي يستلزمها تطور خطورة الموقف الدولي الأخير

٢ - انجاز لائحة تعديل الدستور ، ولائحة قانون انتخاب النواب الجديد ،

٣ - تطبيق المشروع الذي اعد لاصلاح لواء الديوانية ، وهو مشروع إداري عمراني ، كان مجلس الوزراء قد أقرّه بعد درس عميق قبل بضعة أسابيع ، واعداد المال الكافي لذلك ، وإيفاد لجان التسوية لحسم المنازعات القائمة على الأراضي في اللواء المذكور .

٤ - وأخيراً يسرني أن أطمئن الرأي العام بأنني متجه بكل ما أوتيت من قوة نحو فتح صفحة جديدة في تاريخ العراق ، تضمن عودة الحياة الدستورية الصحيحة إلى البلاد ، وتكفل التأثر والتعاون بين رجالات العراق على خدمة وطنهم والله ولي التوفيق

✽ محاكمة قتلة هيدر ✽

كانت محاكمة قتلة رستم حيدر الشغل الشاغل للوزارة الجديدة وللرأي العام معاً ، ففي الوقت الذي كان خصوم الوزارة يريدون حصر التحقيق في الفاعل الأصلي ، كان رئيس الوزراء يرى وجوب التبسط في هذا التحقيق ، لاكتشاف أهداف الجريمة ، وأسبابها ، والمحرضين على ارتكابها ، والظاهر ان نوري السعيد عجز عن اقناع زملائه وخصومه على الأخذ برأيه ، ولا سيما بعد أن هوجم في مجلس الأعيان ، واتهم بأنه يريد استغلال هذا الحادث لمصالحه السياسية أو لأغراضه السياسية وفي يوم ٢٠ آذار ١٩٤٠م لفظت المحكمة العرفية قرارها ، المتضمن براءة كل من الوزيرين السابقين : ابراهيم كمال ، وصبيح نجيب ، والسيدتين : صالح الجعفري و احمد عارف قفطان ، من الاشتراك في جريمة القتل ، وكان التحقيق قد أسفر من قبل عن اطلاق سراح المحامين : نجيب الراوي ، وشفيق نوري السعدي ، ومدير الشرطة السابق حسن فهمي . أما القاتل « حسين فوزي توفيق » فقد قررت المحكمة تجريه وفق المادة ٢١٣ من ق.ع.ب . والحكم عليه بالاعدام شنقاً ، وحكمت على وزير الدفاع الاسبق ، صبيح نجيب ، بالسجن لمدة سنة واحدة ، وبوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة أخرى ، وفقاً للمادة ٨٩ من قانون العقوبات البغدادي لبوت تفوهه بكلمات نابية ضد الحكومة ، اعتبرت تهيباً للرأي العام ، وحثاً على التمرد والعصيان .

وعلى أثر صدور المحكمة بالحكم على القاتل ، حسين فوزي ، هرع رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، إلى وزير الدفاع ، طه الهاشمي ، وطلب إليه أن يعجل في تنفيذ حكم الموت في القاتل ، وأن يكون ذلك في غسق الليل ، كيلا يشعر به أحد ، فنفذ الحكم فعلا في فجر يوم الأربعاء الموافق ٢٧ آذار ١٩٤٠ م .

ويقول حراس السجن الذين حضروا إعدام المجرم أن المحكوم كان يصيح جهاراً ، وهو في طريقه إلى المشنقة « ورطني ورطني »

هذا وقد كتب المجرم قبل إعدامه ، كتاباً مطولاً إلى رئيس الوزارة ، يمجّد فيه عظّمته ،

ويطلب إليه اعتاق رقبته ليكون مخلصاً أميناً له مدى الحياة ، ولدينا صورة شمسية لهذا الكتاب

*** استقالة وزير الشؤون الاجتماعية ***

ومن المناسب أن ننشر في هذا المقام كتاب استقالة وزير الشؤون الاجتماعية ، صالح جبر الذي رفعه إلى رئيس الوزراء بتاريخ ٩ آذار من هذه السنة لأنه من الأهمية بمكان إذ فيه من العزم واللمز ما لا ينبغي علي ذوي الآراء الثاقبة ، وهذا نصه :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

سيدي المحترم

إن من أهم الأهداف التي رميتم إليها في خطة وزارتكم الحاضرة هي مكافحة الاجرام السياسي ، ذلك الاجرام الذي نوهتم فخامتكم عنه بأنه ، إذ لم تتخذ تدابير ناجحة لمكافحته ،



الوزير المستقيل : صالح جبر

واستئصال جرائمه ، قبل أن يستفحل ، وتتعدر معالجته ، تعود البلاد إلى الانحلال .

هذا وبما اني ارى ان حكومة فخامتكم غير عازمة على اتخاذ هذه التدابير ، الأمر الذي لا يتفق مع الحطة المنوه عنها ، يوسفني جداً أن أجد نفسي غير قادر على الاستمرار بالعمل ، لذا أرفع استقالتني إلى فخامتكم ، راجياً التوسط بقبولها ، وأسأل الله تعالى أن يوفق فخامتكم ، وزملائي الوزراء المحترمين لما فيه خير البلاد . تفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول احتراماتي الفائقة .

بغداد ٩ مارت ١٩٤٠ المخلص : صالح جبر : وزير الشؤون الاجتماعية

والذي فهمناه من السيد صالح جبر انه كان يعتقد ان رسم حيدر ذهب ضحية لمؤامرة دبرها خصوم نوري لاضعاف وزارته ، او أن الالمان هم الذين دبروا الجريمة للعرض نفسه ، كما انه كان يرى ضرورة إحالة القادة : حسين فوزي ، كوأمين العمري ، وعزيزيا ملكي ، على محكمة عسكرية خاصة ، لمحاكمتهم عما نسب اليهم ، ولكن وزير الدفاع ، طه الهاشمي ، اكتفى باحالتهم على التقاعد

وقد صدرت الإرادة الملكية في يوم ١٧ آذار ١٩٤٠ م بقبول هذه الاستقالة وباسناد منصب
وزارة الشؤون الاجتماعية بالوكالة إلى وزير الاقتصاد صادق البصام

* استقالة الوزارة *

تبدل الوضع العام في العراق ، بعد إعدام قاتل المرحوم رستم حيدر ، وهذأت العاصفة ضد
الوزارة ، واستؤنف البحث في ضرورة تأليف وزارة قومية قوية ، لا يتهم رئيسها بمالأة في ترك
منصب رئاسة الوزراء إلى رجل تتوفر فيه الصفات المذكورة أعلاه فسارع الرجل ، عن طيب خاطر
رغبة في صالح البلد ، إلى تقديم كتاب استقالة وزارته وهو :

بغداد في ٣١ آذار سنة ١٩٤٠

سيدي صاحب السمو الوصي المعظم !

ان من أهم الأهداف التي رميت إليها ، أنا وزملائي ، في خلال الخمسة عشر شهراً الماضية ،
إعادة الحياة الدستورية والاعتمادية إلى المملكة ، بعد أن طوّحت بتلك الحياة ترواوت خطيرة ،
وأحداث مؤلمة ، قتابت على البلاد في السنوات الأخيرة ، وكادت تحرمها نعمة الاستقرار ، الذي
هو أصدق مظاهر تلك الحياة ، وأينع ثمارها .

وقد أوضحت هذا الهدف غير مرة ، سواء أكان ذلك في المنهاج الوزاري ، أم في الخطب
التي عاجلت فيها قضايا البلاد المهمة في مختلف المناسبات ، واني مقتنع بأن الاستقرار الذي ننشده
هو الأساس الذي يجب أن تركز عليه نهضتنا الراهنة ، وانه لا أمل في إيصال البلاد إلى المستوى
الذي يتشوق إليه الشعب ، على اختلاف طبقاته ومنازعه ، في شتى نواحي الرقي ، من سياسية ،
وإدارية ، واقتصادية ، إلا إذا استندت نهضتنا إلى ذلك الأساس .

ولا يخفى أن هذا الهدف كان من أهم أسباب استقالاتي من رئاسة الوزارة في الشهر الماضي ،
كما أوضحته في كتاب الاستقالة الذي رفعته إلى مقام سموكم في ١٨ شباط . كما انني لما بسطت
الأسباب التي دعنتي إلى الاستقالة ، ثم إلى العودة إلى تأليف الوزارة في الخطاب الذي أذعته مساء
٢٦ شباط ، ذكرت أن من أهم الأهداف التي رميت إليها باستقالاتي افساح المجال لتأليف وزارة
جديدة من عناصر تتأزر تأزراً وثيقاً على تحمل مسؤولية العمل الشاق ، في هذه الظروف العصية .
وتتخطرون سموكم انكم لما أمرتوني حينئذ بإعادة تأليف الوزارة ، بناء على التطورات
الخطيرة التي طرأت عقيب استقالاتي على الموقفين : الداخلي والخارجي ، صدعت بأمر سموكم من
فوري ، مسترحماً أن يكون مفهوماً أن اقدامي على تأليف الوزارة الجديدة ينبغي أن لا يحول دون
تحقيق الفكرة التي استقالت من أجلها ، وان تكون عودتي الى الاضطلاع باعباء الحكم لمدة
بضعة أسابيع ، بالنظر إلى حالتي الصحية

وقد بينت في الخطاب المذكور انه ، لما كان منهاج الوزارة السابقة يضمن تحقيق سياسي العراق الداخلية والخارجية ؛ فإن الوزارة الجديدة ستتابع تطبيقه ؛ مضافة إليه الأمور التي تمس إليها الحاجة من حين لآخر ؛ وإن أهم القضايا التي تنوي الحكومة معالجتها على جناح السرعة هي :

أولاً - قضية مقتل المغفور له ؛ السيد رستم حيدر .

ثانياً - اتخاذ تدابير الدفاع الاحتياطية التي يتطلبها تطور الموقف الدولي .

ثالثاً - إنجاز لأئحة تعديل الدستور ، ولأئحة قانون انتخاب النواب الجديد .

رابعاً - تطبيق المشروع الذي أعد لأصلاح لواء الديوانية .

خامساً - اتجاهي بكل ما أوتيت من قوة لفتح صفحة جديدة في تاريخ العراق ؛ تضمن عودة الحياة الدستورية الصحيحة إلى البلاد ؛ وتكفل التآزر والتعاون بين رجالات العراق على خدمة وطنهم أما القضية الأولى ، فقد بت القضاء فيها ، وأما القضايا الثانية ، والثالثة ، والرابعة ، فقد تقدم العمل فيها تقدماً محسوساً ، كما لا يخفى ، واتفق الكلمة عليها كفيل بإنجازها في فرصة قريبة . وأما القضية الخامسة ، فها أنا أمد السبيل لإنجازها ، برفع استقالي إلى مقام سموكم ، مفسحاً بذلك لرجالات العراق ، مجال التآزر ، والتعاون ، على خدمة وطنهم ، ومتابعة ترصين الحياة الدستورية ، والاعتيادية في البلاد .

وأرى من واجبي - لهذه المناسبة - أن أرفع لسموكم عظيم شكري على الثقة الثمينة ، والعطف السامي ، اللذين شرفتموني بهما دائماً ، وكنا أكبر عون لي على القيام بواجبي الشاق في هذه الظروف العصيبة أرجو أن يتفضل مولاي صاحب السمو بقبول فائق احترامي وتعظيمي .

العبد المخلص : نوري السعيد

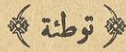
وفيا يلي نص الجواب الصادر بقبول هذه الاستقالة وهو :

بغداد في ٣١ آذار ١٩٤٠

عزيزي نوري السعيد

أخذت كتابكم المؤرخ في ٣١ آذار سنة ١٩٤٠ المتضمن تقديم استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة . ولا يسعني في هذه المناسبة إلا أن أعرب لكم ، ولزملائكم ، عن تقديري العظيم لخدمات الجليلة التي أبديتها لها لبلاد ، مدة اضطلاككم بأعباء الحكم ، في مثل هذه الظروف ، وإني سأبقى على الدوام شاكراً لكم إخلاصكم ، وحسن مجهودكم في سبيل خدمة البلاد صدر عن البلاط الملكي ببغداد في اليوم الواحد والعشرين من شهر صفر سنة ألف وثلثمائة وتسع وخمسون هجرية الموافق واحد وثلثين من آذار سنة ألف وتسعمائة وأربعون ميلادية .

الوزارة الكبريتية الثالثة



لما استقالت « الوزارة السعيدية الرابعة » في يوم ١٨ شباط ١٩٤٠م اتجهت الأنظار إلى رئيس الديوان الملكي ، السيد رشيد عالي الكيلاني ، ليؤلف الوزارة الجديدة على أن يشترك معه في المسؤولية ساسة المملكة البارزين ، ورجالها المعروفين باصالة الرأي ، ونفوذ البصر ، فيسيروا سفينة الدولة في هذا البحر الخضم ، إلى ساحل السلامة والطمأنينة ؛ ولكن رشيداً كان يعتذر عن مثل هذا التكليف بسببين : أولها أخلاقي ؛ والثاني سياسي .

أما السبب الأخلاقي فكان يخشى أن يفسر الناس وجوده في البلاط الملكي ، كرئيس للديوان الملكي ، سبباً لوصوله إلى رئاسة الوزارة . وأما السبب السياسي ؛ فإن الحالة التي نشأت عن مقتل المرحوم رستم حيدر ، وزير المالية ، في يوم ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠م ، جعلت أو صورت المملكة في حالة غير اعتيادية فلا يمكن لغير الذين وقعت هذه الفاجعة في أيامهم إنهاؤها ، لهذا فما كاد الضباط يقومون بحركتهم التي ألمعنا إليها في آخر البحث عن « الوزارة السابقة » حتى ارتقوي أن تمر فترة من الزمن لتأتي « الوزارة » المنشودة فعهد سمو الوصي إلى السيد نوري السعيد بإعادة تأليف الوزارة فالفها في الثاني والعشرين من الشهر المذكور .

واستأنف ساسة المملكة البحث في ضرورة تأليف وزارة تضم العناصر التي تستطيع أن تغلب على الصعاب القائمة في وجه المصلحة العامة ، فأُسفر ذلك عن وضع الوثيقة التالية في ١٤ مارت ١٩٤٠م وهذا نصها :

« نظراً لرغبتنا الأكيدة في جمع الكلمة ، وتصافي القلوب ، وإزالة الضغائن في هذه الظروف العالمية الخطيرة ، وما تتطلبه مصلحة البلاد من التفرغ لمعالجة الأمور ، وتشتيتها بصورة اعتيادية ودستورية ، فقد اتفقت آراؤنا على ما يلي :

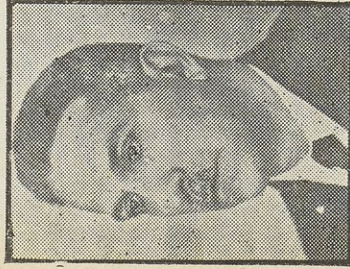
(١) تؤلف وزارة قومية مؤتلفة ، يُختار رئيسها صاحب السمو الوصي ، حسب التقاليد الدستورية والاستشارات المعتادة .

(٢) رؤساء الوزراء السابقون ، ورجال الدولة الموقعون ، يتعاونون مع الوزارة المؤتلفة في داخلها أو خارجها ، ومن يعتذر عليه الاشتراك فيها ، بسبب مقبول لدى سموه ، فإنه يؤيدها لتحقيق الغايات المذكورة أعلاه ، ويتجنب مناوئتها .

أمام الصفحة (١١٠)

رئيس الوزراء ووزير الداخلية بالوكالة

الوزارة الكيمية الثالثة



وزير الدفاع * طه الهاشمي



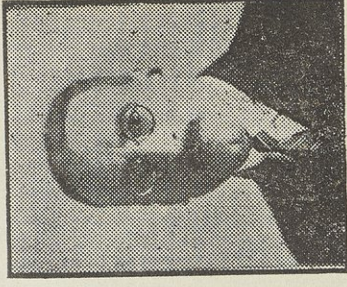
وزير الخارجية * نوري السعيد



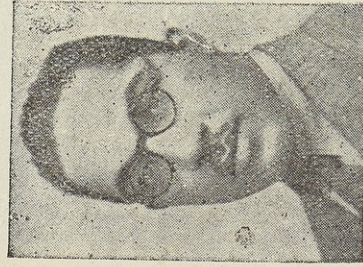
رشيد عالي



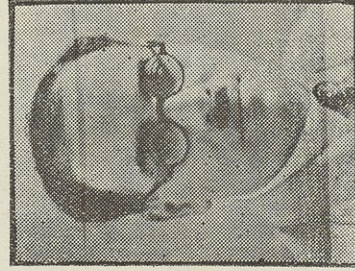
وزير التربية * فاضل شوكت



وزير المالية * فاضل السويدي



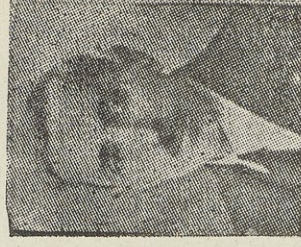
وزير الشؤون الاجتماعية * رؤوف البعراي



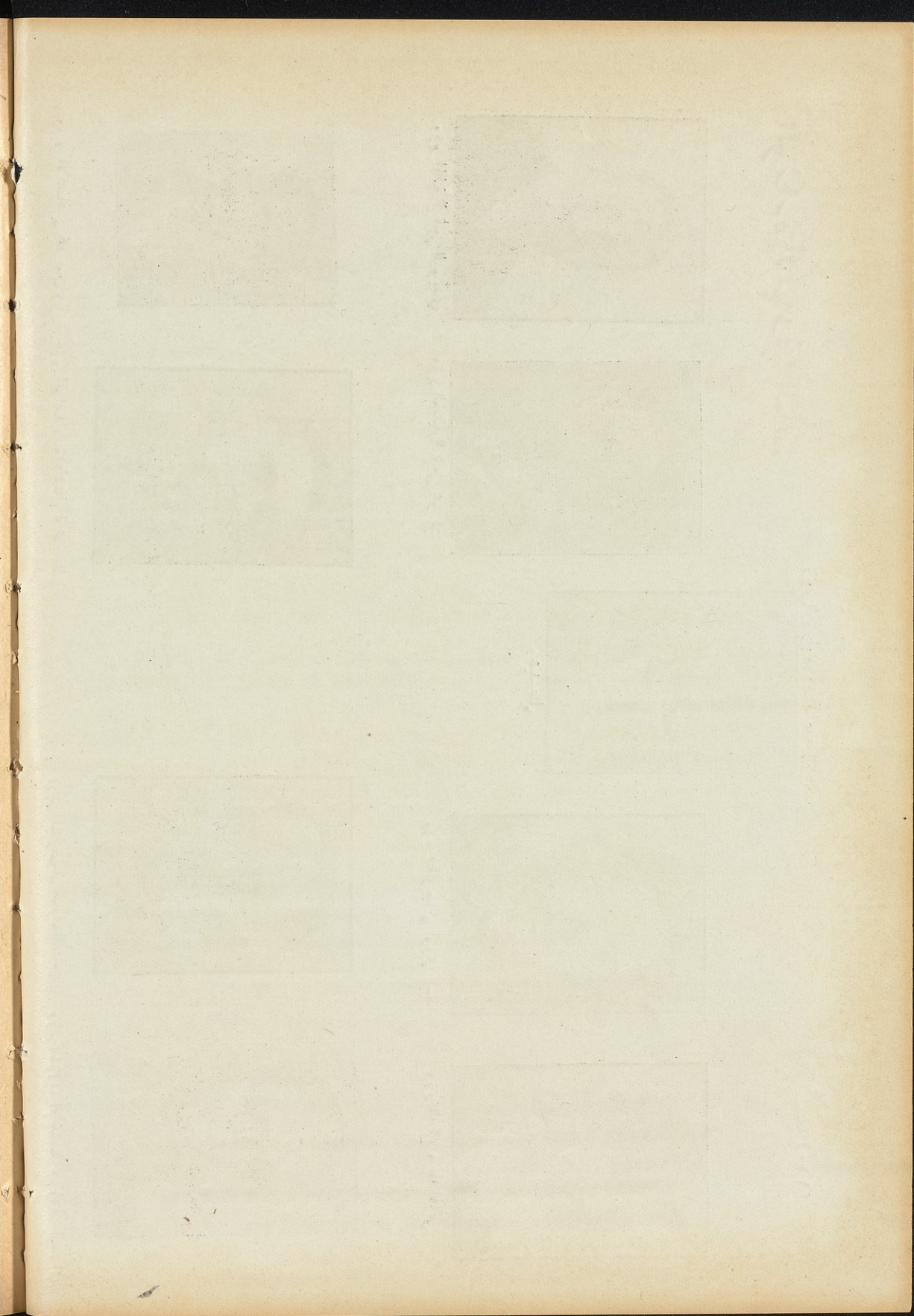
وزير المزارع * صادق البصام



وزير المواصلات والنقل * عمر نظمي



وزير الاقتصاد * محمد امين زكي



٣) توقع هذه الاتفاقية وترفع إلى صاحب السمو المعظم ^(١) «

بغداد ١٤ مارس ١٩٤٠

علي جودت ، توفيق السويدي ، ناجي شوكة ، جميل المدفعي ، ناجي السويدي ، نوري السعيد ، رشيد عالي .

✽ كتاب النويبة الملكي ✽

ووقع اختيار سمو الوصي على رئيس الديوان الملكي ، السيد رشيد عالي الكيلاني ، لتكون الوزارة المأمولة ، فوجه إليه هذا الكتاب :
وزيري الافخم رشيد عالي الكيلاني
بناء على استقالة فخامة نوري السعيد من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً إلى ما نعهد فيكم من دراية وإخلاص ، فقد رأينا أن نعهد إليكم برئاسة الوزراء ، على أن تتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا أسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .
صدر عن البلاط الملكي ببغداد في اليوم الواحد والعشرين من شهر صفر سنة الف وثلاثمائة وتسع وخمسين هجرية ، الموافق لليوم الواحد والثلاثين من شهر آذار سنة الف وتسعمائة وأربعين ميلادية .
عبد الله

✽ هيئة الوزارة الجديدة ✽

وقد تم تكوين « الوزارة الكيلانية الثالثة » في يوم ٣١ آذار ١٩٤٠ م من :

- | | |
|--|--|
| ١- رشيد عالي الكيلاني : رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية بالوكالة | |
| ٢- نوري السعيد : وزيراً للخارجية | ٦- عمر نظمي : وزيراً للأشغال والمواصلات |
| ٣- ناجي السويدي : وزيراً للمالية | ٧- صادق البصام : وزيراً للعارف |
| ٣- ناجي شوكت : وزيراً للعديلية | ٨- محمد أمين زكي : وزيراً للاقتصاد |
| ٥- طه الهاشمي : وزيراً للدفاع | ٩- رؤوف البحراي : وزيراً للشؤون الاجتماعية |
- والذي يلاحظ على هذه الوزارة أنها ضمت أربعة من رؤساء الوزراء السابقين ، ودخل فيها خمسة من أعضاء الوزارة المستقيلة ، وانها كانت أول وزارة تألفت بعد انقلاب ٢٩ تشرين الأول

(١) اخبرني المفتي الحاج امين الحسيني ان قد اوعز اليه نوري السعيد ان يعمل على توحيد كلمة العراقيين وجمع شملهم في ميثاق مكتوب ، فأعد هذه الوثيقة وبذل مجهوداً عظيماً لحمل الموقعين عليها على الانضمام اليها ، وانه لما فات سمو الوصي بأمرها سر بها سموه سروراً فائقاً .

ويقول الدين ، جميل المدفعي ، في ص ٥٠٤ من محاضر مجلس الأعيان لسنة ١٩٤٢ م :
« وكانت الوثيقة تأييداً لسمو الوصي وقد اعطيت بناء على طلب سمو الوصي نفسه »

سنة ١٩٣٦ بصورة دستورية صحيحة . وكانت وزارة قومية مؤتلفة ، تم تشكيلها بعد مذاكرة الموقعين على الوثيقة التي أثبتنا نصها فويت هذا ، وغيرهم من الرجال البارزين ، ذوي الرأي المسموع في البلد ، وقد قوبل تأليفها بارتياح عظيم من مختلف الطبقات ، وألقى رئيسها في ساعة الاستيثار الكلمة التالية مخاطباً بها رئيس الشريقات في البلاط الملكي :

✽ كلمة الرئيس ✽

« أتقدم بالشكر العظيم إلى صاحب السمو المعظم على ما تفضل وأولاني من ثقة واعتماد كبيرين ، وأرجو أن تعرضوا ذلك على أعتاب سموه .
ثم التفت فخامته إلى الحاضرين وقال :

« أيها السادة !

« أشكركم ، وأقدر الشعور الذي دفعكم للحضور إلى هنا ، وأعتقد أن هذا الشعور سيكون مشجعاً لي ، ولزملائي ، للقيام بأعباء المهمة الملقاة على عواتقنا . هذا وإننا سنبدل ما في الوسم لتحقيق أمانى البلاد ، ولتوطيد دعائم الاستقرار ، وبث روح الطمأنينة ، على أسس رصينة ، لا ترزعها الأهواء .

« كلكم تقدرون الظروف العصيبة التي يجتازها العالم في الحال الحاضر ، فيجب علينا - إذا . ذلك - أن نكون كتلة واحدة ، لا نفرق بيننا النزعات ، وأن نضاعف جهودنا لتوحيد الكلمة ، وجمع الصفوف ، إذ أن في ذلك قوة كبيرة تؤدي إلى إعلان شأن البلاد في نظر الجميع . انني لا أشك في أنكم تدركون خطورة المهمة المودعة إلينا ، على انني واثق من تأييد أبناء الشعب ، على اختلاف طبقاتهم ، ليسهل علينا اداء هذه المهمة ، تحقيقاً لما يتوقعونه من خير على يد هذه الوزارة .

ثم التفت فخامته إلى الموظفين الحاضرين ، ووجه كلامه إليهم قائلاً :

« اني لوائق من ان اخواني الموظفين سيمضاعفون جهودهم ، ويواصلون مساعيهم ، في خارج ساعات العمل ، لترويج مصالح الاهلين ، وإنجازها بأسرع ما يمكن ، حسب مقتضيات الحق والقانون ، مع العناية بالمراجعات الرسمية ، التي ترفع إليهم ، وبذلك تتوطد ثقة الجمهور بحكومتهم ، ويتحقق الاعتماد المتقابل . وما لا شك فيه أن العدل ، والحق ، يؤديان إلى حصول الثقة والطمأنينة في النفوس ، وان هذا مما يساعد الحكومة على القيام بما تنتظره البلاد من خدمات كثيرة .

وفي الختام قال فخامته :

« أدعو الله أن يحرس لنا صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المفدى ، وصاحب السمو الوصي

المعظم ، وأن يوفقنا جميعاً لما فيه خير البلاد » اه^(١) .
وبعد ذلك تزل فخامة رئيس الوزراء ، زملاؤه الوزراء ، وركبوا سياراتهم إلى البلاط الملكي العامر ، حيث عرض فخامة الرئيس زملاؤه على صاحب السمو الملكي الوصي المعظم .

✽ منهاج الوزارة ✽

وبقي انناس ينتظرون بفارغ الصبر « المنهاج الوزاري » ليتعرفوا السياسة التي ستسير عليها الوزارة الجديدة ، في هذا الوقت العصيب ، فلما كان اليوم السادس من نيسان سنة ١٩٤٠ م ، وقف رئيس الوزراء في مجلسي النواب والأعيان ، وألقى منهاج وزارته ، وهذا نصه :
« لقد اضطلعت وزارتنا بأعباء المسؤولية مستندة - بعد الاتكالك على الله تعالى - إلى ثقة صاحب السمو الوصي المعظم ، وثقتكم ، ومعتمدة على مؤازرة الشعب العراقي الكريم في هذه الظروف العالمية العصيبة ، آخذة على عاتقها القيام بما يحقق للبلاد تقدمها في جميع النواحي .
« أما الخطط التي ستسير عليها في هذا الشأن فهي لا تخرج عما ورد في أكثر منهاج الوزارات السابقة ، ولا سيما منهاج وزارة السيد نوري السعيد ، التي تضم هذه الوزارة أكثر أعضائها ، وقد نشر منهاجها الذي وافق عليه مجلس الأمة ، وهو يتناول معظم الحاجات التي تتطلبها البلاد ، لهذا لا نرى حاجة إلى تكرارها هنا حيث لا ينتظر منا تنميق العبارات وتكرار الأقوال ، بل الأعمال التي تنهض بالبلاد نهضة تتناول جميع مراقفها الحيوية . غير اننا لا نرى بداً من أن نويد على صورة خاصة انه سيكون من أولى واجباتنا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية :

١- توطيد دعائم الحلف العربي ، ومتابعة العمل على تحقيق آماني الأقطار العربية المجاورة الأخرى ، تلك الأقطار التي تكون الروابط التي تربطها بالعراق ، والدول العربية ، والشعور بضرورة استقلالها وحريتها ، هدفاً مشتركاً لهذه الدول ، وتلك الأقطار ، وهذا الهدف هو من متمات سياسة العراق الخارجية ، المنطبقة على اليهود والوعود التي قطعها الحلفاء على أنفسهم ، والأهداف التي أعلنوها . و

٢- تحكيم أواصر الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى على أسس المصالح المشتركة والمتقابلة . و

٣- تقوية صلات الصداقة والتعاون مع الدول الداخلية في « ميثاق سعد آباد » . و

٤- إدامة العلاقات الودية مع جميع الدول المتحابة الأخرى .

« وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية : الاهتمام الزائد برب روح الطمأنينة والاستقرار في البلاد وصيانة الحريات على أساس جعل أحكام الدستور والقوانين فوق كل اعتبار .

« وفيما يتعلق بالسياسة المالية : السعي لحصر مصروفات الدولة بما هو ضروري من الامور ، وتحديد الصرف في المسائل الاخرى التي يمكن تأجيلها إلى حين زوال الأزمة العالمية الحالية ليتسنى بذلك الحصول على وفري يبقى بيد الحكومة كاحتياط لمجابهة الطوارئ. التي يجب أن تحسب حسابها في كل آن » انتهى^(١)

وقوبل المنهاج في « مجلس النواب » بالتحديد والتأييد ، بحيث أصبحت الجلسة الثيايبية التي تلي فيها جلسة إطراء ومديح أكثر منها جلسة مناقشة ومذاكرة .
أما في « مجلس الأعيان » فقد قوبل المنهاج بالرضا والتأييد وعلق الأعيان على القائمين بتنفيذه آمالاً جساماً للوصول بالمللكة إلى حيث تصبو وتريد . ولا غرو في ذلك فإن تأييد « مجلس الامة » لسياسة « الوزارة الكيلانية الثالثة » كان من جملة ما نصت عليه الوثيقة المثبتة في صدر هذا الفصل .

✽ مواد مختلفة ✽

١- اعتادت الوزارات المتعاقبة أن تتلقى - في ابان تأليفها - سيلاً من برقيات التهريك والتهاني من مختلف الجهات ، فتأمر بشرها في الصحف السيارة كدليل على ترحيب الشعب بها وارتضائه لتأليفها ، فلما تكونت « الوزارة الكيلانية الثالثة » تلقت مثل هذه البرقيات ، ولكن بمقياس لم يسبق له مثيل من حيث الكثرة ؛ فأصدر رئيس الوزراء أمره بمنع نشر هذه البرقيات أو التنويه عنها منعاً باتاً ما لم تري الناس نتائج أعمالها . وهي سنة حميدة حبذا لو استمر العمل بموجبها .

٢- كانت « الأحكام العرفية » قد أعلنت في « بغداد » ثم في « الموصل » على اثر ظهور بعض الأحداث التي رأت « الوزارة السعيدية » المستقلة أن تعالجها بإعلان هذه الأحكام ، وقد استمرت معلنة مدة طويلة أكثر مما قدر لها ، فسبب ذلك تدمراً محسوساً وقلقاً ظاهراً ، فلما جاءت « الوزارة الكيلانية الثالثة » إلى الحكم كانت باكورة أعمالها إنها : الإدارة العرفية في معسكر الرشيد ببغداد^(٢) فاستصدرت الإرادة الملكية التالية في ٣ نيسان ١٩٤٠ :

« أصدرت هذه الإرادة الملكية بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الأساسي وبناء على ما عرضه وزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء .

(١) بإلغاء الإدارة العرفية المعلنة في المنطقة المبينة بالإرادة الملكية المرقمة ١١١ لسنة ١٩٣٩

(٢) بإلغاء أحكام الإرادتين الملكيتين المرقعتين ١١١ و ١١٢ لسنة ١٩٣٩

على وكيل وزير الداخلية ووزيري الدفاع والعدلية تنفيذ هذه الإرادة .

٣- كانت المحاكم العرفية في بغداد والموصل قد حكمت على لفيف كبير من الساسة والطلاب

(١) م ٣٢١ من محاضر مجلس النواب لاجتماع ١٩٤٠/١٩٣٩ الاعتيادي

(٢) كانت « الوزارة السعيدية الرابعة » قد ألغت هذه الأحكام عن الموصل في ١٢ آب سنة ١٩٣٩

والأهلين بأحكام مختلفة ، فلما كانت أيام « الوزارة الكيلانية الثالثة » استصدر السيد الكيلاني عدة إرادات ملكية بإعفاء عدد لا يستهان به من هؤلاء المحكومين « عما تبقى من مدد محكومياتهم » .

٤- اعتاد الناس في خارج العاصمة أن يقصدوا بغداد بين حين وآخر لتعقيب قضاياهم في الدوائر الرسمية ، فيبقون فيها أسبوعاً وأسابيع من دون أن يوفقوا إلى مقابلة أولياء الأمور « لأن الدوائر الحكومية أصبحت كالمقاهي والمنزهات ، يلجأ الزائرون والمعارف فيحتسون أكواب الشاي وفناجين القهوة ويدخنون السكاثر وأحياناً النراجيل دون أن يفسحوا المجال لأرباب المصالح لمقابلة رؤساء الدوائر »

وكان هؤلاء المساكين « أصحاب المراجعات » يستدينون بالربا الفاحش ليؤمنوا نفقاتهم في الفنادق والمقاهي والمطاعم ، وكثيراً ما كانوا يرجعون إلى ديارهم قبل أن يوفقوا إلى مواجهة رئيس الدائرة المختص . لهذا كله ارتأى رئيس الوزراء أن يستأصل هذا الداء من جذوره فتم وضع الكراسي والقنفات في الدوائر الحكومية بصورة مطلقة ، وأصدرت سكرتارية مجلس الوزراء منشوراً على كافة الدوائر لإنجاز أعمال العباد بصورة متقنة وعاجلة ، كما كتبت وزارة الداخلية إلى سائر الأولوية بوجوب الاعتناء بهذه الجهة ، وأخذ رئيس الوزراء يعقب تنفيذ هذه التعليمات ويتفقد الدوائر المختصة بنفسه للإشراف على سير الأعمال والإسراع في إنجازها ، فلما انتهت أيام حكمه عادت الأمور إلى سيرتها الأولى .

٥- أخذت مناسيب المياه ترتفع في النهرين : دجلة والفرات ارتفاعاً مخيفاً منذ منتصف نيسان ١٩٤٠ م ، ورغم جميع التدابير التي اتخذتها سلطات الري لمقاومة خطرهما ، فقد كسرت بعض السدود فأثقلت مقادير كبيرة من الزرع ، وأصبحت مئات العائلات الفقيرة بدون مأوى ، وتوقف سير القطار بين بغداد والبصرة ، فاستصدرت « الوزارة الكيلانية » مرسوماً برصد ستين ألف دينار لمساعدة المنكوبين وتعويض المتضررين ، ولما وجدت أن هذه المساعدة لا تكفي لتحقيق الغاية التي استهدفتها جعلتها تسعين ألف دينار ، وفوضت على الموظفين مساعدة المنكوبين في المائة أربعة من رواتبهم الاسمية ، إلى المساعدات الأخرى التي قدمتها الحكومة ، وكان رئيس الوزراء يتجول بنفسه « مع الوزير المختص » للشارفة على إصلاح السدود من جهة ، وعلى توزيع الأرزاق لموائل المنكوبين وتأمين إيوائهم من جهة أخرى ، وكثيراً ما كان الرئيس يدخل بنفسه إلى ملاجئ الفقراء ليطمئن على صحتهم وطعامهم ، ويتسأل عما يحتاجون إليه ، فكان لهذا العمل الانساني أثره البالغ في النفوس .

٦- لما أعلنت انكلترا وفرنسا الحرب على الألمان في ٣ أيلول ١٩٣٩ م ، استصدرت

« الوزارة السعيدية الرابعة » عدداً من المراسيم والقوانين التي اقتضتها ضرورة الحرب ، ورغم بقاء هذه القوانين نافذة المفعول أيام « وزاره الكيلانية الثالثة » فإن الحريات بقيت مصانة ، والصحف حرة ، والناس آمنون على مزاولة أعمالهم ، وتقاليدهم ، وكانوا إلى ذلك يشاركون السلطة في استغلال خيرات البلاد ، أي أن البلاد لم تشعر بأثر للحرب مدة بقاء الوزارة في دست الحكم .

٧- عنيت « الوزارة الكيلانية الثالثة » بالفضيلة والاخلاق ، عناية خاصة ، فطارت الرذائل والموبقات ، وأمرت بتسفير الغافيات والراقصات الاجنبيات من البلاد ، وشددت النكير على المنكرات والدسائس الاجنبية ، واستنتت قانوناً لتعديل « قانون الجنسية العراقية » حفظت فيه الأنسال العراقية مما يسبب الاساءة إلى البلاد .

وتجلت عنايتها بصورة خاصة أثناء حلول شهر الصيام المبارك ، فنعت الافطار العلني بصورة عامة ، ولم تسمح حتى للطعام المجازة مزاولة أعمالها ، كما انها منعت تعاطي المسكرات والمحرمات مستعيضة عن ذلك بالحفلات الدينية والموايد النبوية . ولم تقتصر هذه الاجراءات على العاصمة حسب ، بل تناولت الاولوية والاقضية والنواحي حتى القرى ، فكان المتجول في الانحاء يلمس آثار الحرمه للشهر المبارك ويشاهد آثار الاحترام للشعائر الدينية ، وقد قابل الشعب هذه الاجراءات بمقابلة حسنة ، ووقعت من نفسه أجمل وقع .

٨- وكانت عناية الوزارة بالأوقاف الاسلامية عناية فائقة ، لم ير لها مثيل من قبل ، فقد شيدت عدداً كبيراً من المساجد الجديدة ، وامرت بترميم ما تداعى من القديم منها كوأقامت عدة ملاجىء للفقراء من المسلمين . وكان مما أنشأته ثلاثة جوامع كبيرة أحدها في الحي الجديد في العلوية^(١) والثاني في حي « العيوضية » والثالث في موضع « جامع الحنان » القديم بجانب الكرخ ، بعد ان لاحظت ان العمارات قد توسعت في هذه الأحياء ، ووجب إيجاد جوامع وافية فيها ، ليسهل على المسلمين « القاطنين حوالها » اداء فروضهم الدينية . ولما كانت مديرية الأوقاف العامة مرتبطة برئيس الوزراء (بوصفه الوزير المسؤول عن إدارة شؤونها) أعاد الرئيس المشار إليه النظر في لائحة قانون الاوقاف ، التي كانت مهملة ، وألف لجنة من خيرة العلماء ، والمختصين بأمور الوقف ، لدرسها ، وتقديعها إلى مجلس النواب ، وكانت تتضمن :

اولاً - إصلاح المدارس الدينية الحالية وجعلها نبع فضيلة وإرشاد .

ثانياً - وضع قواعد لصيانة حقوق الاوقاف ، وإعمار املاكها ، وتكثيف إيراداتها ، وتأمين صرف

(١) بعد أن تم تصوير « جامع العلوية » وبعد ان حفرت الأسس وقام البناء ، استقالت « الوزارة الكيلانية الثالثة » فعلف مدير الاوقاف العام الجديد « رؤوف الكييسي » أن لا يتم هذا الجامع ، لأنه كان قد نكب على بد الرئيس الكيلاني ، ولا يزال هذا البناء مهملًا حتى سنة صدور هذا الكتاب مطبوعاً وهي سنة ١٩٥٣ م .

هذه الإيرادات على ما ينفع الناس ويرضي الواقعين .

كما أنه استصدر نظاماً لكلية « دار العلوم » أصبحت بموجبه مخرجاً صحيحاً للمدرسين والوعاظ والمرشدين ، وجعلها على ثلاث درجات : ثانوية وعالية واختصاص ، وخصص لطلابها المخصصات الكافية ، وعين لها أساتذة من خيرة المدرسين . وكان المقرر أن يجلب لها أخصائي من مصر . أما « دار الأيتام » فقد أعارها عناية خاصة ، وأنشأها إنشأاً جديداً ، وجعل في قسمها الليلي ٥٠٠ سرير لفقراء المسلمين ، منها ٣٥٠ للذكور ، و ١٥٠ للإناث ، وهو عمل جليل كان للقيام به رنة استحسان وتحميد في كافة الأنحاء .

٩- سافر وزير المالية ، ناجي السويدي ، إلى لبنان في إجازة قصيرة في يوم ٣٠ تموز ١٩٤٠م فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة المالية بالوكالة إلى وزير العدلية ، ناجي شوكت ، فلما تقرر سفر ناجي شوكت بالإجازة أيضاً ، صدرت الإرادة الملكية في يوم ٢ أيلول ١٩٤٠م بإسناد منصب وزارة المالية بالوكالة إلى وزير الشؤون الاجتماعية ، رؤوف البحراي ، ومنصب وزارة العدلية بالوكالة إلى وزير المواصلات والأشغال ، عمر نظمي .

١٠- كانت « مديرية البرق والهيد العامة » بعد نشوب الحرب الأوروبية في أيلول ١٩٣٩ قد أوقفت إرسال البرقيات إلى ألمانيا ، وإيطاليا ، لأنها كانت تمر بشركات أو إدارات بريطانية ، فاتفقت أخيراً مع « حكومة إيران » على أن تمر هذه المراسلات بطريق « إيران » ومن « إيران » ترسل لاسلكياً إلى ألمانيا ، وإيطاليا ، وبذلك عادت الأمور إلى سابق عهدها .

١١- أوفدت وزارة الدفاع بعثة عسكرية إلى أمريكا مؤلفة من عدد من الضباط ، وضباط الصف الفنيين ، والميكانيكيين ، للتدريب على استخدام الطائرات الأمريكية ، وكانت الحكومة العراقية قد أوصت على أربع طائرات أمريكية فاستلمتها هذه البعثة ، وتوجهت بها إلى العراق ، وفي أثناء مرورها بالهند ، جردتها السلطات البريطانية من مدافعها ، ونحوها ، فأصبحت طائرات نقل أكثر منها طائرات حرب .

١٢- وصل إلى بغداد في ١١ آب ١٩٤٠ وفد تجاري تركي لدرس الأحوال التجارية في الشرق الأوسط ، وتعزيز المبادلات التجارية مع الأقطار المجاورة ، وبحث موضوع إمكان اتخاذ « ميناء البصرة » منفذاً تجارياً لتركيا ، بعد أن تعطلت التجارة عن طريق أوروبا .

١٣- أحجمت الحكومة البريطانية عن شراء الأقطان العراقية ، ما لم تتدن أسعارها إلى الحضيض إمعاناً منها في سياسة التقيير ، التي سارت عليها في العراق لأغراض سياسية معروفة ، فاتخذت « الوزارة الكيلانية الثالثة » الخطوات اللازمة لبيع هذه الأقطان إلى شركات يابانية ، وأصدرت هذا البيان في ٧ تشرين الأول ١٩٤٠م .

« أسفرت المذاكرات التي قامت بها الحكومة مع شركة منسوبيشي اليابانية لبسج القطن العراقي عن اتفاق مع الشركة المذكورة على شرائها جميع حاصلات القطن العراقي لهذه السنة ، وكذلك ما بقي من حاصلات السنة الماضية بسعر ٢٦ ديناراً للطن الواحد من القطن غير المحلوج مطروحاً في المحلج و ٨٣ ديناراً للطن الواحد من القطن المحلوج مطروحاً في المحلج ، و ٧ دنائير وخمسة فلس للطن الواحد من بذر القطن مطروحاً في المحلج ايضاً .
« مدير الدعاية العام »
فكانت هذه الصفقة التجارية ضربة اليمه على الحليفة بريطانيا جعلتها تتنكر للعراق كثيراً .

✽ بين العراق والرباض ✽

بين العراق والمملكة العربية السعودية بعض القضايا المعلقة ، فرأت « الوزارة الكيلانية الثالثة » أن تسارع إلى حلها ، ولا سيما في هذه الظروف العالمية الخطيرة ، فأوفدت وزير خارجيتها السيد نوري السعيد إلى الرياض على رأس وفد غادر بغداد في يوم ٤ نيسان ١٩٤٠م وتابع مسيره إلى « روضة التنهات » حيث يقيم جلالة ابن سعود ، فحل الوفد ضيفاً على جلالتهم ، ودارت المفاوضات في جو مشبع بروح الود والصفاء ، فأسفرت عن توقيع « المحضر الرسمي » التالي الذي اعتبر اتفاقاً موقتاً . وعاد الوفد إلى بغداد قبلها في يوم ٨ نيسان ، وقد صدرت الإرادة الملكية بأن يقوم وزير العدلية ، ناجي شوكت بكو كالة وزارة الخارجية مدة تعيب الوزير نوري السعيد عن العراق وقد قامت « الوزارة الكيلانية » بتنفيذ الاتفاقية التي توصل اليها الفريقان بصدق ونية حسنة بما أدى إلى صفاء الاخوة بين الملكتين الشقيقتين ، وإلى ثقة جلالة ابن سعود برجال العراق وساسته ، وهذا هو المحضر :

« في أثناء الزيارة التي قام بها « الوفد العراقي » برئاسة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد ، وزير خارجية الحكومة العراقية ، بين ٢٦ - ٢٨ صفر ١٣٥٩ الموافق ٤ - ٦ نيسان ١٩٤٠ ، دارت بين الفريقين مباحثات متتابعة تتعلق برغبة حكومتيهما الصادقة في تعزيز وتوسيع الروابط الودية والأخوية الموجودة ، بفضل الله تعالى ، بين الملكتين الشقيقتين ، وتبذلت في أثناء تلك المباحثات وجهات النظر ، والآراء المتعلقة بسياسة الفريقين الخارجية ، وظهر على صورة جلية أن سياستهما مستمدة من روح الإخاء والتعاون والتفاهم ، المثبتة في معاهدة الاخوة والتحالف المتعقده بينهما في ١٠ محرم ١٣٥٥ الموافق ٢ نيسان ١٩٣٦ ومن الرغبة في جمع شمل الامة العربية وتوحيد كلمتها ، وحل القضايا المعلقة بين الملكتين بروح المودة والصداقة ، وتنظيم التعاون العام بين سلطاتهما المنصوص عليها في معاهدة الصداقة وحسن الجوار ، المتعقده في ٢٠ ذي القعدة ١٣٤٩ الموافق ٧ نيسان ١٩٣١ .

وتأييداً لما تقدم ، وتحقيقاً لتعزيز صلات الملكتين الودية ، وتوسيع نطاق تعاونهما في خدمة

العرب ، فقد تم الاتفاق على حل قضايا عشاثر الحدود الملقة بينهما على الاسس التالية :

أولاً - (أ) يعين كل من الفريقين موظفي حدود في مناطق الحدود ، التي تكثر فيها الحوادث المخلة بالأمن ، والتي يتفق عليها فيما بعد .

(ب) يحوّل موظفوا الحدود المشار اليهم في الفقرة (أ) سلطات تامة في الامور التالية :

١ - معالجة وحسم كافة القضايا المتعلقة بالأمن على حدود المملكتين ، ضمن منطقة عمقها ٣٠ كيلومتراً ، على جانبي خط الحدود .

٢ - اتخاذ التدابير المقتضية للحيولة دون قيام أي شخص من رعايا الفريقين ، بأي عمل من شأنه أن يعكر صفو العلاقات بين المملكتين (ومن ضمن ذلك القيام بالدعاية ضد أحد الفريقين) .

٣ - معالجة قضايا الابل المفقودة أو المسروقة على صورة سريعة ، ومنح كافة التسهيلات الممكنة للأشخاص المختصين الذين يبحثون عنها ، من رعاة وقصاصين وغيرهم ، سواء اكانت تلك الابل عائدة للحكومة أم للأهالي .

٤ - التعاون على تبليغ رعايا الفريقين أوامر حكومتهم .

ثانياً - (أ) يبعد إلى الحدود النجدية ، ويمنع من الإقامة والرعي في الأراضي العراقية الواقعة على حدود المملكتين ، أفراد عشيرة شمر نجد ، الذين تزحوا إلى العراق في خلال الخمس سنوات الأخيرة . ويستثنى من ذلك الاشخاص الذين توافق الحكومة العربية السعودية تحريراً على بقائهم في المنطقة المذكورة للرعي والامتياز ، ويمنع بعد هذا تزوح أفراد العشيرة المذكورة على صورة وقتية أو دائمية من نجد إلى هذه المنطقة إلا بموافقة الحكومة العربية السعودية على ذلك تحريراً .

(ب) يمنع أفراد عشيرة الظفير الدهامشة ممن يختارون تابعة المملكة العربية السعودية من الإقامة والرعي في المنطقة المذكورة إلا بموافقة الحكومة العراقية على ذلك تحريراً « اهـ »

* * *

وعلى أثر ذلك أذاعت وزارة الخارجية بأن قد تم تبادل وثائق إبرام الاتفاق الخاص بإدارة المنطقة المحايدة في بغداد في اليوم الثامن من شهر نيسان ١٩٤٠ المعقودة بين العراق والمملكة العربية السعودية الشقيقة بتاريخ ١٩ ربيع الاول ١٣٥٧ والموافق في ١٩ أيار ١٩٣٨ ، وأصبح الاتفاق نافذاً اعتباراً من تاريخ إبرامه .

﴿ بين العراق وشمر كبا ﴾

رأت « الوزارة الكيلانية الثالثة » أن تنهج الحطة الودية التي انتهجها العراق ازاء البلاد العربية المجاورة ، فالتحذ مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٩ حزيران ١٩٤٠ هذا القرار :

« تداول مجلس الوزراء حول الوضع الدولي الراهن ، وقرر ايفاد وزيري الخارجية والعدلية إلى تركيا للذاكرة مع الحكومة التركية بشأن الامور المتعلقة بالملكيتين ومنحها مخصصات الايفاد ... »

وكان اختيار وزير العدلية ، ناجي شوكت ، لمرافقة وزير الخارجية ، نوري السعيد ، في هذه المهمة نتيجة إلمامه بالاتجاهات التركية ، ومعرفته بنيات الترك نحو العرب ، نظراً لإشغاله منصب وزير العراق المفوض في انقره نحو خمس سنوات .

وقد غادر بغداد الوزيران السيدان : نوري السعيد وناجي شوكت صباح ٢١ حزيران^(١) ووصلا إلى انقره في يوم ٢٥ منه ، فاجتمعا بوزير خارجية تركيا ، وتذاكروا في مواضيع عامة تناولت العلاقات الحسنة السائدة بين العراق وتركيا ، ولما عرجوا على قضية استقلال سوريا ، والموقف الذي ستقفه تركيا إزاءها ، في حالة انهيار فرنسا ، أعلن وزير خارجية تركيا عن رغبة حكومته التي ترمي إلى وجوب بقاء سوريا لأهلها ، وضرورة منحها استقلالها .

ولما جاء ذكر العلاقات بين العراق وايران ، وما فيها من إخاء وثقة متبادلة ، اغتبط وزير خارجية تركيا بذلك ، وأيد ضرورة دوام هذا الصفاء ، وأظهر رغبة حكومته في التوسط - كأخ ثالث - بين أخوين متفاهمين لبقاء ذلك الإخاء الصادق بين البلدين المجاورين .

ثم اجتمع الوزيران العراقيان برئيس جمهورية تركيا ، في عصر اليوم المذكور ، في « قصر الرئاسة » اجتماعاً طويلاً حضره وزير خارجية تركيا ، ووزير العراق المفوض في انقره ، فجرت بين الطرفين أحاديث متنوعة ، انتقلت إلى موقف « ايران » من « العراق » فأيد « رئيس الجمهورية التركية » ما فاه به وزير خارجيته ، عن استعداد تركيا لإزالة كل ما قد يطرأ على صلات البلدين المتأخين من وهن .

ولما انتقل الحديث إلى سوريا ، واحتمل استسلام فرنسا ، وتأثير ذلك على مستقبل هذا القطر الشقيق ، بيّن الوزيران العراقيان أن أحسن وسيلة لاعادة الطمأنينة إلى سوريا ، هي إعادة الحكم الوطني إليها ، وطلباً إلى رئيس جمهورية تركيا أن تتولى حكومته مفاخرة الانكليز بذلك ، فأجاب الرئيس أن تركيا ترغب في أن تحقق ما يتمناه العراق من استقلال لسوريا ، وانه شخصياً يرى ان

(١) كان السيد علي جودة الأبوي يزور المفوضية العراقية في بيروت ، في الساعة التي تلقى الوزير المفوض فيها ، تحيين قدري ، برقية عن قرب مرور وزيري الخارجية والعدلية بحلب في طريقهما إلى تركيا ، فأعرب عن رغبته في مرافقة تحيين قدري إلى حلب لمقابلة وزير الخارجية ، ولما وصلا إليها طلب الوزير نوري السعيد إلى علي جودة ان يسافر معه إلى تركيا ، كمضو في الوفد العراقي ، فأكرر وزير العدلية ، ناجي شوكت ، على وزير الخارجية ، نوري باشا ، صحة هذا التكليف ، ولكن نوري اجاب ان القضية بسيطة ، واصطعب علي جودة دون ان يكون للحكومة التركية علم سابق بمجيء جودة .

تكون سوريا للسوريين .

وبعد بحث طويل ، طلب الرئيس التركي أن يستمر الاتصال بين العراق وتركيا ، لتبادل الأفكار والآراء ، عند حصول كل تطور في الحالة الراهنة ، للسير على سياسة مقاربة .

وقفل وزير الخارجية ، نوري السعيد ، عائداً إلى العراق ، فبلغ بغداد في يوم ٢ تموز سنة ١٩٤٠ وقصد وزير العدلية ، ناجي شوكت ، الاستانة لقضاء بضعة أيام فيها ، فقام بالمهمة التي أشرنا إليها في هامش هذه الصفحة (١) ، ولما عاد إلى انقره ، في طريق عودته إلى العراق ، اجتمع بوزير خارجية

(١) كان الغرض الرئيسي من ايفاد وزيري الخارجية والعدلية إلى انقره ، استطلاع رأي الجمهورية في مستقبل البلاد العربية عامة ، وفي مستقبل سوريا خاصة ، بعد أن تحقق قرب انهيار فرنسا ، وقد قام الوزيران بما عهد إليهما بكل أمانة وإخلاص .

وكان وزير العدلية ، ناجي شوكت ، قد مثل العراق في أنقره نحو خمس سنوات ، وأصبح له فيها معارف ومريدون ، وكان من الطبيعي أن يزوره السفراء ، والوزراء المفوضون ، وممثلاو الدول ، أثناء زيارته هذه لأنقره ، كما كان من الطبيعي أن يستطلع هو آراء زواره في الحالة الدولية .

وكان وزير الحبر المفوض في أنقره ، زولتان مارياشي ، أحد زوار وزير العدل العراقي ، وكانت لوزير العدل صداقة قديمة مع الوزير المجري ، فانتهاز فرصة هذه الزيارة وسأله - بصفته الشخصية - عما إذا كان قد اطلع على آراء الألمان في مستقبل سوريا ، وفلسطين ، وسائر البلدان العربية ؟ فرد عليه « مارياشي » انه : كمثل لأحدى الدول الصغرى المناضلة في سبيل الحرية والاستقلال ، يعتقد أن جميع هذه الدول متحمسة لخير العرب ، و متمنية لهم كل تقدم ونجاح ، وانه سبق ان فهم بأن الألمان لا يضمرون سوءاً للعرب ، بل انهم يودون لو استقلت البلاد العربية برمتها . وأضاف « مارياشي » إلى ذلك قوله : ان سفير المانيا في أنقره ، الفون بابين ، كان قد أعرب عن رغبته في مقابلة وزير الخارجية العراقية ، نوري السعيد ، ليؤكد له مثل هذا القول ، غير أن الباشا رفض هذه المقابلة ، وأن السفير المشار اليه يود أن لا يكون لدى وزير العدلية ما يحول دون هذه المقابلة ، فأجاب السيد ناجي شوكت بأنه مستعد لمقابلة « بابين » بصفته الشخصية ، وليس بصفته الرسمية ، على أن تتم هذه المقابلة في خارج أنقره ، وقد أخذ الوزير المجري على عاتقه الجمع بين السفير الألماني ، ووزير العدل العراقي ، في الاستانة بعد أيام قليلة . ولما اجتمع المشار إليهما سأل ناجي بك الفون بابين عن موقف المانيا من سوريا ، في حالة انهيار فرنسا ، فأجاب « بابين » انه شخصياً من الألمان الذين يعتقدون بوجوب منح الشعوب العربية كافة استقلالها كاملاً ، وانه يعتقد أن آراء حكومته الألمانية لا تختلف عن رأيه هذا . فلما سأل الوزير العراقي عن موقف ايطاليا مما تقدم ، أجابه السفير أن وزير

تركيا لتوديعه ، وجرى أثناء هذه المقابلة ذكر قطع المناسبات بين العراق وايطاليا ، فذكر وزير
العُدلية ، ناجي شوكت ، ان حكومة العراق رأت أن تترئس في قطع مناسباتها مع ايطاليا ،
بالنظر للظروف الدقيقة التي يجتازها العالم ، فقال له وزير خارجية تركيا « وهذه نعم السياسة
فاتبعوها » ثم تابع السيد ناجي سفره إلى بغداد فبلغها في يوم ١٢ تموز ١٩٤٠ .

وكانت قد صدرت الإرادة الملكية في بغداد بأن يقوم وزير الأشغال والمواصلات ، عمر
نظمي ، بوزارة العُدلية وكالة مدة تعيب وزير العُدلية ، ناجي شوكت ، عن العراق في المهمة التي
أُمنها اليها ، وبأن يقوم رئيس الوزراء ، رشيد عالي الكيلاني ، بوكالة وزارة الخارجية مدة تعيب
وزير الخارجية ، نوري السعيد ، عن العراق في هذه المهمة ، وفيما يلي نص البلاغ الصادر عن هذه المهمة :

﴿ بيان رسمي ﴾

عاد إلى العاصمة ظهر أمس الأول صاحب الفخامة السيد نوري السعيد ، وزير الخارجية ، بعد
انتهاء المهمة الرسمية التي سافر الوفد العراقي من أجلها إلى انقره .

وقد حظي الوفد العراقي بمقابلة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية ، عصمت ابنونو ، في
انقره ، وقد جرت مباحثات بين الوفد وبين رئيس الحكومة ، رفيق صايدام ، ووزير الخارجية ،
شكري سراج اوغلو .

وكان من دواعي امتنان رجال دواقي العراق وتركيا ، الذين استعرضوا الموقف العام سوية ، ان
اتضحت لهم في أثناء هذه المباحثات ، وتأييدت مرة اخرى ، الصداقة المتينة وروابط المنافع
المشتركة السائدة بين الملكتين الجارتين .

وبينا تسير العلاقات القائمة بينها سيرها الحسن ، فإن ما يبشر به اتفاق الآراء التام من تطورات
سعيدة ، قد جعل سفر الوزيرين العراقيين إلى انقره ذا فائدة عميمة للملكتين الجارتين الصديقتين .
أما ما أذاعته بعض محطات الإذاعة الأجنبية ونشرته بعض الصحف لمناسبة هذه الرحلة من
الشائعات التي قصد بها تشويش الرأي العام العربي فلا صحة له مطلقاً .

« مدير الدعاية العام »^(١)

١٩٤٠ / ٧ / ٤

ايطاليا المفوض عنكم في بغداد ، وان في إمكانكم الاتصال به لاستطلاع رأيه ، ومع هذا فقد
 وعد السفير الألماني ، وزير العدل العراقي ، بالاتصال بحكومته الألمانية لمعرفة رأيها ، ورأي حليفها
ايطاليا ، فيما يود الوزير العراقي معرفته ، كما أنه سيسعى لإقناع حكومته اتباع السياسة التي تحقق
أماناً للعرب المشروعة وأماناً في بلادهم في الحرية والاستقلال .

« من حديث لفخامة السيد ناجي شوكت مع المؤلف »

(١) جريدة « البلاد » العدد ١٤٤٦ بتاريخ ٤ تموز ١٩٤٠

واصدرت الحكومة بلاغاً رسمياً آخر في ١٤ تموز ١٩٤٠ عما اذاعته المحطات الاجنبية حول هذه الزيارة هذا نصه :

« ذكر رويتر ببرقية مصدرها لندن ان قد اذاعت محطات برلين وروما خبراً مفاده ان هناك مشروعاً بين العراق وتركيا لاقتسام سورية ، ولما كان هذا الخبر لا ينطبق على الواقع ولا يقصد منه سوى اقلال الرأي العام في البلاد العربية ، والشرق الأدنى ، فإننا نؤكد عدم صحته ، وأن الحقيقة كما جاءت في البيان الرسمي وفي تصريح فخامة وزير الخارجية اللذين نشرنا في الصحف على أثر عودة فخامته من انقرة . وتتلخص الحقيقة المذكورة بأن المحادثات التي جرت بين الوفد العراقي والحكومة التركية قد برهنت على الاتفاق التام على أن تكون سورية للسوريين وان يكون مستقبلها الاستقلال التام »
جريدة البلاد العدد (١٤٥٥) بتاريخ ١٥ تموز سنة ١٩٤٠

﴿ الوضع الاداري ﴾

كان قد دب الضعف في ادارة الدولة الداخلية ولاسيما في « لواء الديوانية » منذ أواخر عام ١٩٣٣ وهو العام الذي فجع فيه العراق بمجدد شبابه « الملك فيصل الأول » وكانت الاجراءات الادارية الواجب اتخاذها ضد من يرتكب جريمة ما ، او ضد من لم يطع « قانون الدفاع الوطني » لا تلقى اذناً صاغية ، وكان نفوذ الادارة لا يتعدى حدود مراكز الالوية ، والاقضية ، والنواحي ، وكان بقاء القضايا العشائرية معلقة يسبب تدمراً شديداً لدى اصحابها من جهة ، ويؤدي إلى إضعاف هيبة الحكومة من جهة اخرى ، حتى ان نوري السعيد ، رئيس الوزراء اضطر في عام ١٩٣٩ الى أن يبحث في مختلف الطرق لايجاد الحل السريع لهذه القضايا ، سواء أكان ذلك في البيانات الخطيرة التي القاها من « الراديو العراقي » أم في خطبه التي القاها في « البرلمان »

فلما كانت أيام « الوزارة الكيلانية » أعار رئيس الوزراء ووزير الداخلية السيد الكيلاني ، هذه القضايا اهتمامه الخاص لحسمها حسباً نهائياً . ف قضية السيد محسن أبوطيخ والسيد حسين المنكوطر التي بقيت معلقة سنوات طويلة عهدت الى هيئة تحكيمية وافق على قراراتها الطرفان ، وحسمت نهائياً في ١٤ أيلول ١٩٤٠ م وقضية خوام وشنشول ، التي كانت مصدر ثورات وقتن في « لواء الديوانية » على نحو ما تكلمنا عنه في الجزء الرابع من كتابنا هذا سويت صلحاً وبصورة نهائية في ٢٧ آب من السنة المذكورة ، وتعاونت ابناء العم بعد جفاء . استمر سنوات وهكذا سويت قضية « الشيخ صكبان العبادي » مع « عشيرة الكرد » في « قضاء الشامية » بتاريخ ١٥ آب ١٩٤٠ وقد اسفر البت في هذه القضايا المعقدة عن حلول الولاة ، والوثام محل التماكس والحصام فأعاد هيبة الحكومة إلى « لواء الديوانية » خاصة ، والوية الفرات الاوسط عامة ، وجعل القوانين ولاسيما « قانون الدفاع الوطني » تنفذ على أحسن ما يرام ، حتى أن التجنيد شمل أفراد العشائر الرحل في أطراف

السماء ، والريشة ، فضلا عن الساكنين بالأطراف ، بما حمل « وزارة الدفاع » على توجيه كتاب شكر رسمي إلى شخص وزير الداخلية « الكيلاني » الذي أظهر جرأة وكفاءة دلتا على خبرة طويلة ، ومعرفة دقيقة بشؤون العشائر وتصريف الأمور تصريفاً حكيماً .

✽ مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة ✽

توطئة

كانت « الوزارة المدفعية الرابعة » قد استصدرت في يوم ٧ أيلول ١٩٣٧ م « مرسوم منع الدعاية المضرة رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٧ » الذي نصت المادة الثالثة منه على أن « لمجلس الوزراء إذا اقتنع بقيام أي شخص عراقي بدعاية مضرة . . . أن يقرر لزوم إقامته في مكان معين أو أمكنة معينة . . . الخ »

فلما دالت أيام تلك الوزارة ، اجتمعت « المحكمة العليا » في يوم ١١ أيلول ١٩٣٩ م وارتأت « ان المادة الرابعة من قانون منع الدعايات المضرة ^(١) رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨ قد خولت مجلس الوزراء صلاحيات هي مناطة بحكم القانون الأساسي بالسلطة القضائية فقررت مخالفتها للدستور » على نحو ماشرحنه في أول هذا الجزء من « تاريخ الوزارات العراقية » ^(٢)

المخالفة تتكرر

فلما صارت الوزارة إلى السيد رشيد عالي الكيلاني في ٣١ آذار ١٩٤٠ م وضعت وزارته في يوم ٣٠ أيار من هذه السنة « مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠ » خولت الفقرة السابعة من المادة الخامسة منه

« القبض على . . . المشتبه بإقلاقهم أو تشويشهم للرأي العام ، وحجرهم في أماكن تعيينها الحكومة » بعد صدور قرار بذلك من متصرف اللواء ، أو قائد الفرقة أي أن السلطة التي قالت « المحكمة العليا » أنه ليس لمجلس الوزراء أن يارسها ، لأنها من اختصاص الحاكم ، قد خولت إلى متصرفي الألوية ، وإلى قواد الفرق العسكرية ، أو إلى من هم دونهم في الدرجة .

المرسوم في البرلمان

ولما احيل المرسوم الجديد إلى البرلمان لإقراره ، حسب منطوق الفقرة (٣) من المادة (٢٦) من القانون الأساسي العراقي ، صادق عليه « مجلس النواب » بالإجماع في جلسته الثالثة من اجتماعه

(١) لما عرض « مرسوم منع الدعاية المضرة رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٧ » على مجلس الأمة للتصديق استبدله المجلس المذكور بقانون منع الدعايات المضرة رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨
(٢) راجع ص ٣٩ - ٤٠ من هذا المجلد

الاعتيادي لسنة ١٩٤٠ المنقذة في يوم ١٣ تشرين الثاني من هذه السنة بعد أن رجب به نائب ديالى ، عز الدين النقيب ، ترحيماً قليلاً ، موهناً الوزارة على وضعها هذا المرسوم ، ولما أحيل إلى « مجلس الأعيان » جمد فيه خمس سنوات وأربعة أشهر وعشرون يوماً وقرر رفضه في جلسة ٢١ آذار ١٩٤٦

استغلال المرسوم

بقي « مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة » نافذ المفعول زهاء ست سنوات ، ورغم عدم مشروعيته ، ورغم شعور مجلس الأعيان بمخالفة المرسوم لأحكام القانون الأساسي ، وقد استغفلته الوزارات التي أعقبت « الوزارة الكيلانية الثالثة » التي استصدرته ، أفضع استغلال ، كما استغفلته السلطات العسكرية البريطانية طوال أيام الحرب العالمية الثانية ، فاعتقل من اعتقل من أصحاب السيد الكيلاني - صاحب المرسوم - ونكب من نكب ممن سهل له تشريعاته ، ويسر له الأمور مدة حكمه .

وكان من حسن الصدف أن ثلاثة من أعضاء « اللجنة الداخلية » في « مجلس النواب » وهم : متي سرسم (الموصل) وعبد القادر السبّاب (البصرة) والحاج عجه الدلاي (الديوانية) قداعتلوا بموجب هذا المرسوم في « معتقل العمارة » وكانوا ممن صادق على المرسوم ، وأوصى « مجلس النواب » بقبوله فقبل . ولما اجتمعنا بهم في المعتقل المذكور ، وسألناهم عن كيفية موافقتهم على هذا المرسوم الذي سبق المحكمة العليا أن قررت عدم دستورية قانون منع الدعايات المضرة ، الذي كان أخف وطأة ، وأقل ضرراً من هذا المرسوم ، أجاب كبيرهم « متي سرسم » ان اللجنة وافقت على المرسوم كتدبير احتياطي ضد الشيوعيين ، وأنه ما كان ليخطر بباله ، ولا على بال زملائه « أعضاء اللجنة الداخلية » أن سيطبق هذا المرسوم بحقه ، وبحق جماعته ، فأكهرنا فيه هذه العقلية وسررنا لما أصابه من جراء موافقته على هذا المرسوم الشاذ .

كيف استغل المرسوم ؟

ان الفقرة الثالثة من المادة السادسة والعشرين من « القانون الأساسي العراقي » منحت الملك « الحق بإصدار مراسيم بموافقة هيئة الوزارة يكون لها قوة قانونية ... على أن لا تكون مخالفة لأحكام هذا القانون الأساسي ، ويجب عرضها جميعاً على مجلس الأمة في أول اجتماع ... فإن لم يصدق مجلس الأمة هذه المراسيم ، فعلى الحكومة أن تعلن انتهاء حكمها ، وتعتبر ملغاة من تاريخ هذا الإعلان »

ومع علم « السلطة التنفيذية » بمخالفة « مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة » للقانون الأساسي ، بالنظر لقرار « المحكمة العليا » الصادر في ١١ أيلول ١٩٣٩م ، ومع علم مجلس الأعيان بمخالفة هذا المرسوم للدستور ، فقد صدر المرسوم في ٣٠ أيار ١٩٤٠م وصادق مجلس النواب عليه

في ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٠م وجدني مجلس الأعيان أكثر من خمس سنوات ، أي إلى تاريخ رفضه في ٢١ آذار ١٩٤٦م ، وقد جاء في قرار الرفض :

« بعد المذاكرة في الموضوع وجد أن الظروف والأحوال الدولية والمحلية التي استلزم إصدار المرسوم المشار اليه قد زالت وانتهت ، وإن جميع البلاد الأخرى قد أخذت ترجع في أحوالها إلى حالة السلم الاعتيادية والطبيعية من دون اللجوء إلى القوانين والأحكام الاستثنائية التي استلزمها مقتضيات الحرب العالمية الثانية ، لهذا قرر بالاتفاق رفض المرسوم المذكور »^(١) وإلى القاري. الآن نص « مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠ »

نص المرسوم

بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة (٢٦) من القانون الأساسي ، وبناء على ما عرضه وزيراً الداخلية والعدلية ووافق عليه مجلس الوزراء أمرنا بوضع المرسوم الآتي :

المادة الأولى - يطبق هذا المرسوم بقرار من مجلس الوزراء من وقت إلى آخر في الأماكن التي تعين فيه وينشر القرار في الجريدة الرسمية .

الباب الأول في الشؤون القضائية

المادة الثانية - تطبق أحكام الفقرة الأولى من المادة ٧٨ من اصول المحاكمات الجزائية على كل من يخشى منه ارتكاب أفعال أو إذاعة أمور - شفاهاً كانت أو كتابة - من شأنها الإخلال بسلامة الدولة أو إقلاق الراحة أو السكينة العامة أو القيام بأي أمر من الأمور المبينة في القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨ وللحاكم أن يقرر إلزامه بتقديم ضمان نقدي لا يتجاوز (٣٠٠٠) دينار لحسن السلوك لمدة لا تتجاوز الثلاث سنوات ، ووضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة المذكورة عند أدائه الضمان .

المادة الثالثة - يطبق الباب السابع من اصول المحاكمات المذكورة على القضايا المنظور فيها وفق المادة السابقة مع مراعاة ما يلي :

أولاً : يقوم الحاكم بالتحقيقات التي يراها مناسبة بدون التقيد بأحكام الفقرة الثامنة من المادة ٨٠ من الاصول المذكورة .

ثانياً : يجوز إصدار الأمر بالقبض والتوقيف إلى نتيجة الإجراءات .

المادة الرابعة -

(١) لوزير العدلية ، بناء على اقتراح وزير الداخلية أو الدفاع ، أن يعين الموظفين - مدنيين كانوا أو عسكريين - حكام جزاء من الدرجة الأولى للنظر في الأمور المبينة في هذا الباب ،

والمادة السابعة من المرسوم .

(٢) لا ينظر في الامور الميينة في المادتين: الثانية والثالثة من هذا المرسوم إلا من قبل المعينين بموجب الفقرة السابقة من هذه المادة .

(٣) يكون وزير الداخلية المرجع القانوني للنظر في القرارات الصادرة من المحاكم المذكورين بمقتضى المادتين الثانية والثالثة أعلاه ، وله أن يستعمل الصلاحيات المنصوص عليها في المواد ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ من الاصول .

(٤) ينظر في الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨ وفي البابين الثاني عشر والثالث عشر من قانون العقوبات البغدادي من قبل المعينين المذكورين وحدهم ، ولهم أن يحكموا بالعقوبات الميينة لها ، على أن لا يزيد الحكم بالحبس على الخمس سنوات . أما إذا كانت الجريمة ، بالنظر إلى ظروفها ، تستلزم عقوبة أكثر من ذلك ، فتحال القضية إلى المحكمة الكبرى في بغداد ، ولا تستأنف أو تميز الأحكام الصادرة من المعينين وفق هذه المادة ، أو المادة السابعة من هذا المرسوم ، إلا في محكمة كبرى بغداد .

أما الأحكام الصادرة مباشرة من المحكمة الكبرى في بغداد فتميز لدى محكمة التمييز .

الباب الثاني - في الشؤون الإدارية

المادة الخامسة - لوزير الداخلية أن يستعمل الصلاحيات التالية ، وله أن يجوّلها - كلاً أو قسماً - إلى المتصرفين ، أو بناء على اقتراح وزير الدفاع ، إلى امراء الألوية فما فوق :
١ - مراقبة الرسائل البريدية والهرفية والتلفونية وجميع وسائل المخابرات السلوكية واللاسلكية ومنع أو تقيد استعمالها .

٢ - مراقبة الصحف ، والنشرات ، والكتب ، وجميع المطبوعات الاخرى ، ومنع أو تقيد نشرها ، وغلق أية مطبعة ، وضبط المطبوعات ، والنشرات ، والتصاویر ، والرموز ، التي من شأنها تهيج الحواطر ، وإثارة الفتن ، أو الاخلال بالأمن أو الانتظام العام ، سواء أكانت معدة للنشر ، أو البيع ، أو التوزيع ، أو العرض على الأنظار ، أم لم تكن .

٣ - منع أي اجتماع يمشي منه الاخلال بالسلام ، أو السكينة العامة ، وتفرقة بالقوة ، وكذلك غلق أي ناد ، أو جمعية ، إذا كان هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن بقائهما يخل بالسلام أو السكينة .

٤ - تحديد مواعيد فتح المحال العمومية ، وإغلاقها ، كلاً أو بعضاً ، في بعض الأحيان ، أو تبديل أوقات فتحها وغلقها .

٥ - منع المرور في ساعات معينة من النهار أو الليل ، في أي حي من الأحياء أو الطرق العامة

إلا بإذن خاص من السلطات المنوّه عنها في المادة الخامسة ، ومنع أو تقييد الدخول إلى المناطق العسكرية ، والخروج منها .

٦- سحب الرخص بجملة السلاح وحمله ، والأمر بتسليم الأسلحة على اختلاف أنواعها ، والعتاد ، والمواد القابلة للانفجار ، والآلات والوسائط الصالحة لصنعها وضبطها ، وغلق مخازنها .

٧- الأمر بالقبض على المشتبه فيهم من ذوي السوابق ، المتهمين بإخلال الأمن العام وسلامة البلاد ، وكذلك الذين هم تحت مراقبة الشرطة ، وكل شخص ليس له وسيلة جلية للتعيش ، ولم يمكنه أن يعطي نفسه بياناً مقنعاً ، والأشخاص المشتبه بإقلاقهم أو تشويهم للرأي العام وحجرهم في أماكن تعيينها الحكومة .

٨- تفتيش الأشخاص ، أو المنازل ، أو المباني ، على اختلاف أنواعها ، لفرض اكتشاف الأمور المعينة في الباب الثاني من هذا المرسوم ، وضبط الأشياء الممنوعة التي يعثر عليها .

٩- إخلاء بعض الجهات من السكان ، كلاً أو قسماً ، أو عزلها بمنع الدخول إليها .

١٠- منع أو تقييد المواصلات بين جهات مختلفة .

المادة السادسة - يكون وزير الداخلية المرجع القانوني للأجراءات المتخذة من قبل من حولهم السلطات وفق المادة الخامسة .

المادة السابعة - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على الثلاث سنوات ، أو بالغرامة ، أو بهما ، كل من قاوم ، أو مانع ، أو خالف الأوامر والإجراءات الصادرة أو المتخذة وفق المادة الخامسة .

المادة الثامنة - لمجلس الوزراء أن يلغي أي قرار من القرارات التي أصدرها وفق المادة الأولى .

المادة التاسعة - ينفذ هذا المرسوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة العاشرة - على وزراء الدولة تنفيذ هذا المرسوم الذي يجب عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماعه .

كتب ببغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٥٩ واليوم الثلاثين من شهر مايس سنة ١٩٤٠ .

عبد الله

ناجي شوكت	ناجي السويدي	نوري السعيد	رشيد عالي الكيلاني
وزير العدلية	وزير المالية	وزير الخارجية	رئيس الوزراء ووكيل وزير الداخلية
عمر فظمي	طه الهاشمي	محمد أمين زكي	صادق البصام
وزير المواصلات والاشغال	وزير الدفاع	وزير الاقتصاد	وزير المعارف ووزير الشؤون الاجتماعية

✽ استقالة وزير الاقتصاد ✽

لما بحث مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٠ حزيران ١٩٤٠م موضوع قطع العلاقات بين العراق وإيطاليا ، وهو الموضوع الذي سنبجته بعد قليل ، ارتأى وزير الخارجية والاقتصاد : السيدان نوري السعيد وأمين زكي أن يقرر المجلس قطع هذه العلاقات فوراً ، كما قطعها مع ألمانيا من قبل ، ولكن المجلس الوزاري ارتأى التريث في البت في هذا الموضوع حتى ينجلي الموقف ، فانهز وزير الاقتصاد فرصة حلول تموز ١٩٤٠ فرفع كتاب استقالته وهو :

إلى فخامة رئيس الوزراء.

بالنظر إلى حالي الصحية لا يمكنني الاستمرار في ممارستي مسؤولية الوزارة لهذا أقدم استقالتي راجياً من المولى أن يوفق فخامتكم والزملاء المحترمين لكل ما فيه خير البلاد .

بغداد ١ تموز ١٩٤٠

وزير الاقتصاد : محمد أمين زكي



الوزير المستقيل : محمد أمين زكي

وقد رد الرئيس على كتاب الاستقالة بما يلي :

صاحب المعالي السيد أمين زكي المحترم

بالإشارة إلى كتابكم المتضمن استقالتكم . يؤسفني أن لا تساعد حالتكم الصحية على الاستمرار في المسؤولية ، وأن أبلغكم بصدور الإرادة الملكية بقبول استقالتكم من منصب وزارة الاقتصاد شاكراً لكم مساعدتكم الثمينة مدة تأزركم وإياي في سبيل خدمة البلاد ، هذا واقبلوا فائق احترامي .

رئيس الوزراء : رشيد عالي

وفي يوم ٤ تموز ١٩٤٠م صدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة الاقتصاد بالوكالة إلى صاحب المعالي العميد الركن طه الهاشمي وزير الدفاع .

✽ في مجلس الأمة ✽

حل عيد الفطر المبارك لسنة ١٣٥٩ هـ في أول تشرين الأول ١٩٤٠م فلم يتسن دعوة مجلس

الامة إلى عقد اجتماعه الاعتيادي لسنة ١٩٤٠/١٩٤١ إلا في يوم ٥ تشرين الثاني من هذه السنة .
وقد اجتمع الأعيان والنواب معاً في اليوم المذكور لاستماع خطاب العرش الذي القاه سمو الوصي على
عرش العراق ، الأمير عبد الإله ، ثم انتخب « الأعيان » السيد محمد الصدر رئيساً لمجلسهم وانتخب
« النواب » مولود مخلص رئيساً لمجلسهم .

وفي يوم ٦ شباط ١٩٤١ أجل المجلس جلساته أربعة عشر يوماً وفي يوم ١٨ آذار من هذه
السنة مدد الاجتماع ثلاثة عشر يوماً ، وعلى هذا تكون مدة هذا الاجتماع أربعة أشهر وثلاثة عشر
يوماً عقد مجلس النواب خلالها (٣٩) جلسة ، وعقد مجلس الأعيان (١٥) جلسة ، وفيما يلي خطاب
العرش الذي تلي في بد. هذا الاجتماع :

﴿ خطاب العرش ﴾

حضرات الأعيان والنواب

نفتح باسم الله تعالى مجلسكم العالي ، مرحبين بكم ، ومتمينين لكم التوفيق .
أيها السادة

ان الأحوال العالمية لم تزل تتطور تطوراً خطيراً يدعو إلى أشد اليقظة والانتباه ، إلا أنه مما
يستدعي ارتياحنا ان تكون حكومتنا ساهرة على رعاية مصالح البلاد ، وواضعة نصب عينيها
صيانة سلامة المملكة ، باتخاذها كل التدابير الممكنة ، كما أنها لا تنفك عن مواصلة الجهود في
سبيل تحقيق ما تصبو اليه الأقطار العربية المجاورة من الأمان القومي . أما علاقاتنا الحسنة مع
المملكتين الشقيقتين ، العربية السعودية ، واليمنية ، وكذلك مع جارتينا الغريزتين : تركيا وإيران
فتزداد وثوقاً ، ولا سيما في هذه الظروف العصيبة ، كما أن روابط الصداقة مع حليفتنا بريطانيا
العظمى ، وسائر الدول المتحابة ، سائرة على اساس الود والتعاون المتبادل .

أيها السادة

إن من دواعي اغتباطنا أن نرى شعبنا المحبوب مقدراً واجبه الوطني في معاضدة حكومتنا ،
فيما تتحمله من أعباء ثقيلة في هذه الظروف الحرجة ، وأن يكون الهدوء والاستقرار شاملين
البلاد بأسرها .

ولم تأل الحكومة جهداً في تحقيق ما اعترمت عليه من الخطط المؤدية إلى رفع مستوى البلاد
من جميع النواحي ، وخاصة في الاعتناء بتقوية الجيش ليكون قادراً على اداء واجبه الأسمى نحو
الوطن ، كما قامت بصيانة حقوق العمال ، وبمساعدة الزراع ، ولا سيما المنكوبين منهم بالفيضانات
الأنخير ، والآفات الزراعية .

أيها السادة

على الرغم من تأثير الأحوال العالمية الراهنة في الوضع المالي ، فقد بذلت حكومتنا قصارى جهدها لإعداد ميزانية متوازنة لسنة ١٩٤١ وقد روعي فيها الاقتصاد في النفقات ، مع عدم الاخلال بمحسن سير شؤون الدولة ، وتوفير المبالغ المقتضية لسد العجز المتراكم ، وإيجاد مبلغ احتياطي في الخزينة للطوارئ . هذا مع الاستمرار على المشاريع العمرانية الهامة . وقد أعدت الحكومة ما هو ضروري من اللوائح القانونية التي تحتاجها البلاد ، وستعرضها عليكم في هذا الاجتماع ، وإننا لانشك في أنكم ستعجلونها بما نعهده فيكم من الحنكة والروية . وفي الختام نسأله تعالى أن يسدد خطواتكم ، وأن يوفقكم إلى ما فيه خير البلاد .

أزمة وزارية مادة

﴿ نصوص من المعاهدة العراقية - البريطانية ﴾

تعد المعاهدة العراقية - البريطانية المؤرخة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠م المستند الحقوق الرسمي الذي ترجع اليه الحكومتان في تنظيم علاقاتها المشتركة . وقد نصت مادتها الرابعة على : « إذا استتبك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، رغم أحكام المادة الثالثة أعلاه ^(١) يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فوراً إلى معونته ، بصفة كونه حليفاً ، وذلك دائماً وفق أحكام المادة التاسعة أدناه ^(٢) »

« وفي حالة حرب محقق ، يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً إلى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

« إن معونة صاحب الجلالة ملك العراق في حالة حرب ، أو خطر حرب محقق ، تنحصر في أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية ، في الأراضي العراقية ، جميع ما في وسعه أن يقدمه من

(١) هذا هو نص المادة الثالثة من معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ :

« إذا أدى أي نزاع بين العراق وبين دولة ثالثة إلى حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بتلك الدولة ، يوجب حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيها لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم ، وفقاً لأي تهديدات دولية أخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة » اهـ

(٢) وهذا هو نص المادة التاسعة من المعاهدة ، موضوعة البحث :

« ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه إلى الاخلال ، أو يخل بالحقوق والتمهيدات المترتبة ، أو التي قد تترتب لأحد الفريقين الساميين المتعاقدين أو عليه ، وفقاً لميثاق عصبة الأمم أو معاهدة تحريم الحرب الموقع عليها في باريس في السابع من شهر آب لسنة ثنائي وعشرين وتسعمائة بعد الألف الميلادية » اهـ

التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية ، والأنهر ، والموانئ .
والمطارات ، ووسائل المواصلات » اهـ

لقد « أوضحت هذه المادة بصرامة أن معونة كل من الفريقين المتعاقدين للفريق الآخر مشروطة بمراعاة أحكام المادة الثالثة المتعلقة بتوحيد المساعي بين المتعاقدين لتسوية النزاع بالوسائل السلمية فإذا تعذر التوصل إلى حل النزاع سلباً ، تنفذ أحكام المادة الرابعة ، فيوحد الفريقان « المساعي لاتخاذ تدابير الدفاع المشتركة » وتقتصر معونة العراق ؛ طبقاً لما نصت عليه المادة نفسها ، على أن يقدم « ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والأنهر والمطارات ووسائل المواصلات » وعليه لا يكون أي من الفريقين المتعاقدين ملزماً بتوحيد المساعي للاعتداء على دولة ثالثة ، ولا التعاون ، إذ لم يكن الفريق المتنازع مع دولة ثالثة قد وحد المساعي مع الفريق الآخر لتسوية ذلك النزاع ، كما ان معونة العراق المذكورة في المادة لا يلزم بها إلا في حالة توفر ما نصت عليه المادة الثالثة من سبق توحيد المساعي السلمية وخيبتها ثم توحيد « المساعي لاتخاذ تدابير الدفاع المشتركة تجاه هجوم أوخطر هجوم خارجي »^{١)}

✽ اعلان الحرب العالمية الثانية ✽

على أثر فشل المفاوضات ، التي كانت دائرة في العامين ١٩٣٨ و ١٩٣٩ لتسوية الخلافات القائمة بين الدول الأوروبية ، أعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا في اليوم الثالث من شهر أيلول سنة ١٩٣٩ م وحذت فرنسا حذوها فأعلنتها على ألمانيا أيضاً فوراً ، فاضطربت الأسواق العراقية وسادت الفوضى مخازن التجار ، فعمدت الوزارة القائمة = وهي الوزارة السعيدية الرابعة - إلى إصدار سلسلة من المراسيم اللازمة لتنظيم الحياة الاقتصادية والقضاء على سبل الدس والاستغلال غير الشرعية ، فكان عملها مهروراً ، وخزنها مشكوراً

وزار السيد بازل نيوتن ، سفير بريطانيا في العراق ، فخامة السيد علي جودة الايوي ، وزير الخارجية في تلك الوزارة وبين له أن حكومته تطلب من العراق أن يقطع علاقاته مع ألمانيا ويعلن الحرب عليها ، ولما نقل الوزير هذه الرغبة إلى رئيس الوزارة : نوري السعيد دعا الرئيس العراقي مجلس وزرائه إلى عقد جلسة خاصة برئاسة سمو الوصي الأمير عبد الإله في يوم ٥ أيلول ١٩٣٩ لمدادولة في الوضع الدولي ، وفيما عرضه السفير البريطاني ، واقترح السعيد أن يبادر العراق إلى قطع العلاقات مع ألمانيا ، ويعلن الحرب عليها ، ليبرهن على شدة تمسكه بمعاودة التحالف القائمة بينه وبين بريطانيا فعارض وزير العدلية ، محمود صبحي الدفترلي ، فكرة إعلان العراق الحرب على ألمانيا ، كما عارضها وزير الدفاع ، العميد الركن طه الهاشمي ثم اتخذ المجلس الوزاري هذا القرار :

(١) السيد عبد الرزاق الحسيني في كتابه « تاريخ العراق السياسي الحديث » ج ٢ ص ٢٠٠

« نظراً إلى الوضع الدولي الراهن وما يمكن أن يتولد من وجود الرعايا الألمان في العراق من ارتباكات ، قرر مجلس الوزراء تسفير الرعايا المذكورين ، وقطع علاقات العراق مع الحكومة الألمانية ، وتحويل وزيرى الخارجية والداخلية اتخاذ ما يلزم من التدابير لهذا الغرض » .

وكان وزير الداخلية في الوزارة السعيدية الرابعة ، السيد ناجي شوكة ، قد استقال من منصبه في يوم ٢٧ نيسان ١٩٣٩م وتولى رئيس الوزراء منصب وزارة الداخلية ، فأمر بالقبض على الرعايا الألمان المقيمين في العراق ، والصالحين للخدمة العسكرية ، وتسليمهم إلى السلطات البريطانية في « مطار الجبانية » حيث جرى تسفيرهم إلى الهند ، بعد أيام ، فوقف العين السيد جميل المدفعي ، في مجلس الأعيان ، فقال :

« وكذلك علمت بأن الحكومة قد سلمت بعض الألمان كأسرى إلى الجهات الانكليزية ، وهذا شيء استنكره ، لأنه كان بإمكان الحكومة العراقية أن تحتفظ بهذا العدد الضئيل ، إذا رأت ذلك ضرورياً ، وتعاملهم كما يتفق وكرم العراق في مثل هذه الظروف »^(١)

أما رجال الهيئة السياسية الألمانية فقد ردت الحكومة اليهم جوازات سفرهم ، وأراد الدكتور غرويا ، وزير المانيا المفوض في العراق ، سفرهم إلى بلادهم عن طريق ايران ، أو المملكة العربية السعودية ، فاستطاع وزير الخارجية العراقية ، السيد علي جودة الأيوبي ، أن يؤمن سفرهم عن طريق سوريا ولبنان ، دون أن تمس كرامتهم .

على أن الوزير الألماني المشار اليه كان قد احتج لدى رئيس الوزارة العراقية ، بحضور وزير الخارجية ، على تسليم الرعايا الألمان ، المقبوض عليهم في العراق ، إلى السلطات العسكرية البريطانية في الجبانية ، ثم تسفيرهم إلى الهند ، قائلاً : « إن ذلك يخالف القانون الدولي كل المخالفة » فرد عليه السيد نوري السعيد بقوله : « هذا الذي عملته وإذا نجح هتار فليعدمني »^(٢)

﴿ تبديل الوزارة العراقية ﴾

وفي يوم ١٨ شباط سنة ١٩٤٠م استقال السيد نوري السعيد من منصب رئاسة الوزراء احتجاجاً على مقتل وزير ماليته ، السيد رستم حيدر ، في ديوان وزارته في يوم ١٨ كانون الثاني من هذه السنة ، ولكنه ما لبث أن أُلِّف الوزارة للمرة الخامسة في الثاني والعشرين من شباط المذكور ، غير أن وزارته هذه لم تلبث في الحكم طويلاً فاستقالت في يوم ٣١ آذار ١٩٤٠م ، وعهد إلى رئيس الديوان الملكي ، السيد رشيد عالي الكيلاني ، بتأليف وزارة مؤقتة فألفها في اليوم المذكور على النحو المبث في صدر هذا الفصل^(٣) .

(١) محاضر مجلس الأعيان ص ٩ من الاجتماع العادي الرابع عشر لسنة ١٩٣٩م

(٢) مجلة المرفان الصيداوية ص ١٠٠٩ من المجلد ٣٨ لسنة ١٩٥٠

(٣) ص ٦٢ من هذا الكتاب

ولم يكن تكوين هذه الوزارة ، على هذه الصورة ، وليد الصدف ، فقد كانت البلاد سئمت قيام الوزارات عن طريق الانقلابات ، فجرت مفاوضات طويلة أسفرت عن توقيع رؤساء الوزارات العراقية ، الذين بقوا قيد الحياة ، الوثيقة التالية في يوم ١٤ آذار سنة ١٩٤٠ م :

« نظراً لرغبتنا الأكيدة في جمع الكلمة وتصافي القلوب وإزالة الضغائن في هذه الظروف العالمية الخطيرة ، وما تتطلبه مصلحة البلاد من التفرغ لمعالجة الأمور وتمشيتها بصورة اعتيادية ودستورية فقد اتفقت آراؤنا على ما يلي :

١- تؤلف وزارة قومية مؤلفة يختار رئيسها صاحب السمو الوصي حسب التقاليد الدستورية والاستشارات المعتادة .

٢- رؤساء الوزارات السابقون ، ورجال الدولة الموقعون يتعاونون مع الوزارة المؤلفة في داخلها أو خارجها ، ومن يتعذر عليه الاشتراك فيها ، بسبب مقبول لدى سموه ، فإنه يؤيدها لتحقيق الغايات المذكورة أعلاه ويتجنب مناوئتها .

٣- توقع هذه الاتفاقية وترفع لصاحب السمو المعظم ^(١) .

بغداد ١٤ آذار ١٩٤٠

ناجي السويدي ، نوري السعيد ، ناجي شوكت ، توفيق السويدي ، علي جودت ، جميل المدفعي ، رشيد عالي .

✽ تطور الحرب في أوروبا ✽

كان الوضع الحربي في إبان الحرب العالمية الثانية يسير في صالح الألمان ، كما كان في إبان الحرب العالمية الأولى ، فقد انهارت بولنده ، وهولنده ، وبلجيكا ، والنرويج ... الخ ، وأصبح انهيار فرنسا وشيكاً ، وكان المشتغلون في السياسة العراقية ثلاثة فرقا . :

فريق يجري في سياسته مع بريطانيا ، دون قيد وشرط ، فإن تعارضت مصلحة العراق ومصلحة البلاد العربية مع المصلحة البريطانية ، ضغط على المصلحة الأولى ليسائر المصلحة الثانية . وفريق يجري في سياسته مع بريطانيا بشي . من التحفظ .

أما الفريق الثالث فكان لا ينظر إلا إلى المصلحة العربية العامة ، ومصلحة العراق الخاصة ، فإن تعارضت هاتان المصلحتان مع المصلحة البريطانية ، ضغط على هذه ، ليسائر المصلحة العراقية ، وكان من رأي هذا الفريق الثالث ، أن تقتم كل فرصة ممكنة للوصول إلى هدفه ، وكان يرى في الحرب العالمية الثانية فرصة ثمينة لتحقيق رسالة العراق القومية .

(١) وكانت الوثيقة تأييداً لسمو الوصي ، وقد أعطيت بناء على طلب سمو الوصي نفسه .

« جميل المدفعي » في [عاشر مجلس الأعيان] ص ٥٠٤ من اجتماع ١٩٤٢

✽ إيطاليا تنضم الى المانيا ✽

ودل الوضع الدولي في أواسط شهر أيار من سنة ١٩٤٠م على أن إيطاليا ستندمج إلى المانيا بعد مدة وجيزة ، وتدخل الحرب إلى جانبها ، فقصد السفير البريطاني في العراق ، السير بازل نيوتن ، وزير الخارجية العراقية ، السيد نوري السعيد ، في مكتبه الرسمي ، وبعد أن أكد له أن إيطاليا ستعلن الحرب على إنكلترة وفرنسا خلال ٤٨ ساعة المقبلة ، طلب إليه أن يعرفه موقف العراق من ذلك ، فجا. الوزير إلى رئيس الوزراء ، السيد رشيد عالي الكيلاني ، وبعد أن أخبره بالموضوع ، أوضح له ضرورة قطع العلاقات العراقية مع إيطاليا ، كما سبق ذلك مع المانيا من قبل ، فدعا الرئيس الكيلاني مجلس الوزراء إلى عقد جلسة خاصة في يوم ٢٥ أيار ١٩٤٠م لمعالجة هذا الموضوع ، وبعد بحث واستقراء للوضع الدولي ، رأى المجلس ان اتخاذ قرار بهذا الشأن يعدّ سابقاً لأوانه ، لأن إيطاليا لم تدخل الحرب فعلاً ، ولأنه ليس هناك ما يستلزم اتخاذ أي قرار قبل هذا الدخول ، فلما أصرّ وزير الخارجية على وجوب اتخاذ قرار صريح في هذا الشأن ليبلغه للسفير البريطاني ، قيل له أن ينجر السفير بأنه إذا دخلت إيطاليا الحرب ، فإن مجلس الوزراء سيجتمع في الحال ، ويقرر ما يراه مناسباً .

وكلف المجلس وزير الخارجية أن يبلغ السفير البريطاني - علاوة على ما تقدم - أن بين العراق وبريطانية معاهدة تحالف صريحة ، وأن العراق لا يمكنه أن يتخلى عما توجبه عليه نصوص هذه المعاهدة بوجه من الوجوه .

وفي العاشر من شهر حزيران سنة ١٩٤٠م شهرت إيطاليا الحرب على إنكلترة وفرنسة ، فقصد السفير البريطاني وزير الخارجية في مكتبه الرسمي ، وبعد أن أبلغه - على صورة رسمية - دخول إيطاليا الحرب ضد بريطانيا وحلفائها ، طلب إليه أن تقرر الحكومة العراقية موقفها من ذلك ، ورجا أن يتلقى الجواب في الساعة الثانية عشرة ظهراً من اليوم التالي ، فاجتمع مجلس الوزراء في الحال ، وتذاكر في الموضوع الذي جاء به السفير البريطاني ، فأعلن نوري باشا - بوصفه وزيراً للخارجية - أن السفير البريطاني زاره في مكتبه الرسمي ، وبلغه على صورة رسمية دخول إيطاليا الحرب ضد حكومته ، وأنه طلب إليه أن يعرفه موقف الحكومة العراقية من هذا الحدث الخطير ، وأضاف الباشا إلى ذلك قوله إنه = أي نوري السعيد = يرى أن تبادر الحكومة العراقية إلى قطع علاقاتها السياسية مع إيطاليا ، على نحو ما فعلته مع ألمانية

وكانت حالة الجبهة الغربية ، واكتساح الجيوش الألمانية معظم الدويلات ، تبعثان في نفوس المهة الوزارية روعة الموقف ، مما يوجب التبسط في الموضوع ، والتبصر في عواقب الأمور .

وبعد أن تكلم وزير المالية والدفاع « السيدان ناجي السويدي وطه الهاشمي » كلاماً مطولاً قال وزير العدلية « ناجي شوكة »

أن على العراق أن ينتظر معرفة موقف تركية ومصر من دخول إيطاليا الحرب ، ليقرر ما تليه عليه مصلحته ، وأضاف إلى ذلك قوله

« ان بين العراق وبعض الدول العربية معاهدات استشارية تحتم عليه ضرورة الاتصال بتلك الدول ؛ قبل البت في بعض القضايا السياسية الكبرى ؛ وأن العراق مرتبط بميثاق سعد آباد ، الذي يلزم الحكومات الموقعة عليه أن تستشير بعضها بعضاً ، دون أن تنفرد في اتخاذ قرارات قد تضر بمصالح بقية الموقعين ، وتلقي الارتباك في علاقات العراق بهذه الدول »

أما وزير الاقتصاد « السيد محمد أمين زكي » فقد قال بصراحة

« لا يمكن أن نقول للانكليز نحن أصدقاءكم ، وأصدقاء أعدائكم ، في ذات الوقت ، لأننا ملزمين بمصالحهم الحقيقية منذ هذه الساعة ، فإما أن نكون أصدقاءهم وأعداء أعدائهم ، بصفتنا حلفاء لهم ، وإما أن نكون أصدقاء أعدائهم فننفذ أيدينا من المعاهدة التي بيننا وبينهم »

وأخذ الحديث مرة أخرى وزير الدفاع « السيد طه الهاشمي » فأعلن انه شديد التمسك بفكرة التريث ، فسارع كل من وزير المعارف « السيد صادق البصام » ووزير الأشغال « السيد عمر نظمي » ووزير الشؤون الاجتماعية « السيد رؤوف البحارني » فقاوا للسيد الهاشمي « نحن معك » على حين كان رئيس الوزراء ووزير العدلية والمالية يشدون أزر وزير الدفاع بكل قوة .

وبعد أخذ ورد طويلين تم الاتفاق على أن يتريث العراق في قطع مناسباته مع إيطاليا ، فطلب وزير الخارجية أن يتخذ مجلس الوزراء قراراً خطياً في هذا الشأن ، ليبلغه إلى السفير البريطاني فقرر المجلس الوزاري إرجاء جلسته إلى اليوم التالي لوضع صيغة هذا القرار .

وطلب سمو الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق ^(١) أن يعقد مجلس الوزراء جلسة تحت رئاسته ، في البلاط الملكي ، لمناقشة موضوع قطع المناسبات بين العراق وإيطاليا ، ف عقدت الجلسة المأمولة في صباح اليوم الحادي عشر من شهر حزيران ١٩٤٠ م واستمع سموه إلى آراء الوزراء فرأى ، فكان وزير الخارجية والاقتصاد « السيدان نوري السعيد ومحمد أمين زكي » يقولان بضرورة قطع هذه المناسبات فوراً (لأنه ليس من مصلحة العراق أن يشك في صداقته مع بريطانيا) على حين أجمع الوزراء الآخرون على (أن صداقة بريطانيا لا تتجلى إلا في تنفيذ معاهدة التحالف ، وان قطع العلاقات مع دولة معادية ، لهذه الخليفة ، ليس مما توجبه أحكام هذه المعاهدة)

(١) كان الملك غازي الأول قتل ليلة اليوم الرابع من شهر نيسان ١٩٣٩ في حادثة مؤلة جداً فأعلنت وصاية ابن عمه الأمير عبد الإله من الملك فيصل الثاني ابن الملك القليل لعدم بلوغ جلالاته السن القانونية .

و (على الحكومة العراقية في مواقف كهذه أن تنظر إلى مصلحة العراق قبل كل شيء) . و (أن هذه المصلحة تقتضي بأن لا تقدم الحكومة على أي عمل من شأنه أن يجرحها إلى العداء مع دولة أخرى ، أو يورطها في حرب ما) وهكذا انتهت الجلسة الوزارية المنعقدة برئاسة سمو الوصي في البلاط الملكي .

﴿ مجلس الوزراء ، يثبت قراره ﴾

- ثم انتقل مجلس الوزراء إلى ديوانه الرسمي ، في مقر رئاسة الوزارة ، واتخذ القرار التالي ،
- مكلفاً وزير الخارجية ، نوري السعيد ، بتبليغه إلى السفير البريطاني ، بازل نيوتن .
- « تداول مجلس الوزراء في الوضع الدولي الراهن ، الناشئ عن إعلان إيطاليا الحرب على الحلفاء ، وأخذ جميع العوامل والظروف بنظر الاعتبار ، بدقة وعناية ، وقرر ما يلي :
- ١- ان الحكومة العراقية متمسكة بمهادنة التحالف ، المنعقدة بينها وبين الحكومة البريطانية ، وماضية في وفائها لعهودها ، بروح مشبعة بعطف وولاء .
 - ٢- ان الحكومة العراقية تقوم بكل ما يترتب عليها من واجبات ، وفق أحكام معاهدة التحالف ، لصيانة المواصلات ، والمنافع المشتركة العراقية - البريطانية في البلاد .
 - ٣- ترى الحكومة العراقية - في الوقت نفسه - أن تترتب في أمر النظر في قطع الصلات السياسية بينها وبين ايطالية » اهـ

﴿ السفير البريطاني يندخل ﴾

وفي اليوم التالي « ١٢ حزيران ١٩٤٠ » قابل السفير البريطاني ، السير بازل نيوتن رئيس الوزارة العراقية ، السيد رشيد عالي الكيلاني ، في ديوانه الرسمي وقال له : انه تلقى برقية من وزارة الخارجية البريطانية تنبؤه بدهشتها لتردد مجلس الوزراء العراقي في قطع علاقاته مع ايطالية لأنها تعتبر هذا القطع من الأمور الحيوية لها ، فكل تردد في هذا السبيل يؤثر في الصداقة بين العراق وبريطانية ، وأضاف السفير إلى ذلك قوله :

« ان الحكومة البريطانية تحشى ان يؤثر وجود الطليان في العراق على المصالح البريطانية - العراقية وان الوزارة السعيدية السابقة كانت قطعت العلاقات السياسية بين العراق والمانيّة ، وان حكومته البريطانية تؤكد العراق ان الحكومة المصرية قطعت علاقتها الآن مع ايطالية ، فلا داعي لتردد العراق في ذلك »

فرد رئيس الوزراء العراقي على السفير البريطاني قائلاً

« إن مجلس الوزراء لن يقرر إلا ما يراه موافقاً لمصلحة البلاد ، غير أنه يرى أن وزارة الخارجية

البريطانية نظرت إلى هذه القضية من وجهة نظر الحكومة البريطانية فقط ، وعلينا نحن أن ننظر إليها من وجهة تأثيرها في العراق ونتائجها على البلاد

ثم سأل السفير البريطاني رأي رئيس الوزارة « الشخصي » في هذا الموضوع فأجابه هذا : « إن الرأي في هذا الشأن لمجلس الوزراء ، غير أنه شخصياً يرى أن من مقتضيات مصلحة الملكتين ، أن لا يورط العراق في عمل من شأنه أن يُلقي الرأي العام على حاضره ومستقبله ، وأن واجب الحكومة العراقية أن تتخذ التدابير المقتضية للحيلولة دون وقوع ما يمس المنافع المشتركة

﴿ وجهة المستر تشرشل ﴾

يقول المستر تشرشل ، رئيس الوزارة البريطانية ، في المجلد الثالث من مذكراته : « عندما أعلنت الحرب ، قطع العراق علاقته الدبلوماسية مع المانيا ؛ لكنه لم يعلن الحرب عليها ، ولما دخلت ايطاليا الحرب ؛ لم تقم الحكومة العراقية حتى ولا بقطع صلاتها ، وهكذا أصبحت المفوضية الايطالية في بغداد ، المركز الرئيسي للدعاية للمحور ، ولإثارة الشعور ضدبريطانية وكان يساعدهم في هذا مفتي القدس الذي كان قد هرب من فلسطين ، قبل اندلاع الحرب بقليل ، وآوته بغداد بعدئذ » (١)

﴿ مرور القوات البريطانية عبر العراق ﴾

« أبلغ السر بازل نيوتن ، السفير البريطاني ، وزير الخارجية العراقية بكتاب السفارة المرقم ٢٨٤ والمؤرخ في ١٩٤٠/٦/٢١ ان الحكومة البريطانية قررت إتزال بعض الجنود البريطانيين في البصرة للتوجه منها إلى حيفا ، عن طريق بغداد والموصل ، ولكي يكون في الإمكان الشروع بنقل هؤلاء الجنود ، بعد مدة قصيرة ، أي حوالي منتصف شهر تموز ١٩٤٠ طلبت السفارة أن تقوم القوة الجوية البريطانية بتأسيس معسكرات للاستراحة في البصرة ، وبغداد ، والموصل ، في تاريخ مبكر . وقالت السفارة باحتمال تأسيس خطوط مواصلات ، عبر الصحراء ، ما بين بغداد وحيفا ، ولاحظت أنه في الاحوال الاعتيادية ، أي عندما يكون الطريق بين بغداد وحيفا صالحاً للسير ، فإن الطريق يستمر من بغداد نحو جهة الغرب عن طريق الحبانية ، والمحطات الجي ٥ وايج ٣ وايج ٤ الخ ، ونظراً إلى الحالة الناشئة بسبب الفيضان ، فقد اقتضى الأمر اختيار طريق آخر ، يقع إلى جنوب بحيرة الحبانية ، ومن هناك عبر الفرات في المسيب ، وفي حالة استعمال هذا الطريق سيدعو الأمر إلى تأسيس محلات إقامة مؤقتة في الحجرة والمسيب ، كبتاريخ ٢٢ تموز أجابت الحكومة العراقية

بأنه لا مانع لديها من مرور القوات المذكورة^(١) مبرهنة بذلك على شدة تمسكها بأحكام المعاهدة .

* بغداد وزيرى الخارجية والعديلية *

لم يكتف « مجلس الوزراء العراقي » بالتدابير التي اتخذها لمجابهة الطوارئ ، ولا بالسماح للقوات البريطانية بالمرور عبر العراق ، حسبما نصت على ذلك أحكام المعاهدة العراقية - البريطانية المؤرخة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م ، فالتحذت القرار التالي في ١٩ حزيران ١٩٤٠ م :

« تداول مجلس الوزراء . حول الوضع الدولي الراهن ، وقرر ايضاً وزيرى الخارجية والعديلية إلى تركيا للمذاكرة مع الحكومة التركية بشأن الامور المتعلقة بالملكيتين »

ومن أهم هذه الامور معرفة موقف تركيا من سوريا ، في حالة انهيار المقاومة الفرنسية . وكان سبب اختيار وزير العديلية « السيد ناجي شوكة » لمرافقة وزير الخارجية « السيد نوري السعيد » في هذه المهمة ، هو أن المشار اليه أشغل منصب « وزير العراق المفوض في أنقرة » عدة سنوات ، وقد أصبح له فيها معارف وأصدقاء عديدون ، مضافاً إلى علاقاته الشخصية القديمة ببعض أركان الجمهورية التركية .

وقبل أن يغادر الوزيران بغداد في مساء اليوم الحادي والعشرين من حزيران سنة ١٩٤٠ م ، قصد وزير العديلية ، رئيس الوزراء . في داره لتوديعه ، والسؤال منه عما إذا كان يرى مانعاً من أن ينتهز وزير عدليته ، ناجي شوكة ، فرصة وجوده في تركيا فيجتمع بن يرى في الاجتماع به فائدة للعراق ، بغية اكتشاف ما غمض من الامور ، فلم ير الكيلاني مانعاً .

وبعد أن وصل الوزيران العراقيان إلى أنقرة ، وقاما بما عهد اليهما من واجب ، اتصل بعلم وزير العديلية ، أن الوزير المفوض لإحدى دول اوربا الوسطى - لعله مارياشي وزير الحمر المفوض - زار زميله وزير الخارجية ، وأعرب له عن رغبة سفير المانيا في أنقرة « الفون باين » في الاجتماع به ، والتحدث اليه ، وان وزير الخارجية كان قد رفض هذه المقابلة قائلاً انه « لا يستطيع أن يجتمع بأحد من أعداء الانكليز لأنهم حلفاء العرب » وأن « الفون باين » أعرب عن رغبته في الاجتماع بوزير العديلية العراقية ، بعد أن تعذر عليه الاجتماع بوزير خارجيتها ، فلم ير السيد ناجي شوكة مانعاً من أن يجتمع هو بالفون باين ، عسى أن يكون في اجتماعه فائدة للعرب .

وغادر السيد نوري السعيد أنقرة في طريق عودته إلى العراق قبلغ « بغداد » في الثاني من شهر تموز ١٩٤٠ م ، وسافر السيد ناجي شوكة إلى « الأستانة » فاجتمع بالفون باين فيها ، اجتماعاً شخصياً ، سأله خلاله عن موقف الألمان من البلاد العربية عامة ، ومن سوريا وفلسطين خاصة . فرد السفير

(١) (الكتاب الأبيض عن التطورات التي أدت إلى الاعتداء البريطاني على العراق) . - بغداد مطبعة الحكومة من ٢١ .

الألماني على ذلك :

ان حكومة الرايخ - على خلاف ما يرى هو - لا تشغل بالها بالقضايا العربية بصورة خاصة ، إذ ليس لديها من الوقت ما يكفي للاهتمام بمثل هذه الامور ، في الوقت الحاضر ، تاركة ذلك إلى حليقتها ايطاليا ، ومع ذلك فإن الحكومة الألمانية يسرها أن ترى البلاد العربية مستقلة استقلالاً تاماً ناجزاً فانتقد السيد ناجي موقف « حكومة الرايخ » هذا ، وأوضح للفون باين أهمية البلاد العربية في القضايا الدولية ، وضرورة الاهتمام بها اهتماماً بالغا ، وطلب اليه أن يعمل على إقناع حكومته الاهتمام بها ، وأن لا تترك شؤون العرب وقضاياهم إلى الطليان وحدهم ، وأضاف وزير العدل العراقي إلى ذلك قوله :

« إن العرب يحاولون الآن التخلص من الاستعمارين : البريطاني والفرنسي ، وانهم ينظرون إلى ايطاليا بحشة وحذر ، بوصفها الدولة الاستعمارية الثالثة ، ولهذا فهم الآن يحافون على حريتهم ، واستقلال بلادهم ، ويرجون مخلصين أن تسارع المانيا فتذيع ، وحليقتها ايطاليا ، بياناً مشتركاً بحسن نواياهما نحو البلاد العربية ، وكرهها لتوليان القضايا العربية اهتماماً خاصاً ، وتعضدان استقلالها استقلالاً تاماً » فوعد الفون باين أن يبذل جهده لحل حكومته الألمانية على تحقيق الأهداف العربية ؛ وعلى هذا قفل ناجي شوكة عائداً إلى بلاده فبلغ « بغداد » في الثاني عشر من شهر تموز ١٩٤٠ م ، تاركاً لوزير العراق المفوض في انقره « كامل الكيلاني » تعقيب نتائج مباحثات الفون باين مع حكومته وموافاة أخيه « رشيد عالي الكيلاني » بما قد يتوصل اليه ، إذا كان لا يرى مانعاً من ذلك .

﴿ الطليان بسبقون الامان ﴾

والظاهر أن ايطاليا شعرت بتخوف العرب من سياستها الاستعمارية ، فرأت أن تسبق المانيا إلى تطمين رغباتهم ، فأوغزت إلى وزيرها المفوض في بغداد « السنيور غيبرالي » أن يتقدم إلى رئيس الوزارة العراقية « السيد رشيد عالي » بالكتاب الآتي تعرييه :

عزيزي صاحب الفخامة !

قد امرني معالي الكونت شيانو ، وزير خارجية ايطاليا ، أن ابليغ فخامتكم أن ايطاليا - طبقاً للسياسة المتبعة حتى الآن - ترمي إلى تأمين الاستقلال التام ، والاحتفاظ بالكيان السياسي لكل من سوريا ، ولبنان ، والعراق ، والبلاد التي تحت الانتداب البريطاني ، ولهذا فإن ايطاليا ستقاوم كل ادعاء بريطاني ، او تركي ، لاحتلال الاراضي ، سواء أكان ذلك في سوريا أو لبنان أو العراق ، وتفضلوا بقبول خالص تحياتي .

❖ البيان الألماني - الإيطالي ❖

كتب السيد كامل الكيلاني (وزير العراق المفوض في انقره) إلى اخيه السيد رشيد عالي الكيلاني (رئيس الوزراء في بغداد) يخبره بالاجتماع الذي تم بين السيد ناجي شوكة ، والفون بابتن ، في الاستانة ، ويسأله عما إذا كان يوافق على أن يواصل « هو » الاتصال بالسفير الألماني ، لإنجاز ما شرع فيه وزير العدلية ، والظاهر أن رئيس الوزراء الكيلاني بعد أن تلقى بيان السنيور غبرياللي المثبت نصه فويق هذا ، لم ير مانعاً من أن يقوم اخوه « السيد كامل » بكل ما من شأنه حمل الحكومة الألمانية على إصدار بيان تشترك فيه الحكومة الإيطالية لتطمين العرب وتحقيق أحلامهم في الحرية والاستقلال .

أما الفون بابتن (سفير ألمانيا في تركيا) فإنه سافر إلى برلين ، وصار يلح على « وزارة الخارجية الألمانية » لإصدار البيان المشترك المأمول ، وبعد أن وفق فيما قصد اليه ، عاد إلى أنقره ، فلما سمع بعودته السيد ناجي شوكة ، وفهم من السيد كامل الكيلاني أن « بابتن » قد نجح في مسعاه إلى حد ما ، وان « وزارة الخارجية الألمانية » اتصلت بوزارة الخارجية الإيطالية المساهمة في إعداد هذا البيان قرر - أي ناجي شوكة - السفر إلى أنقره فوراً ، للاجتماع بالسفير المشار اليه ، فعادر بغداد مساء اليوم الثاني من شهر آب سنة ١٩٤٠م وهو يحمل مسودة بالاسس التي يجب أن يتضمنها هذا البيان . فكانت هذه الاسس كما يلي :

- ١- أن تعترف الحكومتان : الألمانية والإيطالية بالاستقلال التام للبلاد العربية المستقلة الآن ، وبلاستقلال التام للبلاد العربية الخاضعة إلى الانتدابين البريطانيين ، والفرنسي .
- ٢- أن تعلن الحكومتان : الألمانية والإيطالية بأنه ليست لهما مطامع استعمارية في مصر .
- ٣- أن تعترف الحكومتان : الألمانية والإيطالية للبلاد العربية بحق تأسيس وحدتها القومية حسب رغائبها .

- ٤- لا تعترف الحكومتان : الألمانية والإيطالية بشرعية الوطن القومي لليهود في فلسطين .
- ٥- إن ألمانيا وإيطاليا لا تطلبان سوى أن تريا البلاد العربية متمتعة بالازدهار والرفق ، وأن تتبوأ مكانتها التاريخية والطبيعية في الكرة الأرضية ، وإن هذا التمتع ، وهذا التبوء ، هما لصالح الإنسانية جمعاء ، وإن ألمانيا وإيطاليا تطلبان من البلاد العربية أن تحترم حرية الكنائس ، والرساليات ، والعبادات المسيحية في فلسطين ، ورعاية المنشآت الخيرية فيها كافة . ويدخل في ذلك المستشفيات ، ودور الأيتام ، ومآوي العميان . اه (١)

واقص بالسيد ناجي شوكة ، وهو في الطريق ، أن الفون بابتن يقضي بقية ايام الصيف في الاستانة ،

(١) من حديث لصاحب الفضامة السيد ناجي شوكة مع المؤلف .

فحوّل الجأهه اليها، ولما بلغها اجتمع بالمشار اليه في دار السيد زولتان مارياشي (وزير الحمر المفوض في انقره) وكان هذا يقضي بقية أيام الحمر في الاستانه ايضاً ، وقدم اليه اسس البيان المقترح ، فأكد « الفون بابن » للسيد ناجي شوكت بأنه بذل أقصى جهوده لحل حكومته الألمانية على إصدار البيان الذي يطالب به زعماء العرب ، وانه وفق في مسعاه ، وأضاف « بابن » إلى ما تقدم أنه سليعت بهذه الأسس إلى برلين فوراً ، لينضجها البيان المأمول ، وهكذا افترق السياسيان على أن يجتمعا بعد حين .

ومضى شهر كامل دون أن يصل شي. من العاصمة الألمانية ، واستبطن السيد ناجي شوكة وصول البيان ، فهم بالعودة إلى بغداد ، فسارع « بابن » لتطمين خاطره ، مؤكداً له قرب وصول الرد الألماني ، فكتب الوزير العراقي إلى السيد الكيلاني في بغداد يخبره بالتفصيل ، ويخبره بين أن يبقى في تركية بانتظار الرد ؛ وبين أن يعود إلى العراق ، فرد الرئيس العراقي بأن المصلحة تقتضي بالانتظار حتى يصل الرد الأخير وينجلي الموقف .

وفي مساء اليوم الثالث والعشرين من تشرين الأول ١٩٤٠م طلب الفون بابن إلى السيد ناجي أن يجتمع به في دار عينها له ، فلما التقيا ، قدم « بابن » مسودة بيان قائلاً :
« إن هذا البيان سيداع في هذه الليلة من المحطتين اللاسلكيتين للحكومتين : الألمانية والاطالية في برلين ، وباري ، في ساعة واحدة »

فما كاد السيد ناجي يفرغ من قراءة هذا البيان حتى قال للسفير الألماني :
« ليس هذا كل ما نريده ... إنا نرجو أن يتضمن البيان الألماني - الايطالي الأسس التي وردت في المسودة التي قدمها إليه يوم وصوله من العراق » فأجاب السفير ان هذه بداية وليست نهاية ، وبعد ساعة أذاعت الوكالة الأميركية في واشنطن هذا النبأ :

أذاع راديو برلين التصريح الرسمي الآتي للحكومة الألمانية عن البلاد العربية
« أعلنت الحكومة الألمانية اليوم في تصريح رسمي انها لما كانت دوماً تشعر بصداقة صميمية متينة مع البلاد العربية وتتمنى حياة سعيدة ورفاهاً للأمم العربية يليق بمكانتها التاريخية والطبيعية ، وبأهميتها بين شعوب العالم فهي - كما كانت كالسابق - تقبم الآن ايضاً كفاح هذه الامم من أجل استقلالها ، وباهتمام الشعوب العربية ، وهي تجاهد وتكافح في سبيل هذا الاستقلال تستطيع أن تعتمد وتضمن عطف ألمانية في المستقبل . وألمانية بإعطائها هذا التصريح الرسمي هي على اتفاق تام مع حليفها ايطالية ايضاً

وأذاعت محطة راديو روما نص هذا التصريح الألماني مظهرة تأييدها التام له »

✽ استقلال البلاد العربية ✽

لما قرر مجلس الوزراء في الخامس من شهر أيلول سنة ١٩٣٩ م ، تسفير الرعايا الألمان المقيمين في العراق ، وقطع علاقات العراق مع الحكومة الألمانية ، أعرب عن رغبته أيضاً في ضرورة اهتبال هذه الفرصة ، التي دلال العراق فيها على شدة تمسكه بالحلف البريطاني ، بأن تطلب «وزارة الخارجية العراقية» إلى «السفير البريطاني في العراق» التوسط لدى حكومته البريطانية لتصدر ، هي وحليفتها فرنسا : بياناً مشتركاً تعرب فيه الحكومتان المذكورتان عن عطفها على قضيتي سورية وفلسطين ، واستعدادهما لمساندتهما ، بقدر ما تسمح به الظروف العامة في ختام الحرب القائمة ، على تبوئهما مقامهما اللائق في الحرية والاستقلال . فلما فوجئ السفير المشار إليه بهذه الرغبة ، احتج على تدخل العراق في شؤون هذين القطرين ، ولكنه لم يبدأ ، تجاه إلحاح وزير الخارجية ، من عرض الأمر على حكومة لندن .

فلما تسلمت «الوزارة الكيلانية الثالثة» مقاليد الحكم في ٣١ آذار ١٩٤٠ م أخذت «توالي إلحاحها . . . على حكومة الدولة الخليفة بوجوب إيجاد حل لمشكلتي البلدين الشقيقتين : سورية وفلسطين : حلاً يحقق رغبات العرب في شتى أمصارهم ، ناهيك بأن استقلال هذين القطرين العزيزين على قلب العراق ، من شأنه اطمئنان العرب إلى نية الانكليز ، فيساعد ذلك الحكومة العراقية على الضبط العام في المملكة ، وعلى تنفيذ أحكام المعاهدة التي تربطها بالخليفة » (١) وإذا بالمسؤولين البريطانيين يصرحون في «مجلس العموم البريطاني» بأن بريطانيا لن تعطي للعرب أي عهد من أجل فلسطين ، أو سورية .

✽ صعوبة التعاون ✽

وتدل تتبعاتنا الدقيقة على أن السفير البريطاني في العراق أدرك ، منذ اللحظة الأولى ، صعوبة التعاون مع «الوزارة الكيلانية الثالثة» في مثل هذه الظروف الحرجة ، فأخذ يتحين الفرص للتخلص منها ، مثال ذلك :

١ كانت «وزارة السيد نوري السعيد الرابعة» وضعت عدداً من المراسيم والانظمة التي استدعت ظروف الحرب وضما ، وكانت أحكام البعض من هذه التشريعات تجعل الصحف ، والمجلات ، حتى النشرات الدورية ، خاضعة للرقابة الحكومية ، وكان الوضع الحربي في ابان الحرب ، يسير في صالح المحور - كما قدمنا - فكان من الطبيعي أن تنشر الصحف العراقية أنباء القتال كما هي ، وتنقل عن شتى المحطات ما طاب لها من الأخبار ، رغم الهيمنة الحكومية ، فكان هذا

(١) كاتب عربي في رسالته «الحلاف العراقي - البريطاني» ص ١٠ بيروت ١٩٤١

النقل ، وذلك النشر يفيضان السفير ويؤلمانه .

٢ ارتأت « السفارة البريطانية في العراق » أن تشغل « سينما جوال » يري القبائل والريفين صوراً خلاعية لدواعي المحور « ألمانية وإيطالية » فلم تر وزارة الداخلية مسوغاً للقيام بهذا العمل .

٣ طلبت السفارة المشار إليها أن يسمح لها ببلصق صور على علب الكبريت ، واللفافات ، تحط من قدر الألمان والايطاليين ، وتشوه أعمالهم في نظر العراقيين ، فرفضت وزارة الداخلية إجابة هذا الطلب .

٤ أعدت « السفارة البريطانية » كيات كبيرة من الرسائل والنشرات الشائنة للدولتين المذكورتين ، وطلبت إلى وزارة الداخلية أن تسمح لها بتوزيعها على الاهلين ، فردت الوزارة على ذلك أن السماح لمثل هذه الامور من شأنه أن يجز البلاد إلى معاداة بعض الدول ، الامر الذي ينافي مصالح العراق العامة^{١١}

٥ تنص الفقرة الثانية ، من البند الخامس من الملحق العسكري ، المتضم لمعاهدة ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ العراقية - البريطانية ، على أن تقدم الحكومة البريطانية ، على نفقة الحكومة العراقية « الاسلحة والعتاد والتجهيزات ، والسفن والطائرات ، من أحدث طراز متيسر إلى قوات جلالة ملك العراق » .

وكان « الجيش العراقي » في حاجة ماسة إلى مؤن ، وأعتدة حربية متنوعة ، فكانت السلطات المسؤولة في العراق كما طالبت الخليفة ببيع الجيش المذكور بعض المعدات الحربية الضرورية ، اعتذرت هذه عن إجابة هذه الطلبات المتكررة ، بعدم وجود ما يفيض عن حاجة الجيش البريطاني ولما كانت الفقرة الأخيرة من البند السادس من الملحق العسكري ، موضوع البحث ، قيدت ملك العراق وجعلته :

« يتعهد أيضاً بأن التجهيزات الأساسية لقوات جلالته وأسلحتها لا تختلف في نوعها عن أسلحة قوات صاحب الجلالة البريطانية وتجهيزاتها » فقد بقي الجيش بدون سلاح مدة من الزمن .

٦ حدث في تلك الآونة أن اجتمع وزير العراق المفوض في أنقره ، إلى السفير الروسي الجديد في تلك العاصمة ، فدار الحديث بينهما عن العالم العربي ، وقال الثاني الأول

« إن حكومة موسكو تعطف على اماني العرب الاستقلالية عطفاً صادقاً ، وتؤيد جهادهم

(١) لما احتل الانكايز بغداد ، احتلهم الثاني لها في حزيران ١٩٤١ م ، أباحوا لأنفسهم تشغيل « السينما الجوال » كما أباحوا لصق الصور الشائنة على علب الكبريت واللفافات ، ووزعوا من رسائل « اخوان الفضية » ونحوها من الرسائل « التي كانت تطبع في القدس » الشيء الكثير وهي مشحونة بالسب ، والتلب ، والقذف في رجال العراق البارزين حتى ان رئيس الوزراء جميل المدفعي احتج على بذاتها

للحرية ، وتود تأسيس علاقات سياسية بينها وبين العراق ، فإذا كنتم تبادلونها هذه الرغبة ، فإنها تعين حالاً سفيرها اليكم » فأبرق الوزير إلى بغداد بهذا الحديث .

ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من المعاهدة العراقية - البريطانية المؤرخة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م تنص على أن تجري بين الفريقين المتعاقدين « مشاورات تامة وصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية ، بما قد يكون له أساس بمصالحهما المشتركة » فقد أبلغت وزارة الخارجية في بغداد ، سفير الحكومة الحليفة ، مضمون الحديث السوفياتي - العراقي في أنقرة ، وطلبت منه معرفة وجهة نظر حكومته في الموضوع ، فوعد السفير البريطاني بإطلاع لندن على ما تقدم ، وإعطاء الجواب في أقرب وقت ممكن ، ولكنه لم يجب بعدئذ . فلما تطورت الاحوال الدولية وحالف الانكليز « روسيا السوفيتية » ألحت الحكومة البريطانية على العراق بوجوب تأسيس علاقات سياسية بين العراق والاتحاد السوفياتي فلم ير العراق مناصاً من اجابة هذا الالحاح

٧ وقد جاء ضغناً على ابالة اتفاق « الوزارة الكيلانية » مع « حكومة طوكيو » على بيع محصول القطن العراقي ، من شركات يابانية ، صفقة رابحة فحرم الانكليز من شراء ذلك المحصول بالسعر الواطي . الذي تعودوا دفعه ، وكانوا في حاجة ماسة اليه .

✽ السفير بمنزل تدفيرا سافرا ✽

والظاهر أن السفير البريطاني ضاق ذرعاً بموقف « الوزارة الكيلانية » فاجتمع بوزير خارجيتها نوري السعيد ، في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٠م ، وبلغه بحضور الوصي :

« إن الحكومة البريطانية لا تثق بالوزارة الكيلانية القائمة »

فلما علم الوزراء بأمر هذا الاجتماع كفوا رئيسهم الكيلاني أن يتصل بالسفير البريطاني ، ويستعلم منه عما إذا كان بين العراق ، وحليفته بريطانية ، خلاف صريح محدود . فلما اجتمع الرئيس بالسفير ، سمع منه القول عينه ، الذي قاله للسيد نوري السعيد : أمام سمو الوصي ، فلم يكن من السيد الكيلاني إلا أن جابه السفير بالحقيقة المؤلمة فرد عليه قائلاً : إنه لا يهتم أبداً بثقة أية حكومة أجنبية ، ولا يأبه لاعتمادها عليه ؛ ما دام هو يتمتع بثقة الشعب العراقي وتأييده وثقته الممتلئة في برلمانه .

وهكذا بقي السفير يلوح بضرورة تنحية « الوزارة الكيلانية الثالثة » عن الحكم ، والوزارة ماضية في تمشية أعمالها في جو يسوده السكون ، والثقة بالنفس ، وإذا براديو براين يذيع التصريح الألماني - الايطالي عن عطف حكومتي المحور على جهاد العرب في سبيل الاستقلال ، ويكرر اذاعته في ليال متتابة ، وقد أثبتنا نص البلاغ فويق هذا .

ويظهر أن حكومة لندن اضطربت للمفاجأة الألمانية - الايطالية ، اضطرابها للمفاجأة

السوفياتية ، فشاع حالا ، وبشكل مدهش ، أن العراق ينوي إعادة علاقاته بألمانية ، فقصد السفير البريطاني إلى وزارة الخارجية في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٠ م ، وقدم للسيد نوري السعيد مذكرة شفوية «نوت فربال» تحتوي السؤال عن قضيتين

(الأولى) إعادة الاتصالات البرقية بين بغداد وبرلين بطريق إيران
(والثانية) منع الصحف العراقية من انتقاد التصريح الألماني - الإيطالي
وأضاف السفير إلى مضمون المذكرة قوله :

إنه اتصل إلى علمه أن في نية الحكومة العراقية إعادة علاقاتها السياسية بألمانية ، إما بواسطة المفوضية الإيطالية في العراق ، وإما استناداً إلى اقتراح تنشره إحدى صحف بغداد ، وأن الوزارة الكيلانية تفكر أيضاً في وضع تشريع يضر بمصالح اليهود .

فرد عليه نوري السعيد إن المراسلات البرقية بين العراق وألمانية لم تتوقف يوماً ، وأما منع الصحف العراقية من نقد التصريح الألماني - الإيطالي فلا صحة له ، وكذلك لا صحة لإعادة العلاقات بين العراق وألمانية . وأما وضع تشريع ضد اليهود فهذا مخالف للدستور العراقي ، الذي كفل في مادته (٦) حقوق جميع العراقيين على السواء ، بما فيهم اليهود والظاهر أن السفير لم يقنعه ما سمعه من وزير الخارجية العراقية فقال له :
« إن الحكومة البريطانية لاتثق بوزارة يرأسها رشيد عالي ، وعلى العراق أن يختار أحد حلين : إما الاحتفاظ برشيد عالي رئيساً لحكومته ، وإما الاحتفاظ بصداقة بريطانية العظمى »

✽ العراق يسكو السفير ✽

أنكرت « الوزارة الكيلانية الثالثة » على السفير البريطاني في العراق تدخله السافر في مثل هذه الأمور ، فانعقد مجلس الوزراء في دار وزير الدفاع ، العميد الهاشمي ، في السابع والعشرين من شهر تشرين الثاني ١٩٤٠ م ، ووضع برقية احتجاج على هذا التدخل ، وكلف وزير الخارجية نوري السعيد ، إرسالها إلى المفوضية العراقية في لندن .

والبرقية تناول كيفية تقديم السفير البريطاني (١) «نوت فربال» والقضايا التي تضمنتها ، والكلمات التي فاه بها بحق رئيس الوزراء ، السيد الكيلاني ، وإلى القارى . جواب المفوضية العراقية على هذه البرقية بعد أن لحصنا نص البرقية :

خارجية بغداد

لندن ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٠

جواباً على برقيتكم ، قابلت لورد هاليفاكس اليوم ، الجمعة ، وبينت له مضمون برقيتكم بمخاطبتها ، فأجاب بأن غاية الحكومة البريطانية هي الصداقة وحسن الصلات ، وعدم التدخل في

شؤون العراق الداخلية ، غير أنهم لاحظوا أخيراً في العراق أموراً لا تأتلف وروح معاهدة التحالف ، بل ونصها أيضاً ، ولذلك أوعز للسفير أن يصرح بما يصرح . فذكرت له خطورة مثل هذا التصريح وكيف أنه يضر بمصلحة الطرفين ، وأنه لا يفيد إلا الطرف الثالث ، كما ذكرت له التأثير السيء الذي يحدثه في الاوساط العراقية والعربية ، في هذه الأيام الحرجة ، علاوة على ما فيه من المساس بالكرامة القومية وبالاستقلال ، وبمخالفته للمعاهدة ، ففكر قليلاً وقال : اني أقدر خطورة المسألة وكونها ليست مسألة الطرفين ، وان الخصوم قد يستفيدون منها ، ولكنهم مضطرون إلى ذلك لما شاهدوه أخيراً من تطور الوضع ، الذي أقل ما يقال فيه أنه خال من التعاون والتآزر ، المطاوين بين الدول المتحالفة ، فقلت له ما زلت مقدرين لخطورته ، أو انكم متفقون معنا على نوع العواقب التي ستنتج منها ، فهل توافقون على أن أبين لوزير خارجية العراق ، أنه بعد الايضاحات التي سمعتموها ستراسلون إلى بغداد تعليقات جديدة ؟ فقال : اكتب لبعدها أنه يقدر ما بلغه بواسطتي من إيضاح لوزير خارجية العراق وآرائه حق التقدير ، غير انه يود أن يفكر في الأمر قبل إعطاء الجواب على سؤاله هذا . أما ملاحظاتي الشخصية فهي ان حكومة بريطانية متأثرة من فخامة رئيس الوزراء ، وفي نفس الوقت لا ترغب في حدوث نزاع علني مع حكومة العراق في هذه الأيام إن أمكن « اه - المفوضية العراقية -

✽ الانكليز بوسطون ✽

ويلاحظ لنا أن بريطانية ، بعد أن عجزت عن زخرفة « الوزارة الكيلانية الثالثة » عن عقائدها في القضايا القومية ، ركنت إلى أساليبها الخاصة لتحقيق أغراضها . فقد طلب وزير أميركا المفوض في بغداد أن يقابل رئيس الوزراء في صباح اليوم الخامس من كانون الأول ١٩٤٠ م ، فرجع الرئيس أن تكون المقابلة بحضور وزير الخارجية فلما تمت قال الوزير المفوض أنه تلقى برقية من حكومته ليلغها إلى رئيس الوزارة العراقية وقد جاء فيها : « إن سياسة الحكومة الأمريكية هي معاونة بريطانية بكل ما لديها من وسائل ، عدا إعلان الحرب ، وإن هذه المعاونة ستتردد يوماً بعد يوم ، وإن دولة أمريكا لا تتسنى للعراق إلا كل خير ، وتنصح الحكومة العراقية بضرورة سيرها بالتعاون مع الحكومة البريطانية ، ولأنها مقتنعة ولديها دلائل كافية ، أن باندحار بريطانية سيفقد العراق استقلاله حتماً ، وستحل كارثة بجميع شعوب الشرق الأدنى . . إن عدم تعاون العراق مع بريطانية ، وتوسع دعاية الكراهية في الاوساط العراقية ضد بريطانيا ، سيحدث تأثيراً سيئاً لدى الحكومة الأمريكية ، وعند انعكاسه في الصحف ، لا بد وان الرأي العام الأمريكي لا يستحسن ، ولا يجبذ هذه السياسة ، مما يترك أثراً سيئاً لا يكون في صالح العراق . والحكومة الأمريكية تلفت نظر الحكومة العراقية إلى

السياسة الرشيدة التي سارت عليها جارة العراق ، تركيا »

ثم سأل الوزير المفوض رئيس الوزراء عما وصلت إليه المناسبات بين العراق وبريطانية ، فرد الرئيس الكيلاني على سؤاله بما يلي :

« ان الحكومة العراقية لم تتخذ أية اجراءات من شأنها أن تضر بمصالح الحلف العراقي - البريطاني ، وتبين لها ان الحكومة العراقية لا تزال ؛ كما كانت في الماضي ، حريصة كل الحرص على تنفيذ معاهدة التحالف نصاً وروحاً ، وعلى دوام الصداقة ، وحسن الصلات ، المستندة على المصالح المشتركة بين العراق وبريطانية العظمى ، وأن الحكومة تتوقع أن يزول سوء الفهم ، الذي علق بأذهان رجال الحليفة عن موقف العراق »

فارتاح الوزير المفوض إلى هذا الجواب ، ووعد بأن ينقله حرفياً إلى حكومته .

وفي يوم ٦ كانون الأول ١٩٤٠ م تلقت « وزارة الخارجية العراقية » برقية من وزيرها المفوض في أنقرة ، يخبرها فيها بأن وكيل وزير الخارجية استدعاء فأخبره بأن سفير تركيا في واشنطن أبرق إلى حكومته بأنه علم من المحافل الرسمية الأمريكية ، ان حكومة العراق تميل إلى إعادة العراق علاقاته بألمانية ، وان الوزارة العراقية الحاضرة ، إما ستضطر إلى الاستقالة وإما ستعيد العلاقات بين ألمانية والعراق ، وان الحكومة التركية ترجو معرفة حقيقة هذا الخبر .

فردت وزارة الخارجية العراقية على هذه البرقية بأن العراق متمسك بمعاهدة التحالف ، وانه ليس في نيته أن يقوم بأي عدااء ضد حليفته بريطانية .

وفي الثامن من شهر كانون الأول ، هبطت مطار بغداد إحدى طائرات « السلاح الجوي المصري » تحمل كتاباً شخصياً من رئيس الوزارة المصرية ، إلى زميله العراقي ، حول الموضوع المتقدم ؛ فرد الرئيس الكيلاني عليها فوراً ، نافياً وجود أي عدااء بين العراق وحليفته ، ومؤكداً عزم وزارته على التقيد بأحكام المعاهدة العراقية - البريطانية نصاً وروحاً

وكان السفير البريطاني في بغداد تلقى برقية من وزارة الخارجية البريطانية ، جواباً على شكوى العراق من تدخل السفير في شؤون العراق الداخلية ، تاريخها ٤ كانون الأول ١٩٤٠ م وقد كلف برفعها إلى سمو الوصي ، وهذا نص البرقية

« إننا لا نقر بوجود تدخل من هذا القبيل ، وكل ما عملناه هو أننا أوضحنا بصراحة للحكومة العراقية ما يهمننا - قلقنا - خشية تردي الملائق بين البلدين أكثر من هذا » اهـ

✽ وزير الخارجية بوضع الموقف ✽

وقد انتهز وزير الخارجية ، نوري السعيد ، فرصة هذه المراسلات فأوضح الموقف لرئيس الوزراء

بكتاب مطول هذا نصه :

بغداد ١٥ كانون الأول ١٩٤٠

حضرة صاحب الفخامة رئيس الوزراء - بغداد

إن من العوامل الجوهرية لنجاح أية وزارة في حكومة دستورية ، أن يحرص اعضاء تلك الوزارة على التضامن والصرامة التامين ، في كافة الشؤون التي يعالجونها ، ليتيسر لهم درس ومناقشة تلك الشؤون في جو ملؤه الثقة والحرية ، وتقرير ما يتفقون عليه لتسيير سفينة الدولة التي أخذوا على عاتقهم قيادتها .

وإذا كان لهذين العاملين تأثيرهما البارز في الدول القديمة النشأة ، حتى في الظروف الاعتيادية ، فما هو الشأن الذي ينبغي أن يكون لها في دولة كدولة العراق الفتية ، وفي ظروف كالظروف العالمية الحالية ، التي قلما شاهد العالم لها مثيلاً في خطورتها وتعقدها .

لقد اوردت هذه المقدمة توطئة لمصارحة فخامتكم برأيي في موقف العراق الحالي ، والمصاعب التي يجابهها ، ومن الطبيعي انه متى شخص الداء ، سهل تأمين الدواء .

ان العراق - وهو أحد الأقطار العربية المستيضة - كان ولا يزال يهيم بالقضية العربية ، ويعطف عليها . وهو لم يدع فرصة إلا وأعرب فيها عن اهتمامه وعطفه هذين ، سواء اكان ذلك في عهد كفاحه للتخلص من نير الانتداب ، أم بعد تمتعه بالاستقلال .

ولا شك في أن فضايتكم تتخطرون الجهود والمسااعي العظيمة ، التي بذلت في سبيل هذه القضية في عهد المغفور له الملك فيصل وبعده .

وقبل ان تنشب الحرب الحاضرة ، كان العراق يبذل كل ما في وسعه لحل قضية فلسطين ، وفقاً لرغبات اهلها . وكانت آخر الجهود ، التي بذلت في هذا السبيل ، عقد مؤتمر الحكومات العربية في مصر ولندن ، الأمر الذي حدا بالحكومة البريطانية إلى إصدار الكتاب الأبيض الذي عينت فيه سياستها في فلسطين ، تلك السياسة التي تحدد الهجرة اليهودية ، وتضع أسس تأليف الحكومة الوطنية الفلسطينية ؛ وكان ابرز نقص في هذه السياسة ، في نظرنا ، عدم تحديد وقت معين لتأليف الحكومة الوطنية .

وبعد نشر هذا الكتاب بمدة ، نشبت الحرب الحاضرة فانتهزت دولتا المحور فرصة فقدان الحكومة الوطنية في فلسطين ، ونشطتا في الدعاية لمصلحتها ، مظهرتين عطفهما على القضية العربية ، ومحاولتين التأثير في شعور العرب ، رغم ان اعتدائهما على الدول المجاورة لها لا يتفق وهذا العطف ، ولا سيما ان الدول المعتدى عليها اقدم واعظم قوة واستعداداً من العراق ، وأقرب إلى دولتي المحور من الامة العربية عنصراً ودينياً .

وقد كان العراق - في خلال هذه المدة - يتحين الفرص لحث الحكومة البريطانية على تأليف الحكومة الوطنية في فلسطين ، متوخياً في ذلك مصلحة الامتين : العربية والبريطانية في وقت واحد . وتتخطرون فخامتهم ، ولا شك ، أن الأمر قد بلغ بنا إلى أن عرضاً على وزير المستعمرات البريطاني اقتراحاً شبه رسمي - بواسطة الكولونيل نيوكب - نعرض فيه دخول العراق الحرب إلى جانب بريطانيا في الساحات الشرقية ، لقاء قيام الحكومة البريطانية بمحل القضية الفلسطينية ، وتزولها عند رغبة عرب فلسطين على صورة لا تعارض سياستها المدرجة في الكتاب الأبيض . ولا شك في أن عمل العراق هذا أقصى ما تستطيع دولة عمله في سبيل قضية يههما امرها . لقد كانت الصعوبة التي يجابهها العراق ناشئة عن وجود معاهدة التحالف العراقية - البريطانية وعن شعور العراقيين بضرورة قيام بريطانيا العظمى بإنصاف عرب فلسطين . وقد ازدادت هذه الصعوبة خطورة على اثر نجاح الجيش الألماني في اجتياح هولندية ، وبلجيكا ، وما عقب ذلك من سرعة انهيار فرنسا . فإن ذلك الانهيار قد اذهل الشعب العراقي - كما اذهل باقي شعوب العالم - حتى راح يتناس سلامة كيانه لمجول وافتراضات شتى . وقد بلغ الأمر ببعض زعمائه ان كونوا لأنفسهم فكرة جازمة عن قرب انهيار الامبراطورية البريطانية ، وبقاء العراق وحيداً ، وضرورة التفكير في الخروج بالعراق سالماً من هذه المعمة العالمية ، التي لم يكن يتوقعها أحد .

اما الآن ، وقد دارت الأيام ، وانقضى ما يقارب الستة اشهر على انهيار فرنسا ، فقد دل تتابع الحوادث على ان انهيار الامبراطورية البريطانية ليس بالأمر السهل ، وقد وقفت بريطانيا الوقفة التي كان يتوقعها القليلون من رجال العالم ، بالنظر إلى خبرتهم في منابغ القوى الروحية والمادية الكامنة في هذه الامبراطورية .

ان مستقبل الحرب وان كان لا يزال بيد القدر ، فإن سير الامور يدل على ان الامبراطورية البريطانية - برغم انهيار فرنسا - قادرة وحدها على الصمود لدولتي المحور ، وان انهيارها لم يعد أمراً محتملاً ، كما كان يجزم به البعض في الصيف الماضي .

اني انتقل إلى الموضوع الذي حدا بي إلى كتابة هذا الكتاب وهو قضية المشكلة التي نشأت مؤخراً بيننا وبين الحكومة البريطانية ، من جراء سوء الفهم الذي سببه بعض ما نشر في الصحف وبعض الأخبار التي لا تستند إلى الحقيقة .

ان العراقيين - حكومة وشعباً - مجمعون على تأمين سلامة العراق قبل كل شيء . آخر ، وعلى ضرورة السير في الطريق الذي يضمن هذه السلامة .

وإذا تعرضت هذه السلامة للخطر فإن الواجب يحتم علينا جميعاً اجتناب هذا الخطر فوراً من غير أن تفكر في التمسك من اللوم والمسؤولية ، وفي محاولة كل منا القائها على عاتق الآخر . لذلك ارجو

أن تسمحوا لي بأن أبسط لفخامتكم الامور التالية :

١- اننا لأول مرة في تاريخ العراق نتلقى بلاغاً رسمياً من حكومة الولايات المتحدة الاميركية (بتاريخ ٥ كانون الأول الجاري) تعرب فيه عن حرصها على خير العراق ، واهتمامها باحتفاظه باستقلاله . وهي تؤيد بهذا التصريح ، أن سياستها عن معارضة بريطانيا ، بكل ما لديها من وسائل عدا إعلان الحرب ، وان هذه المعارضة ستزداد يوماً بعد يوم . وهي تنصح الحكومة العراقية بضرورة سيرها بالتعاون مع الحكومة البريطانية ، لانها مقتنعة ، ولديها دلائل كافية ، على أنه باندحار بريطانيا ، سيفقد العراق استقلاله حتماً ، وتحل كارثة بجميع شعوب الشرق الأدنى .

ويضيف البلاغ إلى ما تقدم :

« ان عدم تعاون العراق مع بريطانيا ، وتوسع دعاية الكراهية في الأوساط العراقية ضد بريطانيا ، سيحدث تأثيراً سيئاً لدى الحكومة الاميركية ، وعند انعكاسه في الصحف ، لا بد وأن الرأي العام الاميركي لا يستحسن ، ولا يجذ هذه السياسة ، مما يترك اثرأ سيئاً لا يكون في صالح العراق . والحكومة الاميركية تلفت نظر الحكومة العراقية إلى السياسة الرشيدة التي سارت عليها جارة العراق تركيا . »

وقد تلقينا في الوقت عينه برقية مؤرخة في ٦ كانون الأول الجاري من وزير العراق المفوض في انقرة ، يخبر فيها بأن وكيل وزير الخارجية التركية استدعاه ، وأخبره بأن سفير تركيا في واشنطن ، ابرق إلى حكومته ، بأنه علم من الحافل الرسمية الاميركية ، بأن حكومة العراق تميل إلى إعادة العلاقات بين العراق وبين المانيا ، وان الوزارة العراقية الحاضرة اما ستضطر إلى الاستقالة واما ستعيد العلاقات بين العراق وبين المانيا ، وان الحكومة التركية ترجو معرفة حقيقة هذا الخبر . ولما ذكر وزير العراق المفوض ، الوكيل المشار اليه ، بما جاء في خطاب العرش ، قال الوكيل انه يميل إلى الاعتقاد بأن سياسة الحكومة العراقية هي السير مع بريطانيا ، ومع هذا فإنه سيكون مسروراً جداً لو تأكد له عدم صحة الخبر ، الذي تلقاه من سفيرهم في واشنطن .

ان اهتمام اميركا بشأن العراق على هذه الصورة ، يشيح لنا فرصة جديدة لخدمة القضية العربية في ساحة جديدة . ويلوح لي أن فكرة إرسال وفد عربي مؤلف من عراقيين ، وفلسطينيين ، وسوريين ، إلى اميركا ، لبسط المشاكل الناشئة عن قضيتي سوريا وفلسطين ، من شأنه أن يساعد كثيراً على حل هاتين القضيتين . وإذا ظفر هذا الوفد بزعامة رجل قدير يستطيع أن يستغل الظروف لمصلحة العرب ، ويحلب اهتمام الرأي العام ، وذوي الشأن في تلك البلاد ، ويقنعهم بعدالة القضيتين ، أفاد ذلك كثيراً في التغلب على المشاكل القائمة ، وساعد الحكومة البريطانية على التخلص من تأثير الصهيونيين الفعال ، ولا سيما صهيوني اميركا .

ان قضية فلسطين هي علة اللل في تعكير صفو العلاقات بين العراق وبريطانيا واطرافها . وكل تحسن في هذه القضية من شأنه أن يحسن تلك العلاقات ، ويوتقها ، وهو الأمر الذي بدأت الحكومة الاميركية بالاهتمام به . وقد قرر مجلس الوزراء مؤخراً إحداث مفوضية عراقية في واشنطن ، وتعيين قائم بأعمال فيها . واني احبذ إعادة النظر في هذه القضية ، بغية تعيين وزير مفوض بدلاً من قائم بأعمال ، على ان يعهد بهذا المنصب إلى شخص كني يتيسر له معاونة الوفد ، وتسهيل مهمته على الوجه الاكمل ، مستخدماً نفوذه الرسمي الشخصي في هذا السبيل .

٢- ان المادة الرابعة من معاهدة التحالف العراقية - البريطانية تنص على ما يأتي :

« إذا اشتبك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، رغم أحكام المادة الثالثة اعلاه ، يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فوراً إلى معونته بصفة كونه حليفاً ، وذلك دائماً وفق أحكام المادة التاسعة ادناه ، وفي حالة خطر حرب محقق ، يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً إلى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

» ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق ، في حالة حرب أو خطر حرب محقق ، تنحصر في ان يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية ، في الأراضي العراقية ، جميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية ، والأنهر ، والمواني ، والمطارات ، ووسائل المواصلات .

وقد اكدت الوزارة الحاضرة انها مهمة بحفظ صلات التحالف مع بريطانيا وانها لا تزال - كما كانت في الماضي - حريصة كل الحرص على تنفيذ المعاهدة نصاً وروحاً ، وما دامت هذه السياسة هي سياسة الحكومة الحقيقية ، فإنني ارى أنه بينما تقوم الوزارة بما يقتضي لايجاد التفاهم الحقيقي بين الخليفتين من جهة ، ولحل قضيتي فلسطين وسوريا بالتضافر مع الوفد من الجهة الثانية ، ينبغي توحيد الرأي العام العراقي لنحو هذه السياسة بواسطة الصحف والإذاعة ، واجتناب اي عمل من شأنه ان يثير الشك حول محافظة العراق على عهوده ووعوده ، بالنظر إلى ما في ذلك من اضرار قد لا تقدر عواقبها لأول وهلة .

٣- لقد اشرت في مقدمة كتابي هذا إلى اهمية التضامن والصراحة ، وأثرهما في نجاح الوزارة في أعمالها . ولما كنت أعتقد بأنه لا يتيسر لنا التغلب على المشاكل التي تعترضها ، والمضي في عملنا بنجاح إلا بإيجاد تضامن حقيقي تام ، فإنني ارى من واجبي أن ألفت نظر فخامتكم إلى ضرورة الاهتمام بإيجاد هذا التضامن المنشود .

اني مرسل نسخة من كتابي هذا إلى رئاسة الديوان الملكي ، لعرضها على صاحب السمو الملكي الرسمي على العرش . تفضالوا بقبول فائق الاحترام سيدي .
المخلص : نوري السعيد

﴿ موقف سمو الوصي ﴾

لم يعض أسبوعان على المراسلات ، التي أثبتنا بعض نصوصها ، فويق هذا ، حتى رأى سمو الأمير عبد الإله ، الوصي على عرش العراق ، أن يقف على جليلة الأمر بنفسه ، فاستدعى الهيئة الوزارية إلى البلاط الملكي في السابع عشر من كانون الأول ١٩٤٠ وألمع إلى أن سموه سمع بعدم وجود تأزر بين الوزراء ، وأنه يرى ضرورة إعادة النظر في الموقف الوزاري ، فأفكر الوزراء وجود أي خلاف بين أعضاء الوزارة ، ما سوى وزير الخارجية .

وعاد الوزراء إلى ديوان الرئاسة ، وما كادوا يعقدون جلستهم ، لدرس قضايا المملكة ، حتى كان السيد عبد القادر الكيلاني ، رئيس الديوان الملكي ، قد لحق بهم ، وطلب مقابلة رئيس الحكومة ، فلما خرج إليه ، بلغه رئيس الديوان أن سمو الوصي أوفده ليطالب استقالة الوزارة ، بناء على عدم وجود التضامن الوزاري اللازم ، وثلاثاً يخرجونه مع الانكليز .

ورجع الرئيس إلى زملائه يبلغهم إرادة سمو الوصي ، فانتقل الحديث فجأة من البحث في جدول أعمال الجلسة ، إلى بحث نصوص الدستور ، والصلاحيات المثبتة فيه ، وخلص الوزراء في درسهم وبحثهم إلى حقيقة تاريخية ، وهي

ان العراق كان يرى العرش دائماً إلى جانب الشعب ، ساعة احتدام الخطر ، وتأزم الموقف ، وقد سبق أن حدثت أزمة دستورية مماثلة لهذه الازمة العاصفة الآن ، بين وزارة السيد توفيق السويدي ، والمغفور له الملك فيصل الأول في سنة ١٩٢٩ فعولجت على أساس صيانة الدستور ، وكرامة السيادة الشعبية وتقرر أن يذهب كل من رئيس الوزراء ، رشيد عالي ، ووزير المالية ، ناجي السويدي ، ووزير الدفاع ، طه الهاشمي ، لمقابلة الوصي ، وعرض ذلك على سموه .

يقول سمو الوصي ، في خطابه المذاع من بغداد يوم ١٤ تموز ١٩٤١ م :

« ولما تأكدنا من صعوبة إيجاد التضامن الوزاري ، اقترحت أن تفسح وزارة رشيد عالي المجال لتأليف وزارة متجانسة ، فجاءني وفد من الوزارة مؤلف من رشيد عالي ، وناجي السويدي وطه الهاشمي ، وأخبروني بأنهم يرغبون بالإشارة إلى أن اقتراحي في صدد استقالة الوزارة غير دستوري فأجبتهم بأني لست بالذي يريد أن يقلل الوزارة على صورة غير دستورية ، ولكنني أرى أن بقاء مقدرات البلاد بأيدي وزارة غير متجانسة ، يتسبب شق الخلاف بين أعضائها يوماً بعد يوم ، أمر لا يتفق ومصلحة البلاد ، ثم أوضحت لهم : أننا جميعاً يجب أن نسعى لخدمة هذا الوطن ، وفق تقاليد القومية ، ونستهدف تأمين مصالحه ، والحفاظة على دستوره ، فإذا كانت الوزارة - خلافاً لرأيي - لا ترى من المصلحة أن تتنحى عن الحكم ، وليس لي حق دستوري في إقالتها ^(١) فإنني

(١) « وللملك عند الضرورة التي تقتضيها المصلحة العامة ان يقبل رئيس الوزراء »

بصفتي غير مسؤول دستوريا^(١) أترك للوزراء تقرير موقفهم ، لافتاً نظرهم إلى أن تبعة الحوادث التي يحتمل أن تنشأ عن هذا الإصرار واقعة على عواتقهم^(٢) .

* نصريح لرئيس الوزراء *

وفي أثناء مقابلة الوفد الوزاري لسمو الوصي ، تقرر أن يلقي رئيس الوزراء ، في أول فرصة تصريحا يطمئن الحكومة البريطانية ، ويزيل شكوكها في الوزارة القائمة فاجتمع في دار المفتي الحاج محمد أمين الحسيني كل من الرئيس الكيلاني ، ومحمد يونس السبعائي ، والعقلاء الأربعة ، حيث وضعت صيغة التصريح المنتظر ، وفيه تأكيد على خدمة الأمان الوطنية وما تنطوي عليه هذه الكلمة من تحقيق قضيتي فلسطين وسورية ، فلما اجتمعت لجنة الأمور المالية في المجلس النيابي ٢١ كانون الأول ١٩٤٠ لمناقشة ميزانية وزارة الخارجية صرح الرئيس الكيلاني بما يلي ، دون أن يكون وزير الخارجية ، نوري السعيد حاضرا هذه الجلسة :

« إن العالم يحتاز ظروفًا عصيبة وتهب فيه زوابع شديدة ، من شأنها أن تزعزع أقوى الأمم ، وأكثرها منعة ورسوخا في الحكم ، فلا شك والحالة هذه ، أن تكون مهمة الأمم الصغيرة ، ولا سيما الحديثة منها ، شاقة وعسيرة جداً . وإن تدبير أمورها ، وسط هذا الاضطراب العالمي العظيم ، يتطلب مزيد الحكمة والاخلاص من المسؤولين ، والتضامن والاتحاد من أبناء الشعب ، إذ بدون ذلك لا يمكن أن تصل سفينة البلاد إلى ساحل السلامة .

أما الاسس التي تقوم عليها سياستنا الخارجية ، والتي تهدينا إلى الطريق القويمه ، التي يجب أن نسلكها في هذه الظروف العالمية الرهيبة فهي ثلاثة :-

أولا : المحافظة على سلامة البلاد ، وعدم توريطها في أي عمل من شأنه أن يجرها إلى شروخ هذه الحرب ، وبذلك أقصى الجهود في سبيل استمرار الهدوء الذي تتمتع به البلاد ، بالرغم من وجود هذه المعركة الدولية الهائلة ، ليتمكن أبناء الشعب من الدوام في أعمالهم المشهورة المفيدة لهم ولجتمعتهم ، ومن تهئية كل قواهم لخدمة وطنهم والدود عن كيانه ، فيا إذا أراد أن يسهل أحد ثانياً : الاستمرار على اداء الرسالة القومية ، التي أخذ العراق على عاتقه تحقيقها ، لا سيما وان العراق ، وهو من الدول العربية التي تتمتع بنعمة الاستقلال ، في وضع يستطيع معه التعبير عن تلك الأمان الوطنية ، وملاحقتها .

ثالثاً : القيام بتعهداتنا الدولية ، كعاهدة الحلف العربي ، وميثاق عدم الاعتداء الذي يربطنا

هذا هو نص الفقرة من المادة ٢٦ المعدلة من القانون الأساسي المعدل في زمن الحرب أي سنة ١٩٤٣
(١) « الملك مصون وغير مسؤول » هذا هو نص المادة ٢٥ من القانون الأساسي العراقي
(٢) خطاب صاحب السمو الامير عبد الله ص [٦] مطبعة الحكومة بغداد ١٩٤٦

لجيراننا . وأما علاقتنا مع حليفتنا ، بريطانيا العظمى ، فهي كما تعلمون مبنية على معاهدة التحالف المنقذة بيننا ، ونحن كنا ولازلنا متمسكين بتنفيذها نصاً وروحاً ، ودائبين على توثيق عرى الصداقة بيننا على أساس المنافع المتبادلة ، كما ان علاقتنا الودية سائرة في ازدياد مع الدول المتحابة لنا . فأنا وزملائي ، قد أخذنا على عواتقنا السير على ضوء هذه الاسس الثلاثة بكل امانة وإخلاص ، ولا ريب في أن الحدود التي تتلاقى عندها هذه الاسس ، تتطلب منا مزيد الانتباه ، وقوة الأعصاب ، فيجب أن لا نتأثر بشتى الدعايات ، خاصة وان الامم المختلفة ، تحاول في كفاحها الحاضر ، ان تستغل جميع القوى العالمية ، وتحشد لها مصالحها ، والعراق بحكم مركزه الخطير ، أول ما تتجه اليه الأنظار ، فواجبنا الرئيسي هو معرفة طريقنا الصحيح ، الذي يجب ان نسير فيه وسط هذا البحر المضطرب ، لتصل الامة إلى بر السلامة ، بحققة أمانها السامية .

غير أنه لا بد لي أن اوضح بأن العراق كدولة مستقلة ، عليه أن ينشد في كل تصرفاته مصالحه الوطنية ، وأمانيه القومية ، فينبغي ان لا ينحرف وراء ما يلتزم وهذه المصالح والاماني . واحب في هذه الفرصة أن اشكر مختلف رجال الامة وابنائها ، الذين شدوا أزر الحكومة وقاموا بواجبهم الوطني ، وأتقن في الحتام أن يأخذ البارئ بأيدينا ، ويلهمنا الصواب في هذه المرحلة التاريخية ، لنواصل السير في سبيل أهدافنا العالية في ظل مليكتنا المحبوب ، وتحت رعاية وصيه الكريم اه

✽ أثر هذا التصريح ✽

وقد قوبل هذا التصريح بارتياح عظيم ، وظن الناس أن الأزمة القائمة ، بين الوزارة العراقية والسفارة البريطانية قد انتهت بصدوره ، فأمطر الزعماء ، والسراة ، رئيس الوزارة الكيلانية ، وابلا من برقيات التمجيد والتأييد ، وعاد الأمل بعد القنوط ، والرجاء بعد اليأس ، وبدأ تعاون وثيق بين الرئيس الكيلاني ، وبين « الكتلة العسكرية » في الجيش العراقي كان المفتي السيد محمد أمين الحسيني الأثر البارز فيه (١) .

ولما كان الكيلاني يتمتع بزعامة شعبية يدعمها أشخاص بارزون في الشمال وفي الفرات الاوسط فقد زاد هذا التعاون زعامته المذكورة قوة ونفوذاً .

✽ قبل في الوزارة البريطانية ✽

استقال اللورد هاليفكس ، وزير الخارجية البريطانية ، في العشرة الثالثة من شهر كانون

(١) كان المقيدان فهمي سعيد ، وكامل شبيب ، قد زارا وزير الخارجية ، نوري باشا السعيد ، في داره ، وطلبا اليه ان يلتزم بالعمل على تسليح الجيش العراقي ، وحل الانكاز على إعطاء تصريح يؤمن حقوق العرب في فلسطين . فأجاب نوري باشا انه لا يستطيع - كرجل دولة - ان يلتزم بحل الانكاز على التسليم بهذين المطالبين ، بالنظر لما يمر به من موقف بريطانيا في ذلك الوقت . فقال المقيد فهمي سعيد « انه واخوانه لا يستطيعون الاعتماد عليه في مثل هذه الحالة » وبذلك حل التباعد محل التقارب بين نوري السعيد والمقعد الأربعة .

الأول سنة ١٩٤٠ ، وحل محله المستر انطوني ايدن في تقلد المنصب المذكور ، وفي اثناء مقابلة التعارف التي تمت بين القائم بأعمال وزير العراق المفوض في لندن ، وبين وزير الخارجية الجديد ، جرى حديث العلاقات بين العراق وبريطانيا ، وكان العراق يشكو من قلة الدولارات الأمريكية المتيسرة لديه ليتدارك حاجاته من الأسواق الأمريكية ، بعد أن سدت في وجهه الأسواق الانكليزية ، بفعل الحرب القائمة ، فانتهر القائم بأعمال المفوضية العراقية هذه الفرصة وسأل المستر ايدن ان يسرع لمساعدة العراق بتخصيص مقدار من الدولارات الأمريكية ، فرد عليه الوزير البريطاني بما يلي :

« ان مقدار ما لدينا من الدولارات محدود جداً ، وان قيمتها لنا عظيمة للغاية ، فاستخدامها والحالة هذه ، يجب ان يكون قبل كل شيء . لما نحتاج اليه من الأسلحة ، وما يحتاجه أصدقاؤنا الموالون ، كاليونان والأتراك والمصريين ، إلا انه لسوء الحظ لقد كان في موقف العراق اخيراً كثيراً مما يدعو إلى عدم الارتياح ، فإذا تبدل موقف العراق ، وأظهر لنا ما يحق لنا أن نتوقعه من الصداقة الحقيقية والتعاون بولا . ، فباستطاعتنا عندئذ النظر في أمر تخصيص مقدار منها له ، وإلى أن يحصل ذلك لا يمكن إعطاء اي امل بإمكان حصول العراق على دولارات مما يوجد لدينا للأغراض التي يحتاج اليها » اه .

﴿ اعقبه ام فويه ؟ ﴾

وفي جلسة مجلس الأعيان المنعقدة في يوم ٤ كانون الثاني سنة ١٩٤١ اثير موضوع السياسة الخارجية وموقف وزير الخارجية بالسؤال التالي :

سمحة رئيس مجلس الأعيان المحترم

ارجو توجيه سؤالي التالي إلى فخامة رئيس الوزراء ليحيب عليه شفياً أمام المجلس العالي :
بمناسبة الايضاح الذي ادلى به فخامة رئيس الوزراء في اللجنة المالية لمجلس النواب فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وما أحدثه من لغط وتأويل من قبل دعاة السوء لاسيما ما حصل من عدم حضور الوزير المسؤول اثناء القائه رغم الرغبة الشديدة التي ابدت في ضرورة حضوره ارجوايضاح مايلي :
١- هل طلب إلى العراق القيام بأعمال أكثر مما تحتمه معاهدة التحالف العراقية الانكليزية
ما قد يجرنا إلى الاشتباك في الحرب ؟

٢- هل ان عدم حضور الوزير المسؤول ناشئ عن اختلاف نظر في السياسة الخارجية المتبعة ؟

عضو مجلس الاعيان

١٩٤١/١/٤

جميل المدفعي

رئيس الوزراء - رشيد عالي الكيلاني - جواباً على سؤال فخامة العين المحترم أقول ان باستطاعتي أن اجيب عليه الآن إذا رغب فخامته كما ان بالامكان ان يكون الجواب في جلسة اخرى إذا رغب في تبليغ السؤال حسب الاصول وإذا سمح بالجواب عليه الآن فالجواب بسيط . الفقرتان جوابها النفي إذ ليس هناك تكليف من قبل الخليفة اكثر مما هو في المعاهدة كما انه لا يوجد اختلاف في وجهة النظر بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية فيما يخص السياسة الخارجية المتبعة . جميل المدفعي - اني لأشكر فخامة رئيس الوزراء على جوابه هذا وفي الحقيقة ان كلامنا يرغب في ان لا يحصل اي اختلاف بين الوزراء ولاسيا فيما يخص السياسة الخارجية . لأن سياستنا الخارجية فيما يتعلق بجليفتنا بريطانيا هي سياستنا التقليدية التي بني عليها استقلال العراق وكيانه مما يحتم علينا ضرورة التمسك بها نظراً إلى ما تتطلبه مصلحتنا العامة من النواحي الجغرافية والاقتصادية والعسكرية والسياسية فهذه المصالح العراقية هي التي جعلت للعراق سياسة تقليدية يجب ان نكون مرتبطين ومقيدين بها كل الارتباط والتقييد ويجب أن لا تجربنا بعض الأقوال أو بعض الشريرات المفروضة إلى ما لا يتفق ومصلحة العراق .

سادتي : العراق مستقل كل الاستقلال وقد حصل على استقلاله هذا يوم كان الانكليز على أشد قوتهم وذلك بعوامل ثلاث :

الأول - التضحيات والدماء التي سفكت في الثورة العراقية التي استمدت حياتها من روح الثورة العربية الكبرى .

الثاني - شخصية فيصل (رحمه الله) العظيمة ومساعدة الرجال الذين التفوا حوله في تلك الايام العصية ومعرفتهم كيفية الاستفادة من هذه التضحيات واستغلالهم إياها لمصلحة العراق .

الثالث - ويجب ان نقول ذلك بصراحة النبل وعلو الخلق السياسي الانكليزي الذي قد در جدارة العراق للاستقلال وكفاءته بأن يأخذ حقوقه الطبيعية والتي برهن العراق على مقدرته واهليته لها .

وعليه فكل سياسة خارجة عن هذه السياسة لا تتفق ومصلحة العراق كما انه يجب أن لا تسجل على العراق . وكل رجل يشغل ضد سياستنا التقليدية هذه لا يعبر إلا عن شخصه ورأيه الخاص ، والعراق لا يعترف بمثل هذه السياسة مطلقاً .

على العراق واجبات قومية قام وسيقوم بتأديتها بدون حاجة إلى من يسوقه اليها والرجل القدير الحاذق هو الذي ينقذ اخاه من الفرق دون ان يعرض نفسه للفرق معه . اقول هذا مع شكري لفخامة رئيس الوزراء لما أوضحه بأن ليس هناك تكليف اكثر مما تحتمه المعاهدة العراقية البريطانية بما قد تجربنا إلى الاشتباك في الحرب وان الاتفاق وثيق بين أعضاء الوزارة نفسها .

✽ انطاس في السياسة العراقية ✽

لما بعث سمو الوصي رئيس ديوانه إلى رئيس الوزارة لتكليفه بتقديم استقالة وزارته ، اقترح وزير الدفاع السيد طه الهاشمي ان يستقيل وزيران أو أكثر من مناصبهم الوزارية ، عسى أن تخفف هذه الاستقالة من حدة الأزمة . ولما كان قد شاع في الاسواق ، وذاع بين الناس ان خلافاً عظيماً نشب بين السيد نوري السعيد ، وزير الخارجية ، وزميله السيد ناجي شوكة ، وزير العلية ، وان الاول كان مندفعاً في تأييد وجهة النظر البريطانية ، والثاني لا يرى أية مصلحة في تأييد وجهة النظر المذكورة ، فقد ارتوي ان يستقيل الوزيران المشار اليهما معاً ، فقدم السيد نوري السعيد كتاب استقالته في التاسع عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٤١ وهذا نصه :

حضرة صاحب الفخامة رئيس الوزراء .

إشارة إلى كتابي إلى فخامتكم المؤرخ في ١٥ كانون الاول ١٩٤٠
نوهت في كتابي المشار اليه في أعلاه بأهمية التضامن التام بين أعضاء الوزارة للنجاح في مهمتها ، والتغلب على المشاكل التي تعترضها ، ولفت نظر فخامتكم في الفقرة ٣ من الكتاب المذكور إلى ضرورة إيجاد هذا التضامن .

ولما كنت أشعر بأن التضامن المنشود لم يؤمن حتى الآن فإنني أرفع استقالتي من منصب وزير الخارجية الى فخامتكم راجياً التوسط لدى صاحب السمو الملكي ، الوصي على العرش في قبولها ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام سيدي

بغداد في ١٩ كانون الثاني سنة ١٩٤١ نوري السعيد - وزير الخارجية

ولما رفع رئيس الوزراء الى السدة الملكية الإفادة المطاعة بقبول هذه الاستقالة ، رفض سمو الوصي التوقيع عليها ، وانقطع عن الدوام في البلاط الملكي اعتباراً من هذا التاريخ ، فلم ير وزير العلية ، السيد ناجي شوكة ، بدأ من الانسحاب فرفع كتاب استقالته التالي :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

نظراً للأسباب التي لا تحفى على فخامتكم ، ورغبة في ان يساعدكم انسحابي من الوزارة على تذليل الصعوبات في معالجة الموقف الراهن بحكمتهكم ووطنيتكم ، وقياماً بأداء واجب مهمل كان ضيلاً لخدمة البلاد ، أرفع استقالتي لفخامتكم لتتفضلوا بوضعها على صاحب السمو الوصي المعظم هذا واتمنى لفخامتكم التوفيق لخدمة البلاد ، شاكراً لكم ثقتكم طيلة اشتراكي معكم في المسؤولية وأرجو قبول فائق احترامي .

ناجي شوكة - وزير العلية

بغداد في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤١

فصدرت الإفادة الملكية بقبول هاتين الاستقالتين معاً في هذا اليوم « ٢٥ كانون الثاني ١٩٤١ »

وبإسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى وزير المالية ، السيد ناجي السويدي ، وإسناد منصب وزارة العدلية بالوكالة إلى وزير الأشغال والمواصلات السيد عمر نظمي .

﴿ ندرج الكتلة العسكرية ﴾

كان المفروض ، في حالة قبول استقالة وزيري الخارجية والعدلية ، أن تنتهي الأزمة ولا ينجفى أن مركز الرئيس الكيلاني في تلك الظروف جعله يعتد - لما يتمتع به من زعامة شعبية وتعظيم من الكتلة العسكرية - بأنه في وضع من يشعر بأنه قد ضحى بالكثير في سبيل حل الأزمة ، ولكن الأمر لم يقتصر عند هذا الحد ، إذ اتضح أن في النية حمل الكيلاني نفسه على ترك الوزارة ، وتهيداً لتحقيق هذه النية فقد قيل أن هذه الاستقالة لا تعني تنحية الكيلاني عن الحكم ، ولا إسناد رئاسة الوزراء إلى شخص يعتبر من خصوم الكيلاني أو من خصوم الكتلة العسكرية ، بل قيل أن في النية إسناد هذه الرئاسة إلى وزير المالية في الوزارة الكيلانية ، وهو يومئذ ناجي السويدي ، على أن يشغل الكيلاني منصب وزارة الداخلية في الوزارة الجديدة ، ولا ريب أن معارضة هذه الفكرة كانت حرة لأن تشعر السويدي شخصياً بعدم الاطمئنان إليه

وبعد أن أخذت الإشاعات حول هذه الحلول تدور ، كان من رأي العقيد صلاح الدين الصباغ « الذي كان يتمتع بين زملائه القداء بزعامة نسبية وليس برئاسة تمنحه حق البت النهائي » كان من رأيه معالجة الأمر بتؤدة ، والرجوع إلى الكيلاني لمعرفة مدى استعدادة لتكوين وزارة جديدة برئاسة وزير ماليته ، ناجي السويدي ، ويكون فيها كوزير للداخلية .

وكان مما يتحدث به العقيد صلاح الدين في دراسة هذا الموقف ، أن الأمر قد ينجبر إلى التصادم مع الانكليز ، وأن مثل هذا التصادم لا يمكن الاطمئنان إلى المجازفة به ما لم يتضح موقف تركية من بريطانية في الحرب العالمية الطاخنة ، لأن تركية تقف حاجزاً بين العراق وبين أوروبا ، وفي مقدورها عرقلة نجدة العراق ومساعدته من قبل الألمان ، غير أن السيد يونس السبعاوي كان يرى أن التسليم بتنحية الكيلاني من الرئاسة وتكوين وزارة برئاسة السويدي ، وجعل الكيلاني ، وزيراً للداخلية في الوزارة السويدية ، أن ذلك يعني التسليم بالتدخل في تكوين الوزارات ، وهو مبدأ خطر يجب أن يوضع له حد حالاً وأنه ليس من الحق إخراج الرئيس الكيلاني بالاختيار بين البقاء في الحكم أو الاستقالة ، بل أن من واجب الكتلة العسكرية أن تبدي للكيلاني تأييدها لضمان بقائه على رئاسة الحكم

﴿ امراج موقف الوزارة ﴾

على أن سمو الوصي لم يطعن إلى هذه النتيجة ، فأرسل خبراً مع وزير المعارف ، السيد صادق

البصام ، مفاده ان الوزارة إذا لم تستقل في ظهر اليوم التالي فإن سموه سينسحب . فعقد مجلس الوزراء جلسة خطيرة في السادس والعشرين من هذا الشهر ، وبعد أن استعرض الموقف العام من نواحيه المختلفة ، قرر الوزراء - فيما عدا وزير الشؤون الاجتماعية السيد رؤوف البحراني - وجوب الاستقالة ، أملا في تخليص البلاد من أزمة لا يعرف خطرها إلا الله ، أما رئيس الوزراء فقال انه يحتفظ برأيه حتى يتصل بالمراجع المختصة ، ويذاكرها في الأمر ، فلما انفض المجلس المذكور رفع وزير الدفاع ، العميد الركن طه الهاشمي ، كتاب استقالته وهو :

إلى صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

يعلم فخامتكم أنني تقدمت ببعض الحلول لتخفيف الازمة ، ويظهر ان الأمور بلغت إلى درجة من التعقد أصبح معها الحل الأخير أيضاً لا يفيد ، فلذلك رأيت من واجبي أن أرفع لفخامتكم استقالتي ، وعندما أرجو من فخامتكم قبولها ، أشكر ما لقيته منكم من مساعدة وعطف ، وأثني لكم التوفيق والنجاح ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

الخلاص - طه الهاشمي

بغداد في ٢٦ كانون الثاني ١٩٤١

وأعقبه وزير المعارف ، السيد صادق البصام ، فرفع كتاب استقالته وهو :

فخامة رئيس الوزراء المحترم

تأييداً لما عرضته على مجلس الوزراء الموقر في جلسته المنعقدة صباح اليوم ، أرجو التفضل بتسجيل استقالتي وفخامتكم مزيد الشكر والاحترام .

وزير المعارف - صادق البصام

بغداد ٢٦ كانون الثاني ١٩٤١

وقد احتفظ رئيس الوزراء بهاتين الاستقالتين ولم تصدر الإرادة الملكية بقبولها

يقول سمو الوصي في ص ٨-١١ من خطابه التاريخي الذي ألقاه إليه آنفاً :

« ولما كنت معتقداً بأن استمرار الحالة على تلك الصورة مضر بمصالح البلاد ، وخالف للدستور ، فقد استدعيت رئيس أركان الجيش ، ومدير الشرطة العام ، وأوضحتهما الموقف ، وبينت لهما عدم شرعية وزارة رشيد عالي ، وأوصيتهما بعدم إطاعة الأوامر التي قد تصدر إليهما خلافاً للقوانين المرعية والدستور .. ثم » انصرفت إلى الاتصال ببعض رجالات المملكة وأعيانها للتداول في الموقف الراهن ، والتعاون على حل الازمة الناشئة من عدم استقالة رشيد عالي ، وبقائه في الوزارة بصورة مخالفة لأحكام الدستور ، وبينما كنا منهمكين في هذا الامر ، أخبرني بأن . . العقيد محمود سلمان يرغب في مقابلي ، ولما أذنت له بالمقابلة ، أخبرني بأنه جاء مندوباً عن الجيش . . ليخبرني بأنهم يرغبون في بقاء السيد رشيد عالي في منصب رئاسة الوزارة مهما كلف الأمر ، فنهتته فوراً إلى أن القوانين المرعية تحظر على الضباط التدخل في الشؤون السياسية ، وولفت

نظره إلى أن اختيار شخص رئيس الوزراء حق من حقوق الدستورية ، وإلى أنني بعد المداولة مع رئيسي مجلس الأعيان والنواب ، وبعض رجالات البلد ، ساع لأن أختار لمنصب رئاسة الوزارة الشخص الذي تتطلبه مصلحة البلاد فانصرف ... وقد جاءني العقيد محمود سلمان بعد ذلك وأبلغني بأن العقداء الأربعة مصرّون على طلبهم ، وبناء على هذا فقد طلبتهم إلى قصري لإقناعهم بأن الطلب خارج عن اختصاصهم فدخلت عليهم وأوضح لهم حقيقة الموقف من الوجهة الدستورية ومن جهة المصلحة العامة . . ونصحتهم بأن ينصرفوا إلى الاهتمام بواجباتهم العسكرية وبأن لا يدعوا للترق سبيلا إلى التغلب عليهم ، وقد كان رئيس مجلس الأعيان ، السيد محمد الصدر ، موجوداً في الغرفة التي قابلتهم فيها ولما غادرت الغرفة ظل معهم فأخبروه بأنهم مصرّون على طلبهم في بقاء رشيد عالي على رأس وزارة ولو كانت غير دستورية ، وإن أدى ذلك إلى انسحابي من الوصاية على العرش وقد حاول أن يتوسط في الأمر فذهب وإياهم إلى السيد رشيد عالي أملاً في الوصول إلى حل للأزمة ، والخروج من هذا المأزق الحرج ، ولكنه لم يلبث أن عاد ومعه العقيد محمود سلمان ، وأشار علي بأن أتلافى ما قد يلحق بالبلاد من ضرر ، وذلك بجاراتهم ^(١) ريثما يتيسر الوقت الملائم لحل الأزمة . ثم أخبرني بأن العقيد محمود سلمان قد أتى إلي بإرادة ملكية تقضي بتعيين علي محمود ويونس السباعوي وزيرين لأقوم بالتوقيع عليها ، ففهمت فوراً أن القصد من هذا التعيين إدخال بعض العناصر التي عرفت بتطرفها « إه

﴿ بارقة اس ﴾

والمواقع أن الكتلة العسكرية كانت تحسن الظن برئيس مجلس الأعيان ، السيد محمد الصدر ، وكان السيد الصدر حسن الصلة بسمو الأمير عبد الإله ، فارتأت هذه الكتلة أن تعالج هذه الأزمة على أساس السابقة الدستورية ، التي حصلت في عهد وزارة السيد حكمت سليمان في حزيران ١٩٣٧ م ، وقبول استقالة الوزراء واحداً بعد واحد ، وعند قبول كل استقالة يعين وزير جديد ليحل محل الوزير المستقيل ، وتراجع الكتلة لاستصدار الإرادة الملكية ، وقد نجح السيد الصدر فعلاً في إقناع سمو الوصي باصدار الارادات الملكية الخاصة بتعيين الوزراء الجدد ، ولكنه في الوقت نفسه كان يشير على سموه باتباع هذه السياسة مؤقتاً لمعالجة الموقف الآتي وعلى هذا الأساس صدرت الإرادة الملكية في الثامن والعشرين من كانون الثاني ١٩٤١ م بتعيين علي محمود الشيخ علي وزيراً للعدلية ، ويونس السباعوي وزيراً للاقتصاد ^(٢)

(١) لا ينكر ان جميع الساسة الذين حرمهم اتفاق الكيلاني مع الكتلة العسكرية من تحقيق مطامعهم السياسية في تداول الحكم عملوا على اقناع سمو الوصي بأن القادة يخاصونه شخصاً
(٢) كان وزير الاقتصاد ، السيد محمد أمين زكي قد استقال من منصبه في ١ تموز ١٩٤٠ م وتسلم وزير الدفاع ، طه الهاشمي ، المنصب المذكور بالوكالة في اليوم الثالث من هذا الشهر

وفي يوم ٢٩ من هذا الشهر رفع وزير المالية ، ناجي السويدي ، كتاب استقالته وهو :
صاحب الفخامة رئيس الوزراء الافخم

بناء على انسحاب بعض الزملاء من موقع المسؤولية ، وخاصة منهم الذوات الذين تمّ الائتلاف بيننا وبينهم ، ووقعنا معهم على وثيقة التضامن ، أرى أن مهوتي قد انتهت وأصبح انسحابي واجباً ، كما تقرر في الجلسة الوزارية التي انعقدت في ٢٦ كانون الثاني ١٩٤١ ، وعليه أرجو من فخامتكم أن تتفضلوا بتأييد استقالي وتنفيذها ، مع قبول جزيل شكري لقاء اللطف الذي لقيته منكم ، والمعونة التي اسديتموها إلي طيلة المدة التي قضيتها برفاقتكم .

وفي الختام ابتهل إلى الله أن يسدد خطواتكم ، ويعدكم بمعونته لتسهيل المهمة الملقاة على عاتقكم ، ويوفقكم لما فيه صيانة حقوق البلاد ، وهدوء وراحة العباد آمين .

بغداد في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤١ الخالص وزير المالية - ناجي السويدي

فصدرت الإرادة الملكية فوراً بقبول هذه الاستقالة ، وبتعيين الحامي محمد علي محمود وزيراً للمالية ، وموسى الشابندر وزيراً للخارجية .

وكان من المقرر أن ينظر رئيس الوزراء في استقالي وزير الدفاع ووزير المعارف في يوم ٣٠ كانون الثاني من هذه السنة ويعين وزيرين بدلا عنها ، ولكن حدث أن عقد مجلس النواب جلسته العشرون في هذا اليوم ، فما كاد كاتب المجلس يتلو الإيرادات الملكية الصادرة بقبول استقالة بعض الوزراء ، وبتعيين غيرهم ، حتى انبرى النواب الموصليون السادة : علي جودة الأيوبي ، وإبراهيم عطار باشي ، وأحمد الجليلي يتساءلون عن أسباب هذه التبدلات الوزارية ، ويطلبون حضور رئيس الوزراء للادلالة بما لديه من معلومات ^(١)

﴿ مشرحة مريض ﴾

وكان رئيس الوزراء قد تغيب عن هذه الجلسة لانشغاله في بعض القضايا الهامة ، فلما حضرها سأله رئيس المجلس عما إذا كان لديه ما يقوله ؟ فأجاب بالنفي ، ففض الجلسة ، وعين يوم السبت الموافق أول شباط ١٩٤١ م موعداً لانعقاد الجلسة الحادية والعشرين ، فارتأى الوزراء أن أكتثية

(١) وعن تكلم في هذه الجلسة الشيخ زامل المناع «المنتفق» فقال :

« سادتي أنا اشارك فخامة الأيوبي في هذا الامر . فقد كان في المجلس وزراء عظام ، وكانوا رؤساء الحكومة واستقالوا ولا نعرف اسباب استقالتهم . وفوق هذا وصينا المفدى في بيته وما يأتي للبلاد ولا نعرف ما هو السبب ؟ ونحن وانفون بالوصي المفدى ومجلس الامة ، ولنا ثقة في الكيلاني وبأنه خدم الامة ، اكثروا من كل الوزراء القديمين ، ولكن لا ارضى أن يقول الناس حرصاً على الوزارة . انا صريح الوصي بطلب منه الاستقالة ولا يستقبل فريض الامة من رضاء الوصي فلوذا كان باستقالته صلاح للامة فأرجوه ان يستقبل »

مي ٢٧٠ من محضر اجتماع ١٩٤٠/٤١ -

المجلس أصبحت متبللة ، واعتقدت الوزارة بضرورة « استفتاء الرأي العام » ، لأن الرأي العام لا يستفتى إلا في مثل هذه الظروف الدقيقة ، ولا سيما ان هذا المجلس لم يجز انتخابه في زمنها ، ولا في مثل هذه الظروف العالمية ، وإنما كان قد انتخب في زمن الوزارة السعيدية (الخامسة) وقبل أن تعلن الحرب العالمية « فنظمت هذه الإرادة

» بما أن الظروف العالمية الحاضرة تستلزم تعاوناً أوثق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وبما أن الوزارة ترى ضرورة استفتاء الرأي العام عن خططها السياسية ، وبناء على ما عرضه مجلس الوزراء ، قرر مجلس الوزراء حل مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد ، وذلك وفقاً لأحكام المادة ٢٦ من القانون الأساسي « اهـ

وقد حل السيد الكيلاني هذه الإرادة إلى سمو الوصي في « قصر الرحاب » ليوقع عليها فاستمهله سموه إلى المساء ، فانصرف على أن يعود لمقابلة سموه ليلاً ، ولكن سمو الوصي غادر بغداد (إلى الديوانية تحلصاً من ضغط رشيد وأعوانه من الضباط الذين كانوا في كل مرة يضمنون الجيش في الانذار)^(١)

واجتمع مجلس الوزراء في ديوان الرئاسة مساء هذا اليوم « الخميس ٣٠ كانون الثاني ١٩٤١ » لدرس الحالة الناشئة عن هذا التطور وحضر الاجتماع كل من السادة : الحاج محمد أمين الحسيني ، ويونس السبعوي والعقدا : صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، ولم يحضر رابعهم ، العقيد كامل شبيب ، ولا يعلم سبب تقيئه عن رفاقه

واستطلع الرئيس آراء وزرائه ، فأشارت الأكتورية بوجوب اتباع الطرق الدستورية في فض هذا المشكل الجديد ، وذلك بأن تجابه الوزارة مجلس النواب في جلسته المقبلة ، فإما أن تحصل على ثقته ، أو أن يسلب هذه الثقة منها ، وخالف وزير الاقتصاد ، محمد يونس السبعوي ، ذلك وقال بوجوب منع المجلس من عقد اجتماعه المرتقب ، والاستمرار في المقاومة والصمود مهما كلف الأمر ، أما رئيس الوزراء ، السيد رشيد عالي ، فإنه أحب أن يستطلع آراء العقدا الحاضرين في الأمر ، فأجمع هؤلاء على ثقته بالوزارة ، وقالوا انهم على استعداد لتنفيذ كل ما يتقرر . ولكن لوحظ في الوقت نفسه ان التجاء سمو الوصي إلى الديوانية قد تكون فيه محاولة لجر الفرقة الرابعة بقيادة أمير اللواء الركن ، ابراهيم الراوي ، إلى جانب سموه فينقسم الجيش على نفسه .

وعلى أي فقد حضر الجلسة الوزارية على الفور السيد محمد الصدر ، والعميد الركن طه الهاشمي فأشار على السيد الكيلاني بوجوب التقيد بأحكام الدستور واستمرار المجلس منعقداً حتى الصباح

حيث وضعت الصيغة النهائية لكتاب استقالة الوزارة ، وقد بعث بها السيد الكيلاني إلى سمو الوصي في الديوانية برقياً ، بعد أن صرح بأنه من المستحيل عليه أن يستخدم الجيش في القضاء على الدستور وهذا نص استقالته :

صاحب السمو الوصي المعظم - ديوانية

سيدي ! لقد حاولت أن أسير بالبلاد نحو مثلها العليا ، منتهجاً سياسة تتفق ومصالحها العامة ، ولم أشك في أن سموكم كان يرغب في إزالة العقبات التي تعترض طريق المخلصين ، غير أن الأيدي والمصالح الأجنبية التي لا يروقها أن تسود الثقة المتبادلة بين سموكم وبين حكومة اعترمت المضي في خدمة البلاد بصدق وإخلاص ، وفق خطتها المرسومة ، حملت سموكم على عدم الارتياح منها ، وقد ظهر ذلك في ترك سموكم البلاط الملكي وانعكافكم في قصركم العامر الأمر الذي أثر على حرية سير الوزارة في أعمالها ، ثم استمر عدم ارتياح سموكم في ابتعادكم عن عاصمة المملكة ، وإيقاف الارادات المعروضة على سموكم ، سيما الإرادة المتعلقة بمجلس النواب ، إذ ان الوزارة التي أخذت على عاتقها تحمل مسؤولية البلاد وإدارة شؤونها في هذه الظروف العصيبة ، رأت ضرورة استفتاء الرأي العام عن خطتها السياسية لتأمين تعاون أوثق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مما تقتضيه الظروف العالمية الحاضرة . وعليه فإنني أعذر عن الاستمرار في تحمل المسؤولية راجياً من سموكم قبول استقالتي من رئاسة الوزارة والله أسأل أن يمد سموكم بتوفيقاته .

رئيس الوزراء - رشيد عالي

بغداد في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١

وقد أسرع سمو الوصي بالرد على هذه الاستقالة فوراً فأبرق ما يلي :

ديوانية ١٩٤١/١/٣١ رسمي ومستعجل

عزيزي رشيد عالي رئيس الوزراء - بغداد

جواباً لبرقيتكم تاريخ ١٩٤١/١/٣١ المتضمنة اعتذاركم عن الاستمرار بالعمل ، للأحداث التي وقعت ، وطلبكم قبولنا الاستقالة من منصب رئاسة الوزراء ، فقد قررنا قبول استقالاتكم من منصب رئاسة الوزراء ، وشكرنا لكم موقفكم هذا الذي ساعد على إنهاء هذه الازمة التي لم تكن مرغوبة من الجميع ، راجين استمراركم على العمل إلى حين تأليف الوزارة الجديدة .

عبد الإله

وزارة العميد الهاشمي

✽ فترة سادها السكون ✽

لما غادر سمو الأمير عبد الإله ، الوصي على عرش العراق ، مدينة بغداد في عصر يوم الخميس الموافق ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٤١ قصد « الديوانية » ونزل في دار أسر الفرقة الرابعة فيها ، أمير اللواء الركن ابراهيم الراوي ، فخفف إلى مقابلته كل من متصرف اللواء السيد احمد السوز ، ومدير الشرطة ، السيد عبد الجبار الجسام .

واتصل مدير الشرطة العام من بغداد بمدير شرطة الديوانية هاتفياً سائلاً عن وصول سمو الأمير إلى الديوانية ، فأمر سمو الوصي المدير أن يجيب على السؤال بالنفي ، وتكرر هذا السؤال مراراً فتكرر الرد بالنفي مراراً وإذا برئيس الوزراء يتصل بوكيل المتصرف هاتفياً ، ويسأله عن وصول الوصي إلى الديوانية ، فيرد هذا على سؤاله « نعم ! نعم ! لقد وصل سمو الوصي الآن ، ونحن الآن في خدمته » فيسوء . هذا الرد وقعاً في نفس الأمير ، وتظهر على ملامح سموه امارات الانفعال الشديد .

فلما تلقى سمو الوصي برقية استقالة « الوزارة الكيلانية الثالثة » في صباح اليوم التالي (الجمعة ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ م) قبل الاستقالة فوراً ببرقية مقتضبة ، واستدعى إلى الديوانية لفيقاً من الساسة ، وبعضهم بعض أعضاء الوزارة المستقيلة ، فقصد رئيس مجلس الأعيان ، السيد محمد الصدر ، وزير الدفاع في الوزارة المستقيلة ، العميد الركن طه الهاشمي ، في داره ، وبعد أن تكلم وإياه في موضوع الاستقالة ، طلب اليه أن يصحبه إلى داره في الكرخ ، فلما وصل الهاشمي إلى دار الصدر أخبره هذا أن سمو الوصي في « الديوانية » ويطلب حضور كل من : السيد محمد الصدر ، وطه الهاشمي ، وناجي السويدي ، وجميل المدفعي ، وعلي جودت الأيوبي ، وصادق البصام ، وكان هؤلاء قد اجتمعوا في دار الصدر مع رئيس مجلس النواب ، مولود مخلص ، وكان السيدان جميل المدفعي وعلي جودت قلقان يرغبان في ترك العاصمة والذهاب إلى أي محل كان خارجها .

وبعد أن بحث المجتمعون في برقية استقالة السيد الكيلاني ، وجواب الوصي عليها ، وفي الحالة التي نشأت عن هذه الاستقالة ارتؤي ألا يذهب المجتمعون إلى الديوانية برمتهم ، واقترح الهاشمي ان يذهب هو والسيدان محمد الصدر وصادق البصام لمقابلة سمو الوصي وليقفوا على ما يريد ، فقبل هذا الاقتراح ، واستقل الثلاثة المشار اليهم طائرة من سلاح الجو العراقي ، وتوجهوا إلى الديوانية . أما السيد ناجي السويدي فقد بقي في بغداد ، وأما السادة : جميل المدفعي ، وعلي جودت ، ومولود

مخلص ، فقد استقلوا سياراتهم وصافروا إلى الديوانية أيضاً ، كما سافر إليها آخرون لا علاقة لهم في الموضوع ، كالوزير السابق ابراهيم كمال ، والمتصرف الأسبق أحمد عارف قفطان . وكان العميد الهاشمي قد التمس من السيد الصدر أن يؤلف الوزارة الجديدة المأمولة فلم يوافق السيد على ذلك .

واختلى السيد محمد الصدر بسمو الوصي في « الديوانية » برهة من الزمن ، ثم استدعى الوصي العميد الهاشمي وكلفه ، بحضور الصدر ، أن يؤلف الوزارة الجديدة ، فسأله الهاشمي عن رأيه في القادة ، فرد عليه صاحب السمو بأنه كان قد أخبر القادة من قبل بأن طه الهاشمي لو تقدم بإرادة ملكية لإحالتهم على التقاعد لرفضها . فأجاب الهاشمي على ذلك بأنه حدثت ثغرة بين القادة والبلاط وانه يخشى أن يستغل المتصيدون هذه الثغرة ويعملون على توسيعها فيذهب بعضهم إلى صاحب السمو ويدعي أن القادة يدبرون مؤامرة في الخفاء ، ثم يذهب هذا البعض إلى القادة ويقول لهم : ان سمو الوصي يريد معاقبتهم . ولهذا فإنه - أي الهاشمي - يرى من الأفضل أن يقضي على دسائس المتصيدين ويقبل عرض إخلاصهم^(١)

وتدل تتبعنا الشخصية على أن سمو الوصي استحسن رأي العميد الهاشمي ، ووافق عليه ، فلما عاد إلى العاصمة وتهيأت أسباب اجتماع القادة بسمو الأمير ، لعرض الطاعة والولاء ، تدارك السفير البريطاني الأمر ونصح الوصي برفض مقابلة القادة^(٢)

* تكوين الوزارة الجديدة *

لم يكد الاتفاق يتم بين سمو الوصي والعميد الهاشمي في « الديوانية » على تأليف الوزارة الجديدة حتى وجه سموه الكتاب التالي :

وزير الأفيخم طه الهاشمي

بناء على استقالة فخامة رشيد عالي الكيلاني من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً لما نعهد فيكم من دراية وإخلاص ، فقد قرأنا على أن نعهد اليكم برئاسة الوزراء على أن تلتجوا وزراءكم وتعرضوا أسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .

صدر عن البلاط الملكي في بغداد في اليوم الثالث من شهر محرم سنة ألف وثلاثمائة وستين الهجرية ، الموافق لليوم الواحد والثلاثين من شهر كانون الثاني سنة ألف وتسعمائة وواحد وأربعين الميلادية .

عبد الإله

(١) هذا ما نقله لنا العميد الركن طه الهاشمي بالحرف الواحد

(٢) اخبرنا سماحة الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين ، ان قد زاره وزير الخارجية توفيق السويدي ، بعد تكوين الوزارة الجديدة ، وطلب اليه بالحاج ان يقدم المقعد الأربعة بضرورة الموافقة على الاجتماع بسمو الوصي وعرض الولاء له فبذل سماحته مجهوداً كبيراً لتحقيق ذلك ، ولكن السفير البريطاني أحبط هذه المحاولة في آخر لحظة

وزارة العميد الراحل

رئيس مجلس الوزراء

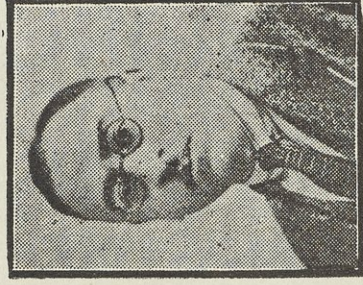


العميد الراحل

وزير الداخلية ووزير الداخلية بالوكالة



عمر نظمي



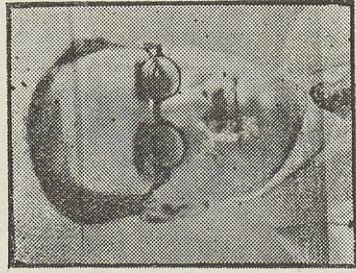
وزير الخارجية * توفيق السويدي



وزير الاقتصاد * عبد المهي



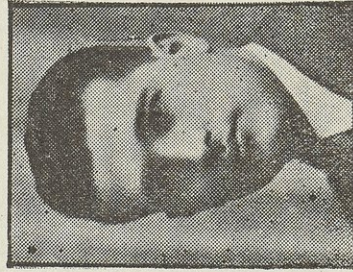
وزير الشؤون الاجتماعية * حمدي الباجي



وزير المعارف * صادق البعاص

أمام الصفحة (١٦٦)

وزير المالية ووزير المواصلات والأشغال بالوكالة



علي ممتاز الدفري



وعاد العميد الهاشمي وصحبه بالطائرة إلى بغداد، واستطاع أن يكون الوزارة الجديدة في اليوم التالي كما يلي :

- ١- طه الهاشمي : رئيساً لمجلس الوزراء ، ووزيراً للخارجية والدفاع بالوكالة
 - ٢- عمر نظمي : وزيراً للداخلية ووزيراً للعدلية بالوكالة
 - ٣- علي ممتاز الدفترتي : وزيراً للمالية ووزيراً للأشغال والمواصلات بالوكالة
 - ٤- عبد المهدي : وزيراً للاقتصاد
 - ٥- حمدي الباجه جي : وزيراً للشؤون الاجتماعية
 - ٦- صادق البصام : وزيراً للمعارف
- وفي اليوم الرابع من شباط ١٩٤١م وقع سمو الوصي الإرادة الملكية الناطقة بإسناد منصب وزارة الخارجية إلى السيد توفيق السويدي .

❖ في حفلة الاستقبال ❖

بعد أن تليت الإرادة الملكية بتكوين الوزارة الجديدة فاه رئيس الوزراء بهذه الكلمة :
إخواني أبناء هذه الأمة الكريمة !
أنظركم جميعاً تعرفوني ، وتعرفون زملائي الذين انتقم للقيام بالعمل المشمر ولا شك أن البلاد تحتاج إلى تضامن جهود أبنائها وتأزهم ، وآمل وزملائي أننا سنقوم إن شاء الله بخدمة هذه البلاد ونحرص على مصالحها ونسعى لايصالها إلى أهدافها العالية .
وبهذه المناسبة أود أن أوضح قضية ربما عقلت بأذهان البعض منكم وهي أن هناك إشاعات وأخباراً مختلفة ، فأرجو أن تثقوا أن لا صحة لها ولا أساس . وأضرع إلى الباري العظيم أن يوفقنا جميعاً في خدمة هذه البلاد بظل صاحب الجلالة الملك المعظم ورعاية صاحب السمو الوصي المعظم .

❖ عودة سمو الوصي ❖

في اليوم التالي لتكوين الوزارة ، سافر وزير الداخلية ، السيد عمر نظمي ، إلى الديوانية لدعوة سمو الوصي للعودة إلى العاصمة فلم يوفق ، فاضطر رئيس الوزراء ، طه الهاشمي ، أن يسافر بنفسه في الثالث من شباط لتأمين هذه العودة ، وقد استطاع أن يقنع صاحب السمو ، ويحمله على هذه العودة . وفي عصر اليوم المذكور عاد سموه فاستقبل استقبالاً رسمياً حافلاً ، وصدر بيان رسمي بذلك .

❖ سفر وزير الخارجية ❖

لما زار المستر انطوني ايدن ، وزير خارجية بريطانيا ، تركيا ، أعرب عن رغبته لزيارة العراق أيضاً ، فلما نقل السفير البريطاني في العراق هذه الرغبة إلى رئيس الوزراء ، طه الهاشمي ، رحب الرئيس

العراقي بهذه الزيارة، وعلق عليها آمالا طيبة، ولكن السفير عاد فأخبر الرئيس أن الوقت لن يسمح للمستر ايدن للقيام بهذه الزيارة، وأنه الآن ذاهب إلى القاهرة، ويود أن يجتمع به فيها، فرد الهاشمي على ذلك أن أشغاله المتراكمة لا تساعد على السفر إلى القاهرة ولكنه سيرسل وزير خارجيته، توفيق السويدي، للاجتماع بالمستر ايدن.

وغادر السويدي بغداد جواً في يوم الخميس الموافق ٦ شباط ١٩٤١، فصدرت الإرادة الملكية بأن يتولى رئيس الوزراء منصب وزارة الخارجية بالوكالة مدة بقاء الوزير السويدي خارج العراق، والمعروف أن المستر ايدن طلب إلى وزير خارجية العراق :

- (١) وجوب قطع العلاقات بين العراق وإيطاليا، كما قطعت بينه وبين ألمانيا من قبل.
- (٢) ضرورة إقصاء العقدا الأربعة، ومن يلوذ بهم، من صفوف الجيش، أو تشتيت شملهم على الأقل، حتى يحين وقت إقصائهم. ولكن التقرير الذي قدمه السويدي عن رحلته إلى القاهرة لا يشير إلى أن المستر ايدن بحث معه موضوع العقدا الأربعة.

✽ أول نصريح لرئيس الوزراء ✽

لما عقد المجلس النيابي جلسته الثانية والعشرون في يوم ٦ شباط ١٩٤١م وتليت الإرادة الملكية الصادرة بتكوين الوزارة الجديدة وقف رئيس الوزراء، وألقى البيان التالي :

توات الوزارة الحاضرة المسؤولية في ظروف أنتم أدري بتقدير خطورتها متكلمة بعد الله على اعتماد صاحب السمو الوصي المعظم ومعتمدة على ثقكم العالية.

غير خاف على حضراتكم، أن الوزارة السابقة، بشكلها الأخير، كانت قد استقالت لعدم استطاعتها الحصول على تأييد المرجع الأعلى بخصوص حل المجلس النيابي، ولم يكن مبعثها - كما قيل - تلاعب الأيدي والمصالح الأجنبية. واني انتهر هذه الفرصة لأوضح للمجلس العالي بأن ما حصل من إشاعات وأقاويل في هذا الصدد ليس له نصيب من الصحة.

ولعل المجلس العالي يرغب في معرفة اتجاه الحكومة الحاضرة في سياستها الخارجية لذلك فإني اصرح بأن تلك السياسة لا تختلف في جوهرها ومراميها عما سارت عليه الوزارات العراقية المتعاقبة من سبل، وما توخته من أهداف، وآخرها ما صرح به فخامة رئيس الوزراء السابق أمام اللجنة المالية، عند مناقشتها ميزانية وزارة الخارجية، ومن قبيل تقرير الواقع اصرح أمام المجلس العالي بأنه لم يطلب إلى العراق من قبل حليفته بريطانيا العظمى أي شيء. يستأزم توريثه في الحرب، كما اصرح أن العراق قام بتعهداته المنصوص عليها في المعاهدة، والحكومة عازمة على توثيق روابط

الصداقة مع حليفتنا بريطانيا العظمى المرتكزة على أساس التحالف وتبادل المنافع المشتركة .
وان السير على هذه السياسة من منفعة العراق ، ولا سيما في الظروف العالمية الراهنة ، وترى هذه
الوزارة أن العراق كدولة ناشئة أحوج ما يكون إلى الابتعاد عن ويلات الحرب ليستطيع القيام
بعمله الإنشائي في جو يسوده الاستقرار والأمن ، كما يحتاج إلى تضافر جهود أبنائه وتضامنهم .
وفي الختام أرجو أن تساهموا هذه الوزارة رأياً في ضرورة إفساح المجال أياماً قلائل لدرس
المواضيع التي سيعالجها مجلسكم الموقر وفي طليعتها منهاج الوزارة الذي ترغبون ، ولا شك ، في أن
تكون محتوياته محققة للأمان والرفاهات ، ولأنجل ذلك سيتلو عليكم وزير العدلية الإرادة
الملكية في تأجيل جلسات المجلس للمدة المطلوبة والسلام عليكم . اه^(١)
ثم نهض وزير العدلية بالوكالة ، السيد عمر نظمي ، فتلأ الإرادة الملكية المرقمة ٥٦ والمؤرخة
٥ شباط ١٩٤١م المتضمنة تأجيل جلسات مجلس النواب مدة أربعة عشر يوماً .

❖ الصحافة كما تريد لها الوزارة ❖

كان وزير الداخلية ، عمر نظمي ، قد دعا الصحفيين إلى مكتبه في اليوم السادس من شباط
١٩٤١ لمقابلة رئيس الوزراء ، طه الهاشمي ، والاستماع إلى ما يريد أن يلقيه عليهم في واجبات
الصحافة ، فلما خرج من مجلس النواب اجتمع بهم وصرح بما يلي :
لقد أدليت بتصريح في المجلس النيابي ، وبينت فيه الخطأ التي تسير عليها الحكومة في السياسة
الخارجية ، وهي لا تختلف عن السياسة التي سارت عليها الوزارات المتعاقبة ، وآخرها ما صرح به
فخامة رئيس الوزراء السابق ، في اللجنة المالية لمجلس النواب .
فالعلوم أن الصحافة هي لسان حال الأمة ، فبعد أن توضح الحكومة خطتها في السياسة
الخارجية ، على الصحافة أن تؤيد هذه الخطأ ، ولا تحيد عنها في توجيهها للرأي للعالم . وإذا ما
سلكت الصحافة خطة تختلف عن هذه الأسباب ، فإن من حق الحكومة أن تطلب إلى الصحافة
أن تتوجه الاتجاه الصحيح .

نعم ان الصحافة حرة ، غير أن الظروف العصية التي تمر بالعالم ، والتي لا بد للعراق من أن
يحتازها بسلامة ، تتطلب اليقظة ، فقد أصدرت الحكومة عدة مراسيم في بدء نشوب الحرب ،
وفيها احكام للسيطرة على الصحافة ، وقد أصبح من الحكومة استناداً إلى تلك المراسيم ، أن
توقف كل صحيفة عند حدها إذا خرجت عن الخطأ المرسومة . واريده أن ابين كما بينت سابقاً
لبعض رجال الصحافة ، أن لا لزوم يدر لصحافتنا أن تتبع في نشر الاخبار سياسة يفهم منها التحزب
للفريق المخاصم لحليفنا .

ولتعلم الصحافة أننا حلفاء ، ولتجنب الأخبار الاستفراية ، ولا لزوم كذلك لنشر ما يثير التشويش والارتباك الذي يؤثر على سياستنا واقتصادياتنا ، كما اني لا اريد أن تكون الصحيفة أداة للطعن في شخصيات ، ونيل من كرامات رجال المملكة ، وأن تبتعد دائماً عن كل كلمة تشم منها رائحة الدم والطعن لأننا في أشد الحاجة إلى تدعيم شخصيات رجال هذه المملكة ، لا إلى الهدم والتحطيم ، والبلاد تحتاج قبل كل شيء إلى تضافر جهود جميع ابنائها .

اريد أن تكون خطط واضحة فتشتر الأخبار الصادقة ، وأن تكون على وفاق وتعاون تام مع الحكومة ، لتكون مساعدة لها على تدوير شؤون الدولة والقيام بمهامها .

هذا واني لأشكر رجال الصحافة اتجاهها في المدة الأخيرة ، منذ أن كانت لي الصلة بها بحكم المسؤولية ، إذ أثبتت أنها تقدر خطورة الظروف الراهنة ، ومستعدة للتعاون إلى أقصى حدود . ثم انفض جمع الصحفيين شاكرين لفخامته كلماته الغالية .

✽ الايدي والمصالح الاجنبية ✽

كان السيد رشيد عالي قد ذكر في برقية استقالة وزارته « الثالثة » التي طيرها إلى سمو الوصي في « الديوانية » هذه العبارة :

« إن الأيدي والمصالح الأجنبية التي لا يرونها أن تسود الثقة المتبادلة بين سموكم وبين حكومة اعترمت المضي في خدمة البلاد بصدق وإخلاص وفق خطتها المرسومة حملت سموكم على عدم الارتياح عنها » .

وقد اضطربت الدوائر البريطانية لهذه العبارة ، وعدت ورودها في برقية استقالة السيد الكيلاني سابقة خطورة على العلاقات العراقية - البريطانية ، فلما تولت وزارة العيد الهاشمي مقاليد الحكم ، جاء في بيان رئيسها ، الذي القاه أمام المجلس النيابي في ٦ شباط ، قوله :

« غير خاف على حضراتكم ان الوزارة السابقة ، بشكلها الأخير ، كانت قد استقالت لعدم استطاعتها الحصول على تأييد المرجع الاعلى بخصوص حل المجلس النيابي ، ولم يكن مبعثها - كما قيل - قلاع الايدي والمصالح الأجنبية » .

وقد عد السيد الكيلاني هذا التصريح تحدياً لما جاء في برقية استقالته ، فلما ذهب العيد الهاشمي إلى السيد الكيلاني لرد زيارة سابقة له ، انتهر الكيلاني فرصة خروج الهاشمي ، فعاتبه على ما جاء في بيانه ، فرد هذا عليه أن « لا داعي للعتاب لأن الذي صرحت به ينطبق على واقع الحال » . وكانت عقيدة الهاشمي أن كلمات « الايدي والمصالح الأجنبية » لم ترد في مسودة برقية الاستقالة ، وإنما اضيفت إليها بخط أحد وزرائه ^(١) .

(١) المعروف ان وزير الاقتصاد ، السيد يونس السبعاوي ، هو الذي اضاف هذه العبارة .

وقرر الهاشمي أن يقيم سلسلة من الدعوات والمآدب لآخوانه الأقربين من رجال السياسة، وهم إخوان السيد الكيلاني في الوقت نفسه، وكان من بين المدعوتين في المأدبة الأولى السيد الكيلاني نفسه فذكر مضمينه - للمرة الثانية - بما جاء في بيانه في المجلس النيابي ورجاه أن يزيل من الأذهان ما علق بها من التباس، فكرر الهاشمي القول بأن ما ذكره في المجلس ينطبق على حقيقة الحال، ولما ترك العرفة إلى غيرها، خرج السيد الكيلاني من دار العميد الهاشمي متأثراً.

ولما عقد المجلس النيابي جلسته الخامسة والعشرون في يوم ٢٤ شباط رد الهاشمي على سؤال النائب، داود السعدي، حول البيان الذي ألعنا إليه قائلاً:

وجه أحد النواب في خلال بياناته سؤالاً حول الاختلاف بين التصريح الذي أبنته في المجلس النيابي، بعد تأليف الوزارة، وبين كتاب استقالة فخامة رئيس الوزراء السابق السيد رشيد عالي الكيلاني. فالوزارة السابقة بشكلها الأخير استقالت بناء على عدم موافقة المرجع الأعلى على حل المجلس النيابي. ويلوح لي أنه لو لم تتقدم الوزارة السابقة بهذا الطلب، لما كان هناك ما يدعو إلى استقالتها، وهذا أمر واضح، أما فخامة رئيس الوزراء السابق فقد تطرق في كتاب استقالته إلى بعض النقاط التي يراها حسب اعتقاده سبباً لاستقالته، فالحكومة لا تشاطره هذا الرأي وله أن يرى ما يعتقده»^(١)

ولم يزل هذا التصريح من نفس الكيلاني ألمه الممض فكان ذلك من جملة العوامل التي أسفرت عن الحركة الانقلابية بعد حين.

* منهاج الوزارة *

كانت «وزارة العميد الهاشمي» قد استصدرت إرادة ملكية بتأجيل جلسات مجلس النواب لمدة ١٤ يوماً فلما انتهت مدة التأجيل هذه، واستأنف المجلس جلساته الاعتيادية، تلا رئيس الوزراء منهاج وزارته في الجلسة المنعقدة في يوم ٢٢ شباط وهو:

أيها السادة:

كانت وزارتنا قد تقدمت إلى المجلس العالي في جلسته المنعقدة صباح اليوم السادس من الشهر الحالي ببيان أشارت فيه إلى الموقف السياسي الأخير، وأوضحت فيه أيضاً السبل التي اعتمدت على انتهائها في تسيير سياسة الدولة الخارجية سواء أكان ذلك من جهة أداء الرسالة القومية، التي أخذ العراق على عاتقه تحقيقها، وصلاتنا الأخوية مع الأقطار الشقيقة، أم من ناحية علاقاتنا الحلفية مع بريطانيا العظمى، والدول المجاورة لنا. وهما نحن نتقدم إلى حضراتكم اليوم بأهم ما فنوي القيام به من مهام في تدوير شؤون البلاد الداخلية في هذه الظروف العصية.

لقد سبق أن تقدمت الوزارة يومئذ ، في أول اجتماع لهذه الدورة الانتخابية ، إلى مجلسكم العالي بمنهاج تفصيلي ، ولما كنت مع قسم من إخواني ، أعضاء الوزارة الحاضرة ، قد ساهمنا في وضع مواد ذلك المنهاج ، الذي نال تأييدكم ، فأني لم أر حاجة لتكرار ما جاء فيه مرة أخرى ، سوى أنني أؤكد لحضراتكم بأننا عازمون على القيام بإنجاز ما تبقى منه ، بما يحقق للبلاد أمانها والنهوض بها ، نهضة عامة شاملة لجميع مرافقها الحيوية . ولا بد لي من أن أبين أهم القواعد التي ترى هذه الوزارة ضرورة الاستناد إليها ، في تدوير شؤون الدولة ، تمهيداً للقيام بما تقدم من مهام تنحصر في :

١- تأييد أحكام القانون الأساسي في هذه المملكة ، والحيولة دون كل فكرة ترمي إلى مسها ، والاعتماد على مجلس الأمة في تعزيزها ، إذ أن التجارب قد دلت على أن الأهداف السامية التي توخاها القانون المذكور لا يمكن الوصول إليها إلا إذا كان مجلس الأمة قائماً على حراسة أحكامه وقادراً على ممارسة سلطاته المضمونة ببنوده .

٢- تنمية الروح الوطنية ، واستئصال جذور الدعايات الخلة بوحدة العراق وكيانه .

٣- ترصين دعايم الاستقرار في المملكة ، وصيانة الحريات العامة ، وعدم إفساح المجال لاستغلالها لمصالح لا تتفق والمنفعة العامة .

٤- توزيع العدل ، وتحكيم القوانين في جميع الاعمال ، وإنهاء الشهور بالواجب ، والإخلاص للعمل في نفوس الموظفين كافة ، وحصر جهودهم للقيام بوظائفهم ، دون الانصراف إلى ما ينخل بهذه الواجبات .

٥- انتهاز سياسة الاقتصاد والتوفير التامين في الأموال العامة ، والاقتصار على دخل البلاد ووارداتها في النفقات ، مع حصر الانفاق على الضروريات دون الكماليات لتوفير ما يلزم من المال للطوارئ .

٦- الاشراف على موارد البلاد الرئيسية ، وتأسيس المشاريع الاقتصادية الكبرى وحمايتها بطريقة المساهمة في رؤوس أموالها .

٧- مكافحة روح البذخ والإسراف ، وتعويد أبناء الشعب على التوفير والاقتصاد .

هذه أيها السادة أهم القواعد التي اعترمت وزارتنا السير بموجبها ، على أن الميزانية العامة المرفوعة من قبل اللجنة المالية المحترمة إلى المجلس العالي ، والتي تؤيدها هذه الوزارة ، قد احتوت على أهم ما يتعلق بشؤون الدولة الاعتيادية ، كما سيوضح ذلك وزير المالية في البيان الذي سيتقدم به عادة عند عرض الميزانية على مجلسكم المحترم ، وفوق ذلك فإننا عازمون على إعداد منهج إضافي للمشاريع الرئيسية ، والقيام بتنفيذ الخطط المفيدة ، مما تخص التشريع والعمران والاقتصاد والمعارف والصحة

والعمال والجيش والزراعة والري والطرق ، وغير ذلك من الأعمال التي نرجو الله أن يوفقنا لتحقيقها بمساعدتكم والسلام عليكم .^١

✽ هل تدخل الجيش في السياسة ✽

لما عقد المجلس النيابي جلسته الخامسة والعشرون في يوم ٢٤ شباط ١٩٤١ م لمناقشة منهاج « وزارة العميد الهاشمي » والميزانية العامة للسنة ١٩٤٠/١٩٤١ المالية تصدى للطعن في « الوزارة الكيلانية الثالثة » بشكلها الأخير المعدل ، كل من السادة : محسن ابو طيبيخ ، ومحمد باقر الحلبي ، ورايح العطية ، وسلمان البراك ، يؤيدهم النائبان داخل الشعلان وعبد الغني نقيب الموصل ، وانتقد جميعهم تدخل الجيش في السياسة تدخلا اضطر الوصي للهرب إلى الديوانية في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٤١ م ، فنهض النائب السيد يونس السبعراوي ليرد على هذا الطعن ، ويعلمن المسوغات لطلب رئيس الوزراء السابق ، السيد الكيلاني ، حل المجلس النيابي القائم ، ولكن الشتائم انتهالت عليه من كل جهة ، حتى اضطر رئيس المجلس إلى تأجيل الجلسة لمدة خمس عشرة دقيقة .

ولما استؤنفت الجلسة أجاب رئيس الوزراء ، العميد الهاشمي ، على أقوال المتكلمين كلا بقدر ما يستحق من رد وتعليل ، ولكن السادة : علي جودة الأيوبي ، ومحسن ابو طيبيخ ، ومحمد باقر الحلبي ، وحسن سهيل ، عادوا إلى موضوع تدخل الجيش في السياسة ، وطلبوا إلى رئيس الوزراء أن يبدلي بعلوماته عن التدابير التي يراها لازمة لوقف هذا التدخل ، فرد الرئيس عليهم بقوله :

« قلت لا يصلح الاستناد إلى الشائعات واعتبارها حقائق ، والبحث فيها في هذا المجلس ، لاسيما ونحن في ظروف عصيبة ، والعالم يجتاز مرحلة خطيرة ، والآن أقول بصفتي الوزير المسؤول عن هذه الجهة التي بحثها فخامة الأيوبي بأنه لا يوجد ، حسب التحقيق الذي قمت به ، أي شيء يدل على أن شخصاً غير مسؤول ذهب بإرادة ملكية أو أي شيء آخر إلى المقام العالي وطلب التوقيع عليها بالتهديد ، وكما هنالك ان الوزراء عندما قدموا استقالاتهم قالت الوزارة أن المرجع الأعلى أرسل خبراً إلى رئاسة أركان الجيش وأخبرها عن الاستقالة ، وفي الليلة التي أعقبت ذلك اليوم أرسل عليه ، كما أن رئيس مجلس الأعيان ذهب وتذاكر معه ، ثم ذهب رئيس أركان الجيش مع رئيس مجلس الأعيان إلى فخامة رئيس الوزراء في مقامه الرسمي ، وبعد هذه المذاكرة - على ما علمت - وافق المرجع الأعلى على قبول استقالة الوزيرين .^٢

✽ مواد متنوعة ✽

١- يبدأ موسم الفيضان في النهرين « دجلة والفرات » في منتصف شهر نيسان من كل عام

(١) حضر مجلس النواب : الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠ من ٢٩٢-٢٩٧

(٢) حضر مجلس النواب : الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠ من ٣١٦

تقريباً ، وكانت الأمطار قد انحسرت في شتاء ١٩٤٠/٤١ بحيث انتهى شهر كانون الثاني وحل شباط ولم ير العراق من الفيض ما يشفي القليل ، ولا سيما القسم الجنوبي منه . فلما كان الاسبوع الثاني من شباط ١٩٤١ جادت السماء بظور مدرار فأحييت الآمال ، وعادت الطمأنينة إلى النفوس وأخذت المياه في « دجلة » ترداد بسرعة فائقة حتى تجاوزت حدود الخطر المعتاد ، فقرر مجلس الوزراء كسر سدود « الداودية » و « اليهودية » و « الفرحاتية » في شمالي بغداد لتخفيف الضغط عن النهر ، وإنقاذ العاصمة ومن فيها من الخطر ، وقد تضررت من جراء ذلك بيوت الساكنين خلف السدة المحيطة بالعاصمة ، وغرقت أغنامهم ، وتعطلت المواصلات ، وتوقف سير القطار بين بغداد و كركوك وبينها وبين البصرة ، وبذلت الحكومة جهوداً جبارة لحصر الأضرار في أضيق نطاق ، وأعلنت الاستعانة الضرورية لسد البثوق التي انبثقت من النهر ، تساعد في ذلك فصائل من الجيش والشرطة والكشافة ، وجمعت مبالغ لا يستهان بها لمساعدة المنكوبين والمتضررين ، فكان لهذه المهمة القعساء أثرها في تخفيف اللوعة .

٢- كانت « الوزارة السعيدية الاولى » قد خفضت رواتب الموظفين والمستخدمين بنسبة خمسة في المئة منذ عام ١٩٣١ ، وقد استمر هذا التخفيض ساري المفعول عشر سنوات لتي الموظفون والمستخدمون خلالها من العسر والضيق المالي شيئاً كثيراً ، ولا سيما بعد أن أخذت الأسعار ترتفع بمناسبة إعلان الحرب فكانت باكورة أعمال الوزارة أنها ألغت التخفيض من أول نيسان ١٩٤١ .

٣- استصدرت « وزارة العميد الهاشمي » إرادة ملكية بتمديد مدة اجتماع مجلس النواب ثلاثة عشر يوماً اعتباراً من يوم ١٩ آذار ١٩٤١ « لإتمام الأشغال المستعجلة » كما نطقت بذلك الإرادة المرقمة ١١١ لسنة ١٩٤١ م .

٤- قدم كل من السادة : رشيد عالي الكيلاني ، ناجي شوكت ، علي محمود الشيخ علي ، يونس السبعاوي ، محمد علي محمود (من الوزراء السابقين) وداد السعدي ، والدكتور محمد حسن سلمان ، طلباً إلى وزارة الداخلية بتشكيل حزب سياسي باسم « حزب الشعب » وذلك بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٤١ م وانقضت أيام « وزارة العميد الهاشمي » دون أن يجاب هذا الطلب .

❖ كيف استقالت الوزارة ❖

لم تنته المشكلة التي قامت بين « الوزارة الكيلانية الثالثة » وبين البلاط الملكي باستقالة الوزارة المذكورة في يوم ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ م لأن الكيلاني نفسه لم يكن غير منفذ للسياسة التي اتفقت عليها قوى الامة . لهذا يرى المتابعون للسياسة العراقية أن أيام « وزارة العميد الهاشمي » كانت فترة سادها السكون والهدوء في الظاهر ، ولكن عوامل الانتفاض كانت تهيأ في الخفاء ،

وعناصر العاصفة كانت تتجمع وتتكاثر في الفضاء ، وكانت الأحداث المنذرة بالخطر تسرعاً ولكن بعد أن تترك أثرها في الأوساط العامة .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن العميد الركن ، طه الهاشمي ، كان يشعر في قرارة نفسه أن أيادي خفية كانت تلعب من وراء ستار لبلبة الجيش ، وتفكيك أوامر وحدته ، وإن هذا الجيش الذي صرفت الأمة عليه ملايين من الدنانير ، وقدمت إليه فلذات أكبادها ليكون حارساً لها في المملات ، وسيجاً لكيانها في الأحوال العصيبة ، يجب أن يكون في منجاة من كل سوء ، ومع هذا فإن فخامته لم يتأخر عن الموافقة على اقتراح تقدمت به رئاسة أركان الجيش بنقل العقيد كامل شبيب من بغداد إلى قيادة الفرقة الرابعة في الديوانية ، وأن يكون مقر العقيد صلاح الدين الصباغ في جلولاء بدلا من بغداد ، لما رأى المصلحة العامة تقضي بالموافقة على هذا الاقتراح ، وكان ذلك في ٢٦ آذار سنة ١٩٤١ .

والظاهر أن العقدا الأربعة ، صلاح الدين الصباغ وكامل شبيب ومحمود سلمان وفهمي سعيد ، اعتبروا أن هذا الأمر صدر بإيعاز من المرجع الأعلى ، وتنفيذاً لرغبات الإنكليز ، وأنه سيكون مقدمة للقضاء على وحدة الجيش ، وتفكيك أوامر الأخوة والتضامن بين قادته ، فاعتصبوا وقالوا بعدم جواز تنفيذه .

وكان وجود المجلس النيابي قائماً يحول دون إقدام العقدا على أية حركة ويقول سمو الوصي في خطابه الذي ألقاه يوم ١٤ تموز سنة ١٩٤١ :

« انتهزت فرصة يوم تأجيل المجلس ، وهو يوم الاثنين الموافق ٣١ مارت سنة ١٩٤١ وجمعت مجلس الوزراء ودارت المذاكرة حول الموقف الراهن ، وما ينتشر حوله من الشائعات ، وقد كتم متأكداً من سوء نية هؤلاء النفر ، ولكن طه الهاشمي دافع عنهم بجرادة وكأكد أنهم قد أقسموا له بشرفهم العسكري على أنهم لن تبذروا منهم أية حركة من شأنها الإضرار بالمصلحة العامة ، أو التدخل في السياسة ، فاكتمى مجلس الوزراء بضمانات طه الهاشمي وانفضت الجلسة » ^(١)

فلما انفض مجلس النواب في الحادي والثلاثين من هذا الشهر اتخذ العقدا الأربعة التدابير التي

(١) هذا ما جاء في ص ١٥ من « خطاب صاحب السمو الوصي » وقد علق عليه العميد الهاشمي بما يلي :
« لقد أجبت على ما ورد في بيان سمو الوصي من أمور تخصني بكتاب خاص . لم أدافع عن الضباط ، ولم أقدم أية ضمانات وكان الاجتماع في قصر الرحاب . حضر فيه الوزراء ورئيس مجلس الأعيان ورئيس المجلس النيابي أوضحت للحاضرين الدسائس التي كانت تحاك والاتصالات مع رؤساء القبائل من جانب البلاط ومن جانب رشيد عالي الكيلاني ولفت النظر إلى وخامة هذه الاتصالات ، وشارت إلى محاولات في اقناع الأمير للموافقة على أن يقدم القادة إخلاصهم إليه بزيارتهم له ولكن محاولاتي هذه لم تنمر ، وانفض الاجتماع بتأييد رأيي في أن يوافق الأمير على منول القادة في حضرة وعرض إخلاصهم له . اهـ »

٢٣ - ٤ - ١٩٥٢ طه الهاشمي

رأوها ضرورية لمعالجة الموقف وذلك منذ صباح يوم الثلاثاء الموافق ١ شباط ١٩٤١ م فلما كان المساء أنذروا بعض القطعات ، وأسروا في نفوسهم أسراً ذابال ، وقيل أن ينتصف الليل احتلت دوائر البرق والهريد والتلفون ، ومسكت بعض مداخل الطرق العامة ، واتخذت التدابير لصيانة الجسور والمعابر ، وحفاظة سائر المرافق ، ثم توجه العقيد فهمي سعيد إلى دار العميد الهاشمي ومعه وكيل رئيس أركان الجيش ، محمد أمين زكي ، ليقولوا له :

ان الحالة بلغت حداً لا يطاق ، وانه لا بد من إيجاد مخرج عاجل لهذه الأزمة بالتعاون مع السيد رشيد عالي الكيلاني ، الذي يتق الجيش به كل الوثوق .

« وقد أجاب طه باشا - حسب إفادته - بأنه لا داعي لهذه الحركة ، وانه لا يمكنه أن يشتغل مع رشيد عالي بالنظر لعدم اتفاق وجهات النظر في تسيير شؤون الدولة ، ولما شاهد طه باشا أن كلامه لا يجدي نفعا ، وأنها مصران على ما بيناه له فأخبرهما بضرورة عرض الأمر على سمو الوصي وعلى مجلس الوزراء . . . وقد شاهد علام من رئيس أركان الجيش ، وفهمي سعيد ، بأنهما لا يرغبان ترك الدار قبل استحصال كتاب الاستقالة منه فلذلك حرر كتاب الاستقالة وأعطاهما اجتابا من حدوث حركة تؤدي للمقاومة وإراقة الدماء »^(١)

« أما سمو الوصي فقد كان نائماً ، وقد أيقظه من نومه خدم القصر ، وأخبروه بوجود حالة غير اعتيادية من الجيش في منطقة القصر ، فتمكن من خرق نطاق الحصار بسيارته ، وهو بلباس النوم ، وانتقل إلى دار عمته صالحة في الرصافة من بغداد » فلما كان اليوم التالي دبرت المفوضية الأمريكية في بغداد زورقاً بخاريًا نقله إلى « الدورة » وسيارة نقلته من « الدورة » إلى « الجبانية » حيث استقل طائرة من سلاح الجو البريطاني فنقلته إلى البصرة سالماً آمناً .

وبعد أن انصرف العقيد فهمي سعيد ، ووكيل رئيس أركان الجيش ، محمد أمين زكي ، ومعهما كتاب استقالة العميد الهاشمي ، اتصل الهاشمي بأعضاء وزارته تلفونياً طالباً حضورهم إلى داره فوراً ، فخفف زملاؤه إلى داره قبيل منتصف الليل ودام اجتماعهم إلى الصباح ، كما حضر هذا الاجتماع مدير الشرطة العام ، حسام الدين جمعة ، ومتصرف لواء بغداد ، جلال خالد ، حيث عرضا على المجتمعين ان الجيش احتل المنطقة الممتدة بين السكة الحديدية والسدة ، وأحيط قصر الرحاب وقصر الزهور بقوات الجيش .

وفي نحو الساعة السادسة والنصف من صباح يوم الاربعاء ٢ شباط ، وصل إلى دار العميد طه الهاشمي كل من السيد رشيد عالي الكيلاني ، وصالح الدين الصباغ ، ومحمد أمين زكي ، وبعد أن نوقشت حركة الجيش من نواحيها المختلفة تقرر :

(١) رسالة عن نص « احكام المجلس العرفي العسكري في فترة شهري نيسان ومايس سنة ١٩٤١ » ص ١٨

- ١- إبقاء الوزارة القائمة في الحكم « أي وزارة العميد الهاشمي »
- ٢- اجتماع رجال الحكومة مع الرجال السياسيين في المملكة للتفكير في معالجة الموقف ، وامتناع الجيش من التدخل في السياسة على أن يقسم رجال السياسة ، ومن ضمنهم الجيش وأصراؤه على تنفيذ ما يتقرر في هذا الشأن بصدق وإخلاص تامين .
- ٣- عرض الأمر على سمو الوصي المعظم ، والسعي لاقتناعه بالموافقة على ما تم ، وبرجوعه للعاصمة إذا كان غائبا عنها .

وعلى هذا الأساس انفض الاجتماع ، ورفع إنذار الجيش ، وأعيدت القطعات إلى مواقعها ، وذهب الوزراء إلى دواوين وزاراتهم لمزاولة أعمالهم كالعادة ، ولم يتغيب أحد غير وزير الخارجية ، توفيق السويدي ، لمعذرة كانت لديه ، فلما علم العقدا الأربعة أن المفوضية الأمريكية تدخلت في الأزمة القائمة ، وسهلت نقل الوصي من دار عمته الاميرة صاحبة إلى مطار الحبانية البريطاني ، شعروا بأن الخطر الأجنبي بات يهدد مصلحة الوطن ، وينذر الجيش بالتحطيم ، فقرروا تكوين حكومة عسكرية بعنوان « حكومة الدفاع الوطني » يرأسها السيد رشيد عالي الكيلاني ، ويكون أعضاؤها العقدا الأربعة ، ووكيل رئيس أركان الجيش ، والوزيران السابقان علي محمود الشيخ علي ويونس السباعي ، ثم ذهب السيد الكيلاني ومحمد أمين زكي إلى ديوان مجلس الوزراء وبلغا العميد الهاشمي بهذا القرار .

ومع أن السيد الهاشمي لفت نظر السيد الكيلاني إلى وجوب التروي ، واجتناب كل حركة ترمي إلى الإخلال بالدستور والقوانين النافذة ، فإنه ترك ديوان الرئاسة .

ويقول الوزراء الذين اشتركوا في تكوين « الوزارة الكيلانية الرابعة في ١٢ نيسان ١٩٤١ » « لو أن كتاب استقالة الهاشمي وصل إلى يد سمو الوصي ، وبت في الاستقالة رفضاً أو إيجاباً لما حدث ما حدث بعدئذ ، ولكن التجاء الوصي إلى الحبانية وانتقاله إلى مدينة النهر على طائرة بريطانية ، عطل الدستور فأدى هذا التعطيل إلى ما كان »
أما سمو الوصي فيقول :

« وقد حاولنا هناك - في البصرة - أن نستقدم أعضاء الوزارة ، لنعمل بعينين عن الضغط الموجود في بغداد ، ونقضي على حركة رشيد عالي الكيلاني ، ولكن الوزراء لم يستطيعوا الوصول إلينا ، وكذلك علمت هناك بأن الضباط أرغوا طه الهاشمي على تقديم استقالته ، ولم تصلنا الاستقالة بل اطلعنا عليها في الصحف المحلية ، لذلك لم نتمكن من تأليف وزارة جديدة »^(١)
وهذا هو كتاب استقالة العميد الهاشمي الذي أشرنا إليه فوبق هذا :

(١) خطاب صاحب السمو الأمير عبدالاله الوصي على عرش العراق في ١٥ - ١٦

إلى صاحب السمو الملكي المعظم
ترولا عند رغبة سموكم ، تقلدت رئاسة الوزارة في وقت كانت مصلحة البلاد تتطلب التضحية
وتضامن جميع رجالها ، وقد سعت في خلال الشهرين المنصرمين إلى تهدئة الأحوال وإزالة التوتر
ويظهر أن مساعي هذا لم يشر النتيجة المطلوبة ، فلذلك رأيت من المصلحة أن أقدم إلى سموكم
استقالي من رئاسة الوزراء راجياً قبولها ، وسائلاً الباري تعالى أن يأخذ بيدكم ويساعدكم على إدارة
البلاد وإيصالها إلى أهدافها السامية .

المخلص - طه الهاشمي

بغداد ١٩٤١/٤/١

✽ كيف قبلت الاستقالة ؟ ✽

كان سمو الوصي الأمير عبد الإله ، قد انتقل إلى « الجانية » ف « البصرة » دون أن يطلع
على كتاب استقالة العميد الهاشمي ، فلما تمخضت الحوادث السريعة عن تنصيب الشريف شرف
وصياً على عرش العراق ، وجه الوصي الجديد إلى العميد المشار إليه هذا الكتاب :
عزيزي طه الهاشمي

بناء على استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة ، لا يسعني في هذه المناسبة إلا أن أعرب
لكم ولزملائكم عن تقديري للخدمات الجليلة التي أسديتموها للبلاد مدة بقائكم في الحكم .
صدر عن البلاط الملكي في بغداد في اليوم الثالث عشر من شهر ربيع الأول سنة الف
وثلاثمائة وستين الهجرية ، الموافق لليوم العاشر من شهر نيسان سنة الف وتسعمائة وإحدى وأربعين
الميلادية .

شرف

حكومة الدفاع الوطني



كانت أيام «وزارة العميد الهاشمي» فترة سادها السكون والهدوء في الظاهر - كما قدمنا - ولكن عوامل الانتفاض كانت تتهاى في الخفاء ، وعناصر العاصفة كانت تتكاثف في الفضاء ، وكانت الأحداث المنذرة بالأخطار تمر سراعاً ولكنها بعد أن تترك أثرها في الأوساط .

وكان العراقيون في هذه الحقبة قد انقسموا إلى فريقين : فريق المجاري للسياسة البريطانية في العراق ، وهي السياسة التي توحى للعراقيين بكل الطرق والسبل ، بوجود خدمة مجهود بريطانية الحربي ، وعدم الإصرار على تسليح الجيش العراقي ، ولا على طلب حل المشاكل القومية المعلقة ، وفي مقدمتها مشكلة فلسطين ، ما دامت بريطانية منهمكة في الحرب ، وفريق آخر كان يرى أن الفريق الأول بمجازاته لهذه السياسة البريطانية قد تخلى عما كان يدعيه لتسوية ثورة الحسين بن علي شريف مكة المكرمة ، على السلطان العثماني المسلم في ١٠ حزيران ١٩١٦ م . وكان الفريق المناوئ لسياسة المجازاة ابريطانية يعتقد أن الشعب العراقي وأبناء الأمة العربية في البلاد المجاورة كلها إلى جانبه .

فلما أخفقت «وزارة العميد الهاشمي» في معالجة الازمة القائمة بين الانكليز والمناوئين لسياستهم من جهة ، وبين سمو الوصي الأمير عبد الإله والمتصلين بسموه من مجندي السياسة البريطانية وخصوصهم في هذه السياسة من الجهة الأخرى ، استقر رأي «الكتلة العسكرية» على مجابهة الأمر ، وحل المشكل بإسناد الحكم إلى السيد رشيد عالي الكيلاني ، ومن يشاركه في تحمل مسؤولية من يناوئ السياسة البريطانية ، ويحملها على إجابة رغبة العراقيين في تسليح الجيش ، وفي تحقيق الأمناني الوطنية .

من الوزارة على الاستقالة

وكانت «وزارة الدفاع» قد قررت في ٢٦ أيار سنة ١٩٤١ نقل العقيد كامل شبيب من «قيادة الفرقة الأولى» في بغداد إلى «قيادة الفرقة الرابعة في الديوانية» ، والشروع في نقل مقر قيادة الفرقة الثالثة - التي كان قائدها العقيد صلاح الدين الصباغ - من بغداد إلى جالولا في لواء ديالى ، فلم ينفذ هذا الأمر لأن الكتلة العسكرية اعتبرت هذه الحركة مقدمة لتفكيك أواصرها ، والقضاء عليها ، فلما قررت هذه الكتلة مجابهة الأمر ، وإسناد الحكم إلى السيد الكيلاني ، أوفدت العقيد فهمي سعيد ، والفريق أمين زكي ، إلى رئيس الوزراء ، العميد الركن طه الهاشمي ، ليطلبا

إليه تحرير كتاب استقالة وزارته ، فلما حصلنا على هذا الكتاب ، على النحو الذي شرحناه في آخر مجلنا عن « وزارة العميد الهاشمي » اسقط في يد « الكتلة العسكرية » لأن سمو الوصي كان قد غادر « قصر رحاب » في الكرخ إلى جهة غير معلومة فلم يبق مرجع رسمي للبت في هذه الاستقالة . وكان الشريف فواز ينقل إلى العقيد محمود سلمان رغبة سمو الوصي في أن يأخذ السيد ناجي السويدي على عاتقه مهمة تكوين الوزارة الجديدة ، وأن يكون مطلق التصرف في اختيار الزملاء الذين سيؤمّلونه في وزارته ، كما كان الشريف المومي إليه خائفاً من اطلاع « الكتلة العسكرية » على محل الوصي ، فلما تحقق وجود الوصي في البصرة ، تبدل الموقف تماماً فأبرقت رئاسة أركان الجيش في بغداد إلى أمر حامية البصرة هذه البرقية :

« الوصي في البصرة ، وليست له صفة الوصاية ، سيطروا على الموقف ، تلقوا أوامرهم من رئاسة أركان الجيش مباشرة »

❖ إجماع فطير في البصرة ❖

في الساعة التي قررت « الكتلة العسكرية » تكليف العميد الهاشمي بالتخلي عن منصب رئاسة الوزراء ، وذهب العقيد فهمي سعيد والفريق أمين زكي إلى دارالعميد المشار إليه لاستحصال كتاب استقالته ، كانت القطعات العسكرية في بغداد قد أُنذرت ، واتخذت الاستعدادات اللازمة لمجابهة الطوارئ ، وفي الوقت نفسه فإن سمو الوصي استطاع أن ينسلّ من قصره في « الكرخ » إلى قصر عمته الأميرة صاحبة في « الرصافة » ثم انتقل إلى « الدورة » على زورق بخاري حيث أقبلته سيارة المفوضية الأمريكية في بغداد إلى الحبانية ^(١) واستقل هناك طائرة من سلاح الجو البريطاني إلى البصرة فبلغها في اليوم الثالث من شهر نيسان ١٩٤١ ومعه السيد علي جودت الأيوبي والمرافق العسكري عبيد بن عبد الله المضايقي .

وقد انضم متصرف لواء البصرة ، السيد صالح جبر ، إلى سمو الوصي - أثناء وجود سموه في البصرة - وراح الجميع يعملون يداً واحدة لاستنكار الحركة التي قامت في بغداد ، والقضاء عليها بكل السبل الممكنة

يقول أمر حامية البصرة ، العقيد رشيد جودة ، في تقرير بعث به إلى رئاسة أركان الجيش في يوم ١٩٤١/٤/٦ م :

بتاريخ ٣ الساعة ٢٢ و ٠٠ كنت في داري . خابري تلفونياً معالي المتصرف صالح جبر من فندق شط العرب طالباً حضوري إلى الفندق ، ورجاني أن أستصحب معي قائد شط العرب

أمير اللواء أحمد رشدي في طريقي إلى الفندق ... ولما دخلنا بهو الفندق فوقاني شاهدنا كل من علي جودة الأنوبي ، والمتصرف صالح جبر ، وضابط الاستخبارات البريطاني الكبتن ملتك ولما رأنا ضابط الاستخبارات انصرف ، وبعد برهة دخل الرئيس الأول عبيد البهو ، ثم شرف سمو الوصي ، وبعد التحية من قبلنا تكلم سموه عن الموقف ، شارحاً إقالة طه الهاشمي من قبل الجيش ، وتهديد الجيش لسموه ، وإحاطة قصره ، وهروبه من بغداد ... وبقينا في حضرته حتى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل ، وعدت مع المتصرف وقائد شط العرب بسيارة المتصرف ، وبعد انصراف قائد الشط كلمني المتصرف عن خطته ، ووعد الانكليز بمعاونة الوصي ... ورأيت من واجبي مفاتحة أمري الوحدات . وبالساعة ٦،٣٠ من يوم ٤/٤/٤١ الجمعة طلبت حضور كل من آمر ف ١١ وف ٢ ل ٧ ومقدم اللواء ، وأمر القوة النهرية ، إلى داري ، وأوضحت لهم الموقف وكان قرارنا هو ان واجبنا الاصلي هو مقاومة كل حركة تضر مصلحة المملكة ، وتجزئ الجيش ، ثم ذهبنا إلى قائد شط العرب في بيته ، وأبلغناه القرار ، ثم ذهبنا إلى مقابلة الوصي فوجدنا المتصرف مع مدير جريدة النور شاكر النعمة مهتمين بإعداد منشور ... وحضر علي جودت ، وبعد برهة دخل سمو الوصي مع مرافقه عبيد ، وجري تقديم أمري الوحدات سأل سمو الوصي أمري الوحدات لا بد وانكم اطلعتم على الموقف ثم أخذ يشرحه كما يلي :

لا يخفى عليكم ان بعض الضباط الذين يعدون بالثلاثة أو الأربعة ، أخذوا يتربصون واجباتهم الأصلية ، ويتدخلون بأمور الدولة السياسية ، وانكم لا بد وان علمتم بالحوادث التي جرت قبل شهرين ، وكيف انحلت القضية بالشكل الذي تعملونه حفظاً لمصالح البلاد ، إلا انهم اجبروا وزارة طه الهاشمي على تقديم استقالتها ، وكانوا مصممين على إجباري على قبولها ، وعلى توقيع بعض المراسيم المخالفة للدستور ... وقد امتنعت من الذهاب إلى البلاط لئلا أوقع ما يرغبون التوقيع عليه ، خلافاً لمصلحة البلاد ، وفي يوم الثلاثاء ١/٤/٤١ أخبرت بأن القصر ، وقصر الزهور ، محاطان بالجيش ، وقد أغلقت الطرق وجسر الحر وعليه اعتقدت أن لا بد وان يحاولوا إجباري على توقيع بعض المراسيم ، التي رفضت التوقيع عليها ، فخرجت من القصر بسيارتي بسرعة ، وقرب المطار اعتصمتني مدرعة خالد أو طارق ، وأرادت إيقاف سيارتي ، ولكنني مرت بكل سرعة ، وذهبت إلى محل ما ، وبقيت هناك ثم انتقلت إلى محل آخر ، ومن هناك أتيت إلى البصرة . ان العراق شماله وجنوبه قائم على الحركة ، وحتى بغداد عدا الضباط الذين تعرفونهم ، وعليه يقتضي القيام بحركة من الشمال والجنوب للقضاء عليهم - انتهى حديث الوصي - ويستمر العقيد في تصريحه قائلاً :

« وكان المتصرف اثنا ذلك يطلب بالتوالي متصرفي الديوانية ، والمتفك ، والحلة ، وكربلاء ،

والكوت ، والعمارة ، وبعد الانتهاء من الحديث ، قال المتصرف ان جميع الألوية معنا كهم يؤيدون سمو الوصي وسيقومون بظاهرة شعبية ضد هذه التصرفات ، ثم أمر الوصي المتصرف أن يقرأ على الضباط البيان ، فتلاه ^(١) ثم أعقبه علي جودت وقال ان الحركة مخالفة للدستور ، والبلاد التي لا تحترم دستورها هي بلاد فوضى . وبعد عودتنا إلى المعسكر قمنا بما يلي :

« أ - السيطرة على المطابع ، وعدم نشر شي . يصدر عن الوصي والمتصرف

« ب - الحيلولة دون نشر منشور الوصي من قبل جريدة النفر

« ج - السيطرة على التلغرافات ، والهق ، والهريد ، ومنع اتصال الوصي والمتصرف بأحد .

وأصدر الأمر بذلك « اه

✽ أعمال في غير محلها ✽

وضعت « الكتلة العسكرية » في بغداد نصب عينها احتمال انحياز أمير اللواء الركن ، ابراهيم الراوي ، إلى جانب الوصي بفرقة الرابعة التي مركزها في الديوانية ، وسط القبائل المهمة التي ربما حاول الوصي ضمها إليه ، وما يلحق هذه الفرقة من قوى في الناصرية ، والبصرة ، والعمارة ، ولكن الأمور سارت على نحو أقل سوءاً ، بل أفضل بكثير مما كان يتوقعه القاعون بالحركة ؛ فقد بادر

(١) هذا هو المنشور ، موضوع البحث ، وقد نشر في ص ٨٥٨ من المجلد ٣٩ من مجلة المرفان الصيداوية

إلى الشعب العراقي النبيل !

لاحظ ان الشعب العراقي قد اطلع على الأحداث المؤسفة التي قام بها بعض ضباط الجيش في العاصمة ، الأمر الذي اضطرني على مفادرتها ليتسنى لي تدوير دفة الأمور . اقول بعض ضباط الجيش ، لأنني واثق بأن الجيش العراقي الباسل بضباطه ، وجنوده ، براء من هذه الاعمال ، التي يرتكبها هذا النفر الضئيل .

لقد بلغني ان هذا النفر المتمرد من ضباط الجيش ، قد هدد رئيس الوزراء ، طه الهاشمي ، بالقوة وحمله على الاستقالة ، وهذه الاستقالة ، كما لا يخفى ، مخالفة لاحكام الدستور ما لم تقتض مجاافتنا ، وقبولها من لدنا .

إن رشيد عالي الكيلاني يحاول اغتصاب الملك بالقوة والمنف ، مستنداً على مؤازرة اولئك الضباط المتمردين ، الذين سبق للشعب ان وقف على نواياهم ، وعدم انقيادهم للقوانين المرعية في البلاد ، فليعلم الشعب العراقي النبيل انني

سأحبط اشد الحخط على هذه الاعمال ، المنافية لاحكام الدستور ، التي كان الثمرة البائسة من ثمار النهضة العراقية الجبارة ، تلك الاعمال التي ، ولا ريب قد تجر البلاد إلى اوحش النتائج ، لاسيما في هذه الظروف المالية العصيبة .

لني اطلب إلى الشعب العراقي الكريم ، الذي عرف بوطنيته الصادقة ، وإخلاصه لبلاده وولائه للعرش ، ان يقدر هذا الموقف الدقيق ، الذي يتطلب التعاون والتعاقد من جميع ابناة الأمة وذلك في سبيل صيانة الدستور ، والقضاء على هذه الحركات المقلقة ، التي تقوم بها تلك العصابة المتمردة الطائشة مما يزعزع كيان البلاد ، ويمرضها

إلى المخاطر .

هذا ولي الأمل الوطيد في صادق وطنية الشعب وإخلاصه مما يجعلني على يقين من الوصول إلى الغاية التي تنشدها

البلاد والله ولي التوفيق .

عبد الإله

البصرة في ٦ ربيع الاول ١٣٦٠ الموافق ٤ نيسان ١٩٤١

الراوي إلى الاتصال بالسلطات العسكرية المختصة ، وأكد لها أنه يعتبر نفسه كقائد في الجيش العراقي ، تابع لرئاسة أركان الجيش ، وأنه لا يخطر بباله قط أن يكون آلة أو سبباً في انشقاق الجيش .

ولما حضر المشار إليه إلى بغداد اتصل به ضابط الشرطة ، حسين فوزي ، وأخبره بأن ضابط الاستخبارات البريطاني Domvill جاء من البصرة حاملاً رسالة من سمو الوصي إليه ، وأنه يريد الاجتماع به في محل ما ، فلما اجتمع به سأله الراوي عن الرسالة التي يحملها ، فأجاب « دومفيل » أن الرسالة شفوية وأنها تتضمن رغبة الوصي في سفره إلى البصرة لتولي قيادة القوات الزاحفة على بغداد ، فسأل الراوي الضابط البريطاني عن كيفية الذهاب إلى البصرة وبغداد - وبغداد كما ترى - مغلقة الحدود لا يمكن لأحد الخروج منها ، فرد عليه Domvill أن في استطاعة الراوي أن يقيم في داره بالصليخ فيأتيه زورق بخاري ينقله إلى « ناحية سلمان باك » حيث تكون في انتظاره طائرة بريطانية تنقله إلى البصرة كما نقلت جميلاً المدفعي من الشرقاط إليها من قبل ؛ فرد الراوي على هذا الاقتراح بأنه لا يرى مسوغاً للخروج على مصلحة البلاد .

وكان سمو الوصي قد استمال أمر حامية البصرة ، العقيد رشيد جودت ، إلى جانبه ، فأسرع متصرف لواء العمارة ، ماجد مصطفى ، إلى البصرة واستطاع أن يقنع رشيداً بحظر انشقاق الجيش وانقسامه على نفسه ، وأوضح له أهداف الحركة العسكرية التي قامت في بغداد ومراميتها البعيدة ، فاتخذ العقيد موقف زميله الراوي وجمع آمري الوحدات المختلفة في يوم ٢ نيسان ١٩٤١ م حيث اتخذت هذه القرارات :

- ١ - المحافظة على الهدوء والسكينة في البصرة ، وعدم السماح لحدوث أي اضطراب فيها .
- ٢ - عدم مقاتلة قطعات الجيش المربطة في بغداد لأن ذلك يؤدي إلى انقسام المملكة إلى معسكرين فيجري فيها ما يجري في إسبانية .
- ٣ - عدم السماح للقوات البريطانية بدخول البصرة لأن ذلك من واجبات الجيش الرئيسية .
- ٤ - المحافظة على حياة سمو الوصي .
- ٥ - عدم السماح بتأليف حكومة ما في البصرة لأن تأليفها يخالف هذه المقررات .

﴿ إقامة الحكومة العسكرية ﴾

بعد أن فشلت المحاولات لشق الجيش على نفسه ، قررت الكتلة العسكرية في بغداد أن تعجل في إقامة حكومة عسكرية في البلاط بعنوان « حكومة الدفاع الوطني » يكون رئيسها السيد رشيد عالي الكيلاني وأعضائها العقلاء الأربعة صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب ، ومعهم السياسيان المعروفان : علي محمود الشيخ علي ومحمد يونس السبعراوي ،

فتكونت هذه الحكومة العسكرية في يوم الخميس ٣ نيسان ١٩٤١ م وأعدت منشوراً باسم «رئيس أركان الجيش» عن أهداف هذه الحكومة وأسباب تكوينها ، كما أعد السيد الكيلاني بياناً آخر عن أسباب تحمله هذه المسؤولية وقد أذيع البيانان مساء الخميس ٣ نيسان سنة ١٩٤١ وهما :

١- بيان رئاسة أركان الجيش العراقي

علم الجميع أن صاحب السمو الوصي الأمير عبد الإله قد أخذ منذ حين يخالف واجبات الوصاية حتى بلغ به أنه لم يتورع عن التثبت بشتى الطرق لاستحصاى البيعة من بعض الناس ^(١) فتحدى العرش الذي أؤتمن عليه ، واندفع لتحطيم الجيش الوطني الحارس لكيان الأمة ووحدة الوطن ، والذي عرف بتقانيه واحترامه للعرش ، كما عرف بمجربته على الاحتفاظ بالنظام . وقد عمد سموه إلى إحداث الشقاق في صفوف الأمة ، حتى أوصل المملكة إلى حالة خطيرة من القلق والجزع . وعبثاً حاول المخلصون نصحه وإقناعه بضرورة احترام حدود واجباته الدستورية ، وعبثاً حاولوا إلفات نظره إلى أنه غير مسؤول دستورياً ، فأخذت شؤون المملكة تسير من سيئ إلى أسوأ ، وأوشكت الماكنة الحكومية أن تتعطل كابدأ اليأس من إصلاح الحال يدب إلى النفوس المخلصة فعمم السخط على تصرفات الوصي وبطائته حتى أن فخامة رئيس الوزراء ، العميد الركن ، السيد طه الهاشمي ، لم ير إلا الاستقالة وسيلة للتخلص من المسؤولية

وبدلاً من أن يكون سموه في مقر عمله يارس صلاحياته الدستورية ، مجرداً من الحزبية والاندفاعات الشخصية ، ترك واجبات الوصاية ، ساخراً من حقوق الأمة ، معطلاً لأحكام دستورها غير عابى . بما قد تولده هذه الأعمال المحزنة من أخطار تحط من كرامة الأمة كتهديد كيان الدولة ، ولا سيما بعد أن أبدى رئيس الوزارة المستقيلة عدم استطاعته الاستمرار على تحمل مسؤولية إدارة البلاد .

وبعد الإلحاح من قبل أصحاب الرأي على سموه بوجوب ممارسة صلاحياته ، وبالنظر إلى أن

(١) على أثر انقسام العراقيين إلى الفريقين الذين اشرقا اليها في صدر هذا الفصل شرع المتزلفون من الممدان والموام ينظمون « مضابط في تأييد سمو الوصي ، وينفقون في سبيل ذلك بعض المبالغ ، ولا كاف الحاج عبد الواحد الحاج سكر والسيد علوان الياسري بالتوقيع على مثل هذه المضابط ، قالوا ان الدستور العراقي ينص على ان « الملك مصون غير مسؤول » فلماذا يقفهم المقام الأعلى في مثل هذه الامور ؟ ثم قصد الحاج عبد الواحد رئيس الوزراء ، العميد الهاشمي ، ونص عليه القصة فأذكر الرئيس صحتها ، ولا برهن الحاج عبد الواحد عن صدق روايته كلفه الرئيس الهاشمي أن يزور وزير الداخلية ، عمر نظمي ، ويخبره عن المضابط فلما أكد الوزير صحة الرواية اضطر رئيس الوزراء ، ودعياً إلى سمو الوصي ممأ وشجياً أمام سموه فكرة تنظيم هكذا مضابط ، فرد عليها سمو الوصي انه غير مسبق بهذا الموضوع فاكفى الرئيس والوزير بذلك

هذه الأمة قد كافحت كفاح المستميت لإنشاء كيانها ، وضحت في سبيل توطيد هذا الكيان العزيز ، فليس من الهين على أبناء العراق أن يسمحوا بالعبث بمقدرات الدولة أو الإخلال بكيان المملكة وسلامتها

بناء على ما تقدم ، وحرصاً على محافظة كرامة الأمة وسلامة الدولة ، فقد أودع تدوير دفة الأمور إلى حكومة الدفاع الوطني ، برئاسة رجل مؤمن بحق الأمة العزيزة في الحياة الحرة السعيدة ، وبقيتها على الاحتفاظ باستقلالها وسيادتها الوطنية ، من غير إخلال بواجباتها الدولية وقد أظهر الرأي العام الوطني ثقته به ، واطمأن إلى صلابته السياسية وهو صاحب الفخامة السيد رشيد عالي الكيلاني ، الذي طلب الجيش إليه تحمل هذه المسؤولية الشاقة ، ريثما يتم اتخاذ التدابير الدستورية في جو من الطمأنينة والثقة العامة بعودة الأمور إلى مجاريها الطبيعية وقد اتخذ الجيش هذا القرار بعد أن اضطر إليه بدافع حراسة كيان الدولة وخدمة الأمة العراقية الكريمة خدمة صادقة وللجيش الثقة التامة بقدرته على صيانة المملكة العزيزة مطمئناً إلى تضامن قادته البواسل ورجال المملكة المخلصين حقاً . ولا ريب أن تعاون أبناء وطننا الأبي ومواطني دولته العياري مع حكومة الدفاع الوطني سيكفل خروج الأمة من المحن التي أفلقتها في الآونة الأخيرة حتى يعود للجهاز الحكومي والأمة معاً الاستقرار المنشود

يا أبناء الشعب العراقي الكريم

علينا جميعاً أن نقدر واجباتنا الوطنية حق قدرها ، وأن نتضامن في العمل على الاحتفاظ باستقلالنا ، ونصون سيادة أمتنا وكرامتها ، وإياكم أن تسمعوا ما تنبهه الدعايات المفرقة ، اذكروا انكم كافحتم وصبرتم على التضحية في سبيل تكوين دولة عزيزة تعرف واجباتها الدولية ، ولا ترضى ذل التفريط بشيء من حقوقها . اذكروا انكم جميعاً مسؤولون تجاه الله والوطن عن الدفاع ودفاع المستميت عن كرامة دولتكم وحياة شعبها حياة قوية مرفهة سعيدة وقد كشفت لكم التجارب القاسية ، والمحن الأخيرة المتوالية عما يراد بكم وبدولتكم والفخر كل الفخر أن تخرج الأمة من تلك المحن ظافرة بسلامتها ، متمتعة بكرامتها ، وأن يتم النصر بفضل تضامن أبنائها ، والتفاهم جميعاً حول عرش صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني حفظه الله ، وأنقذه من كيد الكائدين ، وعلى الشعب أن يلتزم جانب السكينة والهدوء . وليجيا جلالة الملك المفدى

رئيس أركان الجيش العراقي

٢- بيان رئيس حكومة الدفاع الوطني ﴿

فخامة السيد رشيد عالي الكيلاني . إلى أبناء الشعب العراقي الكريم :

تعلمون اني لا أحب الاكثار من الكلام ، قدر حيي للعمل ، ولذا لم يسبق لي التحدث إليكم بالاذاعة ، عندما كنت في رئاسة الوزارة التي استقلت منها ، غير اني الآن اضطرت ان أبث عليكم كلمتي هذه ، نظراً لما يلزم بالبلاد من حادث خطير .

قبل ساعة تلي عليكم منشور رئاسة أركان الجيش ، واطلعت على ما جاء فيه من الأسباب الخطيرة التي أدت بقيادة الجيش العراقي إلى تحمل مسؤولية حفظ الامن والاستقرار في البلاد ، وصيانة أحكام الدستور من العبث به ، تلك المسؤولية التي طلب إلي تحملها فإني ، وقد عودت نفسي أن أكرسها لخدمة البلاد ، ووقاية سلامتها ، رأيت من واجبي ان لا أتردد في هذا الوقت الحرج عن تلبية نداء أبناء وطني في تقديم نفسي لخدمة البلاد ، وخاصة بعد استقالة فخامة السيد طه الهاشمي من رئاسة الوزارة ، وعدم استمراره في المسؤولية ، وترك صاحب السمو الوصي ممارسة واجبات الوصاية ، فعطل بذلك أحكام الدستور ، وعرض البلاد لمخاطر شديدة . فبناء على ذلك كله ، وبعد الاتكال على الله تعالى ، اخذت على عاتقي القيام بمهام حكومة الدفاع الوطني ، التي اشار إليها منشور رئاسة أركان الجيش العراقي ، لصيانة البلاد من العبث في استقرارها ، ولاستتباب الأمن والنظام فيها ، إلى أن تعود المياه إلى مجاريها ، ويحصل الاطمئنان على تنفيذ أحكام الدستور ان منهاج هذه الحكومة هو ذات المنهاج الذي سارت عليه وزارتي الاخيرة ، وأعلنته في حينه للرأي العام ، والذي كان من أسسه عدم توريط البلاد في أخطار الحرب ، والقيام بأداء رسالتها القومية ، والمحافظة على تعهداتها الدولية ، لاسيما المعاهدة العراقية - البريطانية ، والاستمرار في تنفيذ أحكامها بروح الود والصداقة ، والدوام في تقوية الروابط الحسنة مع الدول العربية المجاورة واني اعلن بهذه المناسبة أيضاً أن هذه الحكومة ستلتزم جانب الحق والعدل في جميع تصرفاتها ، وتحترم حقوق أبناء البلاد وحررياتهم ، ولكنها ان تسكت أبداً عن تحدته نفسه بالكيد للبلاد ، والاخلال بأمنها ونظامها ، في هذه الساعة الخطيرة التي تمر بها ، وستنزل به أشد العقاب

واني واثق بأن الرأي العام ، الذي أظهر اطمئنانه إلى سياستي هذه بمختلف المناسبات ، سوف يظهر ما عرف به من وطنية وإخلاص ، فيعيني على القيام بواجباتي الخطيرة ، ويوحد كلمته لايصال البلاد إلى السلامة ، وتحقيق أمانها المقدسة ، وإني أطلب إلى جميع أبناء وطني المحبوب ، ان يواظبوا على اعمالهم ، وان ينتبهوا إلى مكائد الكائدين ، واختم كلمتي هذه بالدعاء لجلالة الملك المفدى فيصل الثاني المعظم . ولي وطيد الأمل ان يكون هذا الحدث التاريخي العظيم فاتحة خير للبلاد ، وضماناً لسلامتها وإعلاء شأنها ومن الله التوفيق ^(١)

﴿ القبض على متصرف البصرة ﴾

علمت « حكومة الدفاع الوطني » في بغداد بكل ما جرى في البصرة ، فطيرت « رئاسة الأركان العامة للجيش العراقي » إلى « أمر حامية البصرة » هذه البرقية :

« القوا القبض على المتصرف صالح جبر وأرسلوه إلى بغداد بحراسة قوية . هذه أوامر الجيش نهائية وقطعية »

وطيرت « حكومة الدفاع الوطني » برقية إلى متصرف البصرة نفسه هذا نصها :

« نظراً لتأمركم على سلامة الدولة قررنا عزلكم وإرسالكم إلى بغداد مخفورين »

وعلى أثر ذلك وضع حرس خاص على دار المتصرف ، واقتيد إلى بغداد بحراسة ضابط برتبة رئيس مع بعض أفراده ، فلبث موقوفاً عشرة أيام انتهت بفصله من الخدمة لمدة خمس سنوات والسماح له بالذهاب إلى ايران حسب رغبته ، وصدر على أثر ذلك هذا البلاغ شبه الرسمي :

« عند وجود الأمير عبد الإله في البصرة ، اتصل به المتصرف ، مع جميل المدفعي ، وعلي جودة ، وحاولوا إثارة الفتق ، فبادر أمر الحامية إلى السيطرة على اللواء ، والقى القبض على المتصرف ، صالح جبر ، وجي . به إلى بغداد بالقطار لحاكمته » ، أما الأمير عبد الإله ، وجميل المدفعي ، وعلي جودة ، فقد فروا بطائرة انكليزية أنزلتهم في إحدى قواعد القوة الجوية البريطانية .

« إن الأمن والاستقرار مستبدان في جميع أنحاء العراق ، وإن حكومة الدفاع الوطني ، مع القوى الوطنية والجيش العراقي ، في يقظة لكل من تحدته نفسه بالإساءة لاستقرار البلاد وسمعتها . اهـ »

ووصلت إلى البصرة ، بعد ظهر الجمعة ٤ نيسان ١٩٤١ ، برقية من رئاسة أركان الجيش بمنع سمو الوصي من الاتصال بالخارج ، فما كادت دوائر الاستخبارات البريطانية تحيط علماً بوصولها ، حتى انتقل سموه من « فندق شط العرب » إلى دار « الكولونيل وورد » مدير الميناء ، ومنها إلى الدائرة الحربية البريطانية المسماة « كوك شير » ، وكان السيد جميل المدفعي قد لحق بسمو الوصي أيضاً ، فانتقل معه إلى الدائرة المذكورة مع السيد علي جودت ، والمرافق الرئيس عبيد المضايفي ، وكتب رسالة إلى السيد محمود صبحي الدفترى وأخرى إلى السيد علي ممتاز الدفترى يطلب فيها الشخوص إلى البصرة ليكونوا في حاشية الوصي المعظم .

(١) كانت حكومة الدفاع الوطني مصممة على اجراء محاكمة صورية للسيد صالح جبر ببقية تسويغ اعدامه بتهمة «التأمر على سلامة الدولة» فتوسط امره كل من السيد علوان الياسري والحاج عبدالواحد سكرونجعا في تخليصه من هذا الحكم اذ لم يكن في الاستطاعة رد طلب الزعيمين المشار اليهما في تلك الظروف ولتأوين ان يسجل هذه الحقيقة

وكان الجمهور البصري يتظاهر بالعطف على الحركة التي قامت في بغداد ، عطفاً خاصاً ، ويرى وجوب تأييدها ، حتى ولو لم تكن دستورية ، كما كان يقول عنها خصومها ، لأن الخروج عليها خيانة وطنية كبرى .

﴿ خطاب آخر الوصي ﴾

واتهز سمو الوصي إقامته في الدارعة المذكورة فأعد منشوراً خاصاً أذيع من محطة القوة البريطانية في المعقل ، ومن محطة إذاعة لندن باللغة العربية ، في الساعة الثامنة من مساء اليوم الرابع من نيسان ١٩٤١م ، وقد وزعت السفارة البريطانية مئات من نسخه ، وهذا نصه :

يا معشر العراقيين !

لا بد وان اطلعتم على الحركات الهدامة ، التي قام بها نفر من ضباط الجيش ، فانقضوا على رئيس الوزراء ، طه الهاشمي ، مهددينه بالقوة المسلحة لتقديم الاستقالة عابثين بأحكام الدستور ، خارجين على النظام والطاعة ، وقد اتفق مع هذا النفر رشيد عالي الكيلاني ، الذي اهتبل قرد بعض الضباط فرصة ، لاغتصاب الحكم عن طريق قديمير البلاد ، وقد سبق للشعب العراقي الكريم أن وقف على مرامي هؤلاء ، وأهدافهم ، وخروجهم على الحكومة والدستور ، الأمر الذي له من سوء العاقبة ما يطوح بالبلاد ، ويدك كيائها ، ويجعلها تحوض بالدماء . واني لعل يقين بأن الشعب بأسره يؤيدني في سخطي على هذه العصابة المتسردة ، التي ما ترددت عن أن ترسل جنودها ليحيطوا ببيتي ، دون أن يراعوا له من حرمة ، هذا البيت الذي لا اشك في أن يحترمه العراقيون قاطبة ، ويزولونه المنزلة اللاتقة من القلوب ، لذلك فقد اضطرت لمغادرة العاصمة لا تتوفر على تدوير دفعة الامور بمونة الله ، وموازرة الشعب ، وكلي ثقة بأن هذه الحركة الاثيمة لا بد وأن يكون نصيبها الاندحار .

« وأود بهذه المناسبة أن اذكركم بالكلمة الماثورة التي خاطب بها جدي الحسين ، الوفد العراقي ، عندما جاء يطالب اليه الموافقة على نصب المغفور له ، عمي الملك فيصل ، ملكاً على العراق :

« ... إني لا أنجل عليكم بفصل فخذوه ، ولكني أخشى أن يكون مصيره مصير جده . »

« على أن أملي بصادق وطنيتكم ، وإخلاصكم ، وتقانيكم ، ما يجعلني على اعتقاد جازم بالوصول إلى الغاية المقدسة ، التي يستهدفها الجميع ، ألا وهي محافظة العرش ، واحترام الدستور ، هذا والله أسأله تعالى بأن يوفقنا لإخاد الفتنة ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . » اه

﴿ تدابير استغرافية ﴾

لم تكذب « حكومة الدفاع الوطني » تطلع على هذا المنشور ، وتصادر نسخه المبردة من قبل

« السفارة البريطانية » حتى أصدرت أوامرها بمراقبة الوصي مراقبة دقيقة ، ولكن أمرها كان جبراً على ورق ، فإن صاحب السمو كان ينتقل بين الدارعة « كوك شير » وبين مقر القوة البريطانية في المعتل المعروف برقم ٧ ببل . حريته ، وكان هذا المقر من المناطق المحرمة ، فالذهاب إليه لمراقبة الوصي ، معناه استنزاف القوة البريطانية المربطة فيه .

على أن الوضع العام ما كاد يستقر في بغداد ، ويعلمن البرلمان العراقي وصاية الشريف شرف على عرش العراق ، في اليوم العاشر من شهر نيسان ١٩٤١ م - على نحو ما سند كره - حتى اضطر سمو الأمير عبد الإله لمغادرة العراق ، وفي ذلك يقول هذا البلاغ الحكومي :

« ان الأمير عبد الإله ، وجميل المدفعي ، وعلي جودت الأيوبي ، كانوا قد غادروا المياه العراقية إلى الخليج ، ثم حملتهم طائفة إلى القدس ، وعلمنا انهم قد وصلوا إليها اليوم »
مدير الدعاية العام ١٩٤١/٤/١٦

✽ ما بقوله سمو الوصي ✽

ولنستمع الآن إلى رواية سمو الوصي الأمير عبد الإله في خطابه التاريخي المذاع يوم ١٤ تموز ١٩٤١ م من محطة بغداد اللاسلكية :

« ولما انبلج الصبح ، عادت جلالته إلى قصر الزهور ، بينما توجهت انا إلى البصرة ، فبلغتها مساء الخميس الموافق ٣ نيسان سنة ١٩٤١ وقد حاولنا هناك ان نستقدم اعضاء الوزارة ، لنعمل بعيدن عن الضغط الموجود في بغداد ، ونقضي على حركة رشيد عالي الكيلاني ، ولكن الوزراء لم يستطيعوا الوصول إلينا^(١) وكذلك علمت هناك ان الضباط ارغموا طه الهاشمي على تقديم استقالته ولم تصلنا الاستقالة ، بل اطلعنا عليها في الصحف المحلية ، لذلك لم نتمكن من تأليف وزارة جديدة ، وبناء على التصرفات التي جرت باسم حكومة الدفاع الوطني ، وكانت مخالفة للدستور ، ونظراً لضرورة معالجة الحالة في جو صالح ، اضطررنا إلى مغادرة البصرة إلى خارج العراق^(٢) .

✽ ابغاد ضابطين الى البصرة ✽

كانت « وزارة الدفاع قد اوفدت إلى البصرة كلا من الرئيسين الركنين : محمود الدرة ومحمد الطريحي بطريق الجو في يوم ٥ نيسان ١٩٤١ م ليطلعا القادة على اهداف الحركة العسكرية ، وليدرسوا الحالة العامة في مدينة الثغر ، ويقدموا تقريراً خاصاً عن ذلك وقد تولى الرئيس الركن محمود الدرة بسط تطورات القضية العراقية ، وموقف السلطات الوزارية من السلطات البريطانية ، منذ إعلان الحرب العالمية الثانية في اول ايلول ١٩٣٩ م إلى

(١) تلقى العميد الركن طه الهاشمي رسالة من سمو الوصي يطلب فيها شخوصه الى البصرة فلم يلبها

(٢) خطاب سمو الوصي (مطبوعة الحكومة - بغداد ١٩٤١) ص ١٦

حين تولي الكتلة العسكرية في بغداد مقاليد الحكم ، ثم تولى الرئيس الركن محمد الطريحي بسط
كيفية سفر سمو الوصي إلى البصرة ، والمساعي التي بذلها لاختراق حركة الجيش وقد جاء في تقرير
الطريحي المرفوع إلى أسر الفرقة الثالثة في بغداد عن سفارته هذه قوله :

« ان البصرة في هذه الظروف موقع مهم للغاية ، وان الانكليز والوصي وحاشيته حاولوا
تشكيل حكومة في البصرة ، فخاب املهم نظراً إلى التدابير التي اتخذت ونظراً إلى موقف حامية
البصرة المشرف ، ولكن لا يزالون يأملون أن يتخذوها قاعدة إلى حرب الأعصاب والدسائس ...
ومنها يتصلون ببعض مشايخ العشائر في الفرات ودجلة والهور بمساعدة علي جودت والمدفعي ...
ولكنني مؤمن أنهم سيفشلون بهذه المهمة ... إذ اتخذت التدابير الصارمة لمقابلة ... »

١- إن الوصي وحاشيته لا يزال في البصرة والغالب أنهم في المواقع التي تخص الانكليز .

٢- إن الوصي سيتخذ مقره في إحدى البوارج الانكليزية منتقلاً بين الخليج والبصرة

٣- إن الانكليز يسعون لإحداث القلاقل في تلك المنطقة بمساعدة أعوانهم وبعض موظفي

الميناء.

٤- ان الكرنل وورد مدير الميناء يقوم بالدور الأكبر في هذه المهمة ويعاونه الكبتن

كرستر معاون قائد شط العرب

٥- ان الأهالي وخاصة مرتاحين من هذه التدابير

٦- ان إلقاء القبض على المتصرف لم يحدث أي أثر في منطقة البصرة لكره البصريين له

٧- ان شعور ضباط الحامية بأجمعهم مع مقر القيادة في بغداد ، وانهم منصاعين إلى الأوامر

التي تصدر إليهم ولكن معنوياتهم ليست عالية بالدرجة الكافية تحتاج إلى تقوية

٨- ان الشرطة وضعها العام مرض مع الجيش ولكن لا يصح الاعتماد عليها تمام الاعتماد

٩- ان قوة حامية البصرة قليلة وموزعة ومقترة بصورة خاصة إلى المدافع والقوة الجوية

ف ١١ ا بغير أسلحة حتى الآن

١٠- ان وضع وكيل المتصرف « صالح حمام » مرضي وانه يريد أن يبرهن انه كفؤ لهذا

المنصب ...

١١- ان قيادة شط العرب لا يمكن الاعتماد عليها نظراً إلى سيطرة الكبتن كستر عليها

المعاون « إه »

وقد ختم الطريحي تقريره بمقتراحات لا شأن لكتابنا بها فلنطوها على حالها دون أن ننقل

شيئاً منها ، وما لبث « الطريحي » وزميله « الدرة » أن عادا إلى بغداد

❖ دعوة مجلس الأمة الى الاجتماع ❖

رأت « حكومة الدفاع الوطني » أن لا بد من دعوة مجلس الأمة إلى الانعقاد فوراً ، للنظر في أمر نصب وصي على عرش العراق ، بعد أن ترك الوصي ، الأمير عبد الإله ، العاصمة ، وسافر إلى البصرة ، ففاتح رئيس الحكومة ، السيد رشيد عالي الكيلاني ، رئيس مجلس الأعيان ، السيد محمد الصدر ، في هذا الموضوع ، فاعتذر الصدر عن القيام بهذه المهمة بدعوى أن قد كان لسمو الأمير عبد الإله دالة على سماحته فلا يصح له أن يرأس اجتماعاً يقرر عزله وكان رئيس مجلس النواب ، مولود مخلص ، قد غادر بغداد إلى تكريت ، متعمداً التغيب عن العاصمة ، وعدم المشاركة في الحوادث الجارية فاستقر الرأي على أن يكلف نائب رئيس مجلس النواب ، الشيخ محمد حسن حيدر ، بالقيام بدعوة مجلس الأمة إلى الاجتماع المنتظر ، فتلقي هذا الكتاب من :

❖ رئاسة حكومة الدفاع الوطني ❖

العدد ١٤٣٨

في ١٢ ربيع الأول ١٣٦٠ و ٩ نيسان ١٩٤١

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

بناء على تغيب سمو الأمير عبد الإله ، وتركه واجبات الوصاية ، تقرر دعوة مجلس الأمة إلى الاجتماع يوم الخميس المقبل الموافق ١٠ نيسان سنة ١٩٤١ في الساعة الثانية عشرة زوالية ظهراً ، لتعيين وصي للعرش وفقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية والعشرين المعدلة من القانون الأساسي ، فيرجى التفضل بإجراء ما يازم في هذا الشأن

رئيس حكومة الدفاع الوطني - رشيد عالي

وعلى أثر هذا وجهت الدعوة التالية إلى أعضاء مجلس النواب :

❖ مجلس النواب ❖

العدد ٧٧٣ التاريخ ٩ نيسان ١٩٤١ - ١٢ ربيع الأول سنة ١٣٦٠

حضرات النواب المحترمين

في طيه صورة من كتاب فخامة رئيس حكومة الدفاع الوطني ، القاضي بدعوة مجلس الأمة إلى الاجتماع في يوم الخميس المصادف ١٠ نيسان ١٩٤١ وستعقد الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهراً من اليوم المذكور . الرجاء حضوركم في الوقت المعين

نائب رئيس مجلس النواب - محمد حسن حيدر

ويدعي الشيخ محمد حسن حيدر - بعد إخفاق هذه الحركة ؛ وعودة الأمير عبد الإله إلى العراق :-

أن قد « جاء كتاب إلى السكرتير بلزوم توجيه الدعوة إلى المجلس للاجتماع الغير الشرعي والغير قانوني وبلزوم توقيع على كتاب الدعوة ، ولما طلب الضباط في أن أوقع أجبتهم بأنهم يجب أن يوقع الرئيس مولود مخلص فقالوا انه في تكريت والوقت ضيق فقلت فثائب الرئيس الأول موجود فقالوا انه مريض فقلت يمكنكم أن تذهبوا بالأوراق إلى داره يوقعها فقالوا ان مرضه يمنعه من القدرة على إمساك القلم والتوقيع ولا يخلو هذا الاعتذار طبعاً من مغزى مقصود وهكذا اوضح لي أن القوم يريدون أن يكيدون لي بإجباري وإكراهي على التوقيع على كتاب الدعوة^(١) ويقول سمو الأمير عبد الإله أنه وجه هذا الكتاب إلى رئاسة مجلس الأعيان من البصرة بتاريخ ٨ نيسان سنة ١٩٤١

رئاسة مجلس الأعيان

ان جمع مجلس الامة بالقوة ، وبدون استصدار إرادتي ، بصفتي الوصي على العرش العراقي ، ينافي أحكام الدستور ، مع العلم بأن اضطراري لمغادرة العاصمة كان نتيجة للمؤامرة والتهديد اللذان دبرهما رشيد عالي الكيلاني وأعدائه المتطرفين ، بإحاطتهم قصري بالقوة المسلحة ، لإرغامي على إسناد منصب رئاسة الوزراء إلى شخص رشيد عالي ، بعد أن أرغموا وزارة فخامة السيد طه الهاشمي على الاستقالة ، فإني أحتج على هذه التصرفات غير المشروعة

الوصي على العرش العراقي - عبد الإله^(٢)

✽ ملاحظات للمدراء العامين ✽

وجه رئيس حكومة الدفاع الوطني ، رشيد عالي الكيلاني ، الكتاب التالي الى المدراء العامين في الوزارات كافة :

« على المديرين العامين في الوزارات والدوائر المربوطة أن يوقعوا ويصادقوا على المعاملات التي تتطلب توقيع الوزير المختص أو مصادقته ما عدا المسائل الهامة والتي تتطلب الدخول في مناقصة أو تعهد يزيد على ١٠٠٠ دينار فإنها يجب أن تعرض على سكرتير مجلس الوزراء . لأخذ موافقتنا التحريرية .

رشيد عالي - رئيس حكومة الدفاع الوطني^(١)

✽ اجتماع مجلس الامة ✽

عين يوم الخميس الموافق ١٣ ربيع الاول ١٣٦٠ هـ و ١٠ نيسان ١٩٤١ موعداً لعقد مجلس الامة

(١) حاضر مجلس النواب ١٩٤١ م ٤٥

(٢) خطاب سمو الوصي الامير عبد الله م ٢٠

(١) جريدة الزمان العدد (١٠٨٢) بتاريخ ٩ نيسان ١٩٤١

جلسته التاريخية للنظر في موضوع غياب الوصي وانتخاب بديل عنه ونشر فيما يلي نص المحضر الرسمي لهذه الجلسة على ما نشرته جريدة البلاد البغدادية في عددها المرقم ١٦٧٦ الصادر في ١١ نيسان ١٩٤١ م دون حذف أو إضافة

ما كاد خبر تعيين موعد اجتماع مجلس الامة لانتخاب سمو الوصي المعظم يعلن حتى عمت الناس الحماسة والسرور ، فنهضوا (امس) في الصباح الباكر وسارت جموعهم هاتفة بحياة صاحب الجلالة الملك المفدى ، وحياة زعيم الامة فخامة الاستاذ رشيد عالي الكيلاني ، وقد عانى الشباب المثقف كثيراً من المشقة في منع اندفاع الجماهير المتحمسة . وكانت الشرطة يقظة في كل مكان ، فلم يحدث إلا ما يدعو الى التنبطه وتقدير ابنا الامة ضرورة الاحتفاظ بالنظام في أظهر شعورهم النبيل .

وقد اجتمع مجلس الامة في الساعة الثانية عشرة فحضرت الاكثية الساحقة من أعضائه ، وكانت شرفات المجلس غاصة بالمستمعين ، وما كاد أعضاء المجلس الكرام يلحون دخول فخامة الاستاذ الكيلاني حتى علا التصفيق والتهافت لفخامته وبعد أن قرر مجلس الامة أن يتأسس الجلسة معالي السيد علوان الياسري ، أحد رجال الثورة العراقية ، نهض فخامة السيد رشيد عالي الكيلاني فشكر أعضاء المجلس على حضورهم الذي دل على تقفهم به ، وشرح دوافع الحركة الوطنية خلال الايام الماضية ، وبعد أن عرض للحوادث السابقة ، من امتناع الامير عبد الإله عن القيام بواجباته واستقالة فخامة السيد طه الهاشمي ، وبقاء البلاد من غير حكومة مسؤولة ، الامر الذي حمل فخامة الكيلاني إلى تحمل المسؤولية ، مؤيداً من الشعب جميعاً ، وطلب فخامته أن ينظر المجلس في إعادة الامور إلى مجاريها الطبيعية ، فأقترح لذلك ، ولتنجية الوصي السابق ، انتخاب الشريف شرف وصياً على العرش

وعلى أثر اقتراح فخامة الكيلاني ، وقف فخامة الاستاذ ناجي السويدي ، فقيه الدستور ، فأيد الاقتراح ، ودعم تأييده بمجبع دستورية قاطعة ، ثم وضع معالي السيد الياسري اقتراح فخامة الاستاذ رشيد عالي الكيلاني بالتصويت ، فقبل بالاجماع ، ثم تقدم سمو الوصي المعظم ، وأقيم بين الإخلاص ، فملت التهافتات ، وخرج سموه من المجلس محاطاً بمجاسة الجماهير المتجمعة حتى البلاط الملكي ، وهناك بدأ سموه يتقبل التهاني ، ثم شرع في الحال يارس صلاحياته الدستورية ، فأصدر الإرادة الملكية بقبول استقالة فخامة السيد طه الهاشمي ، وإسناد منصب رئاسة الحكومة إلى فخامة الاستاذ رشيد عالي الكيلاني ، وبذلك انتهت الازمة الدستورية ، وتخلصت الامة من ذلك العهد الذي سادته القلق والجرع ، وتم الأمة ما تريد من طمأنينة ، إلى سلامة العرش ، وصيانة حقوق صاحب الجلالة الملك المعظم ، وضمان مستقبل البلاد .

(١) خطاب الاستاذ رشيد عالي الكيلاني

سادتي : قبل أن أبدأ ببيان الحادثة التي استوجبت دعوة حضراتكم الى هنا اسمحوا لي ان اتقدم إلى حضراتكم فرداً فرداً بالشكر الجزيل ، والامتنان العظيم ، على ما أظهرتموه ، بصفتكم ممثلين للامة ، من غيرة على وطنكم ، ومن حمية على بلادكم ، وعلى ما أظهرتم في هذا المجتمع من قآزر وتكاتف استوجبا الرضا العام ، بل استدعى التقدير والاعجاب للروح الطيبة التي فطر عليها العراق بأن يظهر في حادثات خطيرة تلم ببلاده كتلة واحدة ، وكأنه شخص واحد ؛ يفار على مصالح أمته ، ويهتم بشؤون بلاده ، فإنني اقدس فيكم ، بصفتكم ممثلي الامة ، هذه الروح الطيبة ، وهذه الحيوية التي سيسجلها التاريخ بمداد من ذهب (تصفيق) بلاد شأن رجالها كهذا ، بلاد شأن ممثليها كما يتجلى فيكم من وحدة وتراس في الصفوف ، متحمي ولن تموت (تصفيق) . نعم سادتي ستسير إلى الأمام ، إلى الغر والمجد (تصفيق) .

فاسمحوا لي أن أوضح أيضاً باختصار على حضراتكم سبب الحادث الذي دعانا ، أن نتقدم بالرجاء إليكم ، وندعوكم إلى هذه الندوة ، ندوة الامة ، لنبت فيما تتطلبه الامة من حضراتكم في هذا الموقف الريب ، وفيما يتعلق بحاضرها ومستقبلها .

سادتي - لا بد وان اطلع كل واحد من حضراتكم على المنشورين اللذين نشر اعلی الرأي العام ، وهو منشور رئاسة أركان الجيش ، الممثل في شخصية قادة الجيش البواسل ، وضباطه ، وجنوده ، بل يمثل الشعب أجمع ، باعتبار الجيش منه وإليه (تصفيق) .

سادتي = الآن لا أراني بحاجة إلى الإفاضة بشرح الحوادث وإيضاحها بعد أن نوه بها منشور رئيس أركان الجيش التاريخي ، ولذلك اختصر الكلام ، بل أحصر الاقتراح في نقطتين جوهريتين حيويتين في الموضوع .

تعملون ان وزارة الأخ ، السيد طه الهاشمي ، استقالت وعند استقالتها تقيب الوصي إذ ذاك فلم يوجد على العرش من له السلطة الدستورية لقبول الاستقالة ، ولم يوجد كذلك من يؤلف وزارة دستورية ، إذ أن الوصي السابق بمجرد استقالة الأخ السيد طه الهاشمي تقيب ، وترك واجبات الوصاية فتعطل الدستور ، وتعطلت أحكامه ، والآن أتينا إلى أمر واقع ، وحقيقة ناصعة ، ماذا نعمل والبلاد في ظرف عصب ؟ هل تترك وشأنها ، بينما الكل يرغب في السكينة والاستقرار ، أم هل يقدم المخلصون على إنقاذها ؟ إن القرار الذي اتخذته رجال هذه الحركة كان تاريخياً ومباركاً إذ قرروا ألا يبالوا بالمخاطر ، ولا يعبأوا بالسهر والانتاب (تصفيق) فكانت نتيجة قرارهم أن تولوا المسؤولية مؤقتاً ، ليسيطروا على الوضع ، كي لا تحدث حوادث من شأنها تعكير الأمن والسلام . ثم نظر إلى حسن ظنهم في رأوا أن يعهدوا بإدارة أمور البلاد إلي (تصفيق) . طلبوا الي ان أقدم لتولي

المسؤولية ، فألفت حكومة باسم (حكومة الدفاع الوطني) لنصل عن طريقها الى تلك الغاية المقدسة ، التي هي غاية الامة أجمع الا وهي محافظة الامن ، والسلام ، والاستقرار ، وإعادة الحياة الدستورية الى مجراها الطبيعي ، وتقوية دعائم العرش (تصفيق)

والآن اؤكد لحضراتكم بان اخوانكم قواد الجيش ، وضباطه ، وجنوده ، بل الجيش بأكمله (وما هم جميعاً الا اخوانكم ، ونتاج هذه التربة الطيبة) لم يطلبوا من وراء هذه الحركة سوى ما قلته سابقاً من المحافظة على الأمن والاستقرار ، وإعادة الحياة الدستورية الى مجراها ، والحرص على العرش ، وعلى جلاله الملك المفدى فيصل الثاني المعظم (تصفيق) لم يكونوا ، ولم أكن ممن يرغب في أن تستمر الادارة العسكرية في البلاد ، وانما تجشموا هذه المسؤولية حرصاً على البلاد ، الى أن تعود الامور الى مجاريها الطبيعية. لذا فقد كنا أمام أمر واقع لإعادة الحياة الدستورية بانتخاب وصي على العرش ، على لسان حضراتكم ليشتمش الدستور ، ويجري بمجراه الطبيعي ، وتؤلف وزارة دستورية - كما هي رغبتكم ايها الاخوان - فبناء على تعيب الوصي السابق ، وتركه واجباة الدستورية ، وتوقف احكام الدستور ولاجل ان تعاد الحياة الدستورية الى مجراها الطبيعي ، اقترح تعيين وصي يحمله ، واسمحوا لي بأن أرشح الشريف شرف ، احد كبار رجال الاسرة الهاشمية العظيمة وصياً (تصفيق) وأرجو ان يوضع الاقتراح بالتصويت .

(٢) خطاب فخامة الاستاذ ناجي السويدي

سادتي الاجلاء.

تفضل فخامة رئيس الحكومة القائمة بالأمر ، وأبان لكم بعض الصفحات التي مرت على هذه البلاد ، في الايام الاخيرة ، وفي هذه المحنة الشاملة .

وددت أن أقوم بواجبي ، وأحضر المجلس هذا ، وبما انه ادعى الكثير من اخواني بأنني مفتي الدستور ، وأرغب دائماً في البحث في الأسس الدستورية ، رأيت من واجبي أن أوضح بعض النقاط اللازمة الضرورية ، حول وضعنا وموقفنا هذا .

تعلمون ايها السادة اني في موقعي السابق ، عندما نقش موقف البلاد أخيراً ، كنت الشخص الوحيد الذي وقف ، وبين للناس بواسطة مجلس الامة ، النقاط الدقيقة التي مرت على البلاد ، وان المساعي التي بذلت من جميع أبناء هذه الامة في تسكين الحالة ، في مثل هذه الظروف الحرجة ، باءت بالفشل ، لأن سوء الاقواء ، وسوء الارشاد ، بدل الموقف إلى أن اوصله إلى هذه الحالة ، فالأمر الذي وقع إنما وقع دفاعاً عن حقوق البلاد والامة ، التي نرغب جميعنا بأن تبقى هادئة ، ومطمئنة ساكنة ، ومحفوظة بصداقاتها السياسية ، وغير جالبة لعداء أي دولة أخرى في العالم ، هذه

السياسة التي أردنا ان نضع اساسها ، والتي وضعنا حجرها الاساسي فعلا ، وقد اثرت ، وهي السياسة المثلثي التي اراد البعض تعكيرها ، إلى ان قامت النخوة العراقية لتأمينها ، فالأمر - بعد ما شاهدنا جميعاً - انتهى بانفكاك الوصي على العرش ، واستقالة الوزارة .

انا الشخص الذي تعرفوني جميعاً بأني دائماً ادافع عن احكام الدستور ، وانا الشخص الذي اشترك بوضع اول حجر في بناء الدستور ، واشترك بالحفاظه عليه إلى يومنا هذا ، رأيت من الضروري أن أوافق الاخوان على تشكيل هذه الحكومة (تصفيق)

الدستور أيها السادة لا يمكن أن يشمل جميع المحادثات الفردية ، فكلام الله الذي يحتوي على كل شيء . فيه من التفرعات ، والأمور ، ما لم يكن الاحاطة بها . فترك الاجتهاد والقياس ، والمواد الأخرى ، لوضع ما يقتضي من وقت لآخر لتدوير شؤون الامة الاسلامية ، فكم بالاحرى انه لا يمكن أن يشمل الدستور جميع الحوادث ، ومن جملتها هذه الحادثة المهمة ، التي لم يتصور واضع الدستور ان العراق سيجابها يوماً من الأيام ، وأن تبقى البلاد بلا دستور ، وبلا وزارة ، فسواء وافقت احكام الدستور أم لم توافق ، يجب أن تكون هناك هيئة مسؤولة لتحافظ على الامن ، وحفظ البلاد ، وإذا لم يكن في الدستور ، صراحة كافية فطبعا لمجلس الامة ان يضع لمقرراته اساسا يقوم بمقام الدستور ، فالحكومة مشت عليه ، وأرادت أن تظهر البلاد في وضع جديد جرت مذاكرة في حل قد يكون لا يحتاج لجمع مجلس الامة ، ولكن الظروف لم تساعد على هذا الحل ، الذي تقدم به رئيس الحكومة لحضراتكم ، وبقيت القضية قضية وضع هذا المجلس .

صدرت دعوة إلى مجلس الامة بالاجتماع ، وهذه الدعوة قد تكون لا تنطبق على احكام النظام الداخلي ، لأن الصراحت الدستورية تناقض ذلك ، ولكن ثقوا أيها الاخوان ان الذي دعاني للحضور هو ليس بصفتي عضواً في مجلس الاعيان ، بل كعضو عامل في هذه الامة ، وخدام للمجتمع ، ولذلك في هذا الأمر يجب أن لا تقيدنا الأنظمة ، بل ما يسهل خدمة المجتمع (تصفيق)

أيها السادة أثبت لهذه البلاد في سنة ١٩١٩ ولم تكن هناك حكومة ، ووجدت كثيراً من اخواني قد بدأنا ننذاكر مع السلطة القائمة حينئذ لاعطاء شكل للحكومة ، ولم أكن آنئذ لاعين ، ولا نائب ، وكثير من الاخوان الذين كانوا ولا يزالوا يمثلون خدمة الامة تمثيلاً حقيقياً ، لم يكونوا نواباً ، ولا أعياناً . ثم أتى جلالة المرحوم الملك فيصل الأول إلى هذه البلاد ، وكانت أيضاً مشكلة تأليف المجلس التأسيسي لبيت في شكل الحكومة ، وكنت في تلك الاجتماعات (كما قيل عني) بأني أجهد بعض الحول الملائمة من وقت لآخر ، وبالفعل وجدت حلاً من طريق المضابط العامة ، وهكذا كما رأيتم تمت البيعة لجلالة المرحوم الملك فيصل الأول بأخذ اصوات الامة من غير اجتماع مجلس ، فكم بالاحرى أن يقع المجال للامة ، حين الملمات ، وحينما تقتضي الظروف ان تبين

الامة آراءها .

نحن كنا نرغب - عند وضع الدستور - ان يعطى الحق لمجلس الامة ان يجتمع ويبت في القضايا الهامة ، ولكن الموانع التي يعلنها الجميع حالت دون تحقيق هذه الرغبة ، فجعل اجتماع مجلس الامة لا يكون إلا تحت مراسيم مخصوصة ، وأنا ارجح كل الترجيح ان يفسح المجال لمجلس الامة ان يجتمع ، متى شاء من نفسه ، وبلا دعوة ، لحل القضايا التي تحصل امثال هذه القضايا ، وعليه انا لا اريد ان اتناقش اجتماع المجلس ، كأعيان ، او نواب ، بل اريد ان ابين لحضراتكم بأن تأخذوا على عاتقكم حل هذه القضية ، لأنكم ابناؤ هذه البلاد ، ورجالها ، وكم بالآخرى ان تبدو آراءكم في المجلس كممثلين في القبول للاقتراح ، او الرفض ، كما وجدنا ان الذين لم يكونوا ممثلين في المجلس ابدوا آراءهم قبلا .

سادتي إن البلاد في زمن حرج ، والعاصفة محيطتها من جميع جهاتها ، فيا رجال الامة يجب عليكم ان تنقذوا البلاد ، فعلينا واجب ان ندفع عنها جميع الاخطار والكوارث التي تحيط بها ادفعوا هذه النعمة وهذه الكارثة . امامكم الزمن الملائم لاتخاذ التدابير ، عندما تتكشف لكم الحقيقة ، ولكن الآن امامنا هذه النعمة ، فيجب ان نزيلها فأننا لا اقول ذلك بصفتي عيناً ، بل بصفتي رجلاً من ابناؤ هذه الامة ، وينار على البلاد ، فيجب ان تحل هذه القضية بأية طريقة كانت . إه

(٣) الخطاب الثاني لفخامة الكيلاني

اخواني :

حييتكم عند افتتاح الجلسة لما كنت اتوسم في نفوسكم من الحمية والغيرة على هذه البلاد ، والآن ظهر للعيان ما توسمته انا ، وتوسمته الامة بأجمعها فيكم ، من حب وغيرة إلى وطنكم بقراركم هذا . (تصفيق)

سادتي : ان هذا القرار سنسجله للبلاد بصفحات خالدة ، خدمتم بها وطنكم ، لا في الحاضر فقط ، وإنما في المستقبل ايضاً ، فعلاوة على تدعيمكم بقراركم هذا العرش المفدى ، لا شك انكم بدأتُم بالخطوة الاولى في الاصلاح الدستوري ، الذي يطلبه الجميع . ثم اننا بهذا القرار اثبتنا للملا أجمع ، القضاء على أدران الماضي وحزاراته ، فظهر الذين كانوا لحد الأمس يتقاتلون متعاونين في نصرة أمتهم ومليكهم ثم انه بهذا القرار ، ظهر للعيان ان ما قام به اخوانكم رجال الجيش بأجمعه ، من اتخاذ التدابير اللازمة لسلامة البلاد ، والحرص على الاستقرار ، وحفظ الامن ، بأنه مؤيد من الأمة على لسان حضراتكم (تصفيق) وبوركت أمة انتم ممثلوها (تصفيق) وبوركت أمة قوادها وجيشها البواسل ، هؤلاء الرجال (تصفيق وهتاف) تقروا ان كلا منا سيدخل العالي

والرخص في سبيل خدمة هذه الأمة التي تحقق بانها تستحق الخدمة ببذل النفس والنفس (تصفیق) اختم كلامي بتكرار امتناني العظيم ، وشكري الجزيل ، على هذه العاطفة بل على هذه الحقيقة التي تجلت في نفوسكم ، وأرجو الآن أن يتقدم الوصي الجليل لقسم اليمين القانونية .
سادتي : لي كلمة استحوالي ان القيما على حضراتكم ونودعكم ، وان شاء الله سنجتمع بكم دائماً بالخير ، وبهذه الروح الطيبة .

سادتي احب هنا ان اخاطب الامة أجمع ، امام يمثلها بان هذه الحركة الوطنية التي وضحت لحضراتكم ، كما عرضت ، لم تستهدف سوى حفظ الامن والطمأنينة في البلاد ، والحرص على محافظة احكام الدستور ، بل اعادة الحياة الدستورية الحقيقية ، وصيانة العرش ، وجلالة الملك فيصل الثاني المعظم (أصوات ليحيى الملك) .

هذا من الوجهة الداخلية . وهنا احب ان اعرض على حضراتكم كما اتضح لديكم - ان هذه الحركة الوطنية هي حركة داخلية محضة ، ليس لها اية علاقة بأية دولة اجنبية (تصفيق) دافعها الغيرة والوطنية ، وباعثها الحمية القومية ، ورائدها الاخلاص للامة (تصفيق) واما علاقات البلاد اجمع ، وعلاقات العراق مع الدول ، هي ايضا الحرس على ما كنا عليه من التمسك بتعهداتنا الدولية واصح ايضا بالتمسك بالمعاهدة العراقية البريطانية هذا الحلف الذي سينفذ ويبقى نافذاً ، ويبقى العراق حريصاً على تنفيذه نصاً وروحاً وليس لنا الا ان نحرس كل الحرس على ان تبقى هذه الامة موفورة الكرامة (تصفيق)

هذا ما اردت ان اوضحه دفعا لكل تقرص ، وفي الختام أكرز جزيل الشكر لحضراتكم وأودعكم بالوداع الناشئ والمنبث من قلب مفعم بالتجلة والاحترام (تصفيق) « أصوات - عاش الشعب - عاش الوطن »

(٤) أعضاء مجلس الامة الذين حضروا الاجتماع التاريخي أمس لانتخاب سمو الوصي المعظم مرتبة على الالمجدية :

ابراهيم حليم ، و ابراهيم داود ناحوم ، و ابراهيم عطار باشي ، و ابراهيم يوسف ، و أحمد الوهاب ، و أحمد حالت ، و أحمد عثمان ، و أحمد كمال ، و أحمد العمري ، و أمين رشيد ، و بهاء الدين شيخ سعيد ، و توفيق الهاشمي ، و توفيق برتو ، و تامر السعدون ، و جمال المفتي ، و جمال بابان ، و جميل قيردار ، و حازم شمدين أغا ، و حامد النقيب ، و حسين المكو طر ، و حسن ملا ده زي ، و حمدي سليمان ، و حميد الجود ، و حموده المزيعل ، و خالد النقشبندي ، و دار الداود ، و داود الجاف ، و داود السعدي ، و رشيد عالي الكيلاني ، و رؤوف الشيخ محمود ، و رؤوف اللوس ، و رزوق غنام ، و رؤوفائل بطي ، و رؤوفين بطاط ، و زامل المناع ، و سلمان البراك ، و سعدون الرمن ، و سيف الله خندان ، و شبيب

الزبان ، وشعلان السلمان الظاهر ، وشواري الفهد ، وصادق حبه ، وصالح باش أعيان ، وصالح
شكاره ، وصالح قحطان ، وصديق ميران قادر ، وطالب الحاج محمد علي ، وظاهر الصابونجي ،
وطاهر محمد سليم ، وعارف حكمت ، وعبد الرزاق العلي السليان ، وعبد الرزاق منير ، وعبد
الغفور البدري ، وعبد الغني النقيب ، وعبد القادر السباب ، وعبد اللطيف ثنيان ، وعبد الهادي
الجلبي ، وعبد الهادي الظاهر ، وعبد الله البريفكاني ، وعبد الله الياسين ، وعبد الملاك ، وعبد
الميمص ، وعجه الدي ، وعز الدين النقيب ، وعزرا مناحيم دانيال ، وعزارة المعجون ، وعنوان
الياسري ، وعلي الدوغره محبي ، وعمران الحاج سعدون ، وفائق الطالباني ، وفريد الجادر ، وفريق
الزهر ، وقاطع البطي ، وقاطع العوادي ، وماجد القره غولي ، ومتي سرسم ، ومحسن أبو طبيخ
ومحمد الجيب ، ومحمد العريبي ، ومحمد باقر الحلبي ، ومحمد الحاج نعمان ، ومحمد حسن حيدر ،
ومحمد سعيد عبد الواحد ، ومحمد صالح ، ومحمد النعمة ، ومحيي الدين السهروردي ، ومرزوك
العواد ، ومصطفى السنوي ، ومصطفى الطه السلمان ، وناجي السويدي ، وناجي شوكت ، وهبة
الله المفتي ، وياسين الحضيري ، ويونس السبعراوي . عدد الحاضرين (٩٤) عيناً وقائلاً .



الوزارة الكيميائية الرابعة

﴿توطئة﴾

على أثر القرار الذي اتخذته مجلس الأمة في جلسته المنعقدة في يوم الخميس الموافق ١٠ نيسان سنة ١٩٤١ المتضمن المناداة بالشريف شرف وصياً على عرش العراق ، اتفقت كلمة الساسة والعسكريين على وجوب إنهااء الحكم العسكري في البلاد ، وتكوين وزارة جديدة تأخذ على عاتقها السير بالبلاد ضمن القوانين والأنظمة المرعية ، فوجه الوصي الجديد كتاباً إلى السيد رشيد عالي الكيلاني « رئيس حكومة الدفاع الوطني » هذا نصه :

وزيرى الافخم رشيد عالي الكيلاني

بناء على استقالة فخامة طه الهاشمي من منصب رئاسة الوزارة ، ونظراً إلى ما نعهد فيكم من دراية وإخلاص فقد قرأنا أن نعهد اليكم برئاسة الوزارة على أن تتخضوا زملاءكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن البلاط الملكي في بغداد في اليوم الثالث عشر من شهر ربيع الأول سنة الف وثلثمائة وستين الهجرية ، الموافقة لليوم العاشر من شهر نيسان سنة الف وتسعمائة وإحدى وأربعين الميلادية^(١)

شرف

﴿هيئة الوزارة الجديدة﴾

وفي يوم ١٥ ربيع الأول ١٣٦٠ و ١٢ نيسان ١٩٤١ تكونت الوزارة من :

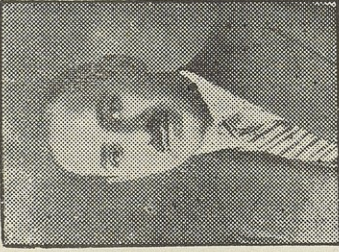
- | | |
|--|--|
| ١- رشيد عالي الكيلاني رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية بالوكالة | |
| ٢- ناجي السويدي : وزيراً للمالية | ٦- محمد علي محمود : وزيراً للأشغال والمواصلات |
| ٣- ناجي شوكت : وزيراً للدفاع | ٧- محمد يونس السبعاوي : وزيراً للاقتصاد |
| ٤- موسى الشابندر : وزيراً للخارجية | ٨- محمد رؤوف البحراني : وزيراً للشؤون الاجتماعية |
| ٥- علي محمود : وزيراً للعدلية | ٩- محمد حسن سلمان : وزيراً المعارف |

وقد اشترك في هذه الوزارة ثلاثة من رؤساء الوزراء « عهد الملك فيصل الأول » وهم الكيلاني ، والسويدي ، وناجي شوكت ، كما اشترك فيها ثلاثة من أبرز الوزراء السابقين ، ولم يستوزر لأول مرة غير وزير المعارف محمد حسن سلمان .

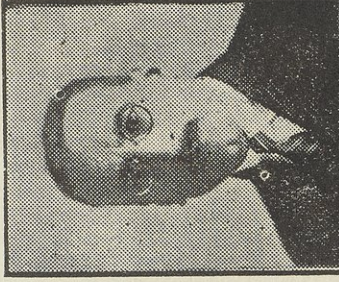
الوزارة الكبيدية الرابعة

أمام الصفحة (٢٠٠)

رئيس الوزراء ووزير الداخلية بالوكالة



رشيد عالي الكيلاني



وزير المالية * ناجي السويدي



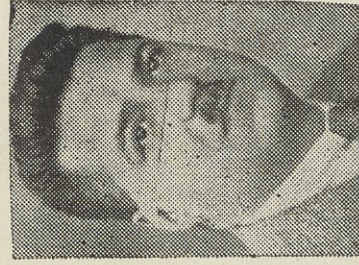
وزير المدينة * علي محمود الشيخ علي



وزير الدفاع * ناجي شوك



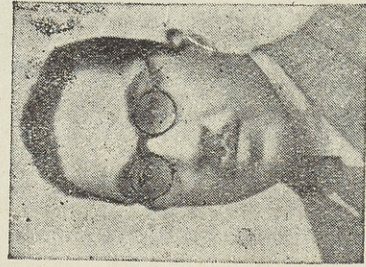
وزير الخارجية * موسى الناصر



وزير الوصلات والاشغال * محمد علي محمود



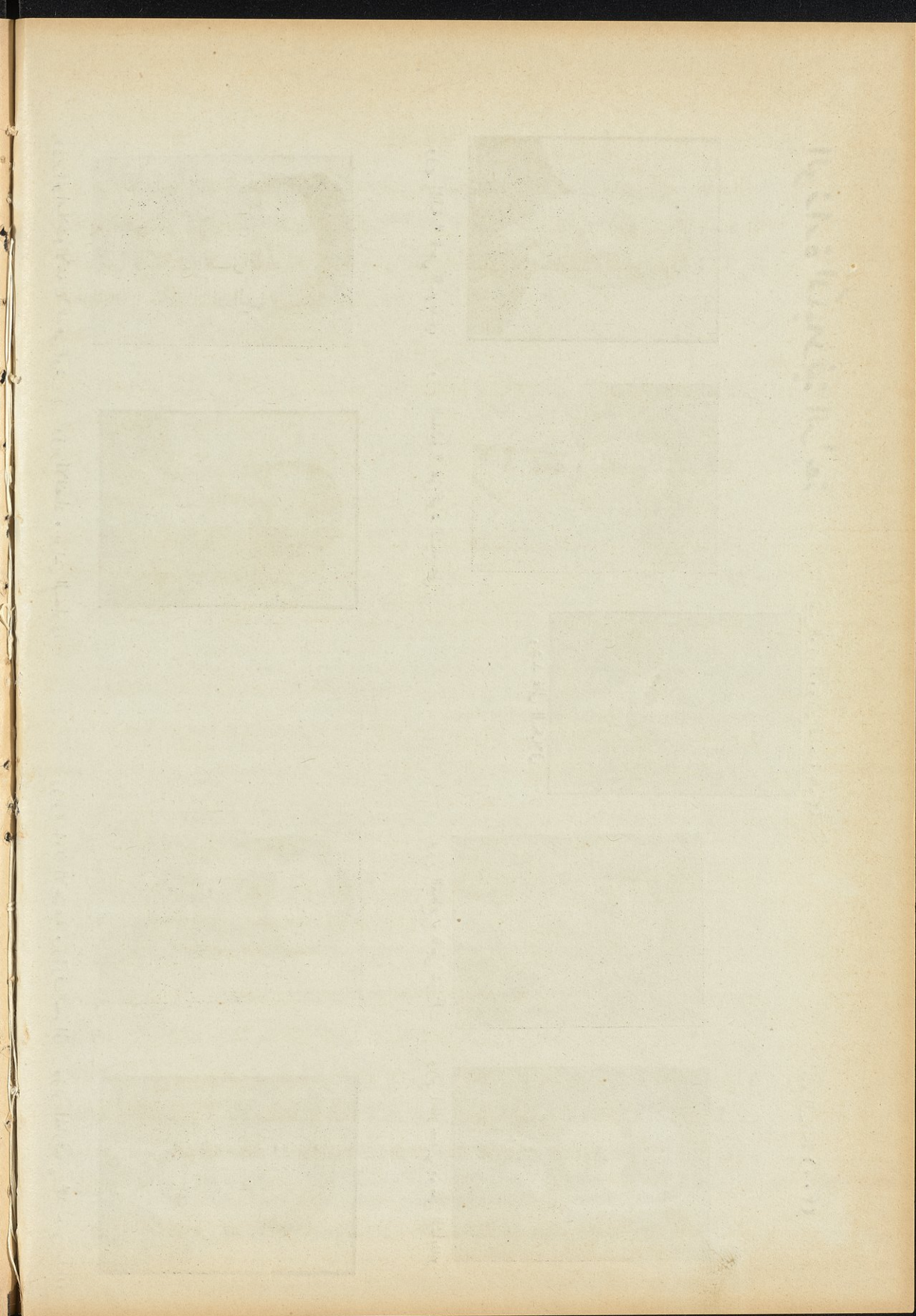
وزير الاقتصاد * يونس السيمراوي



وزير الشؤون الاجتماعية * رؤوف البصري



وزير الخراف * محمد حسين سلمان



وكان مقرراً لدى « حكومة الدفاع الوطني » تعيين ناجي السويدي رئيساً لمجلس الأعيان ،
وتعيين ناجي شوكت رئيساً للديوان الملكي ، فأصرّ الزعيمان السوريان : جميل مردم وسعد الله
الجابري (وكانا في العراق يومئذ) كما أصر المفتي الحسيني على أن يشترك في الوزارة الجديدة
« هذه » الناجيان المشار إليهما لأسباب سياسية .

✽ أول خطاب لرئيس الوزراء ✽

وقد انتهر الرئيس الكيلاني تلاوة الإرادة الملكية بإسناد منصب رئاسة الوزراء اليه فألقى
خطاباً خطيراً هذا نصه :

« أرجو أن تعرضوا على صاحب السمو الوصي المعظم جزيل شكري وعظيم احترامي القلبي ،
للثقة الغالية التي تفضل سموه فأولاني إياها لتحمل المسؤولية . وإني أسأله تعالى أن يعيدنا بعون من
عنده ، لنقوم بأعباء المسؤولية الثقيلة التي تتطلبها خدمة الأمة ، خدمة صادقة ، وبذلك نكون
عند حسن ظن سموه ، ونني بالواجب نحو عرش صاحب الجلالة الملك المفدى فيصل الثاني حفظه الله »
ثم التفت فخامته إلى جمهور الحاضرين من نخبة رجال الدولة ، والجيش ، وأشراف البلد ،
فقال :

إخواني

استحو لي في هذه المناسبة الطيبة ، أن أتوجه إلى حضراتكم بكلمة موجزة ، لا أستطيع في
هذه اللحظة ، حين أعود بنظري إلى تطور الحوادث في المدة الأخيرة ، إلا أن أشعر بإعجاب عظيم
لما شاهدنا جميعاً من الشعب العراقي ، الذي تجلى فيه حب النظام وتقدير المسؤوليات الملقاة على عاتق
الدولة ، واحترام حقوقها وواجباتها معاً .

ولا ريب أن كل مشاهد منصف ومطلع على حقيقة بوائت وأهداف الحركة الوطنية سيحفظ
في قلبه للشعب العراقي إعجاباً واحتراماً لا نهاية لها .
أيها السادة :

إن الحرص على سلامة العرش وكيان الدولة ، قد تجلّى في كل فرد من أبناء الشعب الكريم ،
وقد قدم ممثلو الأمة في جلسة مجلس الأمة التاريخية التي عقدت يوم الخميس الماضي في ١٠ نيسان ،
برهاناً قاطعاً على نضوج العراق السياسي ، فقد كان إجماع المجلس على معالجة تلك الأزمة الدستورية
الخطيرة ، بتأييد حركة جيشه الوطنية المباركة ، وتنحية الوصي السابق ، وتنصيبه الشريف شرف
وصياً على عرش العراق ، وبذلك عادت الحياة الدستورية كان ذلك كله خير خاتمة لاشتراك الجمهور
الوطني لمعالجة تلك المشكلة الكبيرة .

وإذا كان ثمة من غير خالدة بما حدث ، فهي كفاة امتثنا على مواجهة المشاكل ، وقدرة أبنائها

على التعاون والتعاقد في حل تلك المشاكل . فبعد أن تقدم الجيش الوطني للقيام بواجبه الطبيعي في حراسة كيان المملكة ، وصيانة كرامتها ، وتأمين السهر على عرشها ، أقول بعد أن أقدم الجيش على القيام بواجبه في تلك الفترة الخطيرة ، التي تغيب فيها الوصي السابق وترك فيها واجبات الوصاية وعطل فيها أحكام الدستور ، بادرت الأمة لمناصرة جيشها في تحقيق ما يقتضيه الواجب الوطني ، وكان لي الشرف بتحمل مسؤولية رئاسة حكومة الدفاع الوطني ، وكنت مقدراً لتلك المسؤولية العظيمة ، حتى وجدت من حولي كافة الموظفين يقومون بواجباتهم الرسمية بحماسة ، والشرطة تعين الجيش في حفظ الأمن ، وحراسة النظام ، والشعب من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب يتطلب المضي في تحقيق إرادته لتوطيد استقرار حقيقي في البلاد

أيها السادة : سجل التاريخ منذ أقدم العصور إلى اليوم مفاخر كثيرة خالدة لأبناء أمتنا الكريمة ، وتربة الوطن الصالح قد أنتجت على مر الدهور نتاجاً صالحاً في شتى مناحي الحياة فأننتج وطننا دولاً عظيمة ، تركت للعالم كله قواعد وصيعة للمدنية في شتى العصور ، فلا عجب أن تنهض الأمة الأبية في هذا العصر ، الذي تتصارع فيه الأمم في سبيل الحياة الحرة السعيدة ، غير أن مما لا شك فيه أن الحركة الوطنية الأخيرة قد تركت لتاريخ أمتنا مفخرة لا أبالغ إن قلت أنها من أعظم المفاخر في حياة الأمم جميعاً . فقد انحلت تلك المشكلة الكبرى في جو من الهدوء والثقة ، وتجلي فيها روح التضامن بين الحكومة والشعب وجيشه الباسل ، بشكل نادر في تاريخ الأمم .

أيها السادة : ليس من السهل أن تنتقل الأمة من عهد التبليبل إلى عهد من النشاط الوطني ، ومن دور التباعد بين الحكومة والشعب إلى دور التعاون الضروري بينهما ، ليس من الهين أن يتم انقلاب خطير من هذا النوع ، ثم لا تراق فيه قطرة من دم ، ولا يفد حق أي كان ، ولا يجري اعتداء مطلقاً على حرية أحد ، ولا يحدث فيه أي إخلال في النظام ، ومثل هذا الانتقال لا يتم بهذا الشكل المحكم إلا في أمة عرف فيها كل فرد حقوقه ، وقدر واجباته ، كما أنه آمن بحقوق أمته ، واحترم واجباتها الدولية ، فلم يحصل أي تجاوز فردي على أحد ممن أعانوا الحكومة وكافة الهيئات المسؤولة المرتبطة بها بتمسكهم جميعاً بالنظام وابتعادهم عن استغراق الرأي العام

أن شكري للجيش ورجاله المتفانين في خدمة الوطن ، وحب العرش المقدس ، وتقديري لأخوانهم الموظفين من شرطة ، ومدنيين ، فلا أستطيع أن أعبر عنه إلا بالقول أن التاريخ وحده سيدرك لهم جميعاً مفخرة السهر على حقوق أمتهم ، ومصالحها ، واستقرارها في أخرج دور اجتازته بنجاح عظيم .

والآن أيها الاخوان انتهت تلك الفترة ، وكتب الله للجهود الخالصة في سبيل العرش والوطن النجاح بإعادة الأمور إلى مجاريها الطبيعية ، وتم هذا النجاح أخيراً بفضل اجتماع ممثلي الأمة ،

وانتخابهم الشريف شرف وصياً على عرش جلالة الملك المفدى ، وقد بادر سموه بممارسة صلاحياته الدستورية ، وقد أصدر الإرادة الملكية بتأليف الوزارة برئاسة هذا المخلص ، الواقف أمامكم ، فواجبنا الوطني يحتم علينا بذل قصارى الجهد لتكون نتيجة هذه الحركة الوطنية العامة المباركة مشرة في صيانة حقوق صاحب العرش جلالة الملك فيصل الثاني حفظه الله ، وفي تحقيق آماني الامة ويحتم علي الواجب ، وعلى زملائي ، أن نعمل في غير ملل ، ولا كلل ، ولا تردد ، لبلوغ الاهداف الوطنية فنقدم بذلك البرهان للأمة الكريمة ، والشعب العزيز ، ان حركته الوطنية لم تكن عبثاً ولا ريب عندي اننا سنجد من كافة المخلصين للعرش والوطن تأييداً مستمراً لا يكدره شيء . وبفضل هذا التعاون نرجو الله أن يوفق الأمة لبلوغ أمانها

أيها السادة : نحن مثوكون على الله ، وقد سرنا مندفعين لتحقيق إرادة الأمة ، ولي وطيد الأمل ان أبناء الشعب الكريم لن يفتروا عن مساعدتنا في حفظ حقوق امتنا ، والقيام بواجباتها الدولية ، بما يتفق مع تعهداتها ، ولا يسيء الى كرامتها .

أيها السادة ارى من الحق ان اناشد الطبقة المسؤولة عن تنفيذ ارادة الامة ، الا وهي طبقة الموظفين التي ساعدتنا في الايام الماضية ؛ وكان لها فضل عظيم في الانتقال من عهد القصور القديم ، الى عهد النشاط الجديد .

اخواني الموظفين يسمع الحاضر منكم ندائي ، ويسمعه الغائب أيضا ، اني اشكركم على ما شاهدته منكم ، سواء في المدة الاخيرة ، او في ماضى ، عندما كنت متوليا المسؤولية فقد رأيت فيكم اخلاصاً وتقديراً للواجب الوطني ؛ غير اني ارجو اليوم ان تضاعفوا الجهد بحماسة ينسيكم التفكير في راحتكم الشخصية ، فتواصلوا العمل لخدمة هذه الامة الكريمة ، التي برهنت للعالم كله انها تستحق الخدمة العظيمة ؛ والتضحية البالغة .

اخواني الموظفين انكم تستطيعون بمواصلة جهودكم ، ومضاعفة مساعيكم ؛ من ان تظهروا للامة مبلغ حرص الحكومة على تأمين حقوقكم ، وخدمة مصالح ابنائها ؛ وكلما أسرعتم في إنجاز معاملات ارباب المصالح من أبناء امتكم المواطنين أو الاجانب في العراق . وبهذه المناسبة اود ان اؤكدهم شكري لكافة القاطنين في العراق من وطنيين وأجانب ، لأنهم ازدادت ثقتهم بالحكومة ، واحترامهم لكم كما اطلب اليكم الاتقان في العمل ، والسرعة في الإنجاز . اطلب أن تراعوا دائماً العدل والحق ، لان العدل اساس الملك .

اعدلوا في جميع المعاملات التي تعرض عليكم . اظهروا الحق ، وازهقوا الباطل ، يكن الله في عونكم ولن تستقر الاحوال استقراراً حقيقياً الا اذا حرصتم على إنجاز العمل واتقانه بروح العدل والحق

ليحب أن تشعر الأمة ، وأن يشعر أبناء الشعب العراقي ، بأن عهداً جديداً قد باء في حياة هذه البلاد ، وأن هذا العهد يمتاز بالنشاط العام ، والتضامن المتزايد ، والثقة بتقدير الحكومة لمسؤولياتها ، واحترامها لواجباتها « سواء كانت هذه الواجبات خاصة نحو الأفراد ، أو عامة نحو الهيئات والدول ، على أن يراعى في ذلك كله كرامة الأمة ، وسلامة كيانها

وأخيراً أيها السادة لا بد لي من أن أكرر شكري لقوى البلاد المسلحة من جيش ، وشرطة ، والموظفين المخلصين لواجبهم ، ولالذين أعربوا عن شعورهم سواء بإرسال بركات التأييد ، أو بالحضور في وفود التهنئة ، كما أشكر كافة القاطنين في هذه البلاد من وطنيين غيورين ، وأجانب كرام ، الذين حافظوا على النظام ، وأعانوا الحكومة بالقيام بواجبها في المدة الماضية .

وفي الختام أدعو الله تعالى أن يوفقنا لخدمة الشعب ، وتحقيق آماني الأمة ، في ظل صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المفدى ، وبرعاية صاحب السمو الوصي المعظم « اه (١) وبعد الانتهاء من هذا الخطاب القيم أقبل الحاضرون على فخامته يصافحونه ويقدمون له التهانى ، ثم قصد فخامته وزملاؤه البلاط الملكي العاصر لعرض الشكر على سمو الوصي المعظم .

❖ سياسة العراق الداخلية ❖

حرص السيد رشيد عالي الكيلاني على أن يؤكد علناً وأمام الرأي العام العراقي والعالمي بأن سياسة العراق الخارجية ستبقى على ما كانت عليه من قبل فسجل على نفسه ذلك في مناسبتين مختلفتين هما :

١- جاء في الخطاب الذي أذاعه في مساء اليوم الثالث من نيسان ١٩٤١ م بمناسبة توليه رئاسة « حكومة الدفاع الوطني » بأن سياسة العراق الخارجية ستبقى كما أعلنها في مناج وزارته الأخيرة ومن أسسها :

« عدم توريط البلاد في أخطار الحرب ، والقيام بأداء رسالتها القومية ، والمحافظة على تعهداتها الدولية لا سيما المعاهدة العراقية - البريطانية ، والاستمرار في تنفيذ أحكامها بروح الود والصدقة والدوام في تقوية الروابط الحسنة مع الدول العربية المجاورة ... الخ »

٢- وجاء في الخطاب « الثاني » الذي ألقاه أمام مجلس الأمة في يوم ١٠ نيسان سنة ١٩٤١ قوله : « وأما علاقاتنا ، وعلاقات البلاد أجمع ، وعلاقات العراق مع الدول فهي أيضاً الحرص على ما كنا عليه من التمسك بتعهداتنا الدولية ، وأصرح أيضاً بالتمسك بالمعاهدة العراقية - البريطانية هذا الحلف الذي سينفذ ، ويبقى نافذاً ، ويبقى العراق حريصاً على تنفيذه نصاً وروحاً ... الخ »

✽ وفود من الأولوية ✽

ما كادت « الوزارة الكيلانية الرابعة » تتكون بعد الانقلاب العسكري الذي تكلمنا عنه في الصفحات المتقدمة ، حتى أخذت وفود من الأولوية ، والأفضية ، تشخص إلى بغداد لترفع التهانى إلى السيد الكيلانى بهذا العهد الجديد وكان فخامته يستقبل هذه الوفود فى « بهو ديوان مجلس الوزراء » ويستمع إلى ما لديها من منظوم ومنثور كما كان يرد على كل وفد بخطاب سياسى يلهب المشاعر ، ويزيد الحماسة اشتعالا ، بحيث انقضت خمسة عشر يوما والوفود تترى ، والشغل الرسمى ينحصر فى استقبالها واستماع ما لديها والرد عليها وتأمين عودتها .

✽ برقيات من الخارج ✽

لم يقتصر التأييد الذى حصلت عليه حركة الجيش على العراقيين حسب فقد تلقى السيد الكيلانى عدة برقيات من خارج العراق أهمها :

(١) « حزب مصر الفتاة يهنئكم لموقفكم العظيم ، ويقدر جهادكم للبلاد العربية ، ويعتبر انتصار العراق انتصاراً للعرب والمسلمين . عاش العراق ، وجيشه الباسل ، وشعبه العظيم ، فى ظل مليكه المحبوب ، والله أكبر والمجد لله والإسلام »

حزب مصر الفتاة

(٢) المؤتمر المنعقد اليوم ، والممثل للعرب فى أمريكا يهنئ الحكومة العراقية الجديدة ، وموقفها التاريخى ، توسطكم الفعلى لاستقلال سورية ووحدتها اهـ

رئيس المؤتمر العربى -- أمين أرسلان

(٣) فى هذه الساعة الحاسمة التى يتقرر فيها مصير الشعوب والامم ، تتجه أنظار الشباب العربى فى بلاد الشام إليكم ، وقلوبهم تحفق مستبشرة بزعامتكم مفعمة بالايان بكم فى تقرير مصير الأمة العربية وإنقاذها من الفناء . وهم يؤيدونكم بالأموال والأرواح

الشباب القومى فى الشام

الحرب الانكليزية العراقية

✽ شروط انزال القوات البريطانية ✽

بعد أن أعلنت الحرب العالمية الثانية فى ٣ أيلول ١٩٣٩ م ، جرت مفاوضات بين الحكومتين البريطانية والعراقية حول شروط السماح للجيش البريطانى بالنزول إلى البصرة ، فى طريقها إلى فلسطين ، فتوصل ممثلون عن الحكومتين المذكورتين إلى إقرار الشروط التالية لهذا الاتزال فى

٢١ حزيران ١٩٤٠ م :

- « ١ - يجوز لبريطانية أن تنزل إلى أرض العراق لواء مختلطاً في كل مرة .
« ٢ - أن يبقى اللواء المذكور مدة معقولة للاستراحة ثم يستأنف سفره إلى الجهات المختصة خارج العراق ^(١)
« ٣ - لا يجوز نزول قوات جديدة ما لم تكن القوات السابقة قد غادرت حدود العراق واجتازتها

« ٤ - على الجانب البريطاني أن يشعر الحكومة العراقية بمدة مناسبة عن القوات المراد إزالتها في العراق ، وذلك قبل وصولها المياه العراقية الساحلية لتتهيأ لها أسباب الراحة والسفر » ^(٢)

✽ برفية مستر تشرشل ✽

فلما تطور الوضع الحربي في شمالي افريقية ، وحدث الانقلاب العسكري في بغداد ، وقامت « حكومة الدفاع الوطني » فيها أبرق رئيس الوزارة البريطانية ، المستر تشرشل ، إلى وزير الهند البرقية التالية في ٨ نيسان ١٩٤١ م :

من رئيس الوزراء إلى وزير الهند

كنتم قبل مدة ذكتم أنه قد يمكن أن يكون في استطاعتكم الاستغناء عن فرقة أخرى من جيش الحدود للشرق الأوسط . لقد ساءت الحالة في العراق ، وعلينا أن نتأكد من سلامة البصرة لأن الأمريكيان يزدادون اهتماماً في أمر إنشاء قاعدة جوية كهى هناك فيجري التسليم فيها دون واسطة . يظهر ان لهذه الخطة أهميتها العظمى نظراً لاتجاه الحرب اتجاهاً شرقياً ، وهو مما لا شك فيه ، وسأبين لرؤساء الأركان أنكم تدرسون هذه الاحتمالات ، كما ان الجنرال أوكلنك يفكر في إمكان الاستعاضة عن قوة إضافية ^(٣) «

وعلى هذا تقرر أن يحول إلى البصرة لواء من المشاة ، وفوج من مدفعية الصحراء ، وكانت هذه القوة على ظهر الباخرة في طريقها إلى الملايو « وهي لم تكن مجهزة بما تحتاج إليه في الصحراء ولكن للضرورة أحكامها ^(٤) »

(٢) قدرت هذه المدة بثلاثة أيام

(٢) مجلة العرفان الصيداوية ص ٦٤٤ م (٣٩)

(٣) المستر تشرشل ، رئيس الوزارة البريطانية في كتابه :

The Second World War V. 3 P. 226

PAIFORCE the official Story of I. and P. command P 20 (٤)

✽ نزول القوة الى البصرة ✽

زار قنصل بريطانية في البصرة وكيل متصرف اللواء في يوم ١٠ نيسان ١٩٤١ م وأعلمه أن فرقة « من الجيش الهندي ، بضمنها فوج انكليزي ، تحملها قافلة مؤلفة من ثلاث بوآخر حربية ، وتحرسها طرادتان وثلاث طائرات ستدخل مياه العراق الاقليمية خلال ٤٨ ساعة ، وانه ليرجوان محيط السلطات العراقية علماً بذلك لتوافق على نزول هذه القوة إلى البصرة . وفي الوقت نفسه فإن مستشار وزارة الداخلية ، المستر آدمونس ، زار السيد رشيد عالي الكيلاني ، ونقل هذه المعلومات إليه ، فاجتمع مجلس الدفاع الأعلى فوراً ، وقرر السماح لهذه القوة بالنزول وفق الشروط المتخذة في ٢١ حزيران ١٩٤٠ م كما قرر نذب أمير اللواء الركن ، ابراهيم الراوي ، للسفر إلى البصرة لاستقبال القوة المذكورة ، باسم الحكومة العراقية ، دلالة على حسن نيتها تجاه حليقتها البريطانية العظمى .

وقبل أن ينتصف نهار اليوم الثالث عشر من نيسان ، دخلت القافلة البريطانية مياه العراق الاقليمية وفي يوم ١٧ و ١٨ من هذا الشهر تزلت القوة - موضوعة البحث - إلى بر البصرة فأبرق تشرشل هذه البرقية :

« من رئيس الوزراء إلى الجنرال ايسمي للجنة أركان الجيش ، ولكل من يهمه الأمر
« يجب أن ترسل الجيوش إلى البصرة بأسرع ما يمكن ، وعلى أقل تقدير يجب الإسراع في إرسال الألوية الثلاثة إليها كما سبق الوعد بإرسالها »^(١)

✽ بيان للحكومة العراقية ✽

وفي ٢٢ نيسان ١٩٤١ م أذاعت الحكومة البيان الرسمي التالي .
« سبق للحكومة البريطانية أن طلبت السماح لبعض قواتها بالمرور عبر العراق ، عملاً بأحكام المعاهدة العراقية - البريطانية ، وقد اتخذت بين الجهتين منذ ٢١ حزيران ١٩٤٠ الترتيبات اللازمة لتسهيل مرور هذه القوات عبر العراق وقد وصلت البصرة بتاريخ ١٧ و ١٨ من شهر نيسان الحالي بعض القوات البريطانية لتمر عبر العراق عملاً بأحكام المعاهدة ، ووفقاً لتلك الترتيبات . ونذكر بهذه المناسبة أن ما أذاعته بعض محطات الاذاعة الأجنبية من تعليقات حول هذا الموضوع لاصحة له البتة وان الحكومة ساهرة على حفظ حقوق المملكة وسيادتها الوطنية ، ولن تسمح بالاخلاق بها بأي شكل كان »

مدير الدعاية العام^(٢)

٢٢ نيسان ١٩٤١

(١) Winston Churchill P. 225

(٢) جريدة الزمان العدد (١٠٩٤) بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩٤١

نزول قوات جبرية

لم تقم « القوات البريطانية » التي نزلت إلى البصرة في اليومين ١٧ و ١٨ نيسان ١٩٤١ م بأي دليل على انها ستغادر العراق خلال المدة المتفق عليها للاستراحة لتحل محلها قوات بريطانية جديدة بل كان الأمر على العكس من ذلك ، فإنها شرعت في حفر الخنادق ، وتزير الجنود على استعمال الأسلحة الحديثة والاعلان عن إجراء مناقصات لتأمين الأرزاق لمدة سنة كاملة .

وفي يوم ٢٨ نيسان ١٩٤١ م فاجأ المستر هولمن ، مستشار السفارة البريطانية وزارة الخارجية العراقية بطلب الموافقة على إنزال قوة بريطانية جديدة ، يتراوح عدد أفرادها من ٢٠٠٠ إلى ٣٥٠٠ شخص ستصل إلى البصرة في يوم ٢٩ من الشهر المذكور قبل أن ترحل القوات النازلة قبلاً فذهلت الوزارة لهذه المفاجأة واتخذت القرارات التالية في اليوم عينه « ٢٨ نيسان ١٩٤١ م »

القرار الأول

« اجتمع مجلس الوزراء في ديوان وزارة الخارجية ، بعد اجتماع مجلس الدفاع الأعلى ، ونظر في طلب السفارة بالسماح لإتزال القوة التي ستصل البصرة غداً ، ضمن ثلاث بواخر ، وبعد المداولة في الأمر قرر تأييد ما كان قرره مجلس الدفاع الأعلى ، ووافق عليه مجلس الوزراء من عدم السماح لحجي قوة بريطانية جديدة قبل مغادرة القوة البريطانية الموجودة ، وان مجلس الوزراء يعتبر بقاء القوة البريطانية في البصرة يخالف نصوص المعاهدة العراقية - البريطانية ، ويسحق حقوق البلاد المشروعة وسيادتها ، وقرر أيضاً الطلب من وزير الخارجية أن يطلب إلى السفارة البريطانية تقديم أوراق اعتماد السفير الجديد ^(١) إذ انه يعتبر عدم تقديم أوراق الاعتماد أمر غير طبيعي لا سيما وان السفير الجديد يطلب من الحكومة أموراً تخالف المعاهدة وغيرها من الشؤون المتعلقة بالطرفين »

القرار الثاني

« نظر مجلس الوزراء - بعد عقد مجلس الدفاع الأعلى - فيما يجب اتخاذه من الترتيبات العسكرية للدفاع عن سلامة المملكة ، وحفظ حقوقها اذاً المفاجآت ، بالنظر للوضع الحاضر بين الحكومتين العراقية والبريطانية فيما يخص حجي القوات البريطانية إلى العراق ، وطلب السماح بإتزال قوة جديدة أخرى ، فقرر تبليغ وزارة الدفاع أن تقوم بإجراء الترتيبات العسكرية المقترضة في هذا الشأن » اهـ

ولم تشأ الحكومة حرمان الشعب من معرفة هذه التطورات فأذاعت هذا البيان :

(١) كان السفير البريطاني في العراق : السير بازل نيوتن ، قد ابدل بسفير جديد هو السير كورنواليس ، وقد وصل السفير الجديد الى الحباية في يوم اول نيسان ١٩٤١ م . ولم يقدم أوراق اعتماده الى الوصي الجديد ، الشريف شرف ، بل ظل يحاطل ويسوف حتى كان الاصطدام

« سبق للحكومة العراقية أن أظهرت حرصها على تنفيذ احكام المعاهدة العراقية - البريطانية
بسماعها لبعض القوات البريطانية بالتزول في البصرة لتمر عبر العراق ، ولكن الإصرار على مخالفة
ذلك من الجانب البريطاني حتم على الحكومة التمسك بحقوق البلاد ، واتخاذ التدابير اللازمة
لصياقتها فيرجى من الشعب العراقي الكريم التزام الهدوء والسكينة والثقة بعدالة قضيته »
بغداد ٢٩ نيسان ١٩٤١ مدير الدعاية العام ^(١)

* وزارة الخارجية تمنع *

رأت « وزارة الخارجية » تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته المنعقدة في يوم ٢٨
نيسان سنة ١٩٤١ أن تمنع على عدم تقديم السفير الجديد أوراق اعتماده ، فبعثت إلى السفارة
البريطانية مذكرة برقم غ/١٣٥٢/٥ وتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٤١ جاء فيها ما نصه :
« ١ - كانت الحكومة العراقية قد سمحت ، بناء على مراجعة فخامة السفير البريطاني الشخصية
لفخامة رئيس الوزراء ، بإتزال القوة البريطانية التي قدمت البصرة بتاريخ ١٧ و ١٨ نيسان ١٩٤١
وذلك بعد أن أكد السر كنهان كورنواليس بأن القوة المذكورة ستمر عبر العراق ، وبذلك أعطت
الحكومة العراقية دليلاً عملياً على حسن نواياها ، وحرصها على تنفيذ المعاهدة العراقية - البريطانية
وعلى رغبتها في التعاون مع الحليفة .

« ٢ - أرسلت الوزارة بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٤١ مذكرة إلى السفارة البريطانية بينت فيها
بوضوح ، الأسس التي بموجبها وافقت الحكومة العراقية على إتزال القوات البريطانية المذكورة في
البصرة للمرور عبر الأراضي العراقية ، ولما لم تجب السفارة على هذه المذكرة ، أيدت الوزارة بتاريخ
٢٧ نيسان ١٩٤١ وجهة نظر الحكومة العراقية بمذكرة ثانية بينت فيها ضرورة الإسراع في تسفير
القوة البريطانية من البصرة ، كما أنها نبهت السفارة إلى أن وجود هذه القوة قد سبب دعايات ضارة
لمصلحة الطرفين ، كما قد خلق جواً لا يساعد الحكومة العراقية على ما اعترفت عليه من التعاون
الودي مع حليفتها .

« ٣ - بينما كانت الوزارة تنتظر جواباً على مذكرتها الاتفي الذ كر ، فوجئت بطلب جديد من
مستشار السفارة ، المستر هولمان ، عند زيارته لمدير التشریفات ظهر ١٩٤١/٤/٢٨ وهو الموافقة
على إتزال قوة بريطانية أخرى تتراوح بين ٢٠٠٠ و ٣٥٠٠ شخص بثلاث بوآخر تصل البصرة
في ١٩٤١/٤/٢٩

« ٤ - وعد السر كنهان كورنواليس ، عند مقابلته لفخامة رئيس الوزراء ، بأن القوة البريطانية
المبحوث عنها قد جى بها للمرور عبر العراق ، وانها ستبقى في البصرة للاستراحة فقط . على انه

بالرغم من إلحاح الحكومة العراقية بضرورة الإسراع بتسفير هذه القوة ، بالنظر للدواعي التي بيئتها الوزارة قبل هذا فإنها لا تزال موجودة هناك ، ولا يمكن أن نفسر ذلك إلا كونه مخالفة صريحة لنص معاهدة التحالف وروحها ، ومخلة بحقوق العراق المشروعة وسيادته

« ٥ - ان عدم تقديم فخامة السفير الجديد أوراق اعتمادة حتى الآن ، وتقديمه باسم الحكومة البريطانية ، بطلبات وأمور تتعلق بتطبيق المعاهدة العراقية - البريطانية أمر غير طبيعي يحمل الحكومة العراقية تجاه وضع شاذ لا ينطبق والأسس الصحيحة التي تترتب عليها علاقات دولتين متحالفتين مرتبطتين بمعاهدة واجبة التنفيذ في كل حين .

« ٦ - ان الحكومة العراقية وإن كانت حريصة كل الحرص على إجراء كافة التسهيلات لممرور القوات البريطانية عبر العراق ، ضمن نصوص معاهدة التحالف العراقية - البريطانية لم تستطع الموافقة على إنزال قوات جديدة في البصرة نظراً إلى استمرار بقاء القوة البريطانية التي نزلت هناك الأمر الذي يخالف نصوص معاهدة التحالف .

« لا يسع الوزارة تجاه هذه الأوضاع ، وحرصاً على دوام الصداقة العراقية - البريطانية التقليدية إلا أن تسجل احتجاجاً لدى السفارة البريطانية ، واضحة مسؤولية النتائج التي تترتب على هذا الحرق من الجانب البريطاني لمعاهدة التحالف على عاتق الحكومة البريطانية وقد رجحت تبليغ هذا الاحتجاج إلى الحكومة البريطانية » اه^١

❖ القوة نزل رغم الممانعة ❖

وقد تجاهلت « السفارة البريطانية » احتجاج « وزارة الخارجية العراقية » فزالت القوة البريطانية الجديدة إلى البصرة في يوم ٣٠ نيسان ١٩٤١ م ، رغم ما جاء في الاحتجاج المذكور ، فكررت الوزارة احتجاجها على هذا الانزال ولكن السفارة لم تعر هذا الاحتجاج أي التفات وفي الوقت نفسه فإن السفارة أوغزت إلى الموظفين البريطانيين المستخدمين في دواوين الحكومة العراقية ، وفي سائر الشركات أن يستعدوا للرحيل عند أول إشارة تصدر إليهم ، كما أوغزت إلى المصارف « البنوك » بتهريب موجودها النقدي وما لبثت أن أعدت منشوراً باسم السفير البريطاني ، السر كورنواليس ، ليداع في الوقت المناسب .

❖ القتال في الحلبانية ❖

كانت وزارة الدفاع - بناء على القرار الذي اتخذ مجلس الوزراء في جلسة ٢٨ نيسان ١٩٤١ م - قد أرسلت بعض القطعات العسكرية إلى جوار الحلبانية كتدبير احتياطي ضد المفاجآت المنتظرة

(١) « الكتاب الأبيض عن التطورات التي أدت إلى الاعتداء البريطاني على العراق » ص ٢٤ - ٢٥

فلما تزلت القوات البريطانية الجديدة إلى البصرة في يوم ٣٠ من هذا الشهر ، رغم ممانعة الحكومة العراقية ، أرسل وكيل أمر القرة الآلية ، المقدم عبد القادر عباس إنذاراً إلى أمر المعسكر البريطاني في « سن الذبان » بجوار « بحيرة الحبانية » طلب فيه منع الطائرات البريطانية من التحليق في الجو ، فرد الأمر المومى إليه على هذا الإنذار بأن طلب سحب القوات العراقية المرابطة بجوار الحبانية قبل أن يضطر إلى قصفها ، وبعد أخذ ورد طويلين ، فوجئت القوات العراقية المذكورة بنار شديدة فتجهها عليها الجيش البريطاني المرابط في « معسكر سن الذبان » في صباح يوم الجمعة الموافق ٢ أيار ١٩٤١م فكانت الحرب سجالات بين الطرفين ، ووزعت « السفارة البريطانية » فوراً المنشور الذي كانت أعدته من قبل وهذا نصه :

✽ رسالة من كورنواليس إلى أهالي بغداد الكرام ✽

يا أهالي بغداد الكرام ! كلكم على علم من الأحداث السياسية الاخيرة المؤسفة التي جعلت الحياة مؤلمة في أعينكم كما انكم كذلك على علم من ان هذه الاحداث قد سببها شرذمة صغيرة من ضباط الجيش ، تؤيدهم فئة ضئيلة من محترفي السياسة ممن لا يؤفون الله ولا يستحيون من الناس الذين لا يسعون إلا إلى تولي السلطة واكتناز المال السمحت على حسابكم إن هذه الفئة في أثناء بضعة الاسابيع الاخيرة لم تقتصر على اغتصاب الحكم في بلادكم الحرة هذه ، بل طغت إلى حد السعي إلى القضاء على حياة وصيكم عبدالإله ، خال مليكم الطفل ، فاضطروا الوصي إلى الهروب في سبيل النجاة مع آخرين من زعمائكم الوطنيين المعترين ، الذين خافوا طغيان تلك الفئة . إن رجال الشر والسوء هؤلاء ، بعد أن اغتصبوا الحكم ، خنقوا صحافة العراق الحرة ، ثم أخذوا يثبت الدعايات الكاذبة بينكم بواسطة محطتكم للاذاعة اللاسلكية ، والآن جعلوكم تقابلون وجهاً لوجه الموت وسائر الأهوال المنطوية على حرب غير مشرفة ولا فائدة ترجى منها لكم إنهم مكروا بكم من البدن بما زعموه كذبا من ان سياستهم ترمي إلى إبقاء العراق بعيداً عن أخطار الحرب . إن ما زعموه من ذلك مجرد زور وبهتان ، فافقضي شهر واحد من توليهم السلطة حتى جروا بلادكم الوديعة المسالمة إلى الحرب . اني لأقسم لكم بشر في ان هؤلاء النفر من ضباط الجيش قد باعوا أنفسهم من الألمان والطلين لقاء قدر من المال . أفأبلغكم عنهم انهم يدعون أنفسهم بأصحاب الذهب المربع ؟ لقد باعوا أنفسهم ربما غالياً وباعوكم أنتم رخيصاً اللامان والطلين لكي يفصموا عروة الصداقة التقليدية بينكم وبين بريطانيا . إن جميع رؤساء وزاراتكم ووزراء خارجيتكم منذ يوم توقيع المعاهدة البريطانية - العراقية قد صرحوا الواحد بعد الآخر علناً للبلاد ، وأمام مجلس أمتكم ان السياسة الأساسية الحيوية لمصلحة العراق تقضي بتنفيذ المعاهدة البريطانية - العراقية بمجاذيقها

ان ذلك الرجل الذي يدعو نفسه الآن برئيس الوزراء ، بتأييد نفر من قادة الجيش والذي قد باع نفسه من الألمان والطلّيان بقدر من المال قد اضطر بريطانيا الآن ، على كره منها ، إلى محاربة حليفها العراق . إني لأرى من واجبي أن أطلع الشعب العراقي على انه محروم من الوقوف على حقائق الامور ، وأن أنذر هذا الشعب الكريم بالاحطار المحدقة به من جراء سياسة رشيد عالي . إن العراق يا أهل العراق ، قد تعهد بشرفه ، بموجب معاهدة تقضي المادة الرابعة منها بأن « يقدم العراق إلى صاحب الجلالة البريطانية في الاراضي العراقية جميع التسهيلات والمساعدات التي في وسعه تقديمها ، بما في ذلك استعمال السكك الحديدية ، والانهر والموانئ والمطارات ووسائل المواصلات » وليس هنالك من تحفظات أو قيود قط في المادة الرابعة هذه ، وإنا هنالك بعض تحفظات وردت في المادة الخامسة ، من ملحق المعاهدة الذي يبحث فيما يعود إلى أوقات السلم أما في أيام الحرب فالعراق يتعهد بأن يقدم إلى بريطانيا جميع ما نص عليه في المادة الرابعة المتقدمة الذكر بسخاء وبلا مساومة .

أما الحكومة الحالية فقد شأت أن تنقض العهد بوضع القيود على ما جرى الوعد به ، وتم العهد عليه ، كما انها ايضاً شأت ان تثير الرأي العام ضد حليفة العراق ، بريطانيا العظمى ، وانها لرغبة نشأت عن روح العدا . لا بل هي العدا بالذات

ان رشيد عالي قد بذل أقصى جهده ، بسلسلة طويلة من الأكاذيب والمطالات ، في سبيل دفع العراق كرهاً إلى التقاطع مع بريطانيا العظمى ، فبناء على ما أتى به من هذه الأعمال المنطوية على روح العدا وغيرها من نوعها ، أصبح من البدهة بمكان أن بريطانيا لا يسعها أن تصبر أكثر مما صبرت الى الآن ، وعلى الأنخص بالنظر إلى ما لدينا من علم تام بدسائس رشيد عالي مع دول المحور ومن برهان قاطع على تلك الدسائس :

اني منذ بضعة أيام خلت تراءى لي أن الوضع على درجة من الخطورة بحيث اعتبرت من الواجب علي بأن أوعز إلى النساء والأطفال من البريطانيين بمغادرة هذه البلاد ، التي قد سبق وأخذ رشيد عالي بالدفع بها إلى أخطار الحرب ، واني اوعزت بذلك مطلعاً رشيد عالي على ما لدي من خطط فوعدي بأنه سيكون مسؤولاً عن سلامة مرور قلكم النساء والأطفال إلى الحبانية ، وانه سيسمح بنقلهم جواً إلى البصرة في اليوم التالي

إن رشيد عالي سمح بوصول قلكم العائلات إلى الحبانية بسلام إلا انه ، والاربعة من صحبه أصحاب الذهب ، أمروا في تلك الليلة نفسها قوة كبيرة من جيشكم بالسير إلى الحبانية وتطويق قلكم العائلات هناك . ان أمر تلك القوة لدى وصوله هناك ، أبلغ الأمر البريطاني بأن الجيش العراقي سيعمل على الفور لمنع أية طائفة بريطانية من القيام على الأرض ، ثم اتخذ الجيش العراقي

مراكز مهددة حول القاعدة الجوية التي هي لنا بموجب معاهدة . ان هذا العمل المهيمن ، الذي لا يمكن تحمله ، لم يرد عليه فوراً بالقوة ، بالنظر إلى ما نكته من الود للشعب العراقي على أن الامور لا يمكن أن تستمر على هذه الحال . ان الشيء الوحيد الذي كان بالإمكان ان نتلافى به هذه الكارثة للأمتين كليهما هو القيام قياماً كاملاً تماماً من قبل الحكومة بالتعهدات المقطوعة لنا بموجب المعاهدة . ولقد أعطيت رشيد عالي الفرصة الكافية للتبصر في حماقاته ، وفي الاخطار التي تنطوي عليها سياسته ، ولكن اذني رشيد عالي أشد إصغاء إلى صوت الذهب منها إلى صوت الحكمة ، ولذلك لم يقيم بسحب جيشكم كما يقضي عليه بذلك الشرف ومن العهد المقطوع . ان هذه الكارثة قد نجمت عن دسائس ومكر رشيد عالي الكيلاني وذلك النفر من أقباعه واصبح الصديق مضطراً إلى محاربة الصديق . على اني آمل بإخلاص بأن يحول دون ذلك سداد الرأي الذي طالما عهدته ميزات الشعب العراقي الذي

يا أهل العراق! يا من بذلت أنا ماتعلمون من جهد صادق في سبيل تأمين استقلالكم ، كدولة حليفة لبريطانية العظمى أو ان اذوكم بيوم غير بعيد ، فيه عرفتم رشيد عالي عدوكم رغم واحد وان أوكد لكم بأن رشيد الآن لأشد خطراً عليكم وعلى مصيركم ، ومصير الأمة بأسرها ، بما كان يوم اطلقتم عليه ذلك اللقب في ساعة أتيجت لكم فيها حرية الاعراب عن مكنونات صدوركم . اني أنا كرنواليس ، الذي عرفتموني حق المعرفة يا أهل العراق ، أقسم لكم أغلظ الايمان بأن بريطانيا العظمى لا نية لها قط باحتلال عراقكم أو بترع استقلاله منه . إن قيام بريطانيا بشيء من هذا القبيل لما ينافي كل المناقاة ، السياسة التي اتبعناها منذ عشرين عاماً ، كما يعلم جميعكم ، تلك السياسة التي في سبيل تنفيذها تعاونت أنا شخصياً مع الطبيب الذكر المرحوم جلالة الملك فيصل الأول ، الذي شرفني بصداقته وثقته خلال سنين عديدة إلى أن وافاه الأجل المحتوم ألا فليجي حفيد فيصل الأول ، جلالة الملك فيصل الثاني ، وليجي استقلال العراق الحقيقي « إم »^(١)

✽ انذار من السفير البريطاني ✽

لم يكتف السر كورنواليس بالخطاب الذي أذاعه على الشعب العراقي بنشورات يدوية في يوم الاضطدام ، وهو يوم ٢ أيار ١٩٤١م لكنه أعد احتجاجاً شديداً بالهجة بعث به إلى رئيس الوزارة العراقية ، السيد الكيلاني ، وقد جاء فيه :

كانت السفارة قد طلبت سحب القوات العراقية من جوار الجبانية ، وفي حالة عدم سحبيها حالاً ، ستقع مسؤولية النتائج المترتبة على ذلك على عاتق الحكومة العراقية ... وقد ظهر لها

من جواب وزارة الخارجية العراقية ، ان الحكومة العراقية لم تلب طلبها هذا ، وانها اخذت تقوم باستعدادات عدائية ضد القوات البريطانية في العراق ، ولذلك فإنها بأمر من الحكومة البريطانية تنهى الحكومة العراقية بأن قائد القوات البريطانية قد أجبر على اتخاذ الاجراءات العسكرية المناسبة وانها تنذر الحكومة العراقية بأنه في حالة حصول ما يقلق سلامة السفارة البريطانية ، والمفوضية الاميركية بأي شكل كان ، وفي حالة حصول أي أذى لأي شخص بريطاني في بغداد ، أو أي محل آخر في العراق ، فإن الاوامر قد أعطيت إلى قائد القوات الجوية البريطانية بأن يتخذ كافة الاجراءات العسكرية ضد ذلك ، كما ان لديه تعليمات بتنفيذ هذه الاوامر ضد أية حركة عدائية من قبل الجيوش العراقية في بغداد ، وضد المحاولات العدائية الاخرى المثيرة لشعور الشعب العام ، سواء كانت عن طريق الراديو او اية واسطة اخرى ^(١)

❖ قرارات فطيرة لمجلس الوزراء ❖

لم تكذب انباء القتال تصل إلى اسماع المسؤولين في اليوم الثاني من ايار ١٩٤١م حتى اجتمع مجلس الوزراء في دار وزير المالية ، ناجي السويدي فوراً ، فتم المنشور الذي وزعته « السفارة البريطانية » على الاهلين ، ثم اخرج رئيس الوزراء من جيبه الكتاب الذي بعث به إليه السفير البريطاني ، في صباح اليوم المذكور وتلاه على زملائه المجتمعين ولما كان القاعون بتوزيع هذه المناشير موظفين بريطانيين في « السفارة البريطانية » وفي دواوين « الحكومة العراقية » تساعدهم بعض الأقليات ، ولاسيما اليهود ، وقد اعتصموا بالسفارة المذكورة وبالمفوضية الاميركية في بغداد ، فقد تقرر إرسال حامية من الشرطة إلى السفارة والمفوضية المذكورتين لمنع هؤلاء من الاتصال بالناس ، والاستمرار على هذا العداء السافر ، ثم اتخذ المجلس القرارات التالية :

« اجتمع مجلس الوزراء في دار وزير المالية وقرر ما يأتي :

١- إرسال جواب من وزارة الخارجية ، إلى السفارة البريطانية ، على مذكرة المؤرخة في ٢١ مايس سنة ١٩٤١ الموجهة إلى فخامة رئيس الوزراء ، يبين فيه احتجاج الحكومة العراقية على اعتداء القوة البريطانية في الحبانية ، على قواتنا المربطة حولها ، وتحمل المسؤولية على بريطانيا بما يحدث من النتائج .

٢- طلب ممثل سياسي ألماني إلى بغداد بأسرع ما يمكن .

٣- تأسيس علاقات سياسية مع روسيا السوفياتية .

٤- نشر بيان من قبل فخامة رئيس الوزراء يتضمن ايضاح الاعتداء البريطاني الواقع من

قبل جيشهم في الحبانية ، على قواتنا الوطنية ومقاتلتها . هـ
هذه هي مقررات مجلس الوزراء . في يوم الاصطدام ، وفيما يلي تفصيل ما جرى عليها :
أولاً : جواب وزارة الخارجية

ردت وزارة الخارجية العراقية على السفارة البريطانية بالمذكرة المرقمة غ ١٣٥٢ / ١٣٥٢ / ٥
والمؤرخة ٢ / ٥ / ٤١ وهي :

بالإشارة إلى مذكرة السفارة المؤرخة في ٢ مايس ١٩٤١ تبدي الوزارة ما يلي :
١- إن الحكومة البريطانية هي التي بدأت بنجرق المعاهدة ، وقامت بأعمال معادية ،
واستعدادات اضطرت العراق إلى اتخاذ استعدادات للاحتياط لسلامته .

٢- من واجب الحكومة ، وشرفها ، المحافظة على الأجانب ، ولم يحدث أي شي حتي الآن
مما ورد في مذكرة السفارة . والحكومة العراقية ليس من واجبها محافظة السفارة البريطانية
والأمريكية فقط ، إنما محافظة جميع السفارات والمفوضيات ، من أجل ذلك تستغرب الوزارة ما
لوحظ في مذكرة السفارة من أنها خصت بذلك المفوضية الأمريكية ، التي طالما كانت علاقات
الحكومة العراقية معها ودية .

٣- يلاحظ أن الحكومة البريطانية تطلب عدم إثارة الرأي العام ، ولكن الوزارة تستغرب
كل الاستغراب أن يقوم شخص يدعي بأنه سفير ، بمخاطبة الشعب ، وبالطعن بزعماء البلاد ، ورئيس
حكومته ، وقادة جيشها ، ولاشك في أن هذا عمل عدائي مثير ، ومن شأنه أن يحدث هياجاً
واضطراباً في الرأي العام .

٤- ومما يستوجب الأسف الشديد أنه في الوقت الذي أصدرت الحكومة العراقية تعليمات
إلى القوات المرابطة في جوار الحبانية ، بتجنب الاصطدام ، وإذا بقائد المطار في الحبانية يبادر
بالأنعمال العدائية صباح هذا اليوم ، فيطلق النار على تلك القوة ، ويقصفها من الجو ، فكان عمله
سبباً للاصطدام بين القوتين ، وهو الاصطدام الذي بذلت الحكومة العراقية ، ولا تزال تبذل
مساعداً لتخاشيه ، وأظهرت استعدادها إلى الوصول إلى التفاهم ، كما اشير إلى ذلك في مذكرة الوزارة
المؤرخة في ٣٠ نيسان ١٩٤١ .

٤- تلفت الوزارة النظر إلى أن الحكومة العراقية ليست في وضع تستطيع معه صيانة
الأجانب المعادين ، في حالة ما إذا جرى قصف جوي من جانب الطائرات البريطانية على بغداد ،
أو أية مدينة من مدن العراق .

وفي النهاية ، تعتبر الحكومة العراقية العمل الذي قام به قائد المطار في الحبانية ، عملاً عدائياً
صريحاً ، وهي من أجل ذلك تسجل أسفها الشديد لعدم ائتلافه مع المعاهدة العراقية البريطانية ،

وحسن الصلات الموجودة بين الطرفين ، وكما انه تعد صريح على حقوق البلاد ، وسلامتها ، وان الحكومة العراقية تسجل احتجاجها الشديد عليه ، وتضع مسؤولية كل ما يحدث من نتائج على الجانب البريطاني . » اه^(١)

وما كاد السفير البريطاني يتسلم كتاب « وزارة الخارجية » المثبت نصه أعلاه حتى طير البرقية التالية إلى الجهات البريطانية المختصة :

« مهمة جداً . معنونة إلى رئيس القوات بالبصرة رقم ٥٠ (٢) آ اوس جانبية رقم ١٢٦ (٣) المندوب السامي في القدس رقم ١٤٣ (٤) م بروز روم لندن (خارجية لندن رقم ٤٣٤) (٥) خارجية سملا رقم ١٤٦

» الحكومة العراقية أخبرتني بأنه إذا قصفت أبنية الحكومة في بغداد ستقصف الأبنية التي يجتمع فيها الرعايا البريطانيون سبق وأن صرحت لهم بشدة بأن قصف الأهليين يجب أن يتجنب عنه^(٦) . »

ثانياً : طلب ممثل ألماني

أبرقت وزارة الخارجية إلى وزيرها المفوض في أنقرة ، السيد كامل الكيلاني ، أن يتصل بالسفارة الألمانية في عاصمة الجمهورية التركية ، ويبلغها قرار الحكومة العراقية بإعادة علاقاتها السياسية مع ألمانيا ، ورغبتها الشديدة في طلب العون منها^(٧) ولم يكن الفون بابين ، سفير ألمانية في تركيا ، موجوداً في أنقرة ، يوم تلقى الوزير العراقي المفوض برقية وزارة الخارجية ، الملمع إليها آنفاً ، فلما حضرها واجتمع بالوزير العراقي أبدى استغرابه الشديد مما حدث في العراق بقوله :

انه لم يكن يتوقع أن يصل الأمر إلى هذا الاصطدام
فرد عليه الوزير العراقي قائلاً :

« ان البحث في موضوع الاصطدام فات وقته ، ولا بد من حصر الكلام في موضوع إعادة العلاقات بين الحكومتين ، العراقية ، والألمانية ، وإرسال ممثل ألماني إلى بغداد فوراً ، ومن ثم مد يد العون إلى العراق ، ليصمد أمام القوات البريطانية المعتدية ، ويستمر في كفاحه من أجل الحرية » فأجاب الفون بابين : ان ممثل ألمانية ، الدكتور غروبا ، في طريق عودته إلى العراق الآن . أما بصدد المعونة الألمانية للعراق ، فإن حادث الاصطدام حدث جديد بالنسبة لألمانية ، لأن ألمانية

(١) الكتاب الأبيض : ص ٢٨-٢٩

(٢) كتاب « بين شهرين » ص ١٩٦

(٣) كان مجلس الوزراء قرر قطع هذه العلاقات في يوم ٥ ايلول ١٩٣٩ م اثر اعلان الحرب

مهمة الآن في تعزيز مواقعها الاستراتيجية في البحر المتوسط ، وفي التحشيدات الضرورية في الجهة الشرقية ، وتفتي لو ان الاصطدام العراقي - البريطاني تأخر بضعة أيام لتساهم ألمانيا في مساعدة العراق مساهمة ذات قيمة ، ومع هذا فإن ألمانيا على استعداد لمساعدة العراق ولكن هذه المساعدة قد تتأخر بضعة أيام .

ثم ان الفون بابين سأل الوزير العراقي هل في استطاعة العراق أن يقاوم وما هي المدة التي يستطيعها ؟

فرد عليه الوزير ان المعلومات التي لديه هي : ان العراق في حاجة شديدة إلى مساعدة ألمانيا ، وانه ليرجو ان تصل هذه المساعدة بسرعة .

وكانت البرقيات التي تلقاها الوزير العراقي تشير إلى وجوب الإسراع في إرسال الطائرات فوعده السفير بتحقيق هذه الرغبة قريباً ، وهذا يدل على أن ألمانيا لم تكن مسبقة بحركة العراق وان سبب فشل الحركة العراقية يعزى إلى عدم وصول المعونة الألمانية في وقتها ^(١)

ثالثاً - بين العراق والسوفييت

ذكرنا في مناسبة أخرى ان سفير روسيا الجديد ، في أنقرة ، كان قد اجتمع بوزير العراق المفوض في أنقرة ، السيد كامل الكيلاني في أواخر عام ١٩٤٠م وفتح برغبة حكومته في تأسيس العلاقات السياسية بين الاتحاد السوفياتي ، والحكومة العراقية ، وان الحكومة العراقية فاتحت حليقتها بريطانية بهذه الرغبة ، عملاً بأحكام المعاهدة العراقية - البريطانية ، دون أن تتلقى أي جواب لا بالرفض ولا بالتأييد .

فلما فتح الجيش البريطاني النار على الجيش العراقي في ٢ أيار ١٩٤١م أبرقت وزارة الخارجية إلى وزيرها المفوض في أنقرة أن يتصل بالسفير الروسي ، ويبلغه ان العراق قرر تأسيس المناسبات مع الاتحاد السوفياتي فوراً ، فرد عليه السفير الروسي انه كان في انتظار كتب تبادل الاعتراف منذ أمد بعيد .

فلما وصل وزير الدفاع ، السيد ناجي شوكت ، إلى أنقرة في ٨ أيار ^(٢) وعلم بأن هذه

(١) عن كتاب « الأسرار الخفية في الحركة الكيلانية » المخطوط

(٢) على أثر الاصطدام المسلح زار وزير تركيا المفوض في بغداد ، وزير الخارجية العراقية ، وعرض وساطة حكومته لفض الخلاف القائم بين العراق وبريطانية ، فقرر مجلس الوزراء نذب وزير الدفاع ، ناجي شوكت ، لسفر الى تركيا ، والنظر في شروط هذه الوساطة . وقد غادر الوزير المشار اليه بغداد مساء يوم ٥ ايار ١٩٤١ ووصل الى انقرة في يوم ٨ من هذا الشهر ، فاجتمع بوزير خارجية تركيا ، سراج أوغلو ، ولخص له الحالة العامة في العراق ، والاسباب التي أدت الى الاصطدام ، وبعد اجتماعات عديدة قدمت تركيا شروط وساطتها فكانت كما يلي :

المناسبات متوقفة على وصول أوراق تبادل الاعتراف من بغداد أبوق البرقية التالية في ١٤ من هذا الشهر :

وزارة الخارجية العراقية - بغداد

أرجو الموافقة على تحويل وزيرنا المفوض في أنقرة بتبادل كتب الاعتراف لتأسيس العلاقات بين العراق وروسيا . أرى في ذلك مصلحة كبيرة لنا .
ناجي شوكت
وقد وصلت الموافقة فوراً ، وحضر السيد ناجي شوكت حفلة الاعتراف في بناية السفارة الروسية فعلاً ، كما حضرها أركان المفوضية العراقية ، ووزير الافغان المفوض في أنقرة .

رابعا - بيان رئيس الوزراء

وإلى القارىء الآن نص البلاغ الذي أذاعه رئيس الوزراء في الثاني من أيار سنة ١٩٤١م إلى الشعب العراقي الكريم
يعلم الشعب بأن الحكومة العراقية اتخذت كل ما يمكن اتخاذه للتخفيف عن الاخلال بالمعاهدة العراقية - البريطانية ، والتهيؤ لابتداء كل المعاونات ، والتسهيلات ، والمساعدات ، التي باسطاعتها تقديعها ، وتجنب الاصطدام مع الحكومة البريطانية .
إلا ان الجانب البريطاني استمر على الاتيان بأعمال لا تلتئم وأحكام هذه المعاهدة ، وتخل بحقوق البلاد وسلامتها ، مما اضطر الحكومة أن تصدع بواجبها الذي يتطلبه الشعب ، ويحتمه الموقف ، فقامت باتخاذ الاستعدادات اللازمة للدفاع عن سلامة البلاد . ومع هذا فقد بقيت محتفظة بهدوء اعصابها ، مبتعدة عن التحرش ، إلا ان الجهة البريطانية بادرت هي بالتحرش فاتخذت

- ١ - تمرد القطعات - العراقية والمحتشده في اطراف الحباية الى محالها المخصصة لها قبل الحصار
- ٢ - ينهي الطرفان الخاصات على أثر قبول هذا الاتفاق
- ٣ - يقدم سفير صاحب الجلالة البريطانية في العراق اوراق اعتماده
- ٤ - تشوع القطعات البريطانية النازلة الى البصرة في السفر الى محالها المقصودة بلا امهال
- ٥ - بما ان المعاهدة العراقية - البريطانية التي تؤلف روابط الحقوق بين العراق وبريطانية المستمر مفعولها قد ثبتت حق مرور القوات البريطانية عبر العراق فان كل تجمع عسكري سيكون لفرض تنفيذ حق المرور المذكور ، ولا يكون اي حق آخر
- ٦ - توافق الحكومة العراقية على زيادة القوات البريطانية في القواعد المسموح بها في المعاهدة
- ٧ - يوافق الطرفان حكومة الجمهورية التركية موافقتها على اتباع احكام هذا الاتفاق بصورة رسمية اه
وقد ابرق السيد ناجي شوكت شروط الوساطة هذه الى بغداد لم تقرها الجهات العسكرية فأخفقت الوساطة كما ان وزير المالية العراقية ، ناجي السويدي ، سافر إلى الرياض لحمل جلالة الملك ابن سعود على نجدة العراق وفاقاً للمعاهدة القائمة بين العراق والمملكة العربية السعودية ، فأخفق للأسباب التي شرحناها في كتابنا الآخر « الأمرار الخفية في الحركة الكيلانية »

موقفاً معادياً ، ثم بدأت قواتها بالجباية بفتح النار على القوات الوطنية المرابطة في جوارها ، وهكذا اضطرت قواتنا إلى الدفاع والمجاوبة

والحركات مستمرة بنجاح ، والحكومة تطلب من الشعب العراقي الكريم ، الذي طالما أظهر فضوجه السياسي في اخرج المواقف ، ان يثق بأن قواته الوطنية قادرة - تمام القدرة - على تأدية واجبها وصيانة كرامة البلاد وحقوقها ، كما تطلب منه ان يحتفظ بهدوئه ، ويتجنب أي عمل من شأنه ان يس بضموفنا الأجانب ، ويخل بالسكينة في البلاد ، وان يطمئن إلى فوزه .
بغداد ٢ مايس ١٩٤١ م
رشيد عالي الكيلاني = رئيس الوزراء

✽ اغتيال البصرة ✽

يصادف يوم ٢ ايار من كل سنة عيد ميلاد جلالة الملك فيصل الثاني ، وفي يوم ٢ ايار عام ١٩٤١ م بينما كانت حامية البصرة تستعد للاحتفال بهذه المناسبة السعيدة ، إذا بها تفاجأ بأنباء الاصطدام المسلح الذي حصل في جوار الجباية في صباح اليوم المذكور لهذا كان لزاماً على العسكريين المقيمين في مدينة النهر ان يحلوا مشكلة الفوج العراقي المرباط فيها ، فزار امير اللواء الركن ، ابراهيم الراوي ، قائد القوات البريطانية في البصرة ، الجنرال فريزر ، وبحث معه في هذا الموضوع ، واتفق الطرفان على ان ينسحب الفوج المذكور بكامل سلاحه قبل ان تحمل الساعة الثانية من بعد ظهر هذا اليوم « الجمعة ٢ ايار ١٩٤١ م »

وابت الظروف ان يمر الحادث بسلام ، فقد انقضى الأجل المعين ، ولم يتم الانسحاب المنتظر ففتح الجيش البريطاني في البصرة النار على القطعات العراقية المتجمعة في « الهارثة » فقابلته هذه بالمثل ، واسقطت إحدى طائراته ثم انسحب الفوج - موضوع البحث - إلى القرنة ووجهت القيادة البريطانية إلى متصرف لواء البصرة هذا الكتاب

في ١٩٤١/٥/٢

مقر القيادة البريطانية في البصرة

إلى وكيل متصرف لواء البصرة

اقتضت الضرورة بأن احتل منطقة المقل محافظة الجيش البريطاني مها امكنني ، ولا مانع لدي من قيامكم بالمسؤولية واتخاذ ما يلزم من التدابير لحماية السكان من الاجانب والاهالي في منطقتي البصرة والعشار فإذا لم تتمكنوا على ذلك وحصل ما يعرقل الأمن العام فأكون مضطراً لاتخاذ التدابير لجلب الاطمئنان والسكون

لفتنت جنرال - قائد القوات البريطانية

✽ وبفل بمنع وتشرشل برو ✽

كان الجنرال ويفل ، قائد القوات البريطانية في الشرق الاوسط ، ينكر على حكومته الاساليب التي ركنت إليها لاجراج موقف العراق ، فلما حصل الاصطدام بين الجيشين البريطاني والعراقي في الثاني من ايار ، ابرق إلى لندن قوله :

« لقد نبهتكم مراراً عديدة إلى انه لا يمكن مساعدة العراق من فلسطين في الظروف الحاضرة والاحت علىكم بوجوب تحاشي الاصطدام في العراق . ان قواي موزعة إلى اقصى حد في كل مكان ولا استطيع بالمرة المجازفة بقسم منها فيما لا يمكن ان يعود علينا بفائدة »
غير ان رئيس الوزارة البريطانية ، ونستون تشرشل ، بقي مصرأ على عناده فرد على هذه البرقية بما يلي :

الجنرال ويفل

« لم يكن في الامكان تجنب التدخل في العراق ، كان علينا ان نؤسس قاعدة في البصرة ، وان نزاقب هذا الميناء بقصد المحافظة على نفط إيران عند اللزوم »^(١)

✽ اعتزل العشار ✽

بينما كان أهل العشار يغطون في نومهم في فجر يوم الاربعاء الموافق ٧ أيار ١٩٤١م ، إذا ببعض الآليات الانكليزية تدخل مدينتهم ، وتشرع في إطلاق النار على دورهم ، وتحيط بأنهم مؤسساتهم ، وتحمل الجسور القائمة على نهرهم ، وبعد برهة قصيرة من الزمن يأتي ضباطهم إلى مركز المتصرفية ، ويطلبون إلى وكيل المتصرف ، صالح حمام ، أن يقطع علاقة اللواء ببغداد ، ويقيم حكومة منفصلة عنها ، فلا يقر الوكيل هذا الطلب ، فيستأنف إطلاق الرصاص ، ويضطر الأهليون للدفاع عن ارواحهم ، فتحدث فواجع دامية فصلناها تفصيلاً كاملاً في كتابنا الآخر^(٢) .

أما المسوغات لهذه المفاجأة فقد جاءت في البلاغات العسكرية البريطانية وهي :

١- بيان من قائد القوات البريطانية في العراق

تأميناً لسلامة الجمهور وحمايته فكان لا بد من دخول الجيوش البريطانية إلى العشار ، وعليه فإنه يطلب من كافة أفراد الشعب ممارسة أعمالهم كالعادة ، كما انه يسمح لمروور الجمهور ووسائل النقل في العشار ، إلا أنه يمنع التجمهر في الطرقات العامة ، وإذا حدث شي من ذلك فسيفرق من قبل الجيش ، وعلى كافة الدوائر الرسمية ، والبلدية ، وموظفيها ، ومستخدميها ، ممارسة أعمالهم

(١) نقلت هذه البرقية والتي قبلها عن ص ٢٢٧ من المجلد الثالث من كتاب تشرشل واسمها :

The Second world war

(٢) الأسرار الخفية في الحركة الكيلانية

كالعتاد. كذلك يطلب من جميع البنوك والبيوتات التجارية، والمتاجرين، وأرباب الحوانيت، والمخازن التجارية، فتح أبوابها، وعلى كافة منتسبي تلك المحلات المواظبة على أعمالهم كالسابق. فليعيش جلالة الملك فيصل الثاني المعظم.

اللقتنت جنرال تي. بي. كونيان

القائد العام للقوات البريطانية في العراق^(١)

٢- بيان

تحاشياً من ارتهاب الجمهور لوجود القوات البريطانية منتشرة بكثرة في الشوارع والطرق، فلقد اتخذت الترتيبات اللازمة لحصر الجيوش في المخافر، ومناطق معينة في المدينة، وستخرج دوريات منظمة منها لحفظ الأمن والنظام في كافة أنحاء المدينة.

هذا وليعلم الجميع بأن كل شخص يقبض عليه متلبساً بجريمة السلب، والنهب، سيعدم رمياً بالرصاص، كما أنه سيعاقب بشدة كل شخص توجد بجيازته أموال مسلوكة.

بأمر تي. بي. كونيان لقتنت جنرال

القائد العام للقوات البريطانية في العراق^(٢)

٣- بيان مهم

يعلن بهذا للعموم بأنه يمنع خروج الأهليين من دورهم، أو محل عملهم، إلى الأزقة والشوارع بعد الساعة الثامنة زوالية مساءً، حتى الساعة الخامسة والنصف زوالية من صبيحة اليوم التالي، وذلك اعتباراً من يوم الجمعة الموافق ٩ أيار ١٩٤١ ومن يخالف منهم ذلك سيعرض نفسه لخطر إطلاق النار عليه، من قبل أفراد الجيش الحفر.

بأمر تي. بي. كونيان لقتنت جنرال

القائد العام للقوات البريطانية في العراق^(٣)

منع حمل السلاح

وإلى جانب هذه البيانات الثلاثة، التي أصدرتها القيادة العامة، أصدر الميجر لويد «مدير جمعية الثمر العراقية» أمراً بمنع حمل السلاح، وإن كان مجازاً، هذا نصه:

«يعلن بهذا لكافة الجمهور، بأنه ممنوع حمل السلاح في الطريق، سواء كان مجازاً أم خلافه وعلى كافة من لديهم سلاح، المبادرة بمراجعة ممثل القائد العام للقوات البريطانية في العراق، والذي مقره في دار متصرفية لواء البصرة» إه

(١) جريدة النفر البصري العدد (١٨٦١)

(٢) عدد الجريدة نفسه

(٣) النفر : العدد (١٨٦١)

منع استعمال الراديو

كما انه أصدر الأمر التالي بمنع الاستماع إلى محطات الاذاعة اللاسلكية المعادية لبريطانية :
 « يمنع بهذا الجمهور من فتح إذاعة المحطات الألمانية ، والايطالية ، والبغدادية في المحلات العامة والطرق ، ومن يخالف ذلك يعرض نفسه لأشد العقوبات
 الميجر . ايچ . آي . لويد »

المسؤول عن إدارة العشار نيابة عن القائد العام للقوات البريطانية في العراق

موظفو البرق والبريد

أمر « القائد العام للقوات البريطانية في العراق » كافة الدوائر الرسمية والبلدية وموظفيها ومستخدميه بممارسة أعمالهم كالعتاد ، فلم يلب أمره أحد من هؤلاء ، وكانت القيادة بحاجة ماسة لخدمات موظفي البرق ، والبريد ، والتلفون ، فأذاع الميجر لويد ما يلي :
 « كل من يعود للعمل من موظفي إدارة البرق ، والبريد ، والتلفون ، ومستخدميه ، سيمنع إكرامية لحد خمسة دنانير »

ولكن أحداً من موظفي هذه المؤسسة لم يرجع إليها فاضطرت القيادة إلى استقدام من محلهم من الهند

* الجلاء عن البصرة *

لما درس رئيس الوزراء ، السيد رشيد عالي الكيلاني ، التقرير الذي بعث به إليه وكيل متصرف البصرة ، السيد صالح حمام ، أيقن ان الحالة التي يعانيها موظفو هذا اللواء لا يطاق فاستقر رأيه على سحبهم ، وأصدر أمراً كتابياً أرسله إلى وكيل المتصرف مع رسول خاص يأمره فيه بالتوجه إلى بغداد ، مع بقية الموظفين المدنيين ، فما كاد الوكيل يتسلم هذا الأمر في السادس عشر من أيار ١٩٤١م حتى استدعى زملاءه إلى دار « آل باش أعيان » وأطلعهم على مضمونه ، فشرع الموظفون في الانسحاب من البصرة فوراً .

وكلف الميجر لويد العين صالح باش أعيان أن يتولى حماية الأمن في البصرة حتى ينجلي الموقف فطلب الشيخ المشار إليه إلى القيادة البريطانية أن تتولى حراسة السجن قبل كل شيء . فأجيب إلى طلبه .

(١) ان الميجر لويد موظف بريطاني مستخدم في الحكومة العراقية بوظيفة « مدير جمعية التمور » ولكن أضفى على نفسه سلطة عسكرية حين احتل الجيش البريطاني العشار ، شأنه في ذلك شأن بقية الأجانب الذين يحملون رتباً عسكرية خفية إلى وظائفهم المدنية فيفاجئون فيها الناس عند حدوث ازمات كالأزمة العراقية - البريطانية

وفي يوم ١٧ أيار قرر المجلس البلدي في البصرة تأليف لجنة من الشيخ صالح باش أعيان ، والسيد محمد صالح الرديني ، والحاج مصطفى السلمان ، وعبد الرزاق الأمير ، باسم «لجنة الامن في البصرة» لتتولى حماية الأمن ، ومحافظة أرواح الناس ، وإدارة المستشفيات ، وإعاشة المرضى ، والاستمرار على إطعام المسجونين ، ومراقبة الأعمال الصحية ... الخ ، وقد انضم الحاج محمود المعنوق إلى هذه اللجنة أيضاً فاجتمعت اللجنة في يوم ١٨ أيار وأذاعت هذا البيان :

إلى أهالي البصرة الكرام

نحي فيكم الشهامة والنبيل أولاً ونعلمكم بما يأتي :-

تعلمون أن سعادة وكيل متصرف البصرة قد أخبرنا بأنه تلقى أمراً من الحكومة المركزية ببغداد بالانسحاب من البصرة مع موظفي الدولة ، بما فيهم الشرطة وغيرهم من رجال الأمن ، وقد انسحب يوم السبت المصادف ١٧ مايس ١٩٤١ فأصبحت البصرة في فوضى تامة ، وكان يخشى أن يقع فيها ما وقع بالبصرة في ٧ و ٨ مايس من النهب والسلب ، كما ان السلطات البريطانية قد أخبرت المتصرف بأنها لا تدخل البصرة أبداً ، وانها غير مسؤولة عن أمنها ، ولذا فإن المجلس البلدي قد اجتمع حالا وانتخب لجنة من وجوه البصرة وأسماها لجنة «الامن في البصرة» وتقتصر وظائفها على ما يأتي :

١- حفظ الأمن في مدينة البصرة من العبث به ، وتأمين الناس على أرواحهم ، وأعراضهم ، وأموالهم ، وقد قامت اللجنة بتعيين حراس لهذا الغرض

٢- نظراً إلى ترك المستشفى الملكي ومستشفى العزل بدون من يتعهد بها ويقوم بإعاشة المرضى الذين فيها ، ونظراً إلى وجود مرضى خطرين على الصحة العامة في البلد ، في مستشفى العزل ، فقد أخذت اللجنة على عاتقها إدارة المستشفيات وإعاشة المرضى حالا .

٣- نظراً لبقاء المساجين بدون من يقوم أحد بإعاشتهم أيضاً وقد استولى أفراد الجيش الهريطاني على السجن فقد رأت اللجنة الاستمرار على إعاشتهم كالسابق وقد أخذت القيام بذلك فعلا .

٤- ان المجلس البلدي قد قرر الاستمرار على الأعمال الصحية والأعمال البلدية في جميع فروعها ، وقد قام الموظفون المسؤولون بذلك فوراً

٥- ان اعضاء هذه اللجنة كان بإمكانهم أن ينتقلوا إلى أملاكهم في ضواحي البصرة ، لكنهم فكروا في الأمر ملياً ووجدوا بأن ترك المدينة بدون ضبط ولا ربط ، وترك العابثين يعبثون في الأمن ، مخالف للشهامة العربية ، والمروءة والانسانية ، فلذا قبلوا تكليف المجلس البلدي في هذا الباب والقيام بما ذكره أعلاه ، مدة الفترة ، بلا عوض ولا راتب وبدون أي ارتباط

مع السلطات البريطانية . بل ان العمل يجري تحت ظل صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ، ولا يزال العلم العراقي المحبوب يرفرف على ربوع البصرة كالعادة ، ولذا فإن اللجنة تدعو أهالي البصرة الكرام إلى التعاون معها خصوصاً في حفظ الأمن ، وليس على شهادتهم بكثير والسلام عليكم ورحمة الله .

لجنة الأمن في البصرة "

١٩٤١/٥/١٨

* جميل المدفعي في البصرة *

كان السيد جميل المدفعي قد سافر إلى الموصل ، بعد سفر سمو الأمير عبد الإله من بغداد إلى الحبانية والبصرة ، فأقلته طائرة بريطانية من جوار « الموصل » إلى « البصرة » ثم غادر العراق إلى فلسطين برفقة سمو الأمير المشار إليه ، فلما احتل الجيش البريطاني « قصبة الفلوجة » في يوم ٢٠ أيار ١٩٤١ عاد سمو الأمير عبد الإله إلى « الحبانية » فاستقل السيد المدفعي طائرة بريطانية أخرى وجاء إلى البصرة في يوم ٢٤ من هذا الشهر يحمل هذه الرسالة :

إلى كل من يهجم الأمر في ألوية البصرة ، والعمارة ، والمنفق .

لقد عدت بعون الله تعالى إلى العراق ، وباشرت عملي كوصي شرعي على العرش العراقي ، وبالنظر لما تتطلبه المصلحة العامة ، لقد انتدبت عني فخامة السيد جميل المدفعي ليمثلني في الألوية الثلاثة ، المنوه عنها أعلاه ، مزوداً بسلطة تامة لتنظيم الشؤون الادارية ، والعسكرية ، والمالية ، وإعادة الأمور إلى مجاريها الطبيعية ، وتنظيم المحاكم وفق ما يقتضيه العدل والله ولي التوفيق .

عبد الإله الوصي^(١)

٢٣ أيار ١٩٤١

وقد وصل المدفعي إلى « مطار البصرة » في يوم ٢٤ أيار ١٩٤١م ودخل « مدينة النهر » في اليوم التالي ، فرفع العلم العراقي على مركز متصرفية اللواء في السادس والعشرين من هذا الشهر ، وأذاع البيان التالي على من تبقى من موظفي اللواء في البصرة :

« يجب على كافة موظفي ومستخدمي لواء البصرة ، وكافة معاوني ومفوضي الشرطة على اختلاف رتبهم ، استئناف واجباتهم الرسمية فوراً والعودة إلى دوائرهم عاجلاً ، كما ينبغي على معاوني ومفوضي وأفراد الشرطة مراجعة متصرفية اللواء لتسجيل التحقيقاتهم وتوزيعهم على المناطق »

مندوب صاحب السمو الوصي

« جميل المدفعي »^(٢)

ولما كان تسعة أعشار موظفي البصرة هجروا « مدينة النهر » في السابع عشر من أيار ١٩٤١م وجاؤوا إلى « بغداد » حسب الأمر الذي أصدره إليهم وكيل المتصرف ، السيد صالح حمام ، فقد

(١) عن مجموعة الوثائق التي تفضل بها على المؤلف معالي الشيخ صالح باش أعيان

(٢) و (٣) جريدة النهر الصادرة في البصرة بتاريخ ٢٨ مايس ١٩٤١ تحت عدد ١٨٦٤

وجد السيد المدفعي صعوبة كبيرة في تشيئة أعمال اللواء ، على الصورة التي كان يريدتها ، فقد كان من المتفق عليه أن تؤلف حكومة مؤقتة في البصرة تضم ألوية البصرة ، والعمارة ، والمتفق ، حتى إذا استطاع الجيش البريطاني فتح بغداد ، وإخراج الحكومة القائمة فيها ، انتقلت هذه الحكومة المؤقتة إلى بغداد ، بعد أن يكون الجيش المذكور قد دخلها من الغرب ، ومن الجنوب ، ولكن هرب القادة الأربعة ، والتجاء رئيس الوزراء ووزرائه إلى إيران ، في مساء التاسع والعشرين من أيار ، قلب هذه الفكرة رأساً على عقب

فقد تقرر ان يعود المدفعي إلى بغداد ، بحيث يصل إليها في ساعة دخول سمو الأمير فيها ، ولما كان سمو الأمير عين اليوم الأول من شهر حزيران ١٩٤١ موعداً لدخوله العاصمة ، وجه المدفعي إلى معالي الشيخ صالح باش أعيان البيان التالي في ٣١ مايس سنة ١٩٤١ :

« بناء على ضرورة مغادرتي غداً إلى بغداد ، بالنظر اطلب سمو الوصي المعظم ، فأني أوكل معالي الشيخ صالح باش أعيان للقيام بالمهمة التي كانت ملقاة على عاتقي »

٣١ مايس ١٩٤١
جميل المدفعي^(١)

✽ حاكم البصرة الموقف ✽

واستطاع الشيخ صالح باش أعيان ، بما له من حرمة في النفوس ، أن يسوس البصرة وأطرافها خلال الخمسة الايام الاولى من حزيران ١٩٤١م سياسة حكيمة استحق معها شكر البصريين ، ووجهت إليه رئاسة الوزراء الكتاب التالي :

التاريخ ١٩٤١/٦/١٩

رئاسة الوزراء

الرقم ٢٥٤٦

بغداد

معالي الشيخ صالح باش أعيان المحترم

باسم الحكومة العراقية أقدم جميل الشكر والثناء للموقف النبيل الذي وقفه أفراد عائلة باش أعيان في الفترة المحزنة التي سحب فيها جميع موظفي الدولة من البصرة مما كان له تأثيره البالغ في المحافظة على أرواح الناس ، وأموالهم ، وإيقاف التعديات عليها عند حدها ، فأني أسجل لمعاليتكم وأفراد عائلتكم الامجاد هذه المفخرة التاريخية بكل تقدير وإعجاب وتفضلوا بقبول فائق احترامي

- جميل المدفعي -^(٢)

رئيس الوزراء

صورة لوزارة الداخلية

صورة لمتصرفية لواء البصرة

✽ عودة الأمور الى مجاريها ✽

ولما عين السيد عبد الرزاق حامي - أحد المتصرفين المفصولين من الخدمة - متصرفاً للواء البصرة في الثالث من شهر حزيران سنة ١٩٤١ جمع موظفي اللواء المشتتين في بغداد وفي غيرها وغادر العاصمة بهم في الخامس من هذا الشهر ، بعد أن خول صلاحيات واسعة جداً في المجلس والاعتقال والتباعد ... الخ فلما بلغ « مدينة النهر » أشغل الموظفون مراكرهم السابقة وبقيت قوات الاحتلال البريطانية مهيمنة على ما يهمها من أمور اللواء ، كالمناء والمواصلات ، والبرق ، والهريد ، واللاسلكي ... الخ واستمر الحال على هذا المنوال مدة الحرب .

✽ احتلال الفلوجة ✽

في الساعة التي فتحت « حامية سن الذبان » البريطانية النار على القطعات العراقية المحيطة بمسكر « سن الذبان » وهي الساعة الخامسة والدقيقة ١٥ من صباح يوم الجمعة الموافق ٢ أيار ١٩٤١ م ، اتخذت القيادة البريطانية في فلسطين التدابير المستعجلة لتجريد حملة على العراق ، وإخراج الكيلاني وصحبه من البلاد بالقوة

وفي يوم ١٨ من هذا الشهر وصل أمير اللواء Kingstone إلى « الجبانية » على رأس هذه الحملة التي :

« كانت مؤلفة من لواء الحيلة الرابع الآلي - المكون من كتية من الحيلة وبعض رجال حرس ويلتشاير وور كشاير ومن سريتين من الفوج العائد إلى كتية إسكس الأولى وثلاث سرايا من قوة الحدود التابعة لشرقي الأردن^(١) ومن ثمان سيارات مسلحة تابعة للقوة الجوية كانت قد سحبت من شمالي افريقية على وجه السرعة ، ومن بعض مدافع الصحراء ، وعدد قليل من مدافع مقاومة الدبابات ، وكان يصحب هذه القوة رجال من الفرقة العربية من محاربي البادية الأشداء ذوي المقدرة الفائقة في المقاومة بقيادة كلوب باشا كأدلاء وكستار واق »^(٢)

(١) جاء في ص ٦٩ من كتاب Retreat to Victory لمؤلفه ALLAN A.M ما تعريبه

استعمل الانكليز السيارات المدرعة الملحقة بقوة الطيران ، وقوتين لم يسبق ان اعلن عن تشكيلهما بعد ، وهما قوة حدود شرق الاردن وقوة خفر الصحراء ، التي هي قسم من الجيش العربي الاردني ، ولم يكن الاعتماد على الوحدة الأولى التي كانت قد تشكلت من عرب شرق الاردن تحت قيادة ضباط من الانكليز إذ عند وصولها الحدود العراقية تمردت ورفضت الدخول الى العراق ، فلما امرها ضباطها مواصلة السير نحو الأمام ، أدارت رشاشاتها عليهم وعلى اثنين من المراسلين الحربيين وتوعدتهم بالرمي ان لم يسمح لها بالعودة الى قاعدتها في شرق الأردن ، وقد منعت الرقابة البريطانية نشر خبرها . اما الجيش العربي الأردني فكان له على كل حال اليد الطولى في قمع الثورة في العراق » اهـ

وفي يوم ١٩ أيار قام الجيش البريطاني بهجوم شديد على القطعات العراقية فأسر منها (٣٢٠) جندياً و٢٣ ضابطاً واضطرها على الانسحاب إلى بغداد بدون سيطرة ، وأصدر هذا البلاغ :
« احتلت القوات البريطانية الفلوجة بعد معركة قصيرة مع الجنود الثوار وقد وجد الجسر المهم فيها سليماً »^(١)

وفي يوم ٢١ من هذا الشهر حاول فوجان من اللواء السادس العراقي تعزيزهما ثمان دبابات استرداد الفلوجة من أيدي البريطانيين وكادا يستوليان عليها لولا . . . وقد خسرا (٢٧٣) جندياً وأحد عشر ضابطاً بين قتيل وجريح مع سبع دبابات من أصل الدبابات الثمان التي خصصت لاسترداد هذه القصة

ولما لم تبقى مواضع صالحة للدفاع صدرت الأوامر إلى القطعات المشتركة في القتال أن تقوم بقتال المشاغلة والتعويق لإكمال تحصين الدفاع عن بغداد وقد تم ذلك في اليومين ٢٢ و ٢٣ من أيار ١٩٤١ م

وفي ٢٧ أيار زحفت القوات البريطانية على بغداد بثلاثة أرتال تقدم أحدها من الفلوجة على طريق أبو منصور - جسر الحر - بغداد ، وعقب الرتل الثاني شاطئ الفرات الأنيسر ، فطريق أبو غريب الخارجي إلى قرب جسر الحر . أما الثالث فقد تقدم على طريق سن الذبان - سامرا - بلد - سميكة - الثاجي لمهاجمة الخط الدفاعي عن شمال بغداد

وكان طبيعياً أن تلقى هذه الارتال مقاومة شديدة ، ولكن الخدمات التي أسداها بعض رؤساء بني تميم للجيش الزاحف ، وعدم صدور العقدا الأربعة : صلاح الدين الصباغ ، ومحمود سلمان ، وفهمي سعيد ، وكامل شبيب ، وشدة القصف الجوي الذي تعرضت بغداد إليه ، كل ذلك حمل المسؤولين على ترك العراق إلى إيران في مساء اليوم التاسع والعشرين من شهر أيار سنة ١٩٤١ م

❖ مقدمات احتلال بغداد ❖

أدركت « رئاسة أركان الجيش العراقي » أن البلاد مقبلة على تحمل مصائب « الاحتلال البريطاني » إن عاجلاً أو آجلاً ، فطلبت إلى « رئاسة مجلس الوزراء » بكتابها المرقم ح/ش/١/٤٦٣ والمؤرخ ٢٨ أيار ١٩٤١ موافقة الرئيس الكيلاني على تكوين لجنة باسم « لجنة الأمن الداخلي في العاصمة ضد الطوارئ » على أن تكون من :

مصرف لواء بغداد^(١) وأمين العاصمة^(٢) ومدير الشرطة العام^(٣) وممثل عن الجيش ، وقد سمي الزعيم الركن حميد نصرت

(١) البلاغ الحربي البريطاني الصادر في ٢٠ أيار ١٩٤١ في جريدة « الأهرام » المصرية العدد (٢٠٣٦٦)

(٢) خالد الزهاوي (٣) ارشد العمري (٤) حسام الدين رحمه

وتكون مهمتها وضع خطة لسلامة الأهلىن ، وممتلكاتهم ، وتنظيم حياتهم ، فى حالة حدوث انسحاب من العاصمة بغداد فوافق الرئيس على تكوين هذه اللجنة ، ووضعت اللجنة خطة عسكرية محكمة

وفى مساء الخميس ٢٩ أيار ١٩٤١م أعد قطار خاص للانتقال إلى « كركوك » لتنظيم مقاومة القوات البريطانية الزاحفة على بغداد ، وإذ بالعقداء الأربعة : صلاح الدين الصباغ ، وفهمى سعيد ومحمود سلمان ، وكامل شبيب يتسللون بسياراتهم إلى الحدود الإيرانية ، بجوار خانتين ، وإذا بالسيد الكيلاني ، والشريف شرف ، والمفتي الحسيني ، ومن لف لف هؤلاء يغيرون الاتجاه ، ويضطرون إلى اللحاق بالعقداء المذكورين ، وإذا بالقطعات العراقية تصمد فى ميادين القتال لعدم وجود رئيس ينظم أمورها ، ويصدر الأوامر إليها

وتولت « لجنة الأمن الداخلى » الأمر فأخذت على عاتقها مفاوضة السفارة البريطانية وتوسطها لعقد هدنة مع الجيش البريطانى وأسفرت المفاوضات عن عقد هذه الهدنة فى مساء السبت ٣١ أيار سنة ١٩٤١ وهذا نصها :

✽ نص شروط الهدنة ✽

« بناء على ما تقدم به ممثلون عراقيون قد تولوا السلطة مؤقتاً فى بغداد من طلب الهدنة ، ونظراً إلى أن صاحب السمو الوصى الأمير عبد الإله هو الآن فى طريقه إلى العاصمة ، لاستئناف وظائفه الشرعية ، فإن القائد العام لقوات صاحب الجلالة البريطانية ، قد وضع الشروط الآتية بيانها لهدنة يعمل بها « أي الهدنة » على الفور . وقد جعلت هذه الشروط منسجمة مع سياسة حكومة صاحب الجلالة البريطانية المعلنة ، وهى الامتناع عن مس استقلال العراق بأي وجه ، كما سبق وتقرر ذلك الاستقلال بموجب معاهدة ، وإسداء كل مساعدة لصاحب السمو الوصى فى إعادة تأسيس الحكم الشرعى ، ومساعدة الشعب العراقى على استئناف حياته الاعتيادية المرفهة . وقد حدا بحكومة صاحب الجلالة البريطانية إلى التمسك بهاتين القاعدتين ، من قواعد السياسة ، إدراكها حقيقة أن الحوادث الأخيرة المؤسفة لم تكن ناجمة عن أي شعور عداوى ما بين الأمتين : البريطانية والعراقية ، أو عن تضارب بين مصالح الشعبين الصديقين ، بل أن تلك الحوادث لم تكن إلا من تدبير فتنه سياسية ضئيلة تعمل فى سبيل مآربها الشخصية .

أما شروط الهدنة التى وضعا القائد العام لقوات صاحب الجلالة البريطانية ، فهى كما يلي :

١- تتوقف الحركات العدائية ما بين الجيشين على الفور .

٢- يسمح للجيش العراقى بالاحتفاظ بجميع أسلحته ، ومعداته ، وذخائره ، على أنه على جميع وحدات الجيش المذكور أن تتوجه فوراً إلى مراكزها المخصصة لها عادة فى زمن السلم

- ٣- يطلق على الفور سراح جميع أسرى الحرب البريطانيين ، سواء أكانوا من العسكريين ، أم من رجال سلاح الطيران الملكي ، أم من المدنيين .
- ٤- يعتقل جميع الأعداء (الألمان أو الطليان) من المنتهين إلى المصالح الرسمية ، أما ما يعود إلى هؤلاء من المواد الحربية ، فتحتفظ به الحكومة العراقية إلى حين صدور تعليمات أخرى .
- ٥- يجلي الجيش العراقي مدينة الرمادي وجوارها في خلال مدة قتشي في الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم أول حزيران .
- ٦- تعطى على الفور جميع التسهيلات للسلطات العسكرية البريطانية ، فيا يعود إلى المواصلات على طول ، ودون عرقلة ، بالسكك الحديدية ، والطرق ، والأنهر .
- ٧- جميع أسرى الحرب العراقيين ، الموجودين الآن بأيدي البريطانيين ، يصير تسليمهم إلى صاحب السمو الوصي ، حالما يتم تنفيذ الشروط المبينة في الفقرات المتقدمة كما يجب « اه

❖ بيانات لجنة الأمن الداخلي ❖

رأت « لجنة الأمن الداخلي » أن تقانح الشعب العراقي بحقيقة الواقع ، ونجدراته المعركة مع الجانب البريطاني ، وبضرورة عقد هدنة مع العدو ، لتعيد الأمن إلى نصابه ، وتسير بالقضية العراقية في طريقها الجديد ، فقررت أن تجس النبض قبل كل شيء . فأعدت بلاغاً رسمياً عن سفر القادة والساسة ، وعن اضطلاعها بأعباء المسؤولية ، وعن إجماع رجالات البلد وقادة الجيش « بدون استثناء على الموقف » فأذاعت البلاغ الرسمي رقم ٤- وهو :

بلاغ رقم ٤ (١)

نعلن للشعب العراقي الكريم أنه في صباح يوم الجمعة المصادف ٣٠ مايس ١٩٤١ اجتاز الحدود

(١) هذه هي البلاغات الثلاثة الأولى التي أصدرتها لجنة الأمن الداخلي قبل البلاغ رقم ٤ :

بلاغ رسمي رقم ١

إن البيان الذي أذيع بتعيين معالي السيد يونس السبعاوي حاكماً عسكرياً لمنطقة بغداد والمنطقة الجنوبية ، قد انتهى حكمه من الساعة الثانية عشرة ظهراً ، اليوم ، وقد تولت لجنة المحافظة على الأمن الداخلي ، الموافقة برئاسة معالي السيد أرشد العمري ، أمين العاصمة ، وبعضوية كل من السادة حسام الدين جمعه ، مدير الشرطة العام ، وخالد الزهاوي ، متصرف لواء بغداد ، والزعيم الركن حميد نصرت ، مسؤولية الأمر ، وعليه يطلب من الجمهور الكريم المحافظة على الهدوء والسكينة ، وأن يطمئنوا من أن أرواحهم ، وأموالهم ، وحقوقهم ، ستكون مصونة من أي تعرض .

بغداد ٣٠ أيار سنة ١٩٤١ رئيس لجنة الأمن الداخلي

العراقية من خائنين ، الشريف شرف ، والسادة : رشيد عالي الكيلاني ، وعلي محمود ، ووكيل رئيس أركان الجيش العراقي ، الفريق أمين زكي ، والعقدا صلاح الدين الصباغ ، وكامل شبيب ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وغيرهم ، وكذلك تبعمهم في اليوم المذكور السيد يونس السبعراوي ، واجتاز الحدود إلى إيران أيضاً ، وحالما اتصل هذا النبا للجنة الأمن الداخلي ، التي كانت قد تألفت في حينه ، أخذت اللجنة على عاتقها - كما أشرنا إلى ذلك في البلاغ الرسمي رقم (١) - مسؤولية الأمر وقامت بما يلزم فوراً للحفاظ على الأمن .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، لما كانت المملكة قد بقيت بدون حكومة تتولى إدارتها ، فقد اتصل رئيس اللجنة ، السيد أرشد العمري ، بذوي الرأي من رجالات البلد ، كما أن مدير الحركات ، العقيد الركن نور الدين ، اجتمع بالباقيين من قادة الجيش ، الذين اتفقوا جميعاً وبدون استثناء على الموقف .

نود أن نبين للشعب الكريم أن غاية الجميع تأمين إعادة الحياة الدستورية ، مع المحافظة على شرف المملكة ، وسيادتها التامة ، وعدم المس بأية صورة كانت باستقلالها وكيانها ، وإن المساعي مبذولة لإنهاء القتال ، مع تأمين تحقيق هذه الغاية ، والمحافظة على شرف الجيش ، وإلى أن يتوصل إلى اتفاق في هذا الخصوص مع الجهات البريطانية المختصة ، سوف تستمر القوات المسلحة على أعمالها للدفاع عن حقوق البلاد .

رئيس لجنة الأمن الداخلي (١)
بغداد ٣١/٥/١٩٤١
والظاهر أن « لجنة الأمن الداخلي » أرادت أن تسبر غور الأهلين في توقيع الهدنة مع الجانب

بلاغ رسمي رقم ٢
قررت لجنة الأمن الداخلي حل كتائب الشباب ، وعليه بطلب إلى جميع المنتسبين إلى كتائب الشباب ، أن يسلموا ما لديهم من الأسلحة ، والعتاد ، إلى أقرب مركز شرطة لقاء وصل ، وأن يعودوا إلى ارتداء البستهم الاعتيادية .

بغداد ٣٠ أيار ١٩٤١
رئيس لجنة الأمن الداخلي

بلاغ رسمي رقم ٣
لقد نوهنا في البيان رقم (١) إلى ضرورة محافظة الجمهور الكريم على الهدوء والسكينة ، وأن يطمنوا من أن أرواحهم ، وأموالهم ، وحقوقهم ، ستكون مصونة من أي تعرض ، فإذا تصدى أي شخص إلى إساءة التصرف ، أو الإخلال بالنظام ، فإنه سيكون عرضة لعقاب صارم .

بغداد ٣٠ أيار ١٩٤١
رئيس لجنة الأمن الداخلي

البريطاني ، بإصدارها البيان المتقدم فلما وجدتهم ميالين إلى ذلك فاجأتهم بهذا البلاغ .
بلاغ رقم ٥

نعلم للجمهور العراقي الكريم بأن الاتفاق قد تم بين الجهتين : العراقية والبريطانية على توقيف القتال على الفور ، بشروط تحافظ على كرامة البلاد واستقلالها التام ، وشرف جيشها الباسل ، وفق الاسس المبنية في البلاغ الرسمي رقم (٤) وقد أصبحت الحالة اعتيادية من الآن ، ولذلك نطلب إلى أفراد الشعب العراقي الكريم أن يستأنفوا أعمالهم الاعتيادية بكل طمأنينة .

أرشد العمري

بغداد ٣١ مايس ١٩٤١

رئيس لجنة الأمن الداخلي^(١)

✽ الغاء التعميم ✽

كانت وزارة السيد رشيد عالي الكيلاني قد فرضت التعميم «إطفاء الأنوار» في بغداد وأطرافها منذ اصطدام الجيشان العراقي والبريطاني في فجر اليوم الثاني من أيار ١٩٤١ م لمنع الأضرار المتأتية من التارات الجوية المعادية ، فلما تم عقد الهدنة بين الجيشين المذكورين ، في الحادي والثلاثين من هذا الشهر ، صدر البيان الرسمي التالي :

« اعتباراً من هذه الليلة ستنار جميع الطرق والشوارع في العاصمة كالعادة ، على أنه يجب أن يكون مفهوماً من أن الوقت المعين لمنع التجول لحد الساعة التاسعة زوالية مساء لا يزال معمولاً به ، فيرجى من الجمهور الكريم ملاحظة هذه الجهة » .

رئيس لجنة الأمن الداخلي

١٩٤١/٥/٣١

✽ عودة الأمير عبد الإله ✽

كان سمو الأمير عبد الإله ، قد غادر العراق إلى عمان في ١٥ نيسان ١٩٤١ ، فلما بدأ القتال بين الجيشين : العراقي والبريطاني بجوار «الحبانية» يوم ٢ أيار ، وضع المندوب البريطاني في فلسطين القوات والأموال تحت تصرف سموه الملكي لتمكينه من العودة إلى العراق ، فأذاع سموه البلاغ التالي في ٨ أيار وقد تولت توزيعه الطائرات البريطانية :

« أيها الشعب النبيل

« لقد صممت أن أعود إلى العراق لكي أطرد منه المأجورين المقتصبين ، الذين جرّوا الشعب العراقي الكريم ورموه في ويلات الحرب بأساليب الخيانة والعدو ، وقد كان بحمد الله في نجوة من هذه الويلات ، وسأقيم بدلاً من هذه العصاة الخائنة ، حكومة دستورية تمثل العراق تمثيلاً صحيحاً

« مطبعة المستقبل - القدس » ٨ مايس ١٩٤١ عبد الإله

« إلى الشعب العراقي النبيل

وشيوخ العشائر أيضاً . هذا والله ولي التوفيق «^(١)

(١) نشرت مجلة « الحرب والسياسة » التي كانت تصدرها الحكومة البريطانية في فلسطين في عددها المأورخ ١٠ أيار سنة ١٩٤١ هذا البيان :

ابها الضباط والجند ارجعوا الى اماكنكم بسلام وانتظام ، وانتظروا اعدائي لعراق استقلاله وحكمه الدستوري
وليمش جلالة الملك فيصل الثاني
الوصي على عرش العراق - عبد الله

الوصي على عرش العراق - عبد الله

ولما كان السيد رشيد عالي ، ووزراؤه ، والعقدا الأربعة ، ومن لف لفهم ، قد غادرو الحدود العراقية إلى إيران في الثلاثين من أيار ١٩٤١ م ، فقد تقرر أن يدخل سمو الأمير عبد الإله إلى بغداد في يوم أول حزيران من هذه السنة ، فسألت « لجنة الأمن الداخلي » من السفارة البريطانية في بغداد إذا كان في الإمكان نقل فخامة المدفعي من البصرة إلى بغداد ، بحيث يصل إليها في يوم دخول الأمير ، وإذا لم يكن في الإمكان تأمين ذلك فلا بد من تأخير عودة الوصي إلى اليوم الثاني من حزيران . ولكن السفارة استطاعت أن تحقق رغبة اللجنة المذكورة فوصل المدفعي في الوقت المعين ، ودخل الأمير إلى العاصمة في الساعة العاشرة من أول حزيران صباحاً ، فقصد « قصر الزهور » واستقبل فيه استقبالا حافلا ، وكان يرافقه سموه كل من صاحبي الفخامة نوري السعيد ، وعلي جودة الايوي ، ومعالي داود الحيدري ، وبعض المرافقين .

✽ حادث مؤسف ✽

صادف يوم الأحد أول حزيران من عام ١٩٤١ م عيد زيارة النبي يوشع عند اليهود ، فخرج لفيف كبير منهم إلى المطار المدني للتزّه ، وللتفرج على مقدم سمو الأمير عبد الإله ، وكان فريق من المسلمين والمسيحيين قد خرج إلى هذا المطار ، للغرض نفسه ، فحدثت مشادة كلامية بين أحد اليهود ، وأحد المسلمين ، أدت إلى ضرب ولكم اشتبك فيها لفيف من الفريقين وأسفر عن جرح سبعة عشر يهودياً ، ووفاة اثنين من المجروحين ، فأسف الجميع لهذا الحادث ، غير المنتظر ، واعتبر حادثاً اعتيادياً انتهى باعتقال المعتدين من قبل الشرطة ، فلما كان مساء اليوم المذكور أذاعت متصرفية لواء بغداد البيان التالي على طلب من « لجنة الأمن الداخلي » :

« يسمح للجمهور التجول في العاصمة وضواحيها ليلاً كالسابق ، بدون تحديد الوقت اعتباراً من مساء الاثنين الموافق ١٩٤١/٦/٢ »
- متصرف لواء بغداد -

وقد اعتبر الجمهور البغدادي ، من مسلمين ، ومسيحيين ، ويهود ، أن الحالة في العاصمة أصبحت اعتيادية ، وإن لكل واحد أن يتمتع بكامل حريته ، دون أن يدر كوما كان يبيته القدر ، فما كاد اليهود يرتادون مجامع التزه والتسلية ، ونوادي الأدب والفرح في مساء اليوم المذكور ، ويعلنون عن انشراحهم بانتهاء الحركات العسكرية ، واندحار الكيلاني وجماعته ، حتى وجدوا بعض قطعات الجيش العراقي تنسحب من ميادين القتال ، وعليها آثار الكآبة ، ويظهر أن بعض التزقين أظهروا الشاقة بهذه النتيجة ، وأسموا الجيش المنسحب كلمات استفزازية ، وكان الجيش البريطاني الزاحف على بغداد يلتبس وسيلة لمشاغلة الأهليين ، على نحو ما فعله بالعمار في صباح اليوم السابع من أيار ١٩٤١ م ، كما أن انصار السيد الكيلاني كانوا يبحثون عن وسيلة لإقلاق الرأي العام فحصلت مناوشات كلامية بين الفريقين في نحو الساعة الثامنة مساء ، تطورت إلى تدافع ،

فَتَضَارِبُ فَاثْتِمَالٍ ، فَأَسْرَعَتْ سِيَارَتُ الشَّرْطَةِ الْمُسَلَّحَةِ إِلَى مَوَاضِعِ الاضطراب ، واستطاعت أن تعيد الأمن إلى نصابه ، بعد أن وصم التاريخ العراقي الحديث بوحمة العار وخرج الناس إلى الشوارع العامة في صباح اليوم التالي « ٢ حزيران ١٩٤١ م » وهم لا يعلمون عن حوادث الليلة الماضية إلا شيئاً يسيراً ، وكانت القطعات العراقية مستمرة في انسحابها ، تنسحب من « معسكر الرشاش » في جانب الكرخ إلى « معسكر الرشيد » والقلعة المدفعية في جانب الرصافة ، عابرة « جسر المأمون » فتكررت حركات الشبان اليهود الاستفزازية ، وغلا الحماس في نفوس فريق من الشبان المسلمين ، في الوقت نفسه ، فحدثت تراسقات مؤسفة بين شبان الفريقين ، تطورت إلى مصادمات دامية ، ولما كانت العاصمة بقيت بدون حكومة مسؤولة ، هاجم الأعراب المحيطون بها ، بعض الأنحاء ، وشرعوا في اقتهاب البيوت ، والأسواق ، وانضم لفيف من الرعاع إلى هؤلاء الأعراب فوقعت حوادث أدمت القلوب وخلقت الرعب في النفوس .

وكان الزعيم الركن ، حميد نصرة ، في داره بالكرخ ، وبوصفه ممثل الجيش في « لجنة الأمن الداخلي » فقد انتقل إلى مقر عمله في الرصافة ، واتصل بمدير الشرطة العام ، حسام الدين جمعة ، العضو الثاني في هذه اللجنة ، وسأله عن أسباب عدم منع التوغا . من أعمال السلب ، والنهب ، والقتل ، فرد المدير على ذلك بأن المنع يتطلب استعمال القوة ، وإن متصرف لواء بغداد ، السيد خالد الزهاوي ، غير موجود ولا يعرف محله ، ليعطي الأمر اللازم باستعمال القوة ، حسب السلطة القانونية المخولة له ، وبعد أخذ ورد طويلين ، اتصل أمين العاصمة ، السيد أرشد العمري ، بوصفه رئيساً للجنة الأمن الداخلي ، اتصل بسمو الوصي ، الأمير عبد الإله ، وعرض على سموه أن الحالة تتطلب أن يدون سموه أمراً باستعمال القوة لقمع الاضطراب وانتهاء الفوضى ، فوافق سمو الوصي على هذا العرض ، فأسرع لواء الحياطة ، وسرايا من المشاة المدججين بالسلاح ، إلى النزول في شوارع العاصمة وأسواقها ، وأعقبها السيارات المصفحة ، فاحتلت مداخل الشوارع الرئيسية ، وأقامت المتاريس على مفترقات الطرق ، وشرعت في إطلاق النار في نحو الساعة الحادية عشرة والنصف ، فقتل ١١٠ نسمة ، وجرح كثيرون ^(١) وصدر على الأثر هذا البيان بتوقيع رئيس أركان الجيش محمد أمين العمري ، الذي تولى هذا المنصب ، في هذه الفترة العصيبة :

(١) قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٧ حزيران ١٩٤١ تكوين لجنة من السادة توفيق النائب وعبد الله القصاب ، ومصطفى سمدي للتحقيق في الحوادث التي وقعت في بغداد في اليومين ٢٠١ حزيران ١٩٤١ م وقد عقدت هذه اللجنة اثني عشر جلسة وأصدرت تقريرها في اليوم الثامن من تموز من هذه السنة فإذا به يمتد عدد القتلى « مئة وعشرة بضمنهم ثمانية وعشرون امرأة وممن من اسلام ويهود » اه وبقول رئيس الطائفة الاسرائيلية في كتاب رفقه الى رئيس الوزراء برقم (٦٤٩٨) وتاريخ ١٧ تموز ١٩٤١ م ان « عدد القتلى ١٣٠ بينهم ٢٥ مفقودا وهددا الجرحى ٤٥٠ » وهو يخص هذين المدين باليهود دون غيرهم ، على حين ان تقرير اللجنة الحكومية يشمل عدد القتلى والجرحى المذكور اعلاه اليهود والمسلمين معا .

إلى الشعب العراقي الكريم!

سبق أن أذاعت عليكم « لجنة الأمن الداخلي » بياناً رسمياً عن عقد الهدنة مع الحكومة البريطانية وفقاً لشروط شريفة ، حفظت لنا استقلال بلادنا ، وشرف جيشنا الباسل ؛ كاملين غير منقوصين . فالجيش الذي كان ولا يزال الحارس الأمين للبلاد وحقوقها ، قد اخذ على عاتقه في هذه الآونة العصيبة من تاريخ بلادنا السيطرة على الموقف ، سيطرة كاملة ، وذلك بغية توطيد الأمن في البلاد ، وتمهيداً لفتح صفحة جديدة في حياة هذه الأمة ، التي أثبتت جدارتها للحرية والاستقلال . ولهذا نطلب من أبناء شعبنا الكريم موازرتنا ، موازنة فعلية ، لحفظ حقوق الافراد ، وملازمة الهدوء والسكينة في كافة أنحاء المملكة .

وبمناسبة قيام بعض التوغاء بأعمال دنيئة في العاصمة ، فإنني أعلن منع التجول منعاً باتاً منذ الآن حتى إشعار آخر ، وقد أصدرت أمراً قاطعاً باطلاق الرصاص على كل شخص يخالف هذا الامر اما أولئك الذين يحاولون الاعتداء على حرمة البيوت ، والمتاجر ، فيعدمون أينما وجدوا .

فيا أبناء الوطن الكريم أثبتوا للعالم ، في هذه اللحظة الرهيبة من تاريخ امتنا ، انكم اهل للحرية ، ومجديرون بالاستقلال الذي تتمتع بمجالاته ، فتعاونوا مع جيشكم الباسل في حفظ السكينة والهدوء . حين تأليف الوزارة الذي سيتم قريباً وفقاً للاسس الدستورية .

بغداد ٢ حزيران ١٩٤١ م رئيس اركان الجيش

✽ كلمة الختام ✽

هذه هي حقيقة الاسباب والعوامل التي ادت الى الحرب العراقية البريطانية على ما جاءت في المستندات الرسمية وشبه الرسمية وقد وضعنا كتاباً قائماً بنفسه عن « الاسرار الخفية في الحركة الكيلانية » تناولنا فيه الاسباب السياسية ، والاقتصادية ، والعسكرية ، والروحية التي لا يست قيام « الوزارة الكيلانية الثالثة » في ٣١ آذار ١٩٤٠ م واستقلالها في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ م ثم قيام « حكومة الدفاع الوطني » في ٣ نيسان ١٩٤١ م وعودة السيد الكيلاني الى الحكم في الثاني عشر من نيسان ١٩٤١ م ثم خروجه وصحبه من العراق الى ايران في الثلاثين من ايار من هذه السنة وقد حرصنا كثيراً على ان نعرض الأمور كما وقعت ، وننشر الوثائق والمستندات كما دونت ، لا نقصد من ذلك إلا خدمة تاريخ العراق الحديث بكل دقة وتزاهة وحياد

ولما كانت « الوزارة المدفعية الرابعة » التي تكونت في ٢ حزيران ١٩٤١ م قد أعدت خطاباً سياسياً خطيراً ألقاه سمو الوصي الأمير عبد الآله من دار الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية في يوم ١٤ تموز ١٩٤١ م وهو الخطاب الذي فند فيه سمو الأمير العوامل والاسباب التي استند اليها القائلون بحركة نيسان وايار سنة ١٩٤١ في تهجير تلك الحركة فقد آثرنا ان نختم المجلد الخامس من

« تاريخ الوزارات العراقية » بالنص الرسمي لهذا الخطاب الخطير ، وان كان موضعه في الجزء السادس من هذا التاريخ وهذا هو مجرّفه :

نص الخطاب التاريخي

اخواني وابنائني

لقد رأيتم كثيراً من الاعمال ، وسمعتم اكثر من الاقوال ، في اثناء الحركة الهدامة التي قام بهارشد عالي ، وضباط الجيش الحمسة ، الذين استطاع ان يخذعهم باضاليه ، ويستخدمهم في مآربه ومطامعه ، ولا شك في انكم تواقون الى سماع وصف الحوادث التي سبقت تلك الحركة من مصدر ليس اصاحبه غرض في دعاية ، او مآرب غير سعادتكم .

لذلك جئت في هذا المساء لأبسط لكم بعض الحقائق عن الحوادث التي سبقت تلك الحركة ، تاركا لكم الحكم فيما ادعاه رشيد عالي واعوانه من كذب وبهتان .

ولكي يتيسر لي أن ألم بالموضوع الالمام التام ، لا بد لي من استعراض الحوادث التي تقدمت الحركة الاخيرة ، وهذه الحوادث تبدأ من شهر ايلول سنة ١٩٤٠ حينما كان رشيد عالي رئيساً للوزارة ، ووزيراً للداخلية ، فنشأ بين قصرنا الملكي وبينه خلاف في الرأي يتناول سياسة الدولة الداخلية منها والخارجية .

ان الخلاف حول السياسة الداخلية كان منحصراً بسوء تصرفه في مختلف شؤون الدولة ، مما أدى الى كثير من الحوادث المؤلمة التي اريقت بسببها الدماء بلا مسوغ .

واما الخلاف حول السياسة الخارجية فقد نشأ عن اقدام رشيد عالي على ايفاد احد الوزراء الى خارج العراق ، لمفاوضة بعض الدول الاجنبية ، بدون ان يكون لي ، أو لمجلس الوزراء ، علم بذلك ، وعن اتصالاته الوثيقة ببعض مفوضي دول المحور مباشرة ، وبدون علم وزير الخارجية ، مما كان موضع الشك والريبة ، وباعثاً لي على شدة الخذر واليقظة .

وقد أدت هذه التصرفات واضرابها الى حصول الانشقاق بين صفوف الوزارة نفسها ، وهذا - كما لا يخفى - أمر غير طبيعي ، وغير محمود الوقاب في وزارة تتولى ادارة شؤون البلاد في مرحلة من ادق وخطر المراحل التي يجتازها العالم .

ولما شعرت بأن الامور تسير من سيئ الى اسوأ ، اضطررت في مستهل عام ١٩٤١ الى جمع مجلس الوزراء ، ومفاتيحه بهذه الامور الخطيرة ، وطرحته على بساط البحث قضية انشقاق الوزارة ، والاختلاف الناشئ بين قصرنا الملكي وبين رئيسها ، وتداولنا حول هاتين القضيتين طويلاً ، وقد اوضحت للوزارة في اثناء هذه المداولة اننا لما اردنا تقوية وزارة نوري السعيد الاخيرة باشراف عناصر

أخرى فيها ، استقالت تلك الوزارة على ان تؤلف بدلا منها وزارة تتمتع بثقة رجالات البلد والرأي العام فقلت لهم : تألفت وزارتكهم على هذا الاساس ، إلا انني أشعر الآن - كما يشعر الجميع - بأن وزارتكهم عدا كونها غير حائزة على ثقة رجالات البلد والرأي العام ، فانها ينقصها التضامن الضروري بين اعضائها ، لذلك أرى انه لا بد من إيجاد علاج ناجع لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة في هذه الظروف .

وبعد أخذ ورد طويلين ، قر الرأي على أن يسعى الوزراء أنفسهم ، لإزالة ما بينهم من سوء التفاهم ، والرجوع إلى الصواب ، وذلك تقوية لوزارتهم ، وتعزيزاً لمزلتها لدى الرأي العام ، ووتركت للوزارة الوقت الكافي لهذا الغرض .

ولكننا وجدنا بعد مدة أن كافة الجهود التي بذلت في هذا السبيل ، من ضمنها الجهود التي بذلتها أنا بالتعاون مع بعض المخلصين من الرجال ، لم يؤمن الانسجام والتضامن المنشودين . وبهذه المناسبة لا بد لي من اطلاعكم على الوثيقة التاريخية التي وقع عليها رؤساء الوزارات السابقة ، في تلك الآونة ، حول لزوم التضامن ، والسير على الحطة السياسية التي تتطلبها مصلحة الوطن في مثل تلك الظروف ، وهذا نص الوثيقة التي كانت جميع تصرفاته منافية لما جاء فيها . « نظراً لرغبتنا الأكيدة في جمع الكلمة ، وتصافي القلوب ، وإزالة الضغائن في هذه الظروف العالمية الخطيرة ، وما تتطلبه مصلحة البلاد من التفريغ لمعالجة الأمور ، وتمشيتها بصورة اعتيادية ودستورية ، فقد اتفقت آراؤنا على ما يلي : -

١- تؤلف وزارة قومية ، مؤلفة ، يختار رئيسها صاحب السمو الوصي ، حسب التقاليد الدستورية والاستشارات المعتادة .

٢- رؤساء الوزارات السابقون ، ورجال الدولة الموقعون ، يتعاونون مع الوزارة المؤلفة في داخلها أو خارجها . ومن يتعذر عليه الاشتراك فيها بسبب مقبول لدى سموه ، فإنه يؤيدها لتحقيق الغايات المذكورة أعلاه ، ويجتنب مناوأتها .

٣- توقع هذه الاتفاقية ، وترفع لصاحب السمو المعظم .

جميل المدفعي . توفيق السويدي . ناجي شوكت . ناجي السويدي . نوري السعيد . رشيد عالي الكيلاني . علي جودت » .

ولما تأكدنا من صعوبة إيجاد التضامن ، اقترحت أن تفسح وزارة رشيد عالي المجال لتأليف وزارة متجانسة .

فجاءني وفد من الوزارة مؤلف من رشيد عالي ، وناجي السويدي ، وطه الهاشمي ، وأخبروني بأنهم يرغبون بالإشارة إلى أن اقتراحي في صدد استقالة الوزارة غير دستوري . فأجبتهم بأنني

لست بالذي يريد أن يقيل الوزارة على صورة غير دستورية ، ولكنني أرى أن بقاء مقدرات البلاد بأيدي وزارة غير متجانسة يتسبب شق الخلاف بين أعضائها يوماً بعد يوم ، أمر لا يتفق ومصلحة البلاد . ثم اوضحت لهم اننا جميعاً يجب ان نسعى لخدمة هذا الوطن ، وفق تقاليد القومية ، ونستهدف تأمين مصالحه ، والمحافظة على دستوره ، فإذا كانت الوزارة - خلافاً لرأيي - لا ترى من المصلحة أن تنتحي عن الحكم ، وليس لي حق دستوري في اقالتها ، فإنني - بصفتي غير مسؤول دستورياً - أترك للوزراء تقرير موقفهم ، لافتاً نظرهم الى ان تبعة الحوادث التي يمتثل أن تنشأ عن هذا الاصرار واقعة على عواتقهم .

وبعد مدة من الزمن جاءني طه الهاشمي واخبرني بأن شقة الخلاف بين اعضاء الوزارة تتسع يوماً بعد يوم ، وهو يرى أن التضامن بينهم يكاد أن يكون متعسراً ، واقترح أحد أمرين لتسوية الخلاف وهما :
١ - خروج نوري السعيد ، وناجي شوكة ، من الوزارة ، لأن وجودهما فيها يكاد أن يكون السبب في انشقاقها بالنظر الى اختلاف سياستهما .

٢ - استقالة الوزارة الكيلانية على أن يعهد الى ناجي السويدي بتأليف الوزارة الجديدة .
وكان طه الهاشمي يميل الى الحل الاول ، بينما كنت أفضل الثاني ولكنني لم أنجح به بسبب ما كنت ألاحظه من وقوع حركة غير مرضية من قبل الضباط ، بتحريك من رشيد عالي ، فأضطررنا الى قبول الحل الاول .

وبالفعل فإن نوري السعيد قدم استقالته من وزارة الخارجية بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٤١
الا أن ناجي شوكة لم يفعل ذلك .

ولما رأيت انه لم يتم الاجزاء واحد فقط من الحل الذي جرى الاتفاق عليه ، فقد احتفظت باستقالة نوري السعيد ، إذ علمت بأن عدم تقديم ناجي شوكة استقالته ، وفقاً لما تم الاتفاق عليه ، كان لأمراً دبر بينه وبين رشيد عالي ، وهو اخراج نوري السعيد فقط من الوزارة .
ولما رأى رشيد عالي اصراري على عدم قبول استقالة نوري السعيد ، ما لم يقدم ناجي شوكة استقالته ، جاءني يوم ٢٥ كانون الثاني ١٩٤١ ومعه طه الهاشمي ، وأخبراني بأن ناجي شوكة قد قدم استقالته ، وطلبنا الي قبول استقالة الاثنين معاً .

وقد وجدت في جريان الأمور على هذا النسق ، وفي جو مليء بالدس وسوء النية ، ما يحتملني على التريث في الامر ، وعدم التسرع في قبول الاستقالتين . وبناءً على ذلك اتصلت بباقي الوزراء ، واطلعتهم على جليلة الامر ، فشاطروني الوزراء شعوري ، واعربوا لي عن عدم ارتياحهم من هذه التصرفات والحلول .

ولما اجتمع مجلس الوزراء في اليوم التالي ، قرر الوزراء الاستقالة ، وطلبوا من رئيس الوزراء

ان يبلغني قرارهم هذا ، ولكن رشيد عالي أصر - برغم ذلك - على عدم الاستقالة ، فلما رأى الوزراء ذلك بادروا الى تقديم استقالاتهم على الانفراد ، ووصلتني صور استقالات جميع الوزراء ، ما عدا رشيد ورؤوف البحرائي .

ان المادة الرابعة والستين من الدستور العراقي تنص على ما يلي :-
 « لا يتجاوز عدد وزراء الدولة التسعة ، ولا يقل عن الستة » لذلك كان من البديهي أن تصبح وزارة رشيد عالي غير دستورية ، بعد أن استقال منها كافة الوزراء ، ولم يبق فيها سوى هو نفسه ، والبحرائي .

وكان مفروضاً أن لا تغيب هذه النقطة عن فكر رشيد عالي ، ولكنه رغم ذلك أصر على البقاء في دست الحكم ، وأراد أن يدعم وزارته الاستثنائية بصورة تخالف الدستور والآداب السياسية المألوفة ، إذ أن مجلسي الأعيان والنواب لم يؤيدا أعماله ، وأنا لم أعد أثق به ، كما قد سبق واستقال زملاؤه الوزراء ، وانفضوا عنه .

ولما كنت معتقداً بأن استمرار الحالة على تلك الصورة مضر بمصالح البلاد ، وخالف للدستور فقد استدعيت رئيس أركان الجيش ، ومدير الشرطة العام ، وأوضحت لهما الموقف ، وبينت لهما عدم مشروعية وزارة رشيد عالي ، وأوصيتهما بعدم إطاعة الأوامر التي قد تصدر إليهما خلافاً للقوانين المرعية والدستور .

وبعد أن تأكدت من أن كلا من رئيس أركان الجيش ، ومدير الشرطة العام ، سيقوموا بواجبه القانوني في مثل هذه الظروف ، ويبدل كل منهما ما في وسعه للمحافظة على الهدوء والسكون ، إلى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة ، انصرفت إلى الاتصال ببعض رجالات المملكة وأعيانها ، للتداول في الموقف الراهن ، والتعاون على حل الأزمة الناشئة من عدم استقالة رشيد عالي ، وبقائه في الوزارة بصورة مخالفة لأحكام الدستور .

وبينما كنا منهمكين في هذا الأمر ، اخبرت بأن أحد قادة الجيش ، وهو العقيد محمود سلمان ، الذي كان يشغل منصب آمر القوة الجوية الملكية ، يرغب في مقابلي ، ولما أذنت له بالمقابلة ، أخبرني بأنه جاء مندوباً عن الجيش ، أي عن وكيل رئيس أركان الجيش ، والعقدا ، الأربعة الذين يعرفهم الرأي العام ، ليخبرني بأنهم يرغبون في بقاء السيد رشيد عالي في منصب رئاسة الوزراء .
 كلف الأمر . فنبهته فوراً إلى أن القوانين المرعية تحظر على الضباط التدخل في الشؤون السياسية ، ولفت نظره إلى أن اختيار شخص رئيس الوزراء حق من حقوق الدستورية ، وإلى أنني بعد المداولة مع رئيسي مجلس الأعيان والنواب ، وبعض رجالات البلد ، ساع لأن اختار لمنصب رئاسة الوزراء الشخص الذي تتطلبه مصلحة البلاد .

فأنصرف العقيد محمود سلمان، ولكنني لم أثبت بعد ذلك أن علمت بأن الجيش في حالة الإنذار، ولما سألت رئيس أركان الجيش عن سبب الإنذار أنكر وجوده، ولما كنت قد علمت بوجود الإنذار من مصدر ثقة، بعثت برئيس المرافقين لمقابلة رئيس أركان الجيش للاستفسار منه عن جلية الأمر، وأمكن رئيس المرافقين لم يتمكن من مقابلته، لأنه كان وضباطه الأربعة في اجتماع لدى رشيد عالي في وزارة الداخلية.

وقد جاءني العقيد محمود سلمان بعد ذلك، وأبلغني بأن العقلاء الأربعة مصررون على طلبهم، وبناء على هذا فقد طلبتهم إلى قصري، لإقناعهم بأن الطلب خارج عن اختصاصهم، ولما حضروا إلى القصر، قابلهم رئيس مجلس الأعيان، السيد محمد الصدر، وحاول إقناعهم قبل مقابلتي لهم، ولكنهم أكدوا تمسكهم بطلبهم، وهددوا باحتلال بغداد بقوات الجيش، وبوخامة العاقبة، إذا لم ينفذ الطلب، وفاهاوا بكلمات أخرى لا محل لذكرها هنا.

فلم أجد حينئذ بداً من مقابلتهم بنفسي، لأن سدي اليوم النصيح لآخر مرة. وقد قمت بذلك فعلاً، فدخلت عليهم، وأوضحيت لهم حقيقة الموقف من الوجهة الدستورية، ومن وجهة المصلحة العامة، وبينت لهم أن اختيار رئيس الوزراء من حقوق العرش، وأن تدخلهم في شؤون الدولة السياسية مخالف للقانون، ومضر بمصلحة الوطن، ونصحتهم بأن ينصرفوا إلى الاهتمام بواجباتهم العسكرية، وبأن لا يدعوا للزق سييلاً إلى التغلب عليهم. وقد كان رئيس مجلس الأعيان السيد محمد الصدر موجوداً في الغرفة التي قابلتهم فيها، ولما غادرت الغرفة، ظل معهم، فأخبروه بأنهم مصررون على طلبهم في بقاء رشيد عالي على رأس وزارة ولو كانت غير دستورية، وإن أدى ذلك إلى انسحابي من الوصاية على العرش.

وقد حاول أن يتوسط في الأمر، فذهب وإياهم إلى السيد رشيد عالي أملاً في الوصول إلى حل للأزمة، والخروج من هذا المأزق الحرج، ولكنه لم يلبث أن عاد ومعه العقيد محمود سلمان، وقد أخبرني بأن القوم مجمعون على إحداث ما لا تحمد عقباه، إذا أصررت على التمسك برأيي، وأشار علي بأن أتلافى ما قد يلحق بالبلاد من ضرر، وذلك بمجاراتهم. ريثما يتيسر الوقت الملائم لحل الأزمة، ثم أخبرني بأن العقيد محمود سلمان قد أتى إلي بإرادة ملكية تقضي بتعيين علي محمود، ويونس السبعاوي، وزيرين، لأقوم بالتوقيع عليها، ففهمت فوراً أن القصد من هذا التعيين إدخال بعض العناصر التي عرفت بتطرفها أكثر في ميولها إلى النازية، كما تقدم، وأن القوم يرومون بتعيين مثل هذين الشخصين إلى إكثار العناصر النازية.

ونظراً إلى رغبتني في إنقاذ الموقف، واجتناب الخطر، فقد وافقت على تسوية الأزمة بقبول استقالة نوري السعيد، وناجي شوكة، على أن يسحب باقي الوزراء استقلالاً عنهم، وأسندت منصب

الوزيرين المشار إليهما إلى كل من ناجي السويدي ، وعمر نظمي ، بالوكالة ، وقد تظاهر الترم بقبول هذا الحل ، ولكنني فهمت في اليوم التالي أن رشيد عالي وأعوانه الضباط قد عادوا فأمرؤا على إدخال علي محمود ، ويونس السباعوي ، في الوزارة ، فاضطرت بناء على ضغطهم الشديد إلى التوقيع على الإرادة الملكية بتعيينهما وزيرين .

ولما علم باقي الوزراء ، وعلى رأسهم ناجي السويدي ، بأن يونس السباعوي قد أصبح زميلاً لهم في الوزارة ، وأن تسوية الازمة قد تمت على هذه الصورة ، رفضوا البقاء في مناصبهم ، بالنظر إلى عدم ارتياحهم إلى وجود يونس السباعوي بينهم ، وأصرؤا على الاستقالة . وهكذا تم تعيين عناصر أخرى في مناصبهم ، حتى كل دعم الوزارة على الصورة التي اطلع عليها الجميع .

وفي خلال المدة الكائنة بين ٢٦ كانون الثاني ١٩٤١ وبين ٣٠ منه (وهو يوم انعقاد مجلس النواب) شاعت بين الناس بعض أخبار الحؤااث التي بسطتها في خطابي هذا . ولما التأم المجلس وجه أعضاؤه إلى رشيد عالي أسئلة عدة حول الأسباب التي أدت إلى هذه الازمة ، وأخرجوا موقفه إخراجاً شديداً ، ولما لم يجرأ رشيد عالي على الإجابة على أسئلتهم ، خوفاً من إماطة اللثام عن مساوئه ، غادر قاعة المجلس من غير أن ينبس ببنت شفة ، وعند وصوله ديوان مجلس الوزراء أعد لنا فوراً إرادة ملكية بحل المجلس ، وحملها الينا بنفسه للتوقيع عليها . وكان على جانب كبير من الاضطراب والتأثر . فسكنت من روعه ، وأخبرته بأنني أرى تأجيل ذلك إلى وقت آخر ، وقد فعلت ذلك نظراً إلى أسباب عديدة أهمها ما يلي :

أولاً - انني لم أجد سبباً معقولاً لحل المجلس ، بل كان الامر على خلاف ذلك .
ثانياً - ان ميزانية الدولة كانت قيد المذاكرة في المجلس ، وليس من المصلحة حل المجلس قبل انجاز الميزانية .

ثالثاً - ان رشيد عالي كان يستبد بأرائه ، ويستعين بأعوانه من ضباط الجيش على قضاء الامور التي كنت أعارضه فيها ، وذلك برغم وجود المجلس فكيف به إذا حل المجلس ؟
ولكن رشيد عالي أصر على التوقيع على الإرادة التي يحملها ، ففكرت في أن مجرد موافقتي على اقتراحه ، يجعل مركز الوصي على العرش خاضعاً لأهوائه وأهواء أعوانه ، ويفقدني السلطة التشريعية ، وهي التي من شأنها أن تحول دون تصرفاتهم الاستبدادية ، لذلك طلبت من رشيد أن يترىث ولو يوماً واحداً ، ولكنه أبى ذلك ، وقال ان المجلس أهانه ، وان لا يستطيع مقابلة المجلس مرة أخرى ، ولا سيما والمجلس سيستأنف جلساته في اليوم التالي .

وكان الوقت حينئذ عصراً ، فطلبت من رشيد أن يمهلي إلى المساء للتفكير في الامر ، فوافق

على ذلك ، وانصرف ، على ان يعود إلى مقابلتي في الليل .
ولما كنت مصمماً على عدم التوقيع على إرادة حل المجلس ، فقد غادرت بغداد من فوري إلى الديوانية تخلصاً من ضغط رشيد واعوانه من الضباط الذين كانوا في كل مرة يضعون الجيش في الانذار ، ويجلبون إلى الإرادات الملكية ليلاً لإجباري على التوقيع عليها .
اجل لقد غادرت بغداد لأنكون حراً في التصرف بحقوق الدستورية ، بعيداً عن الضغط والتأثيرات الطائشة ، وبسفري هذا أصبح رشيد في موقف من أخرج المواقف ، لأنه وجد نفسه أمام أمر واقع . وقد كان عليه اما ان يلحق بي إلى الديوانية للتوقيع على الإرادة ، وهذا ما يحول دونه ضيق الوقت ، وعدم تيسر وسائل الضغط التي اعتاد ان يستعملها في بغداد ، واما ان يواجه المجلس في صباح اليوم التالي ، ويتلقى منه الضربات التي لا تستطيع أية وزارة أن تتحملها ، او ان تجيب عليها بغير الاستقالة ، لأنه كان من المؤكد ان يقرر المجلس عدم الثقة بالوزارة .

وامام هذه العوامل القاهرة ، وازاء الموقف الحرج الذي وقع فيه ، رأى رشيد عالي نفسه مضطراً إلى الاستقالة فاستقال في تلك الليلة ، وارتق إلي باستقالته إلى الديوانية فقبلتها فوراً .
وكانت الاستقالة المذكورة ، كما تذكرونها ، منطوية على كثير من البهتان وقلب الحقائق ، كما ان لهجتها كانت بعيدة عن القواعد المتبعة في هذا الشأن .

ثم بعثت اطلب بعض رجالات المملكة واعيانها إلى الديوانية فوصلها بعضهم .
وبعد المداولة معهم في تأليف وزارة جديدة ، قر رأيي على ان اعهد بتأليفها إلى طه الهاشمي ، اعتماداً على ارتباطه هؤلاء الضباط به ، واعتمادهم عليه ، آملاً في أن يبذل ما في وسعه لإبعادهم عما كانوا متورطين فيه من التدخل في السياسة ، وصرفهم إلى واجباتهم الرسمية .
وقد أخذ طه هذه المهمة على عاتقه ، وكان اول ما اشتراطه لإنجازها عدم معاقبة الضباط الاتني الذك على الأعمال التي اتوا بها ، وذلك لاعتقاده بأنهم لم يقوموا بها عن سوء نية ، وبأنهم لا بد من ان يقلعوا عن غيهم ، ويصلحوا ما افسدته الوقائع السابقة ، وكانت موافقتي على هذا الشرط اضطرارية ، وذلك لإفساح المجال امامهم لإصلاح انفسهم ، ولا سيما بعد ان تعهد طه الهاشمي بالتأثير عليهم ، وإعادةتهم إلى جادة الصواب .

وبعد ان اف طه الهاشمي وزارته ، عدت إلى بغداد ، وسارت الامور على صورة مرضية في الظاهر ، ولكن لم يلبث ان اتضح ان رشيد عالي كان لا يزال مستمراً في دسائسه مع اولئك الضباط ، مما اضطر طه إلى نقل احد الضباط الاربعة - وهو العقيد كامل شبيب - إلى خارج بغداد ، ولكن الضباط عارضوا هذا النقل ، وتمسكوا ببقائه في بغداد . ويظهر انهم اخافوا طه الهاشمي ، فأشار على بمقابلتهم ، وبمماشاتهم ، ولكنني لم ار من اللائق بهيبة الحكومة ،

ولا من مصلحة المملكة ، ان يظل هؤلاء الضباط القلائل مسيطرين على شؤون الدولة ، ينفذون ما يشاؤون ، ويرفضون ما يشاؤون ، على حين ان اربعة ضباط لا يمثلون من الجيش إلا انفسهم ، ولا يهتم من أمره غير توريطه في السياسة ، التي لم يتورط فيها جيش من جيوش الامم إلا وكان في ذلك حثف الامة وهلاكها .

وكان يؤمني كثيراً أن تلوث سمعة الجيش العراقي ، الذي كنت أفتنى أن يكون مضرب المثل في ضبطه وانتظامه ، على أيدي قبضة من الضباط ، هم بين طامع همه جر المغام أياً كان مصدرها ، وأحمق جعل نفسه مطية لبعض ضعاف النفوس من رجال السياسة ، الذين لا يتورعون في الوصول إلى الحكم بأية وسيلة كانت ، شريفة أو غير شريفة .

في أواخر شهر مارت سنة ١٩٤١ ، وهو الوقت الذي ينتهي فيه اجتماع المجلس النيابي ، راجت شائعات كثيرة مؤدى بعضها أن رشيد عالي ، والضباط الأربعة ، سيقومون ببعض الأعمال التهديدية عند ابتداء عطلة المجلس السنوية .

لذلك انتهزت فرصة يوم تأجيل المجلس ، وهو يوم الاثنين الموافق ٣١ مارت سنة ١٩٤١ ، وجمعت مجلس الوزراء ، ودارت المذاكرة حول الموقف الراهن ، وما ينتشر حوله من الشائعات ، وقد كنت متأكداً من سوء نية هؤلاء النفر ، ولكن طه الهاشمي دافع عنهم بحجج ، وأكد أنهم قد أقسموا له بشرفهم العسكري على أنهم لن تبدو منهم أية حركة من شأنها الاضرار بالمصلحة العامة ، أو التدخل في السياسة ، فاكتمنى مجلس الوزراء بضمانات طه الهاشمي ، وانفضت الجلسة ، وصدرت الإرادة الملكية في اليوم عينه بتأجيل الدورة النيابية بالنظر إلى انتهائها . مر ذلك النهار واليلة التي تلتها بسلام . وحل نهار أول نيسان فكان هادئاً أيضاً ، إلا انني في المساء ايقظت من نومي قبيل منتصف الليل ، بصورة غير اعتيادية ، وأخبرني الخادم بأن قوات عسكرية تحيط بالقصر من سائر الجهات ، وعلى أثر تحققي من ذلك ، غادرت القصر متوجهاً نحو بغداد ، وقد استطعت أن أخترق الحصار بلطف من عند الله ، وسرت إلى دار عمتي الأميرة صاحبة ، ولم تلبث صاحبة الجلالة الملكة التي اندهشت للحادث ، أن اهتدت إلى مكاني ، فحضرت بعد ساعة للاطمئنان عن وصولي ، وأخبرتني بأن أحداً لم يمس قصر الزهور بسوء . ولما انبلج الصبح ، عادت جلالتهما إلى قصر الزهور ، بينما توجهت أنا إلى البصرة ، فبلغتها مساء الخميس الموافق ٣ نيسان ١٩٤١ .

وقد حاولنا هناك أن نستقدم أعضاء الوزارة للعمل بعيدين عن الضغط الموجود في بغداد ، ونقضي على حركة رشيد عالي الكيلاني ، ولكن الوزراء لم يستطيعوا الوصول إلينا ، وكذلك علمت هناك بأن الضباط أرغوا طه الهاشمي على تقديم استقالته .

ولم تصلنا الاستقالة ، بل اطلعنا عليها في الصحف المحلية ، لذلك لم تتمكن من تأليف وزارة

جديدة . وبناء على التصرفات التي جرت باسم حكومة الدفاع الوطني ، وكانت مخالفة للدستور ، ونظراً لضرورة معالجة الحالة في جو صالح ، اضطررنا إلى مفادرة البصرة إلى خارج العراق . وهكذا بقينا إلى آخر لحظة نبذل ما في وسعنا لصيانة الدستور ، الذي أقسمنا بمين الإخلاص للمحافظة على أحكامه من عبث الزمرة التي لم تأبه بأن تضرب به وبقدسيته .

إخواني :

تلك هي الظروف والعوامل التي تقدمت الحركة الأخيرة ، التي لا يمكننا ان نصفها إلا بأنها لطفة سوداء . في تاريخ هذه الأمة المحيدة . اما الامور المنكرة التي جرت في خلال تلك الحركة ، وأدت إلى جلاء تلك الزمرة عن البلاد ، وانتهت برجوع الامور إلى مجاريها الاعتيادية ، وعودة احكام الدستور إلى الحياة ، بعد أن خنق وعطلت أحكامه ، فأمر يعرفه الجميع ، ولا يحتاج إلى ايضاح .

وقبل أن انهي كائني هذه أرى من المفيد أن الفت نظر الرأي العام الكريم إلى بعض امور لها علاقتها الماسة بالموضوع .

لقد قام رشيد عالي بجرسته الهدامة ، وخرج على دستور الدولة وقوانينها ، وسياستها التقليدية ، بقصد خدمة دول المحور ، مستعيناً بنفوذ زمرة من الضباط ، الذين لم يترددوا من تمثيل أدوار القواد الدخلاء الذين كانوا يفرضون إرادتهم على الدولة في العصر العباسي ، ومن المؤسف انهم قاموا بذلك ، وبتهريض ومساندة بعض الضيوف الذين بالغوا بكرامهم ، فأساؤا المقابلة وبجاسة بعض قصار النظر من المواطنين الذين لا يرون أبعد من انوفهم .

المفروض ان رشيد عالي لا يمكن ان يجهل خطأ عمله ، باعتباره ممن أشغلوا أعلى مناصب الدولة ، ولكنه حاول عبثاً أن ينجي ذلك بالدعايات الكاذبة ، ويرمي غيره بالتهمة الشائنة ، التي إن صحت على احد فلا تصح على غيره .

يقول المثل أن جبل الكذب رث قصير ، وللباطل جولة ، ثم يضمحل . لذلك سرعان ما انقطع جبل أكاذيب رشيد عالي وزمرته ، وسرعان ما انكشف أمرهم ، واضمحل باطلهم ، واتضح بطلان دعاويهم .

ولو كان رشيد عالي وزمرته ومستشاروهم ، على شيء من صدق الوطنية ونبيل الغاية ، لثبتوا على رأس القوات النظامية والأهلية التي زجوا بها في أتون الحرب ، واستشهدوا في سبيل غايتهم ، شيمة القواد والزعماء العرب في مثل هذه الظروف في كافة أدوار التاريخ .

ولكنهم بدلا من أن يفعلوا ذلك فروا فرار العبيد ، تاركين وراءهم جنودهم وقواتهم ، بل والوطن الذي يدعون الغيرة عليه ، عرضة لأشد الأخطار .

لقد اثبتت الحوادث ان المخلصين الحقيقيين لهذه البلاد هم أولئك الذين يخدمونها بصمت ، ويجرصون على مصالحها ، ويحترمون دستورها وتقاليدها ، ولا يفرطون في شيء من حقوقها .
إن سياسة هذه المملكة ، التي تدير عليها ، هي السياسة التي خطها لنا زعيمنا وسيدنا المغفور له الملك فيصل الأول ، وسار عليها خلفه المغفور له أخيه الملك غازي ، وأيدتها كافة الوزارات العراقية ، وهي السياسة الرشيدة التي كانت شعارها الوطن فوق الجميع ، وحماية احكام الدستور والوفاء بالعهود ، باستثناء الأدوار التي مثلها رشيد عالي في وزارته وفي عهده المزيف الأخير .
وقد أخلقت حركة رشيد عالي اضراراً عظيمة بمصالح البلاد : المادية ، والأدبية ، وليس في إمكاننا أن نعوض هذه الأضرار إلا بالاخلاص الصادق ، والعمل المشبر لخير بلادنا ورفاهها .
إخواني :

لقد ذللنا كثيراً من العقبات ، وتعلمنا على الهفوات الماضية بعون الله تعالى ثم بالتعاون مع المخلصين من الرجال ، وعلينا الآن أن ننظر إلى مستقبلنا بثقة واطمئنان .
يجب ان لا يتسرب إلينا اليأس من جراء الأحداث المزعجة التي ألمت بالبلاد ، على يد نفر عرقم مبلغ ما ينطوون عليه من الأنانية ، وضعف النفوس .
وقد فشلت فشلاً تاماً محاولات الدول الأجنبية الطامعة في نيل مآربها الحسيسة من بلادنا المقدسة ، وان نجحوا في بعض البلدان الأخرى . أجل لقد سفكوا دماءنا الطاهرة ، ولكننا استطعنا ان نضمد جروحنا الدامية ، ولا بد لي هنا من أن اشكر جميع من ساهم في تضميم تلك الجروح .

أعزائي : انني وانا في عهد الشباب ارى من واجبي أن اوجه بعض كلماتي إلى الشباب المثقف في بلادنا ، وفي أنحاء العالم العربي كافة ، داعياً إياهم إلى التأزر ، قائلاً ان الحكومة العراقية ساهرة على صيانة استقلال البلاد وحريتها ، وهي لا تدخر وسعاً في قمع كل من تحدته نفسه بالإخلال بالسكينة والراحة العامة ، شأن كل حكومة شريفة الغاية حازمة في سياستها ، وفي ذلك ما فيه من الخير لبلادنا والعالم العربي اجمع .

يجب ان يكون العراق وفيأ بعهوده متمسكاً بها وجميع ما يدعم كيانه واستقلاله ، وعلى كل منكم ان يقوم بواجبه في هذا السبيل .

فلنوحدهم ونلهم ونسرع جميعاً نحو أهداف العراق ومثله العليا تحت راية سيدنا الملك فيصل الثاني المعظم امانة فيصل الأول ووديعه غازي الأول والله ولي التوفيق .

﴿ انتهى الجزء الخامس ويليه الجزء السادس ﴾

مفاهيم الجزء الخامس

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٤	فاتحة الجزء الخامس	٣٩	مقدمات استقالة الوزارة
٦	١١	٤٨	١١
٧	١٢	٤٩	١٢
٨	١٣	٥٠	١٣
٨	١٤	٥٣	١٤
١١	١٥	٥٤	١٥
١٢	١٦	٥٦	١٦
١٢	١٧	٥٧	١٧
١٣	١٨	٥٨	١٨
١٤	١٩	٥٩	١٩
١٧	٢٠	٦٧	٢٠
١٨	٢١	٧١	٢١
٢٠	٢٢		
٢٣	٢٣		
٢٤	٢٤		
٢٥	٢٥		
٢٧	٢٦		
٣٠	٢٧		
٣٢	٢٨		
٣٣	٢٩		
٣٤	٣٠		
٣٧	٣١		
٣٨	٣٢		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
	✽ أزمة وزارته مادة ✽	٩٢	اهم ماشرعه المجلس النيابي
١٣١	نصوص من المعاهدة	٩٤	مقتل وزير المالية
١٣٢	اعلان الحرب العالمية الثانية	٩٦	استقالة الوزارة
١٣٣	تبديل الوزارة العراقية	٩٩	حركة انقلاب جديدة
١٣٤	تطور الحرب في أوروبا		✽ الوزارة السعيرية الخامسة ✽
١٣٥	ابطالية تنضم الى ألمانيا	١٠٣	كلمة لرئيس الوزراء
١٣٧	السفير البريطاني يتدخل	١٠٣	منهاج الوزارة
١٣٨	مرور القوات البريطانية بالعراق	١٠٦	محكمة قتلة حيدر
١٣٩	ايفاد وزيرى الخارجية والعربية	١٠٧	استقالة وزير الشؤون الاجتماعية
١٤٠	الطليان يسبقون الألمان	١٠٨	استقالة الوزارة وكتاب استقالته
١٤١	البيان الألماني - الإيطالي		✽ الوزارة الكيميائية الثامنة ✽
١٤٣	استقلال البلاد العربية	١١١	كتاب التوجيه الملكي
١٤٣	صعوبة التعاون	١١١	هيئة الوزارة الجديدة
١٤٥	السفير يتدخل تدخلا سافراً	١١٢	كلمة الرئيس
١٤٦	العراق يشكو السفير	١١٣	منهاج الوزارة
١٤٧	الانكليز يوسطون	١١٤	حوادث مختلفة
١٤٨	وزير الخارجية يوضح الموقف	١١٨	بين العراق والرياض
١٥٣	موقف سمو الوصي	١١٩	بين العراق وتوكية
١٥٤	تصريح لرئيس الوزراء	١٢٣	الوضع الإداري
١٥٥	تبدل في الوزارة البريطانية	١٢٤	مرسوم صيانة الأمن العام
١٥٦	أحققة أم تمويه	١٢٩	استقالة وزير الاقتصاد
١٥٨	انعكاس في السياسة العراقية	١٣٠	في مجلس الأمة - خطاب العرش
١٥٩	تدخل الكتلة العسكرية		• • •
١٥٩	إحراج موقف الوزارة		
١٦١	بارقة أمل		
١٦٢	حشرة مريض		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٨٠	اجتماع خطير في البصرة	١٦٥	فترة سادها السكون
١٨٢	احتمالات في غير محلها	١٦٦	تكوين الوزارة الجديدة
١٨٣	اقامة الحكومة العسكرية	١٦٧	عودة الوصي - سفرو وزير الخارجية
١٨٧	القبض على متصرف البصرة	١٦٨	أول تصريح لرئيس الوزراء
١٨٨	تداعيب استغزازية	١٦٩	الصحافة كما تريد الوزارة
١٨٩	ايفاد ضابطين الى البصرة	١٧٠	الأبدي والمصالح الأجنبية
١٩٩/١٩١	دعوة مجلس الامة الى الاجتماع	١٧١	منهاج الوزارة
	الوزارة السكبلانية الرابعة *	١٧٣	هل تدخل الجيش في السياسة ؟
٢٠٠	هيئة الوزارة الجديدة	١٧٣	حوادث منوعة
٢٠١	اول خطاب لرئيس الوزراء	١٧٤	كيف استقالت الوزارة ؟
٢٠٤	سياسة العراق الخارجية	١٧٨	كيف قبلت الاستقالة ؟
٢٠٥	الحرب العراقية - الانكليزية		
٢٣٦	خطاب سمو الوصي		
٢٤٦	مضامين الكتاب		
٢٤٩	جدول الخطأ والصواب		
		١٧٩	توطئة - حمل الوزارة على الاستقالة
			* حكومة الدفاع الوطني *

جدول الخطأ والصواب

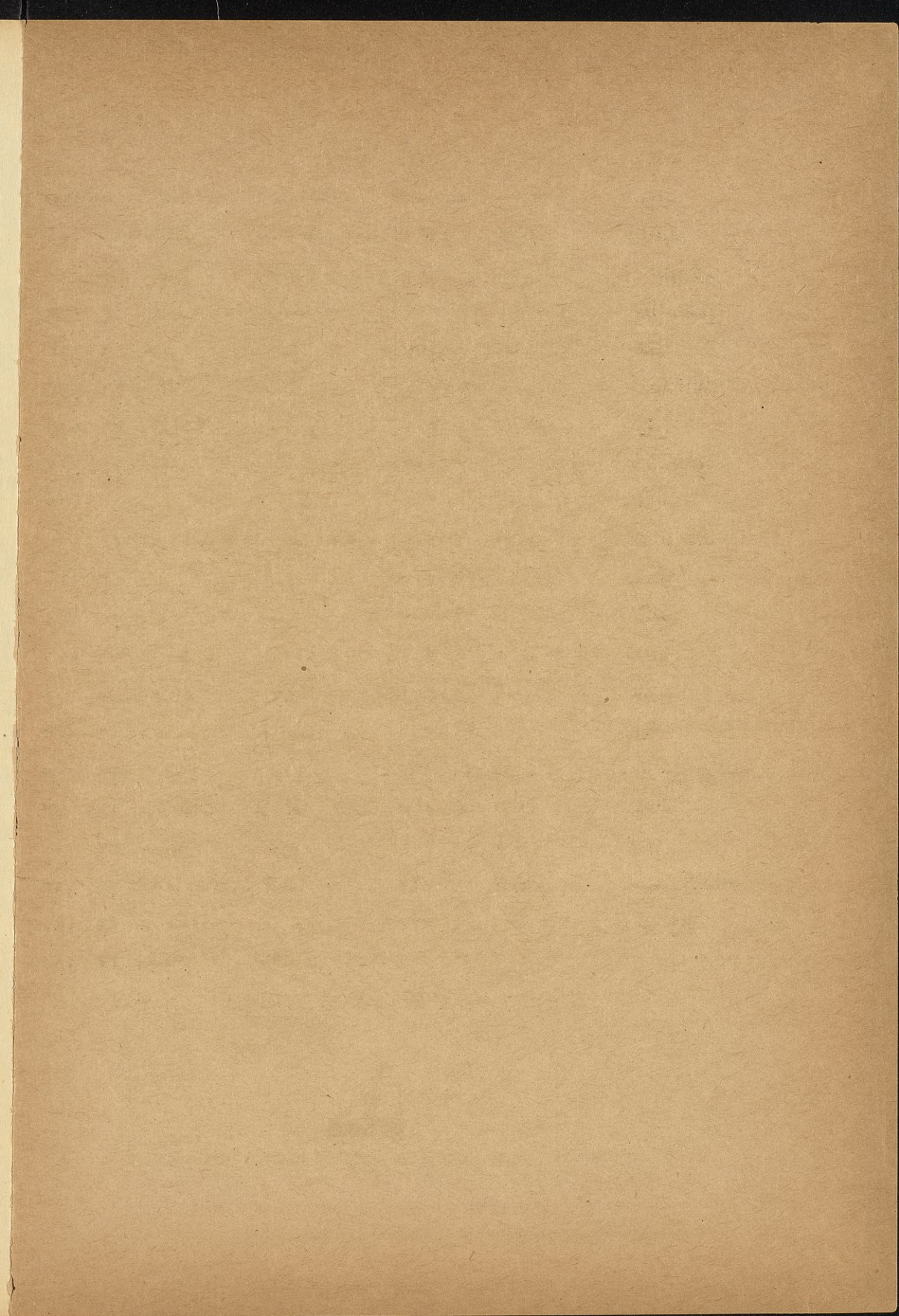
وقعت أخطاء مطبعية مؤلمة في هذا الجزء «الخامس» فيرجى من حضرات القراء تصحيحها وفق هذا الجدول قبل قراءة الكتاب ليستقيم المعنى والمبنى

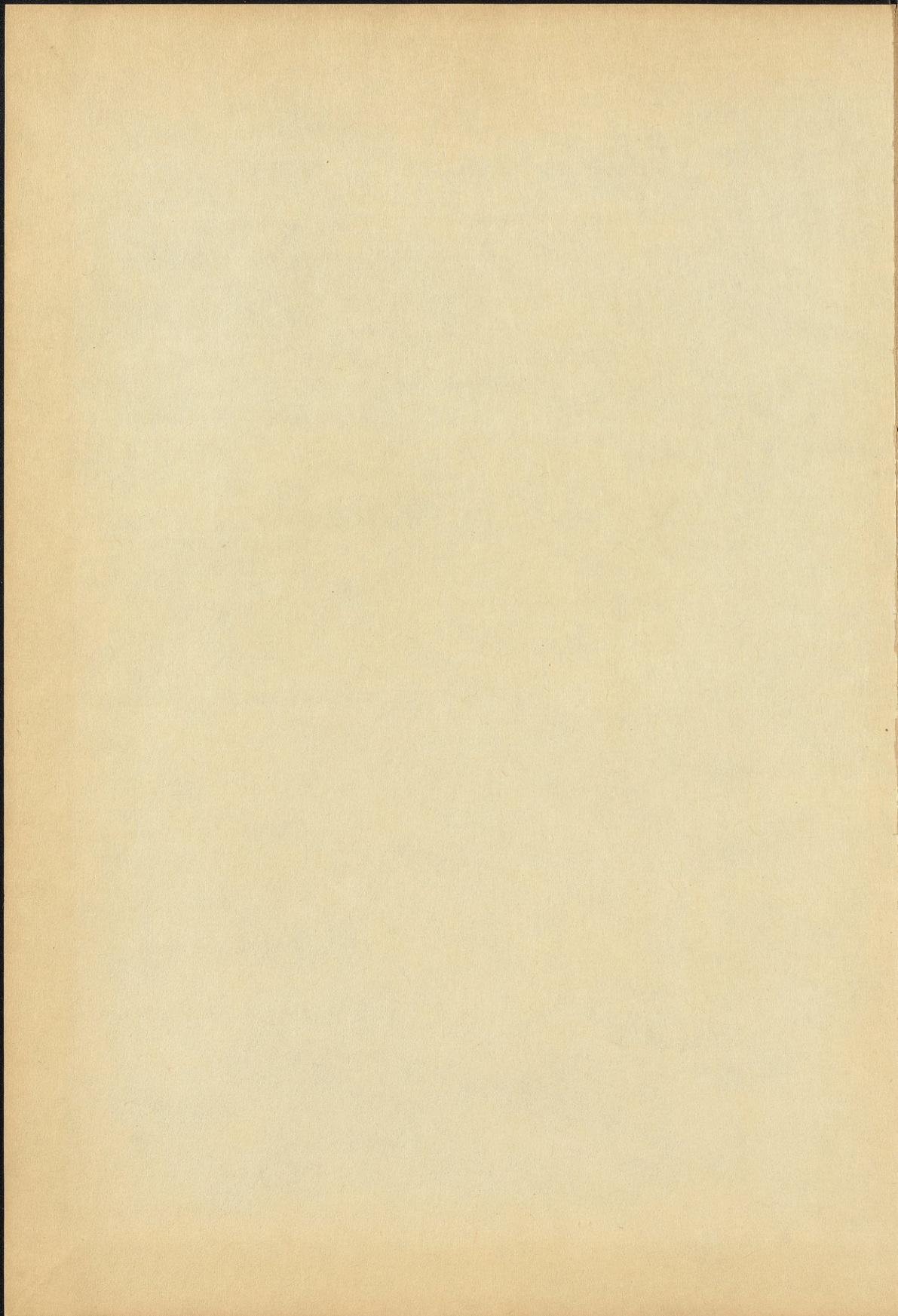
الصفحة السطر الخطأ	الصواب	صفحة سطر خطأ	حواب
٦ ٩	فتلقى	٦٢ ٢١	العسكرية المراقبة
٧ ٢٧	٩٠٨	٦٢ ٢٣	المدنية
٢٠ ١٥	زميله	٦٢ ٢٥	المراقبة فيها
٢٢ ٣	ضمت	٦٣ ٢	الوزراء
٢٢ ١٢	للتشريعات	تُحذف كلمة «هذه» من السطر (٥٥) في ص (٦٣)	
٢٣ ١	باءت	٦٣ ١٣	الوزراء
٢٧ ١٨	أي	يُحذف اسم «عمر نظمي» من السطر (١٣) في ص (٦٤)	
٣٧ ١٩	منبع	٦٤ ١٧	ثلاث
٣٩ ١٩	وبدأت	٦٤ ٢٤	سعيداً
٤٠ ٢٠	سبب	٦٦ ١٥	سابقاً
٤١ ٨	حليجه	٦٧ ٧	قصدهم
٤٣ ٩	العزي	٦٨ ٤	إلى قلع
٤٧ ٩	صلاحيتها	٦٩ ١٦	من الرشد
٤٩ ١	عهد	٧١ ٢	انتشرت
٥٤ ١٠	المنعقدة	٧١ ٦	الكروخ
٥٤ ١٣	يصنع	٧١ ٢٥	في فتقول في
٥٥ ١٠	عشر	٧٦ ٢٠	فتعذر
٥٦ ٥	الخارجية	٧٧ ٨	لسبب
٥٩ ٢٣	السعد	٧٨ ٢٢	رأت
٥٩ ٢٦	وزارة اسدال	٨٧ ١	بل يتوّن عليه
٦٢ ١٠	واخيه	٨٧ ٩	خطر حرب
٦٢ ٢٢	اصول قانون	٨٧ ٢٤	تعداد

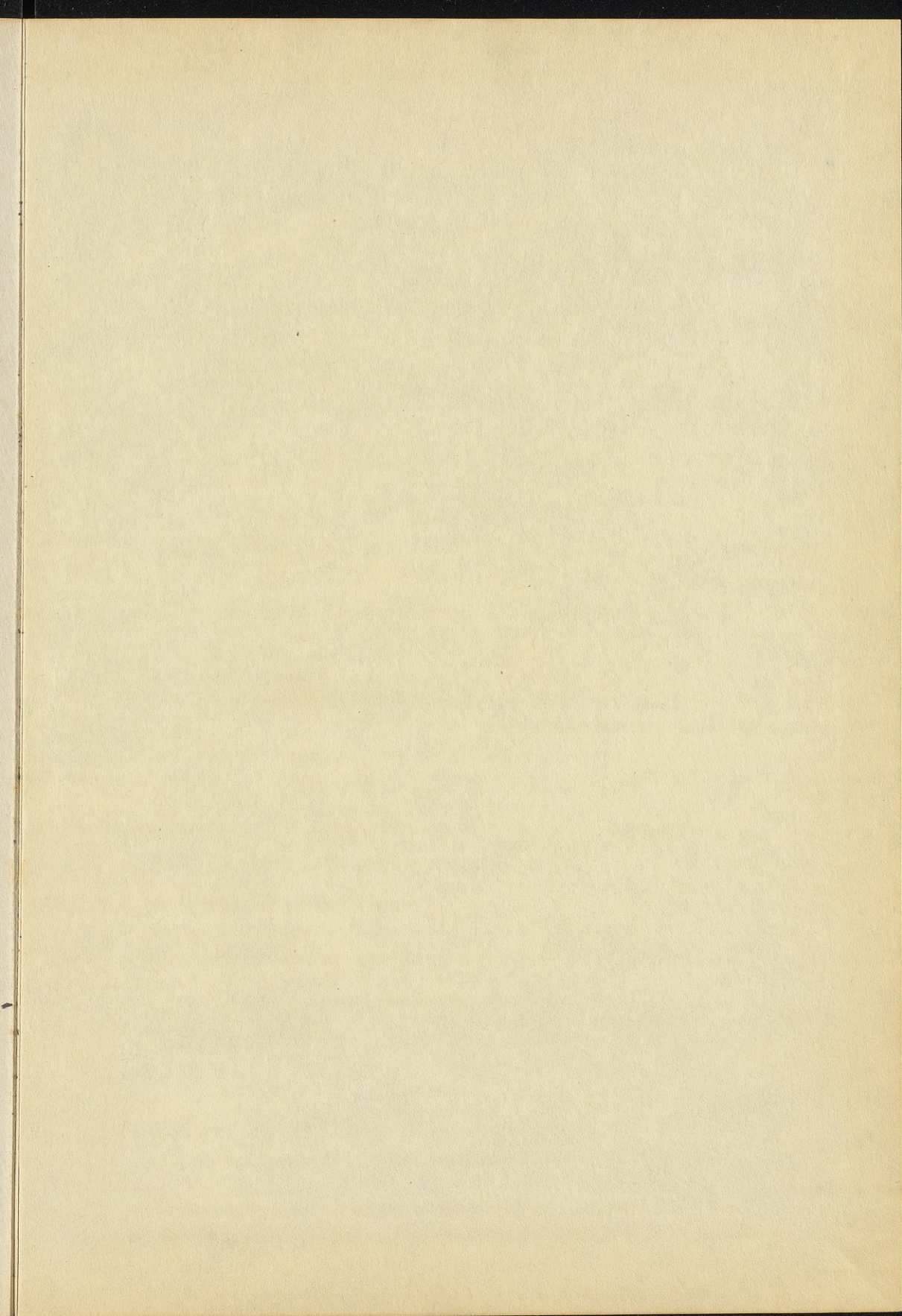
صواب	خطأ	صفحة سطر	صواب	خطأ	صفحة سطر
بشرك	بشترك	٥ ١١٠	الدعابات الأجنبية	الدعابات	٣ ٨٨
أولاني به	أولائي	٦ ١١٢	نحته	نحته	٣ ٨٩
الداخلية	الداخلية	٢٤ ١١٣	والتي تنكر للأزمان	والتي اختبرت	٤ ٨٩
والامتيار	والامتيار	١٦ ١١٩	تنكر الأزمان		
الجمهورية التركية	الجمهورية	٨ ١٢١	عام ١٩٤٠	عام ١٩٥٠	١ ٩٠
٤٧ - ٣٩	٤٠ - ٣٩	٢٨ ١٢٤	لوائح قانونية	لوائح	٤ ٩٢
يصدر من مجلس	من مجلس	١١ ١٢٦	ورجعت شركة	شركة	١١ ٩٢
عن نفسه	نفسه	٧ ١٢٨	الألمانية	البريطانية	٢٤ ٩٢
أوتشويهم	أوتشويهم	٧ ١٢٨	فسخ المساواة	فسخ المجال	٨ ٩٤
من ممارسة	في ممارستي	٨ ١٢٩	على فرض وجود	على فرض	١٧ ٩٥
اعتزمت السير	اعتزمت	٢٤ ١٣٠	صاحب السمو	السمو	١٤ ٩٦
خطر حرب	حرب	١٦ ١٣١	أم سياسية	أم سياسة	٢ ٩٧
ص ١١٠	ص ٦٢	٢٩ ١٣٣	ولكنه	ولكن	٨ ٩٧
وتشيتها	وتشيتها	٥ ١٣٤	تكفل ابدال	ابصال	١٥ ٩٨
ووزير	ووزير	١٦ ١٣٦	وتحقق	تحقق	١٦ ١٠٠
تؤكد للعراق	تؤكد العراق	٢٤ ١٣٧	فضامة طه الهاشمي	فضامة الهاشمي	٢٦ ١٠٠
chichill	churichil	٢٦ ١٣٨	١٩٤٠	١٩٤١	٣ ١٠٢
فاتخذ	فاتخذت	٥ ١٣٩	نوري السعيد	نوري سعيد	١١ ١٠٢
رغبات العرب	العرب	٧ ١٤١	الوزراء	الوزارة	١٢ ١٠٢
تتبع	تتبع	٢٣ ١٤٢	الوطن العزيز	الوطن	١٠ ١٠٣
صرح	يصرح	٢ ١٤٧	شباط ١٩٤٠	شباط ١٩٤١	٢٧ ١٠٣
هي معاونة	عن معاونة	٤ ١٥١	الموقف الداخلي من	الموقف	١٢ ١٠٤
توجيه	توحيد	١٩ ١٥٢	جهة وعلى الموقف		
تعتزنا	تعتزها	٢٥ ١٥٢	قرار المحكمة	المحكمة	٢٢ ١٠٦
في ٢١	٢١	٨ ١٥٤	بمالة الانكليز وليس عليها	بمالة	٥ ١٠٨
الفقرة السادسة من	الفقرة من	٢٦ ١٥٤	مسحة المصانعة لهم وكانت لرئيس		
١٩٤١	١٩٤٦	٢٨ ١٥٤	الوزراء نوري السعيد، رغبة خاصة		

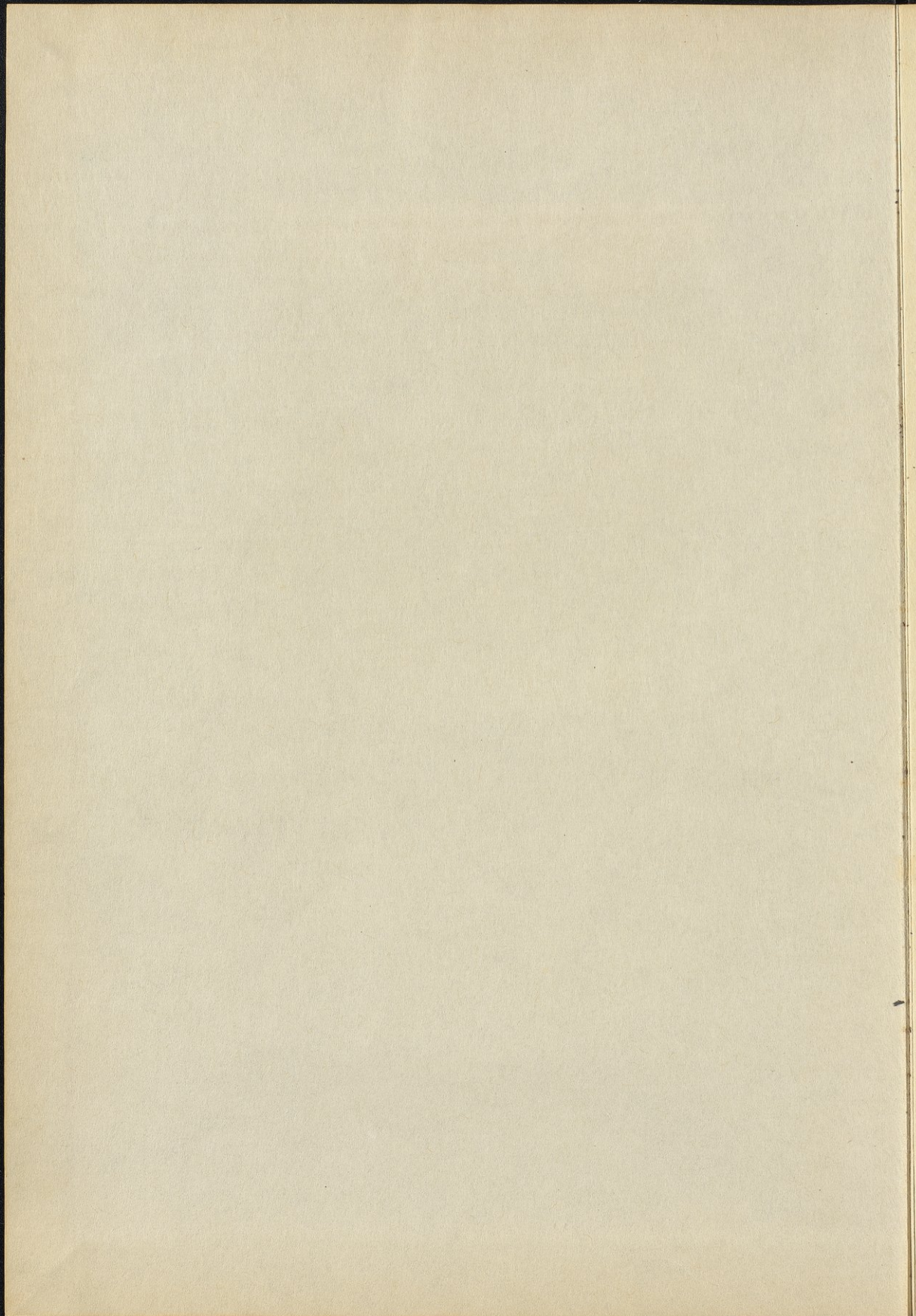
صفحة سطر	خطاً	صواب	صفحة سطر	خطاً	صواب
١٥٥	١١	ما يلتئم	١٩٣	٨	في اظهر
١٦١	٢٧	شخصاً	١٩٤	٤	وعلى ما أظهرتم
١٦٣	٣	الخامسة	١٩٤	٢٣	ماذا نعمل
١٦٣	٦	مجلس	١٩٧	٣	يعلمها
١٦٣	٢٦	فأشار	٢٠٠	٢٣	عهد الملك
١٦٦	٢١	وزرائكم	٢٠١	٢٨	من عبر
١٦٧	١٤	انتقيتم	٢٠٢	٢٣	ان شكري
١٦٩	١٤	من	٢٠٣	٢	وقد أصدر
١٦٩	٢٤	من الحكومة	٢٠٣	٦	ان حر كته
١٧٠	٣	ونيل	٢٠٣	١٧	ينسبكم
١٧٠	١٦	عنها	٢٠٣	١٨	التفكير
١٧١	١٦	عن الحركة	٢٠٤	١	قد باه
١٧٢	٥	ابن ام	٢٠٤	١٣	الداخلية
١٧٣	١٦	لا يصلح	٢٠٦	٢٤	٦٤٤
١٧٥	١٢	وتنفيداً	٢١٣	١٠	ميزت
١٧٧	١٠	على أصل كتاب	٢١٣	١٢	أوان
١٨١	٢٧	تصريحه	٢١٤	٢١	في ٢
١٨٣	٢٦	البلاط	٢٢٢	١٧	لا يطاق
١٨٤	٢٥	عن صدق	٢٢٣	٢٨	ذكره أعلاه
١٨٥	٢٣	والتفاهم			











IMBIA UNIVER

RESERVE



DATE DUE

DATE DUE

07032803

N ENTRY

INSERT

BOOK CARD

PLEASE DO NOT REMOVE.
A TWO DOLLAR FINE WILL
BE CHARGED FOR THE LOSS
OR MUTILATION OF THIS CARD.

27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80
PRINTED IN U.S.A.

07032803

956.

H27 V5 C1

07032803

BOUND

SEP 22 1953

